

جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف
كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية



أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث
الشعبة: العلوم الاقتصادية
التخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات
العنوان

أثر الحوافز الجبائية على إنتاجية المؤسسات الاقتصادية في الجزائر

بإشراف:

أ.د تقوروت محمد

من إعداد الطالب

بن سونة عبد الرحمان

رئيسا	جامعة الشلف	أستاذ	أ.د/ عزوز علي
مقررا	جامعة الشلف	أستاذ	أ.د/ تقوروت محمد
ممتحنا	جامعة الشلف	أستاذ محاضر أ	أ.د/ عيسى سماعيل
ممتحنا	جامعة الشلف	أستاذ محاضر أ	أ.د/ بن مريم محمد
ممتحنا	جامعة تيسمسيلت	أستاذ	أ.د/ صلاح محمد
ممتحنا	جامعة تيارت	أستاذ محاضر أ	أ.د/ سساني ميدون
مدعوا	جامعة الشلف	أستاذ محاضر أ	أ.د/ قديد عبد القادر

السنة الجامعية: 2023-2024

الإهداء

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا
لنهدي لولا أن هدانا الله، اهدي ثمرة
هذا الجهد المتواضع إلى أمي وأبي
فخرا وحباً ووفاء وعرفانا بجهدهما
وتعبهما في رعايتي وتربيتي وتعليمي
حفظهما الله وبارك فيهما فجزاهما الله
عني خيراً الجزاء فبدعائهما نتجاوز
المحن والعقبات وتنفرج الأزمات.
إلى زوجتي الكريمة، أبنائي الأعزاء:
إسراء، محمد، آلاء، أشكركم على
دعمكم واهتمامكم وتشجيعكم.
إلى أختي وإخوتي: فاطمة الزهراء،
حسين، أسامة، زكرياء، وليد
إلى كل أفراد عائلة بن سونة، لزعر،
سعدود، بن وسار

إلى كل من هو أهل للتقدير والاحترام
والإهداء

أسأل الله أن يجعل هذا العمل في ميزان
الحسنات وان يتجاوز عنا ما كان فيه
من الخطأ والنسيان والتقصير وان
ينفع به وان يجعله خلصاً لوجهه
الكريم

الشكر والتقدير

احمد الله حمدا كثيرا، واشكره شكرا
جزيلا، فبفضله ورحمته وامتنانه
وفقنا لإتمام هذا البحث، كما أتقدم
بالشكر الجزيل وعظيم التقدير إلى
الأستاذين: البروفيسور، تقرورت محمد
(المشرف)، والدكتور، قديد عبد
القادر (المشرف المساعد) على
تأطيرهما وتوجيههما ومساعدتهما لي
في انجاز هذه الأطروحة.
كما يسعدني أن أوجه شكري المسبق
إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة
على قبولهم دراسة وتقييم وتصويب
هذا العمل.

في الأخير الشكر موصول إلى كل
العائلة والأهل والأساتذة والأصدقاء
والزملاء الذين ساهموا في هذا

النجاح ، وكانوا لي نعم السند في
مسيرتي الدراسية .

ملخص

ان الإنتاجية المؤسسات هي مصدر الثروة ومن ثم فان دراسة القوى الدافعة وراءها لها وزن كبير، تستخدم مؤشرات الإنتاجية في مجموعة واسعة من السياقات كالتنبؤ بالميزانية العامة، تصميم السياسات، تقييم الفعالية النسبية للسياسات الحكومية.

سعت الجزائر إلى إصلاح السياسة الضريبية عن طريق التشريع لتدابير وانظمة جبائية تحفيزية تهدف الى توفير مناخ ملائم للاستثمار الداخلي والخارجي، فتح الآفاق أمام المؤسسات الناشئة ومرافقتها، إيجاد طرق ونظم مثلى للاستغلال الأمثل للموارد، وهي تصمم في إطار السياسة المالية للدولة.

في هذه الدراسة قمنا بتحليل الإطار العام للحوافز وتبيان جدواها كآلية للرفع من انتاجية المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، بقياس أثرها خلال الفترة من 2000 الى 2021، باستخدام اسلوب القياس الاقتصادي المتمثل في نموذج الانحدار الذاتي الخطي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL.

أوضحت النتائج جدوى هذا النظام كآلية فعالة لتوجيه الاستثمار إلى القطاعات والمناطق غير المرغوبة، كما أن جميع معالم النموذج جاءت متسقة مع النظرية الاقتصادية واثبتت وجود علاقة ارتباط بين تنفيذ الحوافز الجبائية وزيادة إنتاجية المؤسسات الاقتصادية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: انتاجية المؤسسة، الحوافز الجبائية، المؤسسات الاقتصادية، الانتاجية المتوسطة للعمل، الانتاجية المتوسطة لراس المال.

Abstract

Institutional productivity is the source of wealth and therefore the study of the driving forces has considerable weight, using productivity indicators in a wide range of contexts such as public budget forecasting, policy design, and assessment of the relative effectiveness of government policies.

Algeria has endeavoured to reform fiscal policy by legislating stimulus measures and regulations aimed at providing a favourable climate for domestic and external investment, opening up prospects for emerging enterprises and accompanying them, and at creating optimal ways and systems for optimal utilization of resources, designed within the framework of the State's fiscal policy. In this study, we analyzed the general framework for incentives and demonstrated their usefulness as a mechanism for raising the productivity of Algeria's economic institutions, measuring their impact from 2000 to 2021, using the economic measurement method of the linear self-regression model of time gaps distributed ARDL.

The results demonstrated the usefulness of the system as an effective mechanism for directing investment to sectors and undesirable areas. All the model's features were consistent with economic theory and demonstrated a correlation between the implementation of fiscal incentives and the increased productivity of Algeria's economic institutions.

Keywords : *enterprise productivity, fiscal incentives, economic institutions, medium productivity of work, medium productivity of money richer.*

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
I	الاهداء
II	الشكر والتقدير
III	الملخص باللغة العربية
IV	الملخص باللغة الإنجليزية
V	فهرس المحتويات
XI	قائمة الجداول
XIII	قائمة الأشكال
XIV	قائمة الملاحق
XV	قائمة الاختصارات والرموز
أ...ذ	مقدمة
الفصل الاول: الإنتاجية في المؤسسة الاقتصادية وعلاقتها بالحوافز الجبائية	
11	تمهيد:
12	المبحث الأول: ماهية إنتاجية المؤسسة الاقتصادية
12	المطلب الأول: الإطار النظري للإنتاجية.
12	الفرع الأول: تعريف الإنتاجية.
15	الفرع الثاني: تدابير الإنتاجية
16	الفرع الثالث: مفهوم إنتاجية المؤسسات ومكوناتها
19	المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الاقتصادية المنتجة واليات تحسين الإنتاجية فيها
20	الفرع الأول: خصائص المؤسسات الاقتصادية المنتجة
21	الفرع الثاني: تحسين وزيادة إنتاجية المؤسسات الاقتصادية
32	الفرع الثالث: تكنولوجيا المعلومات وإنتاجية المؤسسات
34	الفرع الرابع: تحديات إنتاجية المؤسسات الاقتصادية
35	المطلب الثالث: عناصر إنتاجية المؤسسات، محدداتها والعوامل المؤثرة فيها
35	الفرع الأول: عناصر إنتاجية المؤسسات
37	الفرع الثاني: محددات إنتاجية المؤسسات الاقتصادية
45	الفرع الثالث: عوامل المؤثرة في إنتاجية المؤسسات الاقتصادية
49	الفرع الرابع: تصنيفات أخرى

52	المبحث الثاني: نماذج قياس إنتاجية المؤسسات ومؤشراتها
52	المطلب الأول: نماذج قياس إنتاجية المؤسسات
54	الفرع الأول: إنتاجية العمل من حيث الناتج الإجمالي
55	الفرع الثاني: إنتاجية العمل من حيث القيمة المضافة
56	الفرع الثالث: إنتاجية رأس المال والعمالة من حيث القيمة المضافة
56	الفرع الرابع: إنتاجية رأس المال من حيث القيمة المضافة
57	الفرع الخامس: إنتاجية "KLEMS" متعددة العوامل
58	المطلب الثاني: طرق قياس وتحليل إنتاجية المؤسسات
58	الفرع الأول: طرق قياس إنتاجية المؤسسات
60	الفرع الثاني: تحليل إنتاجية المؤسسات
61	الفرع الثالث: صعوبات وتحديات قياس إنتاجية المؤسسات
63	المطلب الثالث: مؤشرات إنتاجية المؤسسات
64	الفرع الأول: مؤشرات الإنتاجية الكلية
65	الفرع الثاني: مؤشرات الإنتاجية الجزئية
67	الفرع الثالث: مؤشرات أخرى لإنتاجية المؤسسات
71	الفرع الرابع: محاسبة نمو الانتاجية
72	الفرع الخامس: القيمة المضافة
74	الفرع السادس: علاقة الإنتاجية ببعض المؤشرات الاقتصادية
79	الفرع السابع: التكامل بين المؤشرات المالية ومؤشرات الإنتاجية
79	الفرع الثامن: الإنتاجية والاستدامة
80	المبحث الثالث: أثر الحوافز الجبائية على إنتاجية المؤسسات الاقتصادية
81	المطلب الأول: إصلاح الحوافز الجبائية وأثر ذلك على إنتاجية المؤسسات الاقتصادية
81	الفرع الأول: نماذج من الإصلاحات الجبائية
83	الفرع الثاني: الحوافز الجبائية وأثرها على المؤسسات الاقتصادية
85	المطلب الثاني: الحوافز الجبائية وتأثيرها على إنتاجية المؤسسات الاقتصادية
85	الفرع الأول: الآثار الهيكلية للحوافز الجبائية على الاقتصاد
89	الفرع الثاني: الآثار الدورية (قصيرة المدى)

97	الفرع الثالث: الآثار المعززة للنمو الشامل وتحسين الصحة المالية
100	الفرع الرابع: نموذج (Imothy J. Bartik) يموتى جيه بارتيك لتقدير أثر الحوافز الجبائية
104	المطلب الثالث: سياسة الحوافز الجبائية كآلية للإصلاح الاقتصادي -تجارب دولية
104	الفرع الأول: نتائج تجارب دولية لاعتماد سياسة الحوافز الجبائية
114	الفرع الثاني: مؤشرات أداء لتطوير سياسة الحوافز الجبائية
116	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: الادبيات النظرية والمسائل الفنية للحوافز الجبائية	
118	تمهيد
119	المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للحوافز الجبائية
119	المطلب الأول: مفهوم الحوافز الجبائية وخصائصها
119	الفرع الأول: تعريف الحوافز الجبائية
127	الفرع الثاني: خصائص الحوافر الجبائية.
129	الفرع الثالث: أشكال الحوافر الجبائية
133	المطلب الثاني: أنواع الحوافر الجبائية
133	الفرع الأول: الحوافر ذات الطابع المالي
143	الفرع الثاني: الحوافر ذات الطابع النقدي
144	الفرع الثالث: الحوافر ذات الطابع التمويلي
145	المطلب الثالث: أهداف الحوافر الجبائية وشروط اختيارها
145	الفرع الأول: أهداف الحوافر الجبائية
150	الفرع الثاني: شروط منح الحوافر الجبائية
151	الفرع الثالث: شروط فعالية الحوافر الجبائية.
153	المبحث الثاني: معوقات فعالية الحوافر الجبائية وكمفيمات تقييمها
153	المطلب الأول: المعوقات فعالية الحوافر الجبائية
153	الفرع الأول: المعوقات المتعلقة بالنظام الضريبي
154	الفرع الثاني: المعوقات المتعلقة بطبيعة الحوافر الضريبية
155	الفرع الثالث: كمفيمات تقييم ملائمة نظام الحوافر لممارسة الأعمال
157	المطلب الثاني: تصميم وإدارة الحوافر الجبائية

157	الفرع الأول: مشاكل استخدام الحوافز الجبائية
159	الفرع الثاني: كفيات التقليل من مشاكل الحوافز الجبائية
161	الفرع الثالث: طرق تقدير تكاليف الحوافز الجبائية.
163	الفرع الرابع: إدارة الحوافز الجبائية
165	المطلب الثالث: المبادئ التوجيهية والممارسات الجيدة المتعلقة بالحوافز الجبائية
165	الفرع الأول: معايير الأهلية للحوافز الجبائية
166	الفرع الثاني: المسائل الفنية المهمة في تصميم الحوافز الجبائية
170	الفرع الثالث: آليات تقييم الحوافز الجبائية
177	المبحث الثالث: التدابير والأنظمة التحفيزية والشروط المؤهلة للاستفادة منها في القانون الجزائري
177	المطلب الأول: الأنظمة التحفيزية في القانون الجزائري
177	الفرع الأول: أنواع الأنظمة التحفيزية
178	الفرع الثاني: نظام الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار ANDI.
180	الفرع الثالث: المزايا الجبائية الممنوحة للأنشطة التي يمارسها المستثمرون الشباب المؤهلون لجهاز الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب
182	الفرع الرابع: النشاطات المستفيدة من المزايا الجبائية
192	المطلب الثاني: الحوافز الجبائية حسب قوانين تطوير الاستثمار في الجزائر
192	الفرع الأول: هيكل الحوافز في ظل القانون الاستثمار رقم 16-09 المؤرخ في 03 أوت 2016.
197	الفرع الثاني: هيكل الحوافز في ظل قانون الاستثمار رقم 22-18 مؤرخ في 24 جويلية 2022.
200	الفرع الثالث: التدابير الجبائية المحفزة للإنتاجية في قانون المالية لسنة 2022
202	الفرع الرابع: أهم التدابير الجبائية لتشجيع الإنتاجية في قانون المالية لسنة 2023
205	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية للحوافز الجبائية وإنتاجية المؤسسات الاقتصادية في الجزائر	
207	تمهيد
208	المبحث الأول: دراسة تحليل تطور الحوافز الجبائية في الجزائر خلال الفترة 2000-2022

208	المطلب الأول: تحليل تطور قيمة الحوافز الجبائية
209	الفرع الأول: تطور قيمة الحوافز الجبائية في جانب الضريبة على القيمة المضافة TVA
211	الفرع الثاني: تطور قيمة الحوافز الجبائية في جانب الضريبة على أرباح الشركات IBS
213	الفرع الثالث: تطور قيمة الحوافز الجبائية في جانب الضريبة على النشاط المهني TAP
214	الفرع الرابع: تطور قيمة الحوافز الجبائية في جانب الضريبة على الرسم العقاري TF
216	المطلب الثاني: هيكل الحوافز الجبائية في النظام الجبائي الجزائري
216	الفرع الأول: هيكل الحوافز الجبائية
217	الفرع الثاني تطور الحوافز الجبائية حسب عدد المشاريع خلال الفترة الممتدة من 2000-2015
219	الفرع الثالث: مقارنة تطور عدد المشاريع حسب الانظمة التحفيزية
220	المطلب الثالث: تقييم الحوافز الجبائية حسب طبيعة المشاريع الاستثمارية
220	الفرع الاول: تقييم المشاريع الإستثمارية حسب النشاط خلال الفترة 2002-2012
221	الفرع الثاني: تقييم تطور عدد المشاريع الإستثمارية للفترة ما بين 2002-2012
223	الفرع الثالث: تقييم المشاريع الإستثمارية من حيث شكلها خلال الفترة 2002-2012
224	الفرع الرابع: تقييم المشاريع الإستثمارية حسب وضعيتها القانونية وتوزيعها الجغرافي للفترة 2002-2012
226	المبحث الثاني: تحليل أثر الحوافز الجبائية على الجباية العادية والانتاجية خلال الفترة من 2000-2021
226	المطلب الاول: تحليل أثر الحوافز الجبائية على إيرادات الجباية العادية
226	الفرع الأول: تطور حجم إيرادات الجباية العادية للفترة الممتدة بين 2000 و2021
227	الفرع الثاني: تحليل حجم الحوافز الجبائية مقارنة بإيرادات الجباية العادية للفترة من 2000 الى 2020
228	الفرع الثالث: تحليل هيكل النفقات الجبائية حسب الأهداف 2000 الى 2020
232	المطلب الثاني: أثر الحوافز الجبائية من خلال القيمة المضافة للنشاط الاقتصادي للفترة الممتدة من 2000 الى 2021
232	الفرع الاول: أثر الحوافز الجبائية بالنسبة لمجموع القيمة المضافة للنشاط الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من 2000 الى 2021
233	الفرع الثاني: أثر الحوافز الجبائية على الانتاج الداخلي الخام

235	الفرع الثالث: فعالية الحوافز الجبائية في خلق مناصب الشغل.
236	الفرع الرابع: فعالية الحوافز الجبائية في تعزيز الاستثمار
237	الفرع الخامس: العلاقة بين التغير في حجم النفقات الجبائية والاستثمار والتشغيل
239	المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر الحوافز الجبائية على الانتاجية المتوسطة للعمل ورأس المال
240	المطلب الأول: منهجية الدراسة والنماذج المستعملة
240	الفرع الأول: النموذج المستخدم في الدراسة
241	الفرع الثاني: وصف وتعريف متغيرات الدراسة
246	المطلب الثاني: دراسة تحليلية للمتغير التابع والمتغيرات التفسيرية المدرجة في النموذجين
246	الفرع الأول: الارتباط بين المتغيرات التفسيرية:
247	الفرع الثاني: اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة
247	الفرع الثالث: دائرة معامل الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة
248	المطلب الثالث: تقدير نماذج الدراسة
248	الفرع الأول: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية
249	الفرع الثاني: اختبار التكامل المشترك لمتغيرات الدراسة
253	الفرع الثالث: تقدير الانحدار الذاتي للفتحات الزمنية الموزعة ARDL
261	الفرع الرابع: مناقشة نتائج الدراسة القياسية:
264	خلاصة الفصل
266	الخاتمة
277	قائمة المصادر والمراجع
293	الملاحق

قائمة الجداول

والاشكال

1/ قائمة الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
46	العوامل المؤثرة في الإنتاجية	(1-1)
53	نظرة عامة على مقاييس الإنتاجية الرئيسية	(2-1)
90	الأدلة التجريبية على العلاقة بين معدل الضريبة على المؤسسات والنمو الاقتصادي	(3-1)
93	الأدلة التجريبية على العلاقة بين معدل ضريبة الربح والإيرادات الضريبية	(4-1)
121	النظام الضريبي العام والحوافز الجبائية	(1-2)
127	المزايا والعيوب النسبية للحوافز الجبائية كأدوات لجمهور السياسة	(2-2)
129	المعاملات المستعملة في حساب الإهلاك المتناقص (التنازلي) تبعا للمدة العادية للاستعمال	(3-2)
219	توزيع المشاريع الإستثمارية بالموازاة مع الأنظمة الجبائية	(1-3)
221	توزيع المشاريع المنجزة حسب النشاط (2002-2012)	(2-3)
222	تطور عدد المشاريع الإستثمارية للفترة ما بين 2002 و 2012	(3-3)
223	توزيع المشاريع الإستثمارية حسب شكل الإستثمار 2002-2012	(4-3)
224	المشاريع الإستثمارية حسب وضعيتها القانونية للفترة 2002-2012	(5-3)
225	التوزيع الجغرافي للمشاريع الإستثمارية للفترة ما بين 2002 و 2012	(6-3)
229	حجم الحوافز الجبائية بالنسبة الى الجباية العادية للفترة 2000 الى 2020	(7-3)
233	تطور حجم الحوافز الجبائية مقارنة بالانتاج الداخلي الخام 2000 - 2020	(8-3)
238	هيكل الاعفاءات الجبائية وعدد المشاريع المستفيدة منها سنة 2014	(9-3)
241	تعريف لرموز المتغيرات المستعملة في الدراسة	(10-3)
248	درجة استقرارية متغيرات الدراسة القياسية	(11-3)
252	اختبار BOUND TEST لنموذج الإنتاجية المتوسطة للعمل	(12-3)
252	اختبار BOUND TEST لنموذج الإنتاجية المتوسطة لرأس المال	(13-3)

253	نتائج تقدير معلمات الاجلين الطويل والقصير لنموذج (ARDL)	(14-3)
256	نتائج تقدير معلمات الاجلين الطويل والقصير لنموذج (ARDL)	(15-3)

2/ قائمة الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
85	آلية سير سياسة الحوافز الجبائية على المدى الطويل.	(1-2)
86	أثر تخفيض ضرائب الشركات على المستوى الحقيقي للنشاط الاقتصادي.	(2-2)
92	طرق الحوافز الجبائية لصالح البحث والتطوير	(3-2)
208	يتطور الحوافز الجبائية في الجزائر خلال الفترة 2000-2021	(1-3)
210	تطور قيمة الحوافز الجبائية في جانب الضريبة على القيمة المضافة TVA	(2-3)
212	تطور قيمة الحوافز الجبائية في جانب الضريبة على أرباح الشركات IBS	(3-3)
213	تطور قيمة الحوافز الجبائية في جانب الضريبة على النشاط المهني TAP	(4-3)
215	يبين تطور ضريبة الرسم العقاري خلال الفترة الممتدة من 2000-2021	(5-3)
216	يبين هيكل الحوافز الجبائية في النظام الجبائي الجزائري	(6-3)
218	يبين تطور الحوافز الجبائية حسب عدد المشاريع خلال الفترة الممتدة من 2000-2015	(7-3)
227	تطور حجم إيرادات الجباية العادية للفترة الممتدة بين 2000 و 2021	(8-3)
228	تطور حجم النفقات الجبائية مقارنة بالجباية العادية للفترة من 2000 الى 2021	(9-3)
231	نسبة الحوافز الجبائية الممنوحة من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بالنسبة الى الإيرادات الجبائية للفترة 2000 الى 2020	(10-3)
232	التعبير عن أثر الحوافز الجبائية من خلال قيم مجموع القيمة المضافة للنشاط الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من 2000 الى 2021.	(11-3)
236	يبين علاقة الحوافز الجبائية بمناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة الممتدة من 2000-2022	(12-3)

237	تطور حجم الاستثمار في الجزائر خلال الفترة من 2000-2020	(3-13)
238	العلاقة بين التغير في حجم النفقات الجبائية والاستثمار والتشغيل	(3-14)
243	الإنتاجية المتوسطة للعمل في الجزائر للفترة 2001-2021	(3-15)
244	الإنتاجية المتوسطة لرأس المال في الجزائر للفترة 2001-2021	(3-16)
245	الحوافز الجبائية في الجزائر للفترة 2001-2021	(3-17)
247	دائرة معامل الارتباط الخطي بين المتغيرات والمحاور	(3-18)
249	اختيار فترات الإبطاء الملائمة لنموذج الإنتاجية المتوسطة للعمل	(3-19)
250	اختيار فترات الإبطاء الملائمة لنموذج الإنتاجية المتوسطة لرأس المال	(3-20)
255	اختبار المجموع التراكمي للبواقي الراجحة CUSUM	(3-21)
255	اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي الراجحة CUSUMSQ	(3-22)
258	اختبار المجموع التراكمي للبواقي الراجحة CUSUM	(3-23)
259	اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي الراجحة CUSUMSQ	(3-24)

3/ قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	الميزانية العامة للدولة من 1963 إلى 2020	293
02	ايرادات الميزانية من 1997 إلى 2020	294
03	الإنتاج الداخلي الخام حسب قطاع النشاط الاقتصادي من 2000 إلى 2013 كل القطاعات القانونية	295
04	الإنتاج الداخلي الخام حسب قطاع النشاط الاقتصادي من 2014 إلى 2020 كل القطاعات القانونية	296
05	Evolution des couts des exonérations fiscales 2000/2021 (ANDI- ANSEJ- ANADE- CNAC- - ANJEM)	297
06	Evolution des couts des exonérations fiscales 2000/2021 ANDI	298
07	Evolution des couts des exonérations fiscales 2000/2021 ANJEZ – ANADE	299
08	Evolution des couts des exonérations fiscales 2000/2021 (ANDI- ANSEJ- ANADE- CNAC- - ANJEM)	300
09	مستخرج اجمالي القوى العاملة، منظمة العمل الدولية، البنك الدولي	301
10	بيانات مجمعة ومصنفة تخص فترة الدراسة، من اعداد الطالب بالاعتمادات على: الديوان الوطني للإحصاء، الصندوق العربي، البنك الدولي، والمديرية العامة للضرائب	302
11	اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة	303
12	اختبار الاستقرارية باستخدام اختبار ADF	303
13	اختبار الاستقرارية فيليبس بيرون PP	304
14	اختبار بوند BOUND TEST للنموذج إنتاجية المتوسطة للعمل	304
15	اختبار بوند BOUND TEST للنموذج إنتاجية المتوسطة لرأس المال	305
16	اختبار علاقة قصيرة الأجل وطويلة الأجل	305
17	نتائج اختبار ARCH	306
18	نتائج اختبار BREUSH-PAGAN-GODFREY	306
19	نتائج اختبار BREUSH-GODFREY	306
20	نتائج اختبار JARQUE-BERRA	306

قائمة الجداول والاشكال والملاحق:

307	نتائج اختبار BREUSH-PAGAN-GODFREY	21
307	نتائج اختبار BREUSH-GODFREY	22
307	نتائج اختبار JARQUE-BERRA	23
308	نتائج اختبار علاقة قصيرة الأجل وطويلة الأجل	24
308	يبيّن نتائج اختبار ARCH	25
309	الحساب للتوزيع الأولي للقيمة المضافة	26
310	إيرادات الميزانية من 1997 إلى 2020	27
311	الميزانية العامة للدولة من 1963 إلى 2020	28
312	الحسابات الاقتصادية من 2000 إلى 2020	29
333	مصنوفة معامل الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة	31
333	نتائج تقدير نموذج (1) ARDL	32
333	نتائج تقدير نموذج (2) ARDL	33

4/ قائمة الاختصارات والرموز

المعنى	الرموز
Taxe Intérieure de Consommation sur les Produits Énergétiques	TICPE
work in progress	WIP
key performance indicator	KPI
Costing Based Activity	ABC
Economic Value Added	EVA
Total Quality Management	TQM
Time-driven activity-based costing	TDABC
Overall Equipment Effectiveness	OEE
Return On Assets	ROA
Return on investment	ROI
multi-factor productivity	MFP

Stands for Autoregressive Distributed Lag	ARDL
Taxe sur la Valeur Ajoutée	TVA
Taxe sur la l'Activité Professionnelle	TAP
Impot sur les Bénéfices des sociétés	IBS
Agence National de Développement de l'Investissement	ANDI
Réforme de l'Imposition des Entreprises	RIE
Multi-Factor Productivity	MFP
Multi-Factor Froductivity, is a productivity measure that relates gross output to primary (capital and labour) and intermediate inputs (energy, other intermediate goods, services).	KLEMS
Gross Domestic Product	GDP

مقدمة

تعد الانتاجية العامل الاساسي في الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو، اللذان يحددان مستوى التقدم الاقتصادي والمعيشة، ان إنتاجية المؤسسات هي مصدر الثروة، ومن ثم فان دراسة القوى الدافعة ورائها لها وزن كبير، تستخدم مؤشرات الإنتاجية في مجموعة واسعة من السياقات كالتنبؤ بالميزانية العامة، تصميم السياسات، تقييم الفعالية النسبية للسياسات الحكومية.

إن استخدام الحوافز الجبائية منتشر الآن في كل من البلدان النامية والمتقدمة، فهي تصمم في إطار السياسة المالية للدولة وهي أداة من أدوات السياسة الضريبية التي يمكن من خلالها التدخل في الحياة الاقتصادية، إذا الحوافز الجبائية هي تخفيف للعبء الضريبي او امتياز يؤدي إلى خسائر على مستوى موارد الدولة، وعليه يجب تقييم الأساس المنطقي الاقتصادي للحوافز الجبائية من حيث قدرتها على تحقيق أهداف واضحة بطرق فعالة مقارنة بالسياسات البديلة، الضريبية وغير الضريبية، التي يمكن أن تحقق نفس الأهداف، عادة ما يكون الدافع الأساسي هو تحفيز الاستثمار وتوجيهه، زيادة الإنتاجية، جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، تعزيز المنافسة، زيادة كفاءة الأسواق المحلية، تطوير قطاعات اقتصادية محددة أو أنواع من الأنشطة كجزء من استراتيجية التنمية وهذا لتلبية احتياجات التنمية الإقليمية.

تقدم العديد من البلدان حوافز الجبائية بدرجات متفاوتة من السخاء لعدة أسباب منها: التعويض عن العيوب التي قد يواجهها المستثمرون مثل الافتقار إلى البنية التحتية، القوانين المعقدة، التعقيدات البيروقراطية وضعف الإدارة، أو معالجة أوجه القصور في المجالات التي ترغب الدولة في تطويرها وتنميتها، وكذا لمواكبة الدول الأخرى في المنافسة على الاستثمار الدولي. إذا الحوافز الجبائية آلية للتدخل من أجل تكيف الاقتصاد وتشكيل سياسة مالية حكيمة وشفافة تبرز الفرص الاستثمارية والمزايا المتاحة.

إن الإدارة الرشيدة للحوافز أمر بالغ الأهمية لفعاليتها وكفاءتها، ولهذا يجب أن تخضع لعملية تشريعية مدعجة بموجب قانون الضرائب وأن تتم مراجعة تكلفتها المالية سنويا كجزء من ضبط الميزانية.

يتجلى من هذه الدراسة الحاجة إلى تقييمات أكثر منطقية لتسهيل اتخاذ قرار مستنير في إطار الشفافية لتقليل فرص الفساد، فبرامج وسياسات الحوافز الجبائية تصمم بشكل أفضل إذا كانت مبنية على أهداف قائمة على النجاح الاقتصادية والإنصاف وتوجيه الخيارات المالية. من خلال ما سبق يمكن طرح السؤال الرئيسي التالي:

هل ساهمت الحوافز الجبائية في التأثير على إنتاجية المؤسسات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة

2000-2023؟

وبهدف ضبط موضوع الإشكالية ارتأينا تدعيمها بمجموعة من الأسئلة الفرعية وتتمثل فيمايلي:

- ماهية المبادئ التوجيهية والممارسات الجيدة لإدارة واختيار الحوافز الجبائية؟
- ماهية التدابير الجبائية المحفزة للإنتاجية في التشريع الجزائري؟
- هل يمكن قياس إنتاجية المؤسسات الاقتصادية؟
- إلى أي مدى يمكن اعتماد الحوافز الجبائية كآلية للرفع من إنتاجية المؤسسات الاقتصادية؟
- هل تغير الحوافز الجبائية سلوك المؤسسة واستراتيجيتها؟

فرضيات الدراسة:

إن معالجة هذا الموضوع وتقديم نتائج بشأنه يتحققان من خلال الوصول إلى إجابة على الإشكاليات السابقة بعد التحقق من الفرضيات التالية:

- التدابير الجبائية والأنظمة التحفيزية المتخذة في التشريع الجزائري ساهمت في تطوير إنتاجية المؤسسات الاقتصادية في الجزائر.
- وجود علاقة موجبة ذات معنوية احصائية بين الحوافز الجبائية واجمالي إنتاجية المؤسسات الاقتصادية في الجزائر.
- توجد علاقة توازنية طويلة الاجل بين الحوافز الجبائية واجمالي إنتاجية المؤسسات الاقتصادية في الجزائر.
- الحوافز الجبائية تساهم في الرفع من الانتاجية المتوسطة للعمل للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر.
- وجود أثر إيجابي للحوافز الجبائية على الانتاجية المتوسطة لراس المال للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من اعتبارات كثيرة أهمها الأثر البالغ للحوافز الجبائية على الجانب الاقتصادي والمالي والاجتماعي، على أساس أنه عبارة عن إنفاق عام من ميزانية الدولة فهو إيراد حقيقي تخلت عنه الدولة لتحقيق سياسة معينة، كما أن هذه النظم لا تخضع للمسائلة ولا للرقابة في كثير من الدول، ولهذا كان من الضروري تسليط الضوء عليها ودراستها بنوع من التمحيص والتشخيص الجيد، وإيجاد معايير صلبة للأهلية والاستفادة، بوضع مجموعة من المبادئ والأدوات للنجاعة والدقة في تصميمها والإدارتها، وتبيان أثرها بشفافية وموثوقية بواسطة عدد من المؤشرات والآليات ذات البعد الاقتصادي والمالي والاجتماعي.

ومما يزيد من أهمية الدراسة هو محدودية الدراسات التطبيقية المتعلقة بموضوع الحوافز وعلاقته بالإنتاجية حيث وضعنا بين يدي القارئ نظام الحوافز الجبائي الجزائري وشروط الاستفادة منه ومختلف التدابير الجبائية المحفزة

في قانون المالية لسنة 2022 و 2023، كما قمنا بتحليل وقياس أثر الحوافز الجبائية على إنتاجية المؤسسات الاقتصادية في الجزائر بالاعتماد على البيانات والإحصائيات المتاحة على مستوى مختلف الهيئات الرسمية.

أهداف الدراسة:

إن الهدف الرئيسي لهذه دراسة هو عرض التدابير الجبائية المحفزة للنشاط الاقتصادي وقياس مدى قدرتها على الرفع من إنتاجية المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، وإبراز جدوى هذه السياسة كآلية للتدخل من أجل تكييف الاقتصاد، وتشكيل سياسة مالية حكيمة وشفافة تعمل على إبراز الفرص الاستثمارية والمزايا المتاحة بهدف توجيه الاستثمار والرفع من إنتاجية المؤسسات وزيادة رؤوس الأموال وجلب المستثمرين، وباستخدام البيانات المتاحة لفترة الدراسة نسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية وهي:

- التعرف على مختلف الأطر النظرية للحوافز الجبائية وإنتاجية المؤسسات.
- الإشارة إلى المسائل الفنية في تصميم وإدارة الحوافز الجبائية.
- تبيان ضرورة استخدام الحوافز الجبائية بفعالية وكفاءة أكبر عن طريق تبني مبادئ توجيهية وممارسات جيدة قائمة على النجاعة والأهداف.
- دراسة البعد الاقتصادي للحوافز الجبائية من خلال الآثار الهيكلية والدورية وتفاعلها مع مختلف العوامل الاقتصادية.

المنهج وأدوات الدراسة:

تحقيقاً لأهداف الدراسة وحتى نستطيع الإجابة عن الأسئلة واختبار صحة الفرضيات فقد قمنا بالاعتماد على المنهج الاستنباطي من خلال أداة الوصف في الجانب النظري للحوافز الجبائية وإنتاجية المؤسسات الاقتصادية، والمنهج الاستقرائي من خلال أداة التحليل والقياس الاقتصادي لتحليل واقع إنتاجية المؤسسات وعلاقته بسياسة الحوافز الجبائية، وتماشياً مع متطلبات الدراسة القياسية تمت الاستعانة بأساليب القياس الاقتصادي المتمثلة أساساً في أسلوب نموذج الانحدار الذاتي الخطي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL، لتقدير النتائج وإجراء الاختبارات الإحصائية والقياسية اللازمة.

كما تم استخدام الدراسات والأبحاث بمختلف مصادرها من كتب ودوريات وتقارير صادرة عن مختلف الهيئات المحلية والدولية (المديرية العامة للضرائب، بنك الجزائر، وزارة المالية، الديوان الوطني للإحصاء، البنك الدولي، صندوق النقد العربي)، وتوظيفها في دراسة تحليلية قياسية كانت السبيل العلمي لبحث الإشكالية، وكان هذا هو الدافع إلى اللجوء إلى الكم من البيانات والمصادر.

حدود الدراسة:

يتعلق هذا البحث بدراسة تأثير الحوافز الجبائية على انتاجية المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، ومن الممكن تحديد الحدود المكانية والزمنية لهذه الدراسة كما يلي:

الحدود المكانية: ركزت هذه الدراسة على الاقتصاد الجزائري على أمل أن تساهم في وضع أسس سياسة جبائية سليمة وشفافة ومحفزة للإنتاجية والاستثمار وموجهة للفرص الاستثمارية في محاولة للإجابة على بعض الاستفسارات التي تشغل بال الباحثين والدارسين وأصحاب القرار على مستوى السياسات الاقتصادية الكلية الوطنية.

الحدود الزمنية: تشمل الدراسة الفترة الممتدة من سنة 2000 الى 2023 وتطرقنا فيها إلى تطور الإنتاجية الكلية للمؤسسات الاقتصادية كمتغير مستقل من خلال مؤشرات تطور القيمة المضافة للقطاع الاقتصادي، حجم الاستثمار، العمالة، كنتيجة أو أثر للمتغير المستقل وهو الحوافز الجبائية، وبالتالي فهي تشمل أكثر من مرحلة من مراحل تطور الاقتصاد الجزائري التي تخللتها عدة إصلاحات جبائية وتغييرات ضريبية، وذلك لفهم تأثير الحوافز الجبائية على انتاجية المؤسسات الاقتصادية في الجزائر على هذا المدى الزمني.

مبررات اختيار موضوع الدراسة هي:

إن اختيار هذا الموضوع يعود إلى عدة أسباب هي:

- أسباب ذاتية: من بين مجموعة من المواضيع المقترحة من قبل الجامعة هذا الموضوع هو الذي شد انتباهي على اعتبار أنه كانت لدي رغبة في معالجة المواضيع ذات الصلة بالميزانية والمحاسبة والجبائية التي تتناسب مع مؤهلاتي الشخصية من جهة، ومن جهة أخرى تناسب هذا الموضوع مع تكويني الأكاديمي وتخصصي في جانب اقتصاد وتسيير المؤسسات، وهذا ما دفعني إلى البحث في هذا الموضوع.

- أسباب موضوعية: لاحظنا من خلال الدراسات السابقة المتحصل عليها في جملة النتائج والتوصيات التي قادتنا إلى استنتاج مفاده:

- ان هناك تغييرات قوية ومستمرة في السياسات الضريبية والجبائية خلال العقدين الماضيين تحت تأثير مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية يجب دراستها.

- ضرورة الوضع بين يدي القارئ نظام الحوافز الجبائي الجزائري وشروط الاستفادة وكيفيات تصميمه وإدارته.

- وجوب قياس مدى قدرة الحوافز الجبائية على تنفيذ السياسة العامة للدولة في إطار مبادئ توجيهية وأسس سليمة لتقليل فرص البحث عن الربح الغير منتج للثروة.

- السعي نحو توسيع نطاق اختيار أدوات المالية العامة من أجل تكييف الاقتصاد وتشكيل سياسة مالية حكيمة وشفافة لإبراز الفرص الاستثمارية والمزايا المتاحة بهدف توجيه الاستثمار والرفع من الإنتاجية وزيادة رؤوس الأموال وجلب المستثمرين.

صعوبات الدراسة:

- صعوبة تحديد العلاقة السببية بين الحوافز الجبائية و انتاجية المؤسسات الاقتصادية، فقد تكون هناك عوامل أخرى تؤثر في الإنتاجية، مما يجعل من الصعب تحديد مدى تأثير الحوافز الجبائية بشكل منفصل.

- صعوبات تحديد راس المال على المستوى الكلي بسبب التداخل في القطاعات والفروع.

- قلة المؤشرات المالية بسبب ضعف البنية التحتية للنظام المالي وعدم وجود آليات فعالة لجمع البيانات المالية.

- القطاع الغير رسمي فهو يشكل نسبة كبيرة من النشاط الاقتصادي في الجزائر، وهو قطاع غاب عنه تسجيل

البيانات وتوثيق العمليات المالية، وبالتالي، قد يكون من الصعب تحديد رأس المال في هذا القطاع وتشمل

التجارة غير الرسمية والأعمال الحرة والإنتاج الزراعي غير المسجل.

- صعوبات تحديد المتغيرات في القطاع الاقتصادي المتكون من مجموع المؤسسات فالبيانات المتاحة تخص

القطاعات المصنفة حسب طبيعتها طبقا لمدونة الميزانية العامة للدولة (إيرادات ونفقات).

- صعوبة تحديد النموذج المعتمد في الدراسة القياسية، دالة الإنتاج، الإنتاجية الحدية للعمل ورأس المال،

الطريقة الممكنة لحساب راس المال هي طريقة الجرد الدائم.

تقسيمات الدراسة:

لدراسة متغيرات هذا الموضوع تم تقسيمه الى ثلاث فصول بهدف ابراز الإنتاجية كأداة جيدة لفهم كفاءة

وأداء المؤسسات الاقتصادية، وتبيان كيفيات استخدام الحوافز الجبائية كالية لتوجيه الموارد وتنفيذ السياسات

الحكومية، اما الجانب التطبيقي فقد قمنا فيه بتحليل تطور متغيرات الدراسة وتفاعلها مع مختلف العوامل،

وإنجاز دراسة قياسية بقياس أثر الحوافز الجبائية على الإنتاجية المتوسطة للعمل والإنتاجية المتوسطة لراس المال

خلال الفترة 2000-2021، وكان هيكا الاطروحة على الشكل التالي: الفصل الأول: الإنتاجية في

المؤسسة الاقتصادية وعلاقتها بالحوافز الجبائية، الفصل الثاني: الادبيات النظرية للحوافز الجبائية، الفصل

الأخير: عرضنا القيمة المضافة لهذه الاطروحة والتي هي بعنوان دراسة تطبيقية للحوافز الجبائية وإنتاجية المؤسسات الاقتصادية في الجزائر.

الدراسات السابقة:

• دراسة زينات أسماء (2017): بعنوان "دور التحفيزات الجبائية في تعزيز فرص الاستثمار في الجزائر"، مقال منشور في مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 17 السداسي الثاني، حاولت هذه الدراسة معرفة مختلف التحفيزات الجبائية الممنوحة من طرف المشرع الجزائري وتقييم فعاليتها في تعزيز فرص الاستثمار ومدى توجيه المشاريع الإستثمارية نحو الأنشطة المنتجة الخالقة لمناصب الشغل، وكذا توضيح أهم الاستراتيجيات المستقبلية لعقلنة وترشيد التحفيزات الجبائية، وتوصلت إلى أن الاعتماد على سياسة التحفيزات الجبائية فقط في تشجيع الاستثمار هو أسلوب غير كافي من حيث مردودية التكاليف ومن ثم فإن أحسن إستراتيجية لتشجيع الاستثمار على أساس مستمر هي توفير إطار قانوني وتنظيمي مستقر وشفاف وتطبيق نظام ضريبي يتوافق مع الأعراف الدولية. عدم ترشيد سياسة منح التحفيزات واعتماد آليات التفعيل التلقائية يؤدي إلى شرعية الغش الضريبي وإنعاش الاقتصادي الموازي في الجزائر. سياسة التحفيزات الجبائية في الجزائر لم تتمكن الى حد كبير من تحقيق الاهداف المرجوة حيث اصبحت توفر مناخا ملائما للتحايل والتلاعب.

- مقال سلطاني وفاء، جليل زين العابدين (2019): بعنوان "أثر التحفيزات الجبائية على الاستثمارات الوطنية في الجزائر-دراسة قياسية 1995-2017"، وهو منشور في دفاتر MECAS العدد 15، رقم جويلية، هدف إلى معالجة سياسة التحفيز الجبائي وبيان أثرها على الاستثمار الوطني وذلك بالاعتماد نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) لتقدير العلاقة بين التحفيزات الجبائية والاستثمار على مستوى الوطن.

وخلصت الدراسة إلى أن سياسة التحفيز الجبائي تأثر على الاستثمار على المستوى الوطني في المدى المتوسط وبشكل أكبر على المدى الطويل حيث تشير إحصائية فيشر ($F=3.41$) وهي أكبر من قيمة الحد الأعلى للقيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%، و 10% أي موجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

• دراسة بابا عبد القادر، أجري خيرة، (2014): بعنوان "الامتيازات الجبائية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر" منشورة في المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية العدد 2 سبتمبر، هدفت هذه بدراسة

إلى تحليل تأثير التحفيزات الجبائية والدور الذي تلعبه في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقد تم التوصل إلى أن ما حققته الجزائر حتى الآن يعتبر مقبول نظرا للأوضاع الصعبة التي مرت بها في التسعينات إلا انه لا يزال حجم التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ضعيف وهي لم تبلغ هدفها بعد وحتى العبء الضريبي على المؤسسات الجزائرية رغم انه منخفض إلا انه مرتفع عن مستوى العالمي.

• دراسة: **Muet Pierre-Alain, Avouyi-Dovi Sanvi, (1987)** الموسومة بـ: **L'effet**

des incitations fiscales sur l'investissement: Observations et diagnostics

économiques: revue de l'OFCE, n°18 المقال يفحص التدابير الجبائية المختلفة وتأثيرها على

الاستثمار وأظهرت هذه دراسة أن التخفيضات الضريبية لها تأثير محفز للاستثمار الذي يمكن تقييمه في

المتوسط بمعدل مرة ونصف التكلفة على ميزانية الدولة، كما يمكن أن تنتج الحوافز الضريبية آثارا ضارة على

الاستثمار عند توقف التحفيز، عندما تكون دائمة تتضاءل فعاليتها وتصبح أقل من تكلفتها في الميزانية، هي

بالتأكيد أكثر ملائمة للسياسات الهيكلية (تشجيع توفير الطاقة أو تطوير قطاعات الإستراتيجية)، علاوة على

ذلك فإن مقارنة العوامل المختلفة لتكلفة رأس المال تؤكد أن الحوافز أكثر فعالية لأنها بسيطة وعواقبها تتصورها

الشركات بوضوح.

• دراسة: **Mirella Damiani, Fabrizio Pompei, Andrea Ricci, (2023)** بعنوان **Tax**

breaks for incentive pay, productivity and wages: Evidence from a reform

in Italy المنشورة في **British Journal of Industrial Relations, 61, 188–213**، تحلل

هذه الورقة تأثير الإعفاء الضريبي على إنتاجية العمل ومتوسط الأجور في الشركات الإيطالية. باستخدام

مصدر فريد للمعلومات على مستوى الشركة مأخوذ من مسح تمثيلي كبير للشركات الإيطالية المدجة مع

أرشيف ORBIS.

قيمت هذه الدراسة دور الإصلاح التشريعي الذي تم إدخاله في الاقتصاد الإيطالي بهدف رئيسي هو تقديم

حوافز ضريبية لتنفيذ مخططات الدفع مقابل الأداء، تشير النتائج إلى أنه نتيجة لهذا الإصلاح فإن الشركات

التي يستفيد عملها من الحوافز الضريبية يتصرفون بشكل مختلف عن نظرائهم ويحصلون على مكاسب إنتاجية

أعلى، هذا على الأرجح لأن الامتيازات الضريبية قد تحفز على بذل المزيد من الجهد، وتخلق درجة أعلى من

الولاء ومن المحتمل اختيار العمال ذوي الجودة العالية. (آثار إيجابية على إنتاجية العمل)، والنتيجة الثانية

المهمة هي أن الشركات العائلية متقدمة بطلب للحصول على علاوة ضريبية، تستفيد أكثر من الشركات التي

لا تتقدم بطلب الاستفادة العائلية، إن الإعفاء الضريبي الذي يقدمه الإصلاح يوفر لهم الحوافز المناسبة، علاوة على ذلك، فإن الدرجة العالية من الثقة والروابط الاجتماعية التي لوحظت داخل المؤسسات العائلية تقلل من الآثار الجانبية للحوافز الطارئة وتقلل من الاستجابات السلوكية المختلفة لعقود الحوافز، كما أظهرت هذه الورقة أن التدابير السياسية لتعزيز الممارسات الإدارية قد تكون أكثر فعالية وكفاءة وشمولية وتعكس الاتجاهات المخيبة للآمال لبعض الشركات، إن هذه التدابير لا يبدو أنها تمثل حلاً نهائياً للازدواجية القوية والمتسعة التي تميز الاقتصاد الإيطالي، ينبغي أن تعزز القدرات التنظيمية المكملّة لسياسات التكنولوجيا للمضي قدماً لمرافقة واستكمال ممارسات إدارية أكثر شمولاً ولا تقتصر على تقديم حوافز مالية فقط.

• دراسة : (2017) M. Djelil Zinelaabidine بعنوان **L'impact des dépenses fiscales sur l'économie algérienne : Une évaluation a l'aide d'un modèle d'équilibre général calculable** اطروحة دكتوراه، جامعة وهران، يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر مختلف أنواع النفقات الضريبية على النظام الاقتصادي في الجزائر، وتم معالجة هذه الاشكالية باستخدام نموذج التوازن العام الحسابي وهذا بتقييم سياسة النفقات الضريبية، وتبيان أن استخدام سياسة الإنفاق الضريبي من قبل حكومات الدول المتقدمة وكذلك الدول النامية وخاصة بالنسبة للجزائر يمكن بموجها تعديل سلوك الوكلاء الاقتصاديين والتأثير في المجال الاقتصادي، كما يتعلق البحث بإظهار أن السياسة الضريبية تشكل تماماً مثل الإنفاق العام وسيلة مميزة للعمل العام وأنها تمثل أكثر فأكثر خياراً تختاره الحكومات والدول إما لتقليص عدم المساواة الاجتماعية أو لتحفيز النشاط الاقتصادي.

خلصت الدراسة إلى انه عندما يتعلق الأمر بتقييم آثار السياسات الضريبية من المثير للاهتمام الحصول على تصنيف كبير لقطاعات الإنتاج، لأن التأثيرات ليست موحدة أبداً وتختلف من قطاع إلى آخر وكذلك النشاط، والتي يمكن اعتبارها غير كافية لالتقاط التغييرات بشكل مناسب بسبب السياسة الاقتصادية.

• كتاب لـ: (1998) Victor Thuronyi بعنوان **Tax Law Design and Drafting** العدد 2 من اصدار **International Monetary Fund**، يوجز في الفصل 23 منه من تحرير **David Holland and Richard J. Vann**، أسباب عدم نجاح المحفزات الجبائية في كثير من الأحيان وما هي القضايا الأكثر أهمية لتشجيع الاستثمار في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، ثم ينظر بمزيد من التفصيل في التصميم والصياغة والمسائل الضريبية الدولية التي تعرضها هذه الحوافز.

وكانت نتائج كالاتي: غالباً ما تكون الحوافز للمستثمرين المباشرين بدلاً من مستثمري المحافظ وتعلق بالاستثمار الحقيقي في الأنشطة الإنتاجية بدلاً من الاستثمار في الأصول المالية، يتم توجيهها إلى المستثمرين الأجانب على أساس عدم وجود رأس مال محلي كافٍ للمستوى المطلوب من التنمية الاقتصادية وهذا الاستثمار الدولي يجلب معه تقنيات إدارة وتقنيات حديثة، يمكن اعتبار الحوافز بمثابة ثقل موازن لمثبطات الاستثمار المتأصلة في أنظمة الضرائب العامة، لا سيما في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية التي لم تقم بإصلاح نظام الضرائب الاشتراكي، لتعويض العيوب الأخرى التي قد يواجهها المستثمرون مثل الافتقار إلى البنية التحتية، والقوانين المعقدة والقديمة، والتعقيدات البيروقراطية وضعف الإدارة في مجال الضرائب أو في أي مكان آخر.

وكانت توصيات الدراسة بضرورة إصلاح القوانين القائمة التي تخلق المشاكل وبناء القدرات الإدارية والبنية التحتية اللازمة، ممكن أن توفر الحوافز الضريبية تخفيفاً مؤقتاً حتى يتم تنفيذ الإصلاحات الأكثر جوهرية، إن المشورة المعيارية بشأن السياسة الضريبية الدولية تحذر من استخدام الحوافز الضريبية للاستثمار، إلا أن العديد من البلدان النامية والتي تمر بمرحلة انتقالية، وكذلك العديد من البلدان الصناعية تواصل العمل بها أو إدخالها.

الفصل الأول

الإنتاجية في المؤسسة الاقتصادية

تمهيد:

ينظر الاقتصاديون إلى الإنتاجية على أنها المصدر الحقيقي للنمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية وتحسين مستوى المعيشة في أي بلد مهما كان نوع النشاط الاقتصادي فيه، وهي مقياس لصحة الاقتصاد ومستوى المعيشة للسكان، وعلى الرغم من وجود مؤشرات عديدة لتقييم أداء الاقتصاد الوطني إلا أن الإنتاجية هي أفضل مؤشر لتقييمه، حيث أن معدلات نموها وتحليل عناصرها تكشف مواطن الضعف والقوة في النشاط الاقتصادي، فبينما تتصف عوامل الإنتاج بالندرة فإن الإمكانيات الكامنة لزيادة الإنتاجية غير محدودة، هنا تتسابق الدول في المحافظة على ديمومة واستمرارية معدلات نمو متزايدة في الإنتاجية من خلاله إدخال التحسينات المستمرة في الجوانب التكنولوجية والبشرية والإدارية، إن محور تحسين الإنتاجية هو إنتاج كميات أكبر بجهد و موارد أقل، من خلال تأدية العمل بالطريقة الصحيحة وبكفاءة أحسن، وليس العمل بجهد مضي لتحقيق نتائج أفضل، لذلك فإن استمرارية تحسين الإنتاجية يتطلب تطبيق هذه الأساليب في جميع الأنشطة الاقتصادية.

المبحث الأول: ماهية إنتاجية المؤسسة الاقتصادية

في علم الاقتصاد، تعني الإنتاجية قياس درجة مساهمة عامل أو أكثر من عوامل الإنتاج (العوامل المادية المستهلكة أو العوامل غير المادية المنفذة) في التباين في النتيجة النهائية الناتجة عن عملية التحول. ترتبط الإنتاجية بمفاهيم الأداء والفعالية والكفاءة، كما تلعب دوراً رئيسياً في فهم كيفية مساهمة الإجراءات البشرية (على المستوى الجزئي أو الكلي) في التقدم والتنمية والنمو الاقتصادي.

المطلب الأول: الإطار النظري للإنتاجية

الفرع الأول: تعريف الإنتاجية

- الإنتاجية موضوع متكرر للغاية في الأدبيات الاقتصادية وهناك عدد كبير من المقالات التي تلعب فيها الإنتاجية دوراً مهماً إن لم يكن مركزياً والتي يمكن أن تتعلق أيضاً بالتوظيف والأجور وتكاليف الإنتاج والأسعار والقدرة التنافسية والتجارة الخارجية وتغيرات أسعار الصرف والتركيب السكانية والشركات.

1-أسباب الاهتمام بموضوع الإنتاجية:

هو أن مكاسب الإنتاجية تشكل على المدى المتوسط أحد عوامل التطوير الرئيسية للمؤسسة، أما على مستوى الاقتصاد الكلي فهي المصدر الرئيسي لارتفاع متوسط مستوى المعيشة للسكان، كما يمكن أن تتكون هذه الزيادة من متوسط زيادة الدخل النقدي، أضف إلى التغيرات في متوسط مستوى المعيشة: مثل التغيرات في المعدل لوظائف يكون لها تأثير كبير فقط على المدى القصير إلى المتوسط.¹

2-تطور مفهوم الإنتاجية:

في الاقتصاد لم يترسخ إلا بشكل تدريجي، يبدو أن أول ظهور لمصطلح "الإنتاجية" يعود إلى عمل أجريكولا في تقنيات التعدين وتشغيل المعادن في عام 1530 وبعد ذلك، نجد مفهوم الإنتاجية في القرن الثامن عشر بين الفيزيوقراطيين (Quesnay، 1766) وبين الإنجليز الكلاسيكيين، الاقتصاديون (سميث، 1776)، معاصرو الثورة الصناعية الأولى، لكنها ليست موضوع دراسات نظرية متعمقة، في نهاية القرن التاسع عشر، كان المعنى الشائع لهذا التعبير هو "القدرة على الإنتاج". في بداية القرن العشرين غير المصطلح المعنى. يعد

¹-Michel Dumont, "Impact des subventionset des incitations fiscales surrecherche et le développement des entreprises enBelgique (2001-2009)", Documents de travail (Working Paper) 8-12, Bureau fédéral du Plan, Bruxelles, Juin 2012.

(Aftalion 1911) أول من قدم تحليلاً دقيقاً ومنطقياً للإنتاجية، يضع عمل تابلور حول سلوك الرجال في العمل (1911) فكرة الإنتاجية في مركز تحليل أكثر شمولية.¹

3-تعريف الإنتاجية:

- عرفت "المنظمة الأوروبية الاقتصادية" الإنتاجية عام 1950 بأنها الناتج الذي تحصل عليه بقسمة المخرجات على أحد عناصر الإنتاج، وبهذه الطريقة يمكن أن نشير إلى إنتاجية رأس المال أو الاستثمار أو المواد الخام حسبما يكون آخذين في اعتبارنا بالنسبة للمخرجات رأس المال أو الاستثمار أو المواد الخام.²

- يعرف المركز اليابان الإنتاجية بأنها تعظيم فائدة استخدام أو استغلال الموارد البشرية والمادية المستخدمة في الإنتاج مع تقليل التكاليف المصاحبة له بما يمكن من توسيع السوق ورفع معدلات التوظيف العمالة، وتأمين الأجور عالية ورفع مستوى المعيشة لكافة أفراد المجتمع.³

- هي استغلال الموارد التي في متناولنا بطريقة معينة، أوأما التوازن الذي يمكن تحقيقه بين عوامل الإنتاج مختلفة، فإذا كان هدفنا هو زيادة الإنتاجية فإن هذا لا يأتي إلا باستخدام مواردنا بأحسن الوسائل الممكنة حتى يتحقق لنا أكبر كمية من السلع والخدمات بأقل تكاليف ممكنة وبأقل مجهود ممكن.⁴

- هي النسبة في الحجم بين إنتاج سلعة أو خدمة والموارد المستخدمة للحصول عليها، وبالتالي فهو نوع من قياس الكفاءة التي تستخدم بها شركة أو قطاع أو اقتصاد، الموارد الموجودة تحت تصرفها لتصنيع السلع أو تقديم الخدمات.⁵

- هي مقياس للكفاءة التي تحول بها المنشأة المدخلات إلى مخرجات، وتقاس الإنتاجية بمقارنة كمية المخرجات من السلع والخدمات بكمية المدخلات المستخدمة في إنتاجها.

- الإنتاجية هي مؤشر يوضح قدرة عناصر الإنتاج المختلفة على تحقيق مستوى معين من المخرجات، قياساً بالمدخلات التي تم استثمارها للغرض الإنتاجي.

¹- Gilbert Cette, Anne Épaular, Pauline Givord, **Croissance de la productivité : le rôle des institutions et de la politique économique**, Economie et statistique, institutions et politique économique, n°419-420, 2008, pp 3-10

²- سونيا محمد البكري، تخطيط ومراقبة الإنتاج، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1988، ص273.

³-محمد منصور، إدارة النظم والعمليات الإنتاجية، مركز البحوث والسلام الاقتصادية، بنغازي، ليبيا، 1993، ص230.

⁴-صلاح الشنواني، إدارة الإنتاج (مدخل تاريخي، التطور التكنولوجي، مدخل إنشائي، المنشأة الصناعية)، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2000، ص352.

⁵- Gilbert Cette, Anne Épaular, Pauline Givord, Op.cit, pp 3-10

- الإنتاجية تعني الأداء الأفضل بأحسن الطرق الممكنة، فهي بذلك معيار لإنجاز عمل ما سواء من قبل الأفراد أو مجموعات العمل أو المنظمة على حد سواء.¹

فإن فحص الأدبيات المكرسة للإنتاجية والتطبيقات المختلفة لهذا المفهوم يظهر بسرعة كبيرة أن قياس الإنتاجية لا يخدم هدفاً واحداً وأنه ليس طريقة فريدة.

*** إذا الإنتاجية:**

أ- ليست مرادفة للإنتاج:

- الإنتاج يشير إلى كمية مطلقة من المخرجات.

- الإنتاج يشير إلى مجموع المخرجات المنتجة لكل وحدة واحدة من المدخلات.

- الزيادة في الإنتاج لا تعني بالضرورة الزيادة في الإنتاجية.

- فالإنتاج هو مخرجات عوامل الإنتاج، بينما الإنتاجية هي مقياس للمخرجات الناتجة عن كمية معينة من المدخلات.

ب- ليست فقط السعي لتحقيق الكفاءة من أجل تحسين الإنتاجية:

قد تلجأ الإدارة إلى الضغط على العمال وإجبارهم على العمل بمشقة، أو ربما تلجأ إلى التخلص من البعض منهم لتخفيض نفقات الإنتاج.

ج- الإنتاجية ليست مرادفة للعلاقة الإنتاجية:

لا يمكن اعتبار المؤسسة أنها منتجة لمجرد أنها تنتج أعلى كمية من السلع في أقصر مدة من الزمن، بينما لا تلقي هذه السلع قبولا لدى الزبائن.

د- الإنتاجية ليست مرادفة للربحية:

الربحية تقيس ما إذا كان الهامش الإجمالي يغطي التكاليف على نحو كاف، بينما الإنتاجية تخبرنا ما إذا كانت العملية التصنيعية تتم بكفاءة وفعالية، بحيث تقيس الربحية الموقف المالي للمنظمة في الأمد القصير، بينما تقيس الإنتاجية موقف المنظمة في الأمد الطويل.

¹ - محمد ابو الراغب، مها رشيد شاويش، تطوير وتحسين الانتاجية باتباع منهج الجودة الياباني (الكايزن)، دار المناهج للنشر والتوزيع، طبعة 1، مجلد 2015/01/1، 01

الفرع الثاني: تدابير الإنتاجية

1-التكنولوجيا:

كثير من الأحيان قياس نمو الإنتاجية يعمل على التقاط التغيير التقني، نعني بالتكنولوجيا "الوسائل المعروفة في ذلك الوقت لتحويل الموارد إلى منتجات يطلبها الاقتصاد، يمكن أن تكون التكنولوجيا إما غير ملموسة (الخطط الفنية والنتائج العلمية والتقنيات التنظيمية الجديدة) أو تأخذ شكل منتجات جديدة (التطورات في تصميم وجودة الأجيال الجديدة من السلع الرأسمالية والعوامل الوسيطة)، على الرغم من أن مقياس الإنتاجية كثيراً ما ترتبط بشكل صريح أو ضمني بالتغيير التقني إلا أنه لا توجد علاقة بسيطة ومباشرة بين هذين الجانبين.¹

2-الكفاءة:

إن السعي لتحديد التغييرات في الكفاءة ليس هو الشيء نفسه من الناحية المفاهيمية مثل تحديد التغيير التقني. تعني الكفاءة الكلية بالمعنى التقني: أن عملية الإنتاج قد وصلت إلى الحد الأقصى للحجم الذي يمكن إنتاجه مادياً نظراً لمستوى التكنولوجيا في الوقت قيد النظر وحجم ثابت من العوامل ولذلك، فإن التقدم في الكفاءة التقنية (أو الكفاءات) يميل نحو "أفضل الممارسات"، أو نحو القضاء على عوامل عدم الكفاءة الفنية أو التنظيمية. ومع ذلك، ليست كل أشكال الكفاءة التقنية منطقية بالضرورة من الناحية الاقتصادية. هذا هو المكان الذي يأتي فيه مفهوم الكفاءة التخصيصية، والذي يفترض سلوكاً من جانب الشركة التي تسعى إلى تعظيم أرباحها. وتجدر الإشارة إلى أنه عند قياس الإنتاجية على مستوى فروع النشاط، قد تكون مكاسب الكفاءة الملاحظة إما بسبب كفاءة أفضل في المؤسسات المختلفة التي تشكل فرع النشاط المعني، أو إعادة تنظيم الإنتاج لصالح مؤسسات أكثر كفاءة.²

- وفورات التكلفة الحقيقية: هذه طريقة عملية لوصف جوهر التغييرات المقاسة في الإنتاجية. على الرغم من أنه من الممكن من الناحية المفاهيمية عزل أنواع مختلفة من تغييرات الكفاءة والتغيير التقني ووفورات الحجم، إلا أن هذه المهمة تظل صعبة في الممارسة. في الواقع، تُقاس الإنتاجية عادةً بطريقة متبقية، ولا يشمل المتبقي المعني الجوانب التي ذكرناها للتوفيق، بل يشمل أيضاً التغييرات في استخدام القدرات، والتعلم من

¹- OCDE, *Mesurer la croissance de la productivité par secteur et pour l'ensemble de l'économie*, Service des Publications de l', Paris, France, 2001

²- Diewert, Erwin Wüm Denis Lawrence, *Measuring New Zealand's Productivity*, Treasury, Working Paper 99/5, 1999, <https://www.treasury.govt.nz/workingpapers/99-5.htm>

التجربة وأخطاء القياس من جميع الأنواع، هناك العديد من المصادر التي تغذي نمو الإنتاجية، واقترح مصطلح "وفورات التكلفة الحقيقية" في هذا الصدد، يمكن اعتبار قياس الإنتاجية في الممارسة محاولة لتحديد وفورات التكلفة الحقيقية في الإنتاج.¹

- مقارنة عمليات الإنتاج: في اقتصاديات الأعمال يمكن أن تساعد مقارنة تدابير الإنتاجية المتعلقة بعمليات الإنتاج المختلفة في تحديد عوامل عدم الكفاءة. يتم التعبير عن هذه التدابير، في معظم الحالات، بوحدات مادية (سيارات في اليوم، ركاب لكل كيلومتر) وهي محددة للغاية. يسمح هذا النهج بإجراء مقارنات بين المؤسسات أو الشركات، ولكن له عيباً: فهو ينتج عنه مقاييس إنتاجية يصعب دمجها أو تجميعها.²

- مستويات المعيشة: قياس الإنتاجية عنصر أساسي في تقييم مستويات المعيشة. سيؤكد هذا المثال البسيط لنصيب الفرد من الدخل والذي ربما يكون المقياس الأكثر شيوعاً لمستويات المعيشة: في الاقتصاد يختلف هذا المؤشر بشكل مباشر وفقاً لأحد مقاييس إنتاجية العمل، أي القيمة المضافة لكل ساعة عمل. يساعد قياس إنتاجية العمل، بهذا المعنى، على فهم تطور مستويات المعيشة. مثال آخر هو الاتجاه طويل الأجل في العمل في الإنتاجية متعددة العوامل. هذا المؤشر مفيد لتقييم القدرة الإنتاجية الأساسية للاقتصاد ("الناتج المحتمل")، والذي يعد في حد ذاته مقياساً مهماً لإمكانات نمو الاقتصادات والضغط التضخمية.³

الفرع الثالث: مفهوم إنتاجية المؤسسات ومكوناتها

1- مفهوم إنتاجية المؤسسات:

إن إنتاجية المؤسسات هي التي تحرك الثروات للأمة ومواطنيها. ومن ثم دراسة القوى الدافعة وراء تحمل إنتاجية المؤسسة وزناً كبيراً يجب أن تكون صارمة، ان مراجعة الأدبيات المتعلقة بالإنتاجية والأداء وديناميكيات النمو في المؤسسات تشير إلى مصطلح "إنتاجية المؤسسة" بانتظام. مصطلحات مماثلة مثل "الإنتاجية التنظيمية"، "أداء المؤسسة"، وأيضاً على "أداء الشركة".

توصلت وكالة الإنتاجية الأوروبية إلى تعريف مثير للاهتمام منذ أكثر من خمسة عقود، "الإنتاجية هي موقف العقل، إنها عقلية التقدم والتحسين المستمر لما هو موجود، إنه يقين أن تكون قادراً على القيام بعمل أفضل اليوم مما كان عليه بالأمس، وأقل أداءً من الغد، إنها الرغبة في تحسين الوضع الحالي، بغض النظر إلى أي مدى

¹- Harberger, Arnold C, "A Vision of the Growth Process", American Economic Review, Mars 1998.

²- Baily, Martin, Competition, Regulation, and Efficiency in Service Industries, Brookings Papers on Economic Activity, 1993, pp 71-159.

³- OCDE, Mesurer de la productivité, Op.cit.

قد يبدو جيداً، أو عن مدى جودته حقاً، إنه تكيف ثابت للحياة الاقتصادية والاجتماعية مع الظروف المتغيرة، هو جهد مستمر لتطبيق تقنيات وأساليب جديدة إنه الإيمان التقدم البشري.¹

2-مكونات إنتاجية المؤسسات:

يمكن النظر إلى الإنتاجية بعدة طرق، خاصة إذا كان المرء يشير إلى إنتاجية فرد أو شركة. بالنسبة للفرد، تشمل المكونات الأساسية الأربعة للإنتاجية (1) الاستراتيجية، أو القدرة على التخطيط، (2) التركيز، أو القدرة على الاهتمام بمهمة واحدة في كل مرة، (3) الاختيار الإنتاجي، أو القدرة على اختر أهم المهام وقم بالاختيارات الصحيحة، و(4) الاتساق، والقدرة على العمل بوتيرة متسقة ودمج كل ما سبق في مهامك.²

3-أهمية الإنتاجية:

تعد الإنتاجية مؤشراً هاماً يستدل من خلاله على درجة التطور والتقدم الذي يحظى به أي بلد، حيث تعتبر الإنتاجية هدفا تسعى إليه كل البلدان على مختلف مستوياتها الاقتصادية والنامي، وتزداد أهميتها في البلدان التي يتسم اقتصادها بندرة العناصر الإنتاجية، سواء المادية أو البشرية، الأمر الذي يحدوا بها إلى تحسين الاستغلال المتاح لديها بالشكل الذي يحقق لها عائدا استثماريا مقبولا، كما أن تحسين الإنتاجية يعتبر وسيلة لبلوغ أهداف اقتصادية واجتماعية سواء على مستوى المؤسسة أو الاقتصاد الوطني، أو الفرد والمجتمع.

1. إنتاج كميات أكبر من الوحدات المنتجة بمجهود اقل وبموارد أقل، مما يجعل السلعة أكثر قدرة على منافسة مثيلاتها في السوق.

2. تؤدي الإنتاجية إلى تخفيض أسعار بيع المنتجات، وانخفاض الأسعار يؤدي إلى زيادة الطلب وزيادة المبيعات، وبالتالي زيادة التدفق النقدي الداخلى وزيادة الارباح.

3. يؤدي زيادة الإنتاجية في المدى القصير إلى التخلص من نسبة من العاملين، لكن نجاح المنشأة وتحقيقها للأرباح سيعمل في المدى المتوسط والطويل على توسعها وجذب المزيد من العمال العاطلين عن العمل.

4. تحقق الإنتاجية الاستخدام الأمثل للموارد النادرة ذات الاستعمالات المتعددة.

5. تحسين مستوى المعيشة وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للسكان.

¹- Himadri Barman, Dibyojyoti Bhattacharjee, "Understanding Enterprise Productivity An Information Technology" Perspective DAVCC's Advance Management Research, International Journal (DAVCC's AMRIJ) Bi-Annual Publication of DAV Centenary College, Faridabad, Haryana, India, Vol.2, Issue-3, October 2014, Page N°.1-99.

²- Will kenton, What Is Productivity and How to Measure It Explained, at:

<https://www.investopedia.com/terms/p/productivity.asp>, Updated, May 28, 2023, consulter le 01/09/2023

6. الإنتاجية هي المصدر الوحيد لزيادة الثروة القومية. فالاستخدام المنتج للموارد يقلل الفاقد في الإنتاج، وبالتالي، يحافظ على الموارد النادرة من الضياع.¹

3-1- أهمية الإنتاجية على مستوى المؤسسة:

للإنتاجية أهمية كبيرة في نجاح المؤسسات ورفع قدرتها التنافسية داخليا وخارجيا، كذلك التوسع في استثماراتها وتطوير منتجاتها أو خدماتها حسب طبيعة المؤسسة وحسن استخدام الموارد والطاقات المتوفرة، وتكمن أهميتها فيما يلي:²

- زيادة الإنتاجية تمكن الإدارة من المحافظة على بقاء المؤسسة في السوق في ظل المنافسة التامة وزيادة نشاطها نتيجة انخفاض أسعار بعض السلع والخدمات.
- تحقيق الأرباح وزيادة القدرة على الاستثمار بتمويل ذاتي.
- توسيع نطاق السوق عن طريق تقديم المزيد من السلع والخدمات.
- الاستخدام الكفء للطاقات الإنتاجية ومن ثم خلق فرص للتوظيف والتشغيل.
- زيادة مرتبات وأجور العمال، وبالتالي النهوض بمستوى المجتمع ككل.
- مراجعة وتخفيض الأسعار بين المنتجات لتحقيق المنافسة.
- وسيلة لقياس كفاءة سياسات الإدارة على مختلف المستويات (الأعلى، الوسطى والدنيا) والأنشطة والفعاليات.

3-2- أهمية الإنتاجية على مستوى الاقتصاد الوطني:

إن تحسن مستوى الإنتاجية له أهمية كبيرة لكل من معدلات التضخم ومستويات المعيشة والتنمية الاقتصادية، كما تعتبر الإنتاجية ناتجا لكل من الفعالية والكفاءة، فهي الحالة التي تكون فيها المؤسسة منتجة. إنها المؤشر الذي يوجه ويرشد الإدارة ويقاس نجاحها، لهذه الأسباب وغيرها احتلت الإنتاجية مكانة هامة في المؤسسات الاقتصادية³، وانتهت أهميتها إلى الاقتصاد ككل فيما يلي:⁴

1- أ محمد ابو الراغب، مها رشيد شاويش، مرجع سبق ذكره، ص 90.

2- محمود جاسم الصميدعي، ردينة عثمان يوسف، مدخل في الاقتصاد الإداري، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007، ص 175.

3- سونيا محمد البكري، مرجع سبق ذكره، ص ص 79-80.

4- محمود جاسم الصميدعي، ردينة عثمان يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 176.

- تحقيق الاستقلال الاقتصادي الذي يعد أهم عوامل الاستقلال السياسي للبلد.¹
- توفير العملات الأجنبية عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد الأولية والتي تدفع فيها الدولة أموالا طائلة خصوصا إذا كانت هذه المواد مستوردة.²
- زيادة الدخل القومي الذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع مستوى معيشة الأفراد وزيادة الرفاهية الاجتماعية.³
- زيادة قدرة الدولة في تقديم الخدمات وزيادة حجم الاستثمار في مختلف المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية وغيرها.

3-3- أهمية الإنتاجية على مستوى الفرد:

تعكس النتائج المترتبة على زيادة الإنتاجية مدى مساهمة الفرد في العمل الذي يؤديه ومقدار الجهد الذي يبذله، وأهمية الدور الذي يلعبه في وظيفته، وبالتالي ترتفع درجة تقدير رؤسائه، وإذا انخفضت الإنتاجية كان ذلك دليلا على قلة مساهمته وانخفاض دوره وأدائه المكلف به مما ينعكس سلبا عليه من خلال نقص أجره وكذلك الآثار النفسية الأخرى كعدم رضا رؤسائه عنه.

3-4- أهمية الإنتاجية على مستوى المجتمع:

تعتبر الإنتاجية من أهم المؤشرات للحكم على مد رفاهية المجتمع، فهي سلع وخدمات المقدمة لأفراد المجتمع، من حيث الكمية والجودة ومدى مقابقتها لتوقعات المستهلكين، وتوقيت لوصولها إليهم، بالإضافة إلى أن ارتفاع الإنتاجية يعني استغلال الأمثل لموارد المجتمع التي تتميز بالندرة النسبية، ومما سبق يتضح أن الإنتاجية تعد من المؤشرات الرئيسية والأدوات المهمة في توزيع ثروة البلد على صعيدي الإنتاج وتوجيه الموارد.

المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الاقتصادية المنتجة واليات تحسين الإنتاجية فيها

بشكل عام، تخلق المؤسسات الاقتصادية المنتجة بيئة مواتية تشجع الاستثمار والابتكار وتخصيص الموارد بكفاءة،

مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي.

الفرع الأول: خصائص المؤسسات الاقتصادية المنتجة

1- حقوق الملكية الواضحة:

¹- زكريا طاحون، إدارة الإنتاج والعمليات بالجودة الشاملة، مكتب جادو، مصر، 2009، ص94.
²- حضير كاظم حمود، إدارة الجودة الشاملة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص51.
³- حضير كاظم حمود، مرجع نفسه، ص51.

تشجع حقوق الملكية المحددة والآمنة للاستثمار والابتكار والنمو الاقتصادي من خلال تزويد الأفراد والشركات بحافز لاستخدام الموارد بكفاءة.

2- سيادة القانون:

إن وجود إطار قانوني قوي يدعم العقود، ويفرض حقوق الملكية، ويضمن العدالة في المعاملات الاقتصادية أمر بالغ الأهمية للمؤسسات الاقتصادية المنتجة. وهذا يخلق بيئة عمل مستقرة ويمكن التنبؤ بها، مما يعزز الاستثمار والنشاط الاقتصادي.

3- التنظيم الفعال:

التنظيم الفعال يمكن أن يساعد في منع إخفاقات السوق وضمان المنافسة العادلة. يجب أن يتم تصميمه لتحقيق التوازن بين الحاجة إلى حماية المستهلك والاستدامة البيئية وكفاءة السوق، دون خلق أعباء غير ضرورية على الشركات.

4- الأسواق التنافسية:

تعزز المؤسسات الاقتصادية المنتجة المنافسة وتثبط السلوك الاحتكاري. تعزز الأسواق التنافسية الابتكار، وتخفض الأسعار، وتزيد الكفاءة، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي.

5- الوصول إلى التمويل:

الوصول الملائم إلى الخدمات المالية، مثل القروض والائتمان وفرص الاستثمار، أمر بالغ الأهمية للشركات للاستثمار في التقنيات الجديدة، وتوسيع الإنتاج، وخلق فرص العمل. يمكن للمؤسسات المالية الجيدة وأسواق رأس المال المتطورة أن تدعم النمو الاقتصادي.

6- تنمية رأس المال البشري:

تساهم المؤسسات التي تعطي الأولوية للتعليم والرعاية الصحية وتنمية المهارات في زيادة إنتاجية القوى العاملة. إن وجود سكان يتمتعون بصحة جيدة وتعليم جيد أمر ضروري للابتكار والإبداع وتحسين الإنتاجية.

7- تطوير البنية التحتية:

تستثمر المؤسسات الاقتصادية الجيدة في البنية التحتية وتحافظ عليها مثل الطرق والموانئ والسكك الحديدية وشبكات الاتصالات. تعمل البنية التحتية الموثوقة على تقليل تكاليف المعاملات، وتحسين الاتصال، وتسهيل التجارة، وبالتالي تعزيز الإنتاجية.

8- الانفتاح على التجارة والاستثمار:

يمكن للمؤسسات الاقتصادية التي تعزز التجارة الحرة وتجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الاستفادة من نقل التكنولوجيا وزيادة الوصول إلى الأسواق واقتصاديات الحجم. وهذا يعزز الإنتاجية من خلال تعريض الصناعات المحلية للمنافسة الأجنبية وتعزيز التخصص.

الفرع الثاني: تحسين وزيادة إنتاجية المؤسسات الاقتصادية

إن محاولة النهوض بالإنتاجية لا يتم إلا من خلال البحث في العمق عن مداخل لتحسين الإنتاجية وسبل رفعها وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية والأخذ بكل ما من شأنه رفع وتطوير المؤسسة الاقتصادية عموماً والصناعة خصوصاً وجعلها قادرة على المنافسة في الأسواق الدولية والوطنية

1- مفهوم تحسين الإنتاجية:

توجد عدة تعاريف أهمها ما يلي:¹

- هي العمليات والإجراءات التي تتمخض عنها زيادة في مخرجات النشاط الإنتاجي للمؤسسة في ظل الموارد المتاحة، من خلال زيادة كفاءة وفاعلية أداء عناصر الإنتاج وتحسين أسلوب الأداء المعمول به.
- استخدام الموارد الإنتاجية بالمؤسسة (المادية البشرية والمالية) وتوجيهها نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد (الإيرادات) بأقل قدر ممكن من التكاليف.
- من خلال التعريفين السابقين نستنتج أن عملية تحسين الإنتاجية تتمثل في تحقيق زيادة في الإنتاج بنفس عناصر الإنتاج المتاحة أو بأقل منها وبأقصى كفاءة ممكنة.

2- خصائص عملية تحسين الإنتاجية:

توجد عدة خصائص أهمها ما يلي:²

- عملية التحسين عملية دائمة ومستمرة فلا يعني ثبات الإنتاجية أو تحقيق الأهداف الموضوعية للإنتاجية التوقف عن التطوير والتحسين؛
- عملية التحسين يجب ألا تكون مجرد طموحات أو نوايا بل يجب أن تكون في شكل برامج محددة لها أهدافها وعناصرها الزمنية والمالية والبشرية؛
- يجب أن تكون عملية تحسين الإنتاجية شاملة لكافة الأقسام والوحدات داخل المؤسسة وإشراك الأطراف الخارجية من عملاء وموردين وجهات حكومية في البرنامج؛

¹ - أحمد طرطار، مرجع سبق ذكره، ص 08.

² - شاكر تركي أمين، ملتقى عمل، جامعة الملك عبد العزيز، رابع، 2012، ص 16.

- إن وسائل وأساليب تحسن الإنتاجية لا نهائية، فظاهرة التغير في الإنتاجية ظاهرة بالغة التعقيد وترجع إلى العديد من العوامل الفنية والبشرية التي يصعب حصرها

3- أهمية تحسين الإنتاجية:

بعد التعرف على أسباب التدهور في الإنتاجية وقياسها وبعد تشخيص مشاكلها تأتي مرحلة حل المشاكل واتخاذ الإجراءات العلاجية، وهو ما يطلق عليه بتحسين الإنتاجية حيث يعني محاولة التأثير على العوامل المحددة للإنتاجية، ومن أجل توجيه عملية التحسين فإن إيجاد نموذج متكامل يحدد العوامل الأساسية المؤثرة فيها يعتبر من الأمور الهامة.

4- استراتيجيات تحسين إنتاجية المؤسسات:

تعد إنتاجية المؤسسة هدفاً طويل المدى وبالتالي فهي إستراتيجية نشاط. ذكرت شركة Deloitte Consulting خمس استراتيجيات أساسية لتحسينها. وفقاً لهم، الشركات التي تتبع هذه الاستراتيجيات يمكن أن يضعوا أنفسهم في وضع أفضل للاستجابة للاقتصاد في المستقبل وتحولات المستهلك. لقد ركزوا على ما يلي: ¹

4-1- تعزيز أساسيات العمل:

يجب فهم العمل جيداً في سياق كل من المنافسين والأعمال العامة بيئة. سيساعد تحليل SWOT البسيط في تحديد مكان تقف الشركة والبناء من هناك. يجب أن تكون كل عملية تجارية نظرة شاملة وأي مجال للتحسين يجب أن يكون سريعاً مغلق على. يجب تحسين التدفق النقدي.

4-2- تقليل كثافة الأصول:

يجب وضع طرق لتقليل تكاليف الأصول الثابتة دون التضحية بجودة المنتج وجودة الخدمة. قد كان لاحظ أن الاستعانة بمصادر خارجية وعقد التصنيع أينما كان يساعد على خفض هذه التكاليف. تحسين المخزون يمكن أن يكون للإدارة تأثير كبير على رأس المال العامل متطلبات².

4-3- تعزيز قدرات التخطيط والتحليل:

إنتاجية المؤسسة هي تعظيمها عندما يتم الاستثمار في المجالات التي تقدم أعلى مستوى العائد الإجمالي. ومع ذلك، تفتقر العديد من الشركات إلى البراعة التحليلية تعرف أين تركز. ترقية القدرات التحليلية لتحويل

¹-Himadri Barman, Dibyojyoti Bhattacharjee, Op.cit, Page N^o.1-99.

² Yildirim K. and Şahin L, **The Effects of Development in Information Technologies on the Productivity of Business Enterprises**, Journal of Administrative Sciences 5: 2, 2007

البيانات إلى ملفات البصيرة المفيدة يجب أن تحظى بالاهتمام الواجب. تطوير وتوصيل مقاييس الأداء التي تحفز القوى العاملة وتحسين صنع القرار يحتاج إلى إعطاء الأولوية. محاذاة التشغيل. الخطط والمكافآت الإدارية مع الاستراتيجيات طويلة الأجل هي المفتاح متطلبات.¹

4-4- اعتماد مبادئ الإدارة القائمة على القيمة:

القياس أمر بالغ الأهمية لإنجاز الأمور. أهداف الأداء الفردي والحوافز مع يجب أن تتماشى قيم المساهمين وأن تساهم بشكل مباشر فيها تحقيق الأهداف التنظيمية. تحسين مقاييس الإنتاجية يجب تطوير هوامش التشغيل وكفاءة الأصول تعكس الحوافز والمكافآت المستحقة للموظفين. التدريب والمهارة تطوير الموظفين التي تمكنهم من التفكير في طرق جديدة يجب أن يكون تحسين قيمة المساهمين ميزة منتظمة.²

4-5- تحسين كفاءة التكلفة واستجابة العملاء عبر القيمة Chain:

هذه هي الاستراتيجية الأكثر تعقيداً في التنفيذ، ولكنها تقدم أيضاً أعظم عوائد محتملة عند القيام بذلك بشكل صحيح. الاستماع إلى العملاء ولن يؤدي إنشاء منتجات وخدمات تضيف قيمة عبر المؤسسة الاحتفاظ بالعملاء فقط ولكن إضافة عملاء جدد. تحسين سلسلة التوريد

ستؤدي الاستجابة إلى زيادة المبيعات وتحسين الهوامش. استخدام الطلب المزامنة للمساعدة في فهم المنتج وتحسينها بينما يقود سلوك المستهلك إلى إنشاء سلسلة قيمة قوية.³

هناك عدة مداخل وتوجهات يمكن اعتبارها استراتيجيات لتحسين الإنتاجية، حيث يمكن اختيار بعضها أو كلها في تحسين الإنتاجية على مستوى المؤسسة أو على مستوى النشاط واختيار أي منها يتوقف على نتيجة التحليل الذي توصلنا إليه في المرحلة السابقة بالإضافة إلى قيود البيئة الخارجية التي تعمل في ظلها المنظمة ويصعب عليها تغييرها، تتمثل فيما يلي:⁴

1. ثبات المخرجات مع تقليل المدخلات وتعني التخلص من عناصر المدخلات الزائدة والغير مستغلة والتي سوف لا يترتب على التخلص منها التأثير في كم المخرجات المحققة؛

¹-Himadri Barman, Dibyojyoti Bhattacharjee, Op.cit, Page N°.1-99.

² Yildirim K. and Şahin L, Op.cit.

³- Ibid, P 99.

⁴- شاكر تركي أمين، مرجع سبق ذكره، ص17.

2. زيادة المخرجات مع ثبات المدخلات والتي تعني استخدام كافة الأساليب الإدارية والإشرافية والرقابية التي تعمل على التحريك الأفضل للموارد بتقليل التكاليف إلى أدنى حد ممكن بما يعني الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة؛

3. زيادة المخرجات وزيادة المدخلات بشرط أن تكون نسبة الزيادة في المخرجات أعلى؛

4. تخفيض المخرجات وتخفيض المدخلات بشرط أن تكون تخفيض المدخلات بشكل أكبر، ويكون ذلك عن طريق تقليص حجم النشاط والخروج من بعض الأنشطة التي ليس للمؤسسة فيها ميزة تنافسية؛

5. زيادة المخرجات مع تخفيض المدخلات ويعتبر ذلك أفضل المداخل حيث يتم عن طريقه تحقيق مخرجات أكبر بقدر أقل من المدخلات مثل إحلال الآلات والتكنولوجيا محل عنصر العمل.

5-آليات الزيادة في إنتاجية المؤسسات الاقتصادية:

يتم قياس مكاسب الإنتاجية على أيهما الفرق بين إنتاجيتين في تاريخين معينين. يمكن تقييم هذا الكسب بالقيمة المطلقة (المكسب المطلق لكل عامل) أو بالقيمة النسبية (معدل التغيير معبراً عنه كنسبة مئوية). هناك مكسب في الإنتاجية عندما يكون نمو الإنتاج أكبر من نمو عوامله؛ خلاف ذلك، هذه المكاسب لا شيء، تؤدي مكاسب الإنتاجية إلى خلق فائض يمكن توزيعه على الموظفين (زيادة الأجور، المكافآت، الترقية، تخفيض ساعات العمل، الإجازات المدفوعة، إلخ)، للشركة (زيادة الأرباح وحقوق الملكية، التمويل الذاتي للاستثمارات)، للمساهمين (زيادة الأرباح)، للمستهلكين (تخفيض الأسعار، زيادة الضمانات، إلخ) أو للدولة (زيادة في الإيرادات الضريبية، إلخ).

تقليدياً، يعتبر أن مكاسب الإنتاجية غير متكافئة حسب القطاع. على وجه الخصوص في بعض الخدمات (حيث تكون هذه المكاسب عموماً أقل مما كانت عليه في قطاع السلع المادية)، والتي لاحظها آدم سميث بالفعل من خلال تقديم مثال لمصنفي الشعر، والتي عممها الاقتصادي ويليام بومول، تحت اسم "مرض بومول". ومع ذلك، من المحتمل أن تشهد بعض الخدمات مكاسب كبيرة في الإنتاجية، لا سيما نتيجة الحوسبة¹.

¹ Yildirim K. and Şahin L, Op.cit

ينطبق مفهوم الإنتاجية بشكل أفضل على المنتجات الزراعية أو الصناعية المعيارية ذات الجودة الثابتة (على سبيل المثال: القمح والصلب والحاويات وما إلى ذلك) وأقل جودة للخدمات أو المنتجات حيث يكون الابتكار ثابتاً (على سبيل المثال: تكنولوجيا المعلومات). هذا لسببين:

- لا يمكن استيعاب الخدمة المقدمة في عدد من الأعمال (عدد الزيارات الطبية والدورات المقدمة) ومن الصعب تقييم الإنتاجية البدنية؛

- يتم احتساب تكلفة الخدمات وفقاً لتكلفة الأجور: تظهر أي زيادة في هذا العنصر تنتقل إلى سعره كزيادة في الإنتاجية من حيث القيمة.

ومع ذلك، هناك استثناءات مثل خدمات السعر الثابت (مثل رسوم المحاسب). في الواقع، يمكن قياس مكاسب الإنتاجية التي حققها الموظف في ملف (الملفات الصغيرة ذات المهام المتكررة مع تساوي جميع الأشياء الأخرى) بين فترتين (وهذا بسعر معادل، نظراً لأن الفواتير تتم على أساس معدل ثابت).

كما يمكن الزيادة الإنتاجية في المؤسسات بواسطة:¹

1. الاستفادة من التطورات العلمية والتكنولوجية. وفقاً لهذا، الشركات القادرة على إعادة بناء هيكلها التنظيمية واحتفظ بها دائماً ثابتة، وستزيد من الإنتاجية ومن خلال الزيادة دخلهم سيعززون قدرتهم التنافسية.
2. تطبيق بعض التغييرات في نطاق العملية الإنتاجية. على سبيل المثال، إذا اشترت مؤسسة منتجات نصف تامة الصنع وبدأت معالجته، حيث ستكون الوحدات ذات التكاليف والمخاطر العالية مغلق، ستزداد الإنتاجية.
3. جنباً إلى جنب مع التطورات في التنظيم والإدارة، يمكن زيادة الإنتاجية. الشركات التي يمكن أن تكون ناجحة فيها طرح الأهداف وتحديد الوسائل التي سيتم استخدامها بالترتيب للحصول عليها، ونقل المواد، وتخطيط الإنتاج، إدارة الأصول النشطة والسلبية، وأخيراً إدارة الأشخاص.
4. استخدام السعة الرأسمالية للآليات والعدادات التي لا يمكن أن تكون تغيرت كثيراً في فترة زمنية قصيرة ويتم استخدامها في الإنتاج في القدرة الكاملة وكذلك القوى البشرية ومنع الخمول على المدى الطويل من هذه على وجه الخصوص، هي إحدى طرق زيادة الإنتاجية.
5. تحسين جودة المدخلات والأهم من ذلك كله تعزيزها جودة القوة البشرية ستمكن الشركات من زيادة الإنتاجية بالتأكيد.

¹- Yildirim K. and Şahin L, Op.cit

كما ترجع الزيادة في الإنتاجية إلى عدة عوامل: تنظيم العمل، والتحفيز، وأداء المعدات، وبيئة الأعمال، والمناخ الاجتماعي، والخبرة والتأهيل، والمسؤولية والثقة.¹

بالنسبة للاقتصاديين، غالباً ما يستخدم مصطلح "التكنولوجيا"، بمعنى واسع، ليشمل كل ما يحدد الإنتاجية، لكن التحسن في الإنتاجية يأتي أساساً من التقدم العلمي، سواء في العلوم الدقيقة (الحوسبة، والإلكترونيات، وما إلى ذلك) أو العلوم الإنسانية (الإدارة، إلخ).²

6- تحسين نمو الإنتاجية في المدى البعيد:

يقاس نجاح الإنتاجية بالكفاءة، وتعبر عن الكم والكيف معا. فقياس تكلفة العمالة، أو تكلفة الآلات، أو مصاريف البيع لكل وحدة مباع، كل هذا يعطي الجانب التقييمي الكمي، ولكن في ذات الوقت، قد يعني الجانب الكيفي من حيث النوع والجودة أو القيمة.

التعريف العام للإنتاجية هو: كمية المخرجات بالنسبة لكل وحدة واحدة من المدخلات:

$$\text{الإنتاجية} = \frac{\text{المخرجات}}{\text{المدخلات}}$$

بالإضافة إلى التعريف العام للإنتاجية، هناك مفهومان محددان أو مقىاسان للإنتاجية، يختلف كل منهما عن الآخر بشأن تعريف المدخلات:

الأول: مفهوم إنتاجية العمل، والتي تعرف بأنها كمية المخرجات لكل وحدة واحدة من وحدات العمل:

$$\text{إنتاجية العمل} = \frac{\text{المخرجات}}{\text{مدخلات العمل (عدد العمال، عدد ساعات العمل... إلخ)}}$$

إن المقياس التقليدي المدخلات العمل، هو عدد ساعات العمل المبذولة في الإنتاج من قبل جميع العاملين. فوفقاً لدالة الإنتاج، فإنه إلى جانب عنصر العمل، هناك أيضاً راس المال الذي يحدد كمية المخرجات المنتجة. من هنا، فإن مدخلات العمل، ليست إلا مقياساً جزئياً لمجموع الموارد المستخدمة في الإنتاج، وبالتالي فإن إنتاجية العمل هي مقياس جزئي للإنتاجية.

أما المفهوم الثاني للإنتاجية، فهو إنتاجية العوامل الكلية "Total Factor Productivity"، التي تعرف بأنها كمية المخرجات لكل وحدة واحدة من المدخلات الكلية عمل + راس مال.

$$\text{إنتاجية العوامل الكلية} = \frac{\text{المخرجات الكلية}}{\text{المدخلات الكلية}}$$

¹- Yildirim K. and Şahin L, Op.cit

²- محمد ابو الراغب، مها رشيد شاويش، مرجع سبق ذكره.

فالمدخلات الكلية هي مجموع كميات العمل وراس المال الموظفة في الإنتاج. فإنتاجية العوامل الكلية هي أفضل مقياس للكفاءة الإنتاجية للاقتصاد الوطني.¹

فإذا تم رفع إنتاجية العوامل الكلية، فإن النتيجة ستكون إنتاج المزيد من المخرجات السلع والخدمات بنفس الكمية من المدخلات (أو أن مستوى معين من المخرجات، يمكن إنتاجه بكمية أقل من المدخلات).

$$q = Y \div T \text{ المدخلات الكلية} \div \text{المخرجات} = \text{إنتاجية العوامل المتعددة}$$

إذن:

$$Y = q \times T \text{ المخرجات} = \text{إنتاجية العوامل المتعددة} \times \text{المدخلات الكلية}$$

حيث أن:

$$Y = \text{المخرجات}$$

$$q = \text{إنتاجية العوامل الكلية}$$

$$T = \text{المدخلات الكلية}$$

$$\text{إنتاجية العوامل الكلية} = \text{المخرجات} \div \text{المدخلات الكلية}$$

إذن:

$$\text{المخرجات} = \text{إنتاجية العوامل الكلية} \times \text{المدخلات الكلية}$$

فكمية المخرجات المنتجة إذن، تتحدد بكمية المدخلات مضرورة في إنتاجية العوامل المتعددة (كمية المخرجات لكل وحدة واحدة من المدخلات الكلية). وهذه علاقة بين مستويات المخرجات، إنتاجية العوامل المتعددة، والمدخلات الكلية. غير أننا معنيين أولاً بمعدل نمو المخرجات ومحدداتها.²

إذن معدل نمو أو النسبة المئوية لنمو المخرجات، تتحدد بنسبة إنتاجية العوامل المتعددة ومعدل النمو في

$$Y^* = T^* + q^* \text{ المدخلات الكلية للإنتاج:}$$

حيث أن:

$$Y^* = \text{معدل نمو المخرجات.}$$

$$q^* = \text{ومعدل نمو إنتاجية العوامل المتعددة.}$$

$$T^* = \text{معدل نمو المدخلات الكلية.}$$

¹ - محمد ابو الراغب، مها رشيد شاويش، مرجع سبق ذكره ص 123

² - المرجع نفسه، ص 154

معدل نمو المخرجات = معدل نمو إنتاجية العوامل التعلية + معدل نمو المدخلات الكلية.

ويعني هذا أن معدل نمو المخرجات إنما هو حاصل جمع معدل نمو المدخلات الكلية، ومعدل نمو إنتاجية العوامل المتعددة (وهذا يتبع من الحقيقة الرياضية وهي أن معدل نمو ناتج متغيرين اثنين يساوي حاصل جمع معدل نمو المتغيرين. فإذا كانت العائدات = السعر × الكمية، فإن زيادة بقيمة 5% في السعر، وزيادة بقيمة 3% في الكمية، ستؤدي إلى زيادة العائدات بنسبة 8%).
معدل نمو المدخلات الكلية:

$$T^* = IK^* + (1 - I) L^*$$

حيث أن:

K^* : معدل نمو رأس المال.

L^* : معدل نمو العمل

I : نسبة تكاليف رأس المال إلى التكاليف الكلية للإنتاج

$(I-1)$: نسبة تكاليف العمالة إلى التكاليف الكلية للإنتاج¹

معدل نمو المدخلات الكلية = (معدل نمو العمل × نسبة تكاليف العمالة إلى التكاليف الكلية للإنتاج) + (نسبة تكاليف رأس المال إلى التكاليف الكلية للإنتاج × معدل نمو رأس المال).

بناء على ما تقدم فإن (T^*) هي المعدل المرجح "weighted average" لمعدلات نمو مدخلات رأس المال والعمل، موزونة بالأهمية النسبية لكل منهما في عملية إنتاج المخرجات.²

في أمريكا وعلى نطاق الاقتصاد القومي ككل، فإن I تساوي تقريبا 0,3، أي أن نسبة رأس المال والعمالة من مجمل تكاليف الإنتاج تساوي 30%، و70% على التوالي.

ويمكن إعادة كتابة المعادلة أعلاه بالصيغة التالية:

$$T^* = L^* + I (K^* - L^*)$$

معدل نمو المدخلات الكلية = مجموع (معدل نمو العمل) + (نسبة تكاليف رأس المال، إلى التكاليف الكلية

× معدل نمو رأس المال) (نسبة تكاليف رأس المال إلى التكاليف الكلية × معدل نمو العمل)

إن النمو في المدخلات العملية يمكن أن يعبر عنه كحاصل جمع نمو مدخلات العمل (L^*)، والنمر في رأس المال لكل وحدة واحدة من العمل ($L^* - K^*$)، مضروبة في (I) حصة أو مساهمة رأس المال في تكاليف

¹ - محمد ابو الراغب، مها رشيد شاويش، مرجع سبق ذكره، ص 180

² - المرجع نفسه ص 190

الإنتاج. ومن خلال احلال هذا المفهوم لمدخلات الإنتاج الكلية (I^*) نصل إلى النموذج النهائي لنمو المخرجات في المدى الطويل، ألا وهي:

$$Y^* = L^* + I(K^* - L^*) + q^*$$

معدل نمو المخرجات = معدل نمو العمل + (نسبة تكاليف رأس المال إلى تكاليف الإنتاج × معدل نمو رأس المال) - (نسبة تكاليف، رأس المال إلى تكاليف الإنتاج معدل نمو العمالة) + معدل نمو إنتاجية العوامل الكلية.¹

وبشطب نسبة تكاليف، رأس المال إلى تكاليف الإنتاج من طرفي المعادلة، فإن:

معدل نمو المخرجات = بمعدل نمو العمل + معدل نمو رأس المال - معدل نمو العمل = معدل نمو إنتاجية العوامل تكشف هذه المعادلة عن ثلاثة مصادر لنمو المخرجات في المدى البعيد، ألا وهي:

1-النمو في مدخلات العمل.

2-النمو في الكشافة الرأسمالية، أي، الزيادة في كمية رأس المال المستثمر بالنسبة لكل عامل.

3-النمو في معدل إنتاجية أو كفاءة العوامل المتعددة.

نمو مدخلات العمل:

- الزيادة السكانية: تعتبر الزيادة السكانية السبب الرئيسي لنمو مدخلات العملي المدى الطويل، وسواء كانت هذه الزيادة ناجمة عن زيادة معدل المواليد، أو بسبب الهجرة للأيدي العاملة للبلد المعني، مثال على ذلك كندا وأستراليا وأمريكا.

- التغير في معدل مشاركة أو مساهمة القوى العاملة في الإنتاج: ازداد معدلمساهمة القوى العاملة في الإنتاج، بسبب حضور المرأة في سوق العمالة ومشاركتها الرجل في الأعمال الإنتاجية والإدارية والتجارية وكافة مناحي الحياة.

- التغير في معدل ساعات العمل الأسبوعي: أما ساعات العمل فقد انخفضتفي أوروبا وأمريكا بضغط من نقابات العمال حتى وصلت إلى 40 ساعة أسبوعيا بعد ان كانت في بداية القرن تزيد عن 80 ساعة في الأسبوع.

وقد يزداد معدل نمو إنتاجية العمل رغم انخفاض ساعات العمل الأسبوعية، أو انخفاض معدل نمو المشاركة "Participation Growth Rate" ويعود سببه ذلك إلى زيادة كمية رأس المال المستثمر في الإنتاج بالنسبة

¹ - محمد ابو الراغب، مها رشيد شاويش، مرجع سبق ذكره، ص 199

لكل عامل، أي، تزويد كل عامل بحصة أكبر الماكينات والآلات، والأجهزة والمعدات، وبمعنى آخر، ارتفاع الكثافة الرأسمالية للإنتاج "Capital Intensity"¹.

ومن أجل تحديد مساهمة التراكم الرأسمالي النمو المخرجات، نقوم بضرب الزيادة في راس المال بالنسبة لكل عامل بـ I والتي تعكس الأهمية النسبية لراس المال في الإنتاج.

ورغم أهمية مساهمة كل من الزيادة الكثافة الرأسمالية (حصة العامل من راس المال المستثمر)، وزيادة معدل نمو مدخلات العمل في نمو المخرجات، فإن رفع الكفاءة الإنتاجية (أي زيادة إنتاجية العوامل المتعددة) تلعب دورا أكبر منهما في زيادة معدل نمو المخرجات الكلية.

وأهم مصدر لزيادة الكفاءة الإنتاجية، هما: الاستثمار في التعليم، والاستثمار في الأبحاث والتطوير، فالتعليم يهتم بزيادة النوعية أو مستوى المهارة للقوى العاملة. والاستثمار في التعليم والتطوير يساهم في رفع الكفاءة الإنتاجية، من خلال الإضافة إلى المخزون من المعارف العلمية النافعة، وابتنتاج وتحسين العمليات الإنتاجية، وعمل منتجات جديدة من خلال الاختراع والابتكار.

وهناك أدلة وافرة تشير إلى أن الصناعات التي تستثمر نسبة أكبر (لكل دولار من المبيعات) في التعليم والتطوير، تكون لديها معدلات أعلى النمو إنتاجية العوامل المتعددة TFP.

ارتفاع أسعار المواد الأولية وأسعار الطاقة وزيادة متطلبات وقوانين حماية البيئة وتراجع في معدل الاختراعات والابتكارات الصناعية قد تكون جميعها سببا في هبوط معدل إنتاجية العوامل الكلية.

معدل النمو الحقيقي والاسمي للمخرجات "Nominal Growth of Outputs & Real"

تعتمد قيمة المخرجات على الكمية والسعر عندما يكون هناك زيادة في قيمة المخرجات، فيجب معرفة ما إذا كانت هذه الزيادة ناتجة عن التغير في الكمية أم التغير في الأسعار بسبب التضخم.

ويتم احتساب ذلك من خلال استخدام أسعار سنة الأساس "Reference Year"، فإذا وجد زيادة في نمو

المخرجات، فمعنى هذا أن هناك تنمو حقيقي في معدل الإنتاجية. ويمثل الفرق بين النمو الاسمي والنمو الحقيقي للمخرجات، معدل التضخم.²

¹ - محمد ابو الراغب، مها رشيد شاويش، مرجع سبق ذكره، ص 201

² - محمد ابو الراغب، مها رشيد شاويش، مرجع سبق ذكره، ص 211

6- القياس الكمي للتحسن في الإنتاجية:

لقياس التحسن في الإنتاجية من الناحية الكمية نتبع الطرق التالية:

6-1- حساب مؤشر الإنتاجية: يمكننا التعبير كميًا عن التحسن في الإنتاجية عند مقارنة مستوى الإنتاجية لفترتين زمنيتين باستخدام العلاقة التالية:¹

التحسّن في الإنتاجية = الإنتاجية في الفترة (n+1) - الإنتاجية في الفترة (n)

$$\text{مؤشر الإنتاجية} = \frac{\text{الإنتاجية في الفترة (n+1)}}{\text{الإنتاجية في الفترة (n)}} \times 100$$

حيث يتم اختيار سنة (n) كسنة أساس، كما إن قياس الإنتاجية باستخدام هذه العلاقة يكون سواءاً بالنسبة للإنتاجية الكلية أو الجزئية.

6-2- حساب فائض الإنتاجية الكلية: يقصد بفائض الإنتاجية الكلية ذلك "الفائض المحقق بين الإنتاج وحجم عناصره خلال فترتين تسم المقارنة بينهما، ويحدد باحتساب الفرق ما بين النمو الحاصل في حجم المنتجات والنمو الحاصل في حجم عناصر الإنتاج المستعملة في العملية الإنتاجية للحصول على هذه المنتجات مرجعة بأسعار سنة الأساس".² لحساب فائض الإنتاجية الكلية مدلولين أساسيين هما:

- قياس نجاعة الملموسة وحساب إنتاجيتها.

- كيفية توزيع هذا الفائض على الأطراف أو المتعاملين الاقتصاديين.

إن قياس فائض الإنتاجية يمكننا من تحديد التطوير الحاصل في الكفاءة الاقتصادية للمؤسسة، وكذا تحديد صيغ إعادة توزيع هذا الفائض المتحقق نتيجة التحسن في نجاعة التسيير (الذي ينعكس على شكل تحسن في مستوى الإنتاجية وتحقيق الفائض) بين مختلف الأطراف المعنية بالنشاط الاقتصادي، وتعني بذلك المساهمين العاملين، الزبائن،... إلخ، ولغرض قياس فائض الإنتاجية فإنه يجب تحديد العوامل المؤثرة في مستوى الإنتاجية والتغيرات الحاصلة فيها خلال فترتين قيد الدراسة والتي هي عبارة عن حجم المنتجات وحجم عناصر الإنتاج والنمو الحاصل فيهما، ويتم تحديد ذلك كما يلي:

Q: الكميات المنتجة P': أسعار عناصر الإنتاج P: سعر المنتج.

¹ - وجيه عبد الرسول العلي، مرجع سبق ذكره، ص 119.

² - خالص صافي صالح، مرجع سبق ذكره، ص 110.

$Q \times P$: الحجم الإجمالي لقيمة الإنتاج

Q' : الكميات المستعملة من عناصر الإنتاج $P' \times Q'$: الحجم الإجمالي للقيمة عناصر الإنتاج.

إذن توازن حالات نتائج الاستغلال في السنتين المذكورتين وذلك كما يلي:

$$Q_1 \times P_1 = Q'_1 P'_1 + R_1 \text{ في السنة الأولى:}$$

$$Q_2 \times P_1 = Q'_2 P'_1 + R_2 \text{ في السنة الثانية:}$$

حيث R يمثل الفائض الخام للإستغلال بالمؤسسة¹ "EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION"،

إذن فائض الإنتاجية يتحدد بالعلاقة التالية:

فائض الإنتاجية = النمو في حجم الإنتاج - النمو في حجم عناصر الإنتاج

وبالتعويض تحصل على فائض الإنتاجية وذلك كما يلي:

$$\Delta Q - \Delta Q' = \text{فائض الإنتاجية}$$

$$= (Q_2 \times P_1 - Q_1 \times P_1) - (Q'_2 \times P'_1 - Q'_1 \times P'_1)$$

$$= Q'_2 \times P'_1 - Q'_1 \times P'_1 - R_1 - Q'_2 \times P'_1 + R_2 - Q_1 \times P'_1 = R_2 - R_1$$

يتضح بأن فائض الإنتاجية هو عبارة عن التغير الحاصل في الفائض الخام للاستغلال من سنة لأخرى، كما ان فائض الإنتاجية المتحقق بين سنتين يمكن أن يكون معياراً أو مقياساً يعكس التطور في الإنتاجية وفي الكفاءة الاقتصادية للمؤسسة لأنه يمثل انعكاساً للزيادة في الكمية المنتجة أو انخفاض في الكميات المستعملة من عناصر الإنتاج وكذلك في أسعار هذه العناصر.

الفرع الثالث: تكنولوجيا المعلومات وإنتاجية المؤسسات

1- دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين إنتاجية المؤسسة:

إن استخدام موارد تكنولوجيا المعلومات وقدراتها يعمل على تحسين إنتاجية المؤسسة²:

¹ - الفائض الخام للاستغلال القيمة المتبقية بعد تحصيل الإيرادات وتغطية جميع تكاليف الاستغلال العادي للمؤسسة خلال الدورة المحاسبية، وهو يترجم القدرات الإنتاجية والتسويقية للمؤسسة ويحدد كما يلي: الفائض الخام للإستغلال - الإيرادات الكلية التكاليف الكلية.

² - McDonald M.P، How does IT raise Enterprise Productivity?, 2010,

https://blogs.gartner.com/mark_mcdonald/2010/03/12/how-does-it-raiseenterprise-productivity/; 1636, 11042013

- يمكن لتكنولوجيا المعلومات أتمتة العمليات والأنشطة التجارية وتحويل تلك الأنشطة من الموظفين ذوي الموارد المحدودة إلى الأنظمة الآلية عالية السعة. وهذا لن يؤدي فقط إلى تحسين كفاءة العمليات التجارية ولكن أيضاً تبسيطها.
 - يمكن لتكنولوجيا المعلومات تحويل قدر كبير من عمل الموظفين إلى العملاء والموردين والأطراف المهتمة الأخرى، مثل هذه الخطوة ترفع الإنتاجية خاصة عندما يكون لديهم المعلومات والحوافز لأداء هذه المهام بشكل أفضل من الموظفين.
 - يمكن لتكنولوجيا المعلومات تسريع وقت دورة للعمليات الداخلية من خلال التحسين والتنسيق وسير العمل بين الفرق، ووقت دورة أقصر يعني إمكانية تدفق مزيد من وحدات العمل عبر الفرق.
 - يمكن لتكنولوجيا المعلومات أن ترفع من جودة وتوافر المنتجات والخدمات الخارجية وكذلك العمليات الداخلية. وهنا تضمن المعلومات المقترنة بالصيانة الوقائية والتحسين المستمر تحقيق مكاسب.
 - يمكن لتكنولوجيا المعلومات توسيع ساعات التداول/ التشغيل والوصول دون الحاجة إلى مصادر إضافية.
 - يمكن لتكنولوجيا المعلومات رفع قيمة المنتجات والخدمات مع الحد الأدنى من الزيادة في تكلفة تقديم تلك المنتجات والخدمات.
 - يمكن لتكنولوجيا المعلومات أن تلعب دوراً مهماً في توفير منتجات وخدمات مخصصة أو متميزة.
 - تعمل تكنولوجيا المعلومات على تقليل تكاليف التنسيق الخارجي، وتكاليف التنسيق الداخلي، وتكاليف التشغيل، وبالتالي زيادة الإنتاجية.
- الهدف الأساسي لابتكار تكنولوجيا المعلومات الآن هو ربط الأشخاص ومساعدتهم على تحسين أدائهم بشكل أسرع من خلال التعاون وعلى نحو متزايد، يتعلق الأمر بربط الأشخاص عبر الحدود المؤسسية.¹
- من المتوقع أن توفر تكنولوجيا المعلومات كفاءات وتآزراً كبيراً في المعلومات للمؤسسة. وهذا لا يوفر فقط إمكانية الوصول إلى المعرفة السابقة، كما قد ينجم عن تدوين المعرفة، ولكنه يسمح في الواقع للموظفين بالبحث عن المعرفة الجديدة واستيعابها ذات الصلة بالمشكلة المطروحة.²

2-تكنولوجيا المعلومات والمشاريع الإنتاجية:

¹ –Taylor P. Special Report: **Productivity and IT**, 2008 at: <https://www.ft.com/cms/s/0/882c56b4-c9fe-11df-87b8-00144feab49a.html> retrieved on October 9, 2013

² –Gupta M.P, Kanungo S., Kumar R. And Sahu G.P. **A Study of Information Technology Effectiveness in Select Government Organizations in India**, Vikalpa, 2007, 32:2

لقد أدت تكنولوجيا المعلومات إلى تغييرات جذرية في طريقة عمل الشركات ومكنت من خلق فرص لا حصر لها.

يرى العديد من الاقتصاديين أن اعتماد تكنولوجيا المعلومات هو المحرك الرئيسي لنمو الإنتاجية في الشركات. ليس هناك شك في أن التكنولوجيا، وخاصة تكنولوجيا المعلومات مستمرة في لعب دور رائد في زيادة إنتاجية المؤسسة.

تلعب تكنولوجيا المعلومات دورا مركزيا في زيادة الإنتاجية، لأنها مصدر للمعلومات والاتصالات والتعاون والإدارة. بمعنى آخر موارد تكنولوجيا المعلومات متاحة وفي الغالب لا يتم استهلاكها أو استخدامها في تنفيذ الأنشطة التجارية.

ما يقال هو أنه يمكننا بسهولة نشر المزيد من الأنشطة على نفس قاعدة الموارد وبالتالي توليد المزيد من الإنتاجية.

وجد تقرير نمو الإنتاجية الأمريكي الصادر عن معهد ماكيترى العالمي "MGI" لعام 2001 أن تسارع الإنتاجية في منتصف وأواخر التسعينيات أو ما يسمى "الاقتصاد الجديد"، تركز في ستة قطاعات فقط، وأن دور تكنولوجيا المعلومات كان مجرد عامل من عدة عوامل مؤثرة في قفزة الإنتاجية.

تفسر النتائج من قبل مراقبين خارجيين ومنهم "ماكيترى" في قولها: 'إن تكنولوجيا المعلومات لا تهم'. وعلى العكس من ذلك سلط تقرير نمو الإنتاجية الصادر عن معهد ماكيترى العالمي الضوء على الدور الدافع الذي تلعبه تكنولوجيا المعلومات باعتبارها عامل تمكين رئيسي للإبداع الإداري الذي يمكن الشركات من المنافسة في الاقتصاد الحديث.¹

الفرع الرابع: تحديات إنتاجية المؤسسات الاقتصادية

تم الكشف عنها في أربعة مراحل:

- 1-روابط التقدم التقني بالحجم الإجمالي للإنتاج الوطني ومستوى المعيشة.
- 2-الروابط بين التقدم التقني وساعات العمل والتعليم وارتفاع سن المدرسة والظاهرة العامة لتوزيع السكان العاملين.

¹Gupta M.P, Kanungo S, Kumar R. And Sahu G.P. A Study of Information Technology Effectiveness in Select Government Organizations in India, Op.cit

3- هناك وعي أكثر صعوبة في التغلب عليه بأوجه عدم المساواة الأساسية التي تتجلى من خلال التقدم التقني في مختلف المهن.

4- حركة التقدم التقني على الأسعار وبالتالي على القوة الشرائية.

المطلب الثالث: عناصر إنتاجية المؤسسات، محدداتها والعوامل المؤثرة فيها

الفرع الأول: عناصر إنتاجية المؤسسات

إن العناصر الأساسية للإنتاجية هي: ¹

1. القوة العاملة

2. التجهيزات الرأسمالية

3. المواد الأولية والمواد وغيرها

1- القوة العاملة:

إن القوة العاملة هي العنصر المتحرك الذي يقوم بالتخطيط والرقابة والإشراف والتنفيذ وهو الذي يقوم بتشغيل الإنتاج، يكفي أن نذكر أنه لو توافرت كل مقومات النجاح لمنظمة معينة دون أن تتوافر الكفاءة الإدارية فإن إنتاجيتها ستكون عند أدنى مستوياتها، ويتوقف اختيار القوة العاملة في المستوى التنفيذي على طبيعة العمليات الصناعية، فالصناعات المختلفة تحتاج إلى درجات مختلفة من الأيدي العاملة المدربة والمؤهلة، وبالنسبة لإنتاجية هذا العنصر فإنها تنسب إلى جانبين:

1-1- الجانب الإداري:

إن الإدارة هي التي تقوم بالتخطيط والرقابة، ويقع عليها عبء تكوين أفضل مزيج من عناصر الإنتاج، كما أن عليها تنسيق جهود الأفراد في التنظيم بوضع كل فرد في مكانه الملائم لتحقيق أفضل النتائج، ويمكننا القول إنه إذا فشلت الإدارة في اتخاذ الإجراءات الضرورية في هذا الشأن فإن المنظمة تتعرض لانخفاض الإنتاجية.

1-2- الجانب التشغيلي:

هي الموارد البشرية التي تقوم بالتنفيذ الفعلي للمهام، وهي من العناصر المهمة في تحقيق الإنتاجية المرتفعة، فحجم الناتج يتوقف على مدى الجهد الذي يبذله العامل في خلق إنتاجية، فهو العنصر الوحيد الذي يمكن

¹ - علي الشراقوي، إدارة النشاط الإنتاجي (مدخل التحليل الكمي)، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص 240

التأثير فيه لكي يقدم جهوده الكاملة لتمتاز مع باقي العناصر الأخرى ليتشكل منها المنتج النهائي، ليعكس أثره على الإنتاجية والعديد من العمليات الصناعية الأخرى تتطلب درجة من المهارة والتدريب والخبرة.¹

2-التجهيزات الرأسمالية:

يعتبر هذا العنصر من العناصر المؤثرة في إنتاجية المؤسسات التي تحتاج إلى تجهيزات رأسمالية كبيرة (مباني، المصنع، الآلات، الأجهزة والمعدات الضرورية لتنفيذ العمليات الصناعية، بالإضافة إلى التجهيزات اللازمة للخدمات المساعدة)، وهناك اتجاه متزايد نحو تعميم استخدام الآلات الميكانيكية والآلية، كما أن الأبحاث والدراسات العلمية أظهرت الكثير من الآلات التلقائية التي تضطلع وحدها بالعمليات الصناعية، مما أعطى أهمية متزايدة لعنصر الآلات والتجهيزات الرأسمالية، كما أن مباني المصنع والمعدات الأخرى المساعدة لها تأثيرها على زيادة أو انخفاض الإنتاجية.

ويؤثر هذا العنصر في الإنتاجية من ثلاث جوانب:²

1. التكلفة المناسبة.
2. التشغيل الملائم.
3. استغلال الطاقة.

ونناقش كل ناحية من هذه النواحي كما يلي:

2-1-التكلفة المناسبة:

إن التجهيزات الرأسمالية من العناصر طويلة الأجل ذات التكلفة العالية، وهذا وحده يتطلب مراعاة الدقة الكاملة في تحديد أنواعها والقيام بالدراسات المسبقة قبل الإقدام على شراء أو إقامة هذه الأصول، لأن أي خطأ في تحديد النوع أو في عملية شراء أو التملك يؤدي إلى خسارة كبيرة تظل مع المنشأة طيلة حياة الأصل الإنتاجية.

2-2-التشغيل الملائم:

¹ - علي الشرقاوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 26-27.

² - المرجع نفسه، ص 25.

لا يكفي أن تكون عملية شراء التجهيزات الرأسمالية سليمة للتأثير في الإنتاجية، ولكن لا بد أن تكون هذه التجهيزات مناسبة للعمليات الإنتاجية، فإذا كانت عملية الشراء سليمة، والتجهيزات مناسبة، فإن ذلك سيؤدي إلى الحصول على الإنتاج بالكمية والجودة وفي الوقت المناسب.

2-3- استغلال الطاقة:

تمثل التجهيزات الرأسمالية التكلفة الثابتة أو الدورية التي تتحملها المنشأة لتوفير الطاقة الإنتاجية اللازمة، كلما تمكنت المنشأة من زيادة عدد الوحدات المنتجة، كلما انخفض نصيب الوحدة الواحدة من تكاليف الطاقة، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض متوسط تكلفة الوحدة ويساعد على تخفيض الأسعار وزيادة المبيعات، وبالتالي زيادة الإنتاجية.

3-المواد الأولية:

تعتبر المواد الأولية من العناصر الهامة التي تسهم في زيادة الإنتاجية خاصة في الصناعة التحويلية حيث تمثل تكلفة المواد نسبة كبيرة من التكلفة الكلية، وترجع أهمية هذا العنصر في أثره المباشر على حجم وجودة السلع النهائية، وتتأثر إنتاجية هذا العنصر بسلامة اختيار مصادر التوريد، والتوصيف الدقيق للمواد، والسرعة في التوريد، وشروط الشراء، وتكاليف النقل والتخزين، والخصومات التي يمكن الحصول عليها وغيرها.

الفرع الثاني: محددات إنتاجية المؤسسات الاقتصادية

يمكن تصنيف العناصر المختلفة التي تؤثر على الإنتاجية في عدة فئات، حسب الطبيعة، أو المستوى.¹

1-محددات إنتاجية المؤسسات حسب الطبيعة:

- محددات الاقتصادية: تم إجراء العديد من الدراسات التجريبية من أجل تحديد المتغيرات التي لها أكبر تأثير على الإنتاجية، هذا الجانب موثق جيداً حتى لو اختلفت الاستنتاجات من وقت لآخر.
- محددات الاجتماعية: تزايدت الدراسات حول هذا الأمر لبعض الوقت، على الرغم من أن الاستنتاجات قد تتباين إلا أن أهمية المحددات الاجتماعية للإنتاجية معترف بها الآن على نطاق واسع.
- محددات تتعلق بالإطار السياسي والمؤسسي: هنا مرة أخرى يؤدي تعقيد المادة والتفاعلات الموجودة بين المجالات المختلفة إلى تعقيد الأمر بشكل خاص.

1-1-المحددات الاقتصادية للإنتاجية:

¹-Gilbert Cette, Anne Épaulard, Pauline Givord, Op.cit. p. 3-10

في الأدبيات، هناك ثلاثة عوامل اقتصادية رئيسية تؤثر على الإنتاجية: الاستثمار في المعدات والأدوات والبنية التحتية، وتنمية المهارات والانفتاح على التجارة والاستثمار، تمت إضافة عوامل أخرى إلى هذه العوامل ولكن آثارها غير مباشرة إلى حد ما وبالتالي يصعب تتبعها.

عادة ما يرتبط نمو الإنتاجية ارتباطاً وثيقاً حتى على مدى فترات طويلة بالاستثمار في الآلات والمعدات، فيما يتعلق بالاستثمارات التي يُعترف بآثارها المفيدة على الإنتاجية على نطاق واسع، تجدر الإشارة إلى أنه يمكن إبطائها:

- على مستوى الشركة من خلال إطار مؤسسي لا يشجع الاستثمارات الإنتاجية طويلة الأجل (اللوائح المرهقة للغاية، وعدم الاستقرار الضريبي، وحوكمة الشركات التي يمكن أن تعزز الربحية المالية قصيرة الأجل)؛
- على مستوى الاستثمارات العامة من خلال إطار مؤسسي (مثل ميثاق الاستقرار والنمو على المستوى الأوروبي) يمكن أن يقود دولة تعمل على توحيد مواردها المالية العامة لكبح استثماراتها فضلاً عن نفقاتها الجارية، بما أن الاستثمارات العامة تشكل عنصراً أساسياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد، وبما أنها تفيد أيضاً الأجيال القادمة، فإنها تستحق أن تعامل بشكل مختلف عن الإنفاق الجاري في ظل ظروف معينة.

1-2- المحددات الاجتماعية للإنتاجية:

في السنوات الأخيرة تناول العديد من الباحثين الإنتاجية من وجهة نظر اجتماعية سياسية متجاوزين الإطار الاقتصادي البسيط المعتاد، شككوا على وجه التحديد في تأثير البيئة الاجتماعية على الإنتاجية، العوامل الرئيسية التي تم فحصها هي عدم المساواة في الدخل والثروة، ودرجة التماسك الاجتماعي، والاستقرار السياسي، ومناخ الثقة بين الفئات الاجتماعية، قلة من الباحثين يشككون في أن البيئة الاجتماعية والسياسية يمكن أن تؤثر على الإنتاجية، لكن التحليل يكون أكثر صعوبة عندما يكون من الضروري الاتفاق على الأساليب التي يجب استخدامها لقياس هذه الآثار، وبالمثل فإن الروابط بين هذه المتغيرات تبدو غير واضحة¹.
تعارض دراسة العلاقات بين السياسة الاجتماعية وعدم المساواة في الدخل والنمو الاقتصادي أتباع النظرية الاقتصادية الكلاسيكية وأتباع نظرية النمو الداخلي، يعتبر الأول أن عدم المساواة في الدخل يولد نمواً للإنتاجية، من خلال السماح بتركيز أكبر للمدخرات، مما من شأنه أن يشجع الاستثمار، بينما يعتبر الأخير أن عوائد الاستثمار الفردي تتناقض منذ فترة زمنية معينة وهو ما يجادل لصالح مبدأ أكثر عدلاً، توزيع الدخل.

¹Gilbert Cette, Anne Épaulard, Pauline Givord, Op.cit. p7.

1-3- محددات الإطار السياسي والمؤسسي:

من الواضح أن السياسات الحكومية يمكن أن تؤثر على المدى المتوسط والطويل على نمو الإنتاجية من خلال تأثيرها على المحددات الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي فإن سياسات الاقتصاد الكلي والجزئي، والسياسة الاجتماعية، وهيكل الأسواق المالية، ونظام التعليم، وسياسة الصحة والسلامة المهنية، والنظام القانوني والتنظيم الإداري للدولة هي عناصر يمكن الاحتفاظ بها في سياق مثل هذا التحليل، إحدى القضايا الرئيسية التي تنشأ عند دراسة العلاقة السببية بين هذه السياسات ونمو الإنتاجية هي طول الفترة الزمنية اللازمة لتظهر آثارها.

- لا يمكن لإصلاح نظام التعليم بأن يزيد مهارات الموظفين إلا بعد عدة سنوات من تنفيذه، من ناحية أخرى، فإن تطوير المؤشرات يطرح مشكلة ولا يتم إجماع عليه دائماً، لا يتفق الاقتصاديون جميعاً على ظروف الاقتصاد الكلي التي تفضي إلى نمو الإنتاجية، من بين عناصر سياسة الاقتصاد الجزئي التي يمكن أن تؤثر على الإنتاجية، تجدر الإشارة على وجه الخصوص إلى الضرائب والأنظمة المطبقة على سوق العمل والشركات وطريقة تمويلها.

2- محددات إنتاجية المؤسسات حسب المستوى:

2-1- محددات الإنتاجية على المستوى الجزئي:

نظراً لدور الإنتاجية الهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وصعوبة تحديد العوامل المؤثرة فيها قام العديد من الباحثين بدراسة وتحليل محدداتها على المستوى الكلي والجزئي، وكذا العوامل المؤثرة عليها:¹

- رأس المال البشري: تؤثر معرفة ومهارات وقدرات الأفراد العاملين بشكل كبير على إنتاجيتهم. يساهم التعليم والتدريب والخبرة في تنمية رأس المال البشري.
- التكنولوجيا: توافر واعتماد التكنولوجيا المتقدمة لهما تأثير مباشر على الإنتاجية. يمكن للأدوات والمعدات والبرامج الحديثة أن تبسط العمليات وتعزز الكفاءة.
- التنظيم والإدارة: تساهم الممارسات الإدارية والتنظيمية الفعالة في الإنتاجية. تعد القيادة الفعالة وتحديد الأهداف وتخصيص المهام وتنسيق الموارد أمراً ضرورياً لتحقيق أقصى قدر من الإنتاجية.
- تحفيز القوى العاملة ومشاركتها: يؤثر مستوى تحفيز الموظفين ومشاركتهم على الإنتاجية. يمكن أن تدفع الروح المعنوية العالية والرضا الوظيفي وبيئة العمل الداعمة الموظفين إلى أداء أفضل وأكثر إنتاجية.

¹ بن عشر عبد الرحمن، إدارة الإنتاج في المنشأة الخدمية والصناعية (مدخل تحليلي)، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، مرجع سبق ذكره، ص200.

- **تكوين القوى العاملة:** تكوين القوى العاملة يؤثر على الإنتاجية. يمكن أن يؤدي وجود مزيج متنوع من الموظفين المهرة ذوي وجهات النظر والخبرات المختلفة إلى حل المشكلات المبتكر وتحسين الإنتاجية.
- **صحة القوى العاملة ورفاهيتها:** تؤثر الصحة الجسدية والعقلية للموظفين على إنتاجيتهم. يمكن أن يؤثر توفير بيئة عمل صحية وآمنة، وتعزيز التوازن بين العمل والحياة، وتشجيع برامج العافية بشكل إيجابي على الإنتاجية.
- **تعاون القوى العاملة والعمل الجماعي:** يمكن أن يؤدي التعاون الفعال والعمل الجماعي بين الموظفين إلى تعزيز الإنتاجية. يمكن أن يؤدي تشجيع الاتصال والتعاون وتبادل المعرفة إلى تحسين الإنتاجية من خلال الجهود الجماعية.
- **تدريب القوى العاملة وتطويرها:** التدريب المستمر وفرص التطوير تساعد الموظفين على اكتساب مهارات ومعارف جديدة، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية. يعزز التعلم المستمر أداء الموظف والإنتاجية التنظيمية الشاملة.
- **التوازن بين العمل والحياة الشخصية:** يؤدي تحقيق التوازن بين العمل والحياة الشخصية إلى تحسين الإنتاجية. الموظفون الذين يمكنهم إدارة التزاماتهم الشخصية دون تدخل كبير في العمل هم أكثر عرضة للانخراط والتركيز.
- **الحوافز والمكافآت:** يمكن أن يؤدي تحفيز الموظفين من خلال برامج الحوافز والمكافآت والتقدير إلى زيادة الإنتاجية. يمكن أن توفر الحوافز المالية والمكافآت المستندة إلى الأداء والمكافآت غير النقدية الدافع وتقود مستويات أعلى من الإنتاجية.

2-2- محددات الإنتاجية على المستوى الكلي:

حتى يكتمل الإطار التحليلي لمفهوم الإنتاجية يتطلب الأمر تحديد وتحليل محددات الإنتاجية والتي لها آثار مباشرة وغير مباشرة على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والإدارية والاجتماعية في الاقتصاد الوطني، فهي لا تقتصر على زيادة الدخل والإنتاج من خلال الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية بل تترك آثارا غير مباشرة في زيادة التراكم الرأسمالي وتأثيرها في التكاليف والأسعار والأجور والأرباح، وهناك علاقة واضحة أيضا في الميزان التجاري من خلال تحسين القدرة التنافسية للمنتجات المحلية المصدرة إلى الأسواق العالمية، ولها أيضا تأثير على الحد من التضخم ورفع الكفاءة الوحدات الإنتاجية والمؤسسات الاقتصادية.¹

¹ - بن عشر عبد الرحمن، إدارة الإنتاج في المنشأة الخدمية والصناعية (مدخل تحليلي)، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، مرجع سبق ذكره، ص 215.

هناك عدة محددات للإنتاجية على المستوى الكلي (الاقتصاد الكلي). وتشمل هذه:

1- رأس المال المادي: يمكن أن تؤثر كمية ونوعية الآلات والمعدات والبنية التحتية والمباني المتاحة في الاقتصاد بشكل كبير على الإنتاجية. يمكن أن تؤدي المستويات الأعلى من رأس المال المادي إلى زيادة كفاءة الإنتاج والإنتاج.

2- رأس المال البشري: تلعب معرفة ومهارات وتعليم القوى العاملة أيضاً دوراً مهماً في تحديد الإنتاجية. إن القوى العاملة المتعلمة والمهرة أكثر إنتاجية ويمكن أن تساهم في التقدم التكنولوجي والابتكار.

3- التقدم التكنولوجي: يمكن أن يكون لمستوى التقدم التكنولوجي، بما في ذلك اعتماد التقنيات الجديدة والبحث والتطوير والابتكار، تأثير كبير على نمو الإنتاجية. غالباً ما يؤدي التقدم التكنولوجي إلى كفاءة أعلى وأساليب إنتاج جديدة وتحسين المنتجات والخدمات.

4- الموارد الطبيعية: يمكن أن يؤثر توافر الموارد الطبيعية وإمكانية الوصول إليها، مثل النفط والمعادن والأراضي والمياه، على مستويات الإنتاجية. ومع ذلك، من المهم ملاحظة أن أهمية الموارد الطبيعية في الإنتاجية تختلف باختلاف القطاعات والاقتصادات.

5- استقرار الاقتصاد الكلي: يمكن أن تؤثر عوامل مثل معدلات التضخم وأسعار الفائدة والسياسات المالية وأسعار الصرف على الإنتاجية. يمكن لبيئة الاقتصاد الكلي المستقرة مع معدلات تضخم وأسعار فائدة منخفضة أن تعزز الاستثمار وتعزز الإنتاجية.

6- المؤسسات والحوكمة: يمكن أن تؤثر جودة المؤسسات، بما في ذلك سيادة القانون وحماية حقوق الملكية والإطار التنظيمي والشفافية، بشكل كبير على الإنتاجية. يمكن للمؤسسات التي تتسم بالكفاءة وتعمل بشكل جيد أن تخلق بيئة مواتية للشركات للعمل والابتكار.

7- البنية التحتية: البنية التحتية الملائمة، بما في ذلك النقل والاتصالات والطاقة وإمدادات المياه، ضرورية لنمو الإنتاجية. يمكن للبنية التحتية الفعالة أن تقلل من تكاليف المعاملات، وتمكن من الحركة السلسة للسلع والخدمات، وتسهل العمليات التجارية¹.

¹ زيرار سمية، الزعيبي بشير، عوض طالب، (أثر سياسة سعر الصرف الأجنبي في الميزان التجاري الجزائري)، مجلة دراسات العلوم الإدارية، العدد 36، المجلد 02، 2009، ص360

8- المنافسة في السوق: يمكن أن يؤثر مستوى المنافسة في الأسواق والصناعات على مستويات الإنتاجية. تحفز الأسواق التنافسية الشركات على تحسين الكفاءة وخفض التكاليف والابتكار، مما يؤدي في النهاية إلى نمو الإنتاجية.

9- السياسات واللوائح الحكومية: يمكن أن تؤثر السياسات الحكومية، مثل السياسات الضريبية وأنظمة سوق العمل والسياسات التجارية وحوافز الاستثمار على الإنتاجية، يمكن للسياسات جيدة التصميم التي تشجع الاستثمار والابتكار وزيادة الأعمال أن تعزز الإنتاجية. من المهم ملاحظة أن هذه المحددات مترابطة ويمكن أن تؤثر على بعضها البعض. بالإضافة إلى ذلك، قد تختلف الأهمية النسبية لكل محدد باختلاف البلدان والمناطق.

10- الانفتاح التجاري: هو درجة انفتاح الاقتصاد مع العالم الخارجي ومدى ارتباطه به، ويدل على حجم التسهيلات أو القيود المفروضة على التجارة الخارجية، وحسب الدراسات التي تناولت تحليل أثر الانفتاح التجاري على إنتاجية العوامل الكلية، فإنه من المتوقع أن يكون التأثير إيجابيا، وذلك لأن الانفتاح على العالم الخارجي يسهل من تدفق المعلومات والخبرات والاكتشافات التكنولوجية التي تعمل على رفع كفاءة العنصر البشري ورأس المال المادي وبالتالي تحسين إنتاجية هذه العناصر، أي أن الانفتاح التجاري يتوقع أن يكون له تأثيرا إيجابيا على إنتاجية العوامل الكلية¹، يقاس مؤشر الانفتاح التجاري عادة بنسبة التجارة الخارجية (الواردات + الصادرات) من إجمالي الناتج المحلي، حيث يؤدي تحرير التجارة إلى تحفيز الشركات والمؤسسات المحلية والعمال على زيادة الإنتاجية للحفاظ على القدرة التنافسية مما يعزز إلى حد كبير الأداء الاقتصادي طويل الأجل، كما تعرض التجارة الحرة بعض العمال المحليين إلى منافسة دولية تقلل من دخولهم وتفقدتهم وظائفهم.

11- الاستثمار الأجنبي: يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر بشكل عام حسب صندوق النقد الدولي بأنه "امتلاك غير المقيم" في اقتصاد دولة ما غير تلك التي يقيم فيها 10% فأكثر من رأس مال المؤسسة التي استثمر فيها، بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته التامة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل

¹- زيار سمية، الزعي بشير، عوض طالب، (أثر سياسة سعر الصرف الأجنبي في الميزان التجاري الجزائري)، مرجع سبق ذكره 2009، ص363.

كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة¹، وحسب الدراسات التطبيقية والنظرية الاقتصادية الخاصة بالاستثمار الأجنبي فإنه يتوقع أن يكون له تأثيراً إيجابياً على الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، لأنه يساعد على توفير فرص عمل لمواطني الدولة المضيفة، كما يساهم في تأهيل وتدريب العمالة الوطنية وبالتالي زيادة إنتاجيتها وقدرتها على المنافسة في سوق العمل المحلي والعالمي، كذلك تساهم في توفير التكنولوجيا الحديثة التي ترجع بالإيجاب في رفع معدلات الإنتاجية كما يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في إكساب اليد العاملة المحلية المهارات الإدارية وزيادة خبرتها، وعليه فإنه من المتوقع أن يكون هناك علاقة طردية بين تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، ولتحسين المنتجات والارتقاء لمستوى الجودة، وإذا كانت المنافسة تشجع نمو الإنتاجية، فإنه لا توجد أي رشادة اقتصادية في عدم إيجاد المناخ الاستثماري المناسب الملائم لتسهيل استقطاب الاستثمارات وتشجيع حركة الاستثمار الأجنبي، ويتم استخدام نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة للناتج المحلي الإجمالي كمقياس لهذا المتغير، كما أن ما دام هناك ندرة في رأس المال الوطني فلا بد من الاعتماد على الاستثمار الأجنبي لتحفيز النمو الاقتصادي.²

12- الأجور: يصاحب زيادة الإنتاجية زيادة أجور العاملين، لكن يجب أن لا تزيد أجور العاملين دون زيادة حقيقية في الإنتاجية، لأن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات وبالتالي زيادة التضخم، كما ترتبط إنتاجية العمل بالاستهلاك الفردي من خلال الأجور التي يحصل عليها العمال في سوق العمل، وتتحدد مكافأة العمل (خدمات التأمين الصحي المعاشات والاشتراك في التأمينات الاجتماعية بجانب الأجور النقدية على المدى الطويل حسب قيمة ناتج العمل، وهكذا تميل التغيرات في مكافآت العمل الحقيقية إلى مسايرة التغيرات في الإنتاجية الكلية³، كذلك يجب أن يعكس الأجر كل تغير يطرأ على الإنتاجية، فمن حق العامل أن تترجم الزيادة في إنتاجيته إلى زيادة في أجره، لأنه في النهاية هو المحرك لمجهوده وهو الدافع لتحسين أدائه، وإذا لم يحصل على قيمة مساهمته في الإنتاج فإن إقباله على العمل لا بد أن يضعف ومن ثم تنخفض إنتاجيته⁴، وحسب الدراسات التطبيقية والنظرية الاقتصادية الخاصة، بالأجور فإنها يتوقع أن يكون لها تأثيراً إيجابياً على الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.

¹- Ayanwale, adeolu, **FDI and economic growth evidence from Nigeria**, AERC research paper 165. African economic research consortium, 2007, p01.

²- فليح حسن خلف، اقتصاديات الأعمال، عالم الكتب الحديث للنشر، الطبعة الأولى، أربد، الأردن، 2009، ص136.

³- أحمد طرطار، مرجع سبق ذكره، ص66.

⁴- فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص305.

13- التضخم: يقصد بالتضخم الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في دولة ما¹، ويؤثر التضخم على الميزان التجاري، حيث أن ارتفاع معدلاته يؤدي إلى زيادة أسعار السلع المحلية الأمر الذي يؤدي لإضعاف التنافسية للدولة مع السلع الأجنبية وانخفاض الصادرات وزيادة الواردات هذا من جهة ومن جهة أخرى يعمل التضخم على إضعاف الادخار وبالتالي انخفاض معدل الاستثمار الأمر الذي ينعكس سلباً على النمو الاقتصادي، وذلك لأن سعر الفائدة الحقيقي سينخفض في حال ارتفاع معدلات التضخم، الأمر الذي يؤدي لإحجام المدخرين وانخفاض الأموال القابلة للإقراض²، يعتبر كثير من الاقتصاديين أن نقص النمو في الإنتاجية يساهم في زيادة التضخم وهذا بالرغم من أن زيادة معدلات التضخم في الاقتصاد ترجع إلى مجموعة من العوامل المتصلة³، والسبب في هذا أن تضخم أسعار السلع والخدمات تنتج من الزيادة الكبيرة في أسعارها مثل هذه الزيادة ترجع إلى اهتمام الإدارة بتحقيق أهداف المبيعات حتى لو كان هذا يعني رفع سعر البيع للمحافظة على هامش الربح وهذا يعني نقل الزيادة في تكلفة المدخلات إلى المستهلك، وقد اتبعت معظم المؤسسات هذا الاتجاه بدلاً من محاولة رفع الإنتاج باستمرار لهذا فإن الطريق إلى مواجهة التضخم هو زيادة الإنتاجية الكلية.

14- التسهيلات الائتمانية المباشرة: تقوم التسهيلات الائتمانية المباشرة بدور هام في الحياة الاقتصادية حيث تعتمد عليها الأنشطة الاقتصادية لتوفير احتياجاتها من السيولة اللازمة لتغطية عملياتها الداخلية والخارجية المختلفة، ويقصد بها الائتمان الممنوح من المصارف لمختلف القطاعات الاقتصادية والشرائح الاجتماعية، كما تشمل التسهيلات الائتمانية المباشرة عدة أنواع مثل القروض، التمويل التأجيري، السحوبات المصرفية والكمبيالات المخصصة، هذا بالنسبة للبنوك التجارية، أما بالنسبة للبنوك الإسلامية فتشمل المراجعة المشاركة المضاربة التمويل التأجيري، وتتقاضى البنوك التجارية مقابل هذه التسهيلات نسبة فائدة أما البنوك الإسلامية فتتقاضى نسبة ربح، وتعتبر هذه التسهيلات في غاية الأهمية من الناحية الاقتصادية لتأثيرها على إنتاجية القطاعات الاقتصادية المختلفة، لذلك يهتم واضعو السياسة الاقتصادية بمتابعة حجم الائتمان لارتباطه بالإنتاج

¹ عبد القادر عطية، رمضان احمد مقلد، النظرية الاقتصادية الكلية، قسم الاقتصاد كلية التجارة، الإسكندرية، مصر، 2005، ص163.

² عبد القادر السيد، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، دار الفكر للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2011، ص225.

³ عودة سيف الدين، نموذج قياسي مقترح لتقدير دوال الإنتاج والتكاليف في القطاع المصرفي الفلسطيني، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة دمشق، سوريا، 2009، 143.

والنمو من جهة والسيولة من جهة أخرى¹، وبالتالي يكون توفير الائتمان ضمن أولويات الجهاز المصرفي باعتباره الركيزة الأساسية لأي تطور اقتصادي، حيث يساهم في خلق مناخ مناسب لتطوير ونمو الاقتصاد من خلال تأثيره على إنتاجية القطاعات الاقتصادية المختلفة²، كما أن هناك العديد من الدراسات استخدمت الائتمان المصرفي ليعبر عن عرض النقد³، ويقاس هذا المتغير من خلال نسبة التسهيلات الائتمانية المباشرة للنتائج المحلي الإجمالي.

15- سعر الصرف: يقصد بسعر الصرف أنه سعر العملة الأجنبية بدلالة وحدات من العملة المحلية، أو عدد الوحدات من العملة المحلية التي تدفع ثمنًا لوحدة واحدة من العملة الأجنبية⁴، وتؤثر التغيرات في سعر الصرف على متغيرات الاقتصاد الكلي وبالتالي على معدلات النمو الاقتصادي، حيث تؤثر التغيرات في أسعار الصرف على ميزان المدفوعات من خلال تأثيره على الميزان التجاري، وذلك بسبب تأثيرات سعر الصرف على صادرات وواردات الدولة، فانخفاض سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية ينتج عنه أثر إيجابي على الصادرات وسليبي على الواردات، وذلك بسبب إرتفاع أسعار الواردات وانخفاض أسعار الصادرات⁵، كما تؤثر تغيرات أسعار الصرف على التضخم، فارتفاع قيمة العملة المحلية، أي انخفاض سعر الصرف الأجنبي يؤدي لانخفاض الأسعار نتيجة لانخفاض أسعار الواردات بالعملة المحلية⁶، ولغرض هذه الدراسة سيتم استخدام سعر الصرف الحقيقي الفعلي، حيث يعتبر سعر صرف، سمي لأنه عبارة عن متوسط لأسعار صرف ثابتة عدة، ومن أجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد اتجاه الخارج لا بد من إزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية⁷، وحسب الدراسات التطبيقية والنظرية الاقتصادية الخاصة بسعر

¹ - سونيا محمد الكبري، مرجع سبق ذكره، ص283.

² - عبد السلام عمران، عماد محمد عبد الرسول، دور الائتمان المصرفي في تمويل قطاع السياحة في الجماهيرية الليبية خلال الفترة 1984-2003، مجلة السائل، العدد الأول، 2006، ص268.

³ - العامري عادل، أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في اليمن، دراسة تحليلية قياسية (1999-2001)، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، أربد، الأردن، 2003، ص9.

⁴ - Jochumzen, peter, *essentials of macroeconomics*, ventus publishing APS, ISBN978-87-7681-558-5, 2010, P 19.

⁵ - عبد السلام رضا، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، جمهورية مصر العربية، 2007، ص121.

⁶ - العمر حسين، تأثير عرض النقد وسعر الصرف على التضخم في الاقتصاد الكويتي، مجلة جامعة الملك سعود، العلوم الإدارية، العدد 09، المجلد 02، 1997، ص335.

⁷ - عبد القادر السيد، مرجع سبق ذكره، ص117.

الصرف فإنه يتوقع أن تكون العلاقة عكسية بين مؤشر سعر الصرف الحقيقي الفعلي والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج نظرا للتأثير الإيجابي لانخفاض سعر الصرف على إنتاجية الصناعات التصديرية.¹

الفرع الثالث: عوامل المؤثرة في إنتاجية المؤسسات الاقتصادية

إن التركيز على إنتاجية المؤسسة أمر مرغوب فيه لجعل المؤسسات تنافسية ومستدامة، مع عالمية تنافسية بشكل متزايد الاقتصاد، كما أن قدرة المؤسسات على تعزيز إنتاجية الموارد أمر بالغ الأهمية للبقاء قادرة على المنافسة في هذه البيئة ومنه يمكن التطرق إلى مختلف العوامل المؤثرة على إنتاجية المؤسسات، تم تصنيف العوامل التي تؤثر على إنتاجية المؤسسة إلى نوعين: العوامل الخارجية والعوامل الداخلية.

الجدول رقم (1-1): العوامل المؤثرة في الإنتاجية

العوامل الخارجية			العوامل الداخلية		
التشريعات والقوانين الحكومية	بيئة الاعمال وطبيعة المنافسة	الوضع الاقتصادي العام	العوامل التنظيمية وأساليب التسيير	العوامل البشرية	عوامل مادية والتقنية
-تشريعات حماية البيئة -تشريعات حماية العاملين -إجراءات ضريبية - إجراءات جمركية وتصديرية	- طبيعة المنافسة - حاجات المستهلك ورغباته - حجم السوق - سوق عناصر الإنتاج وطبيعته	- التضخم - النمو الاقتصادي - درجة نضج الصناعة - الآفاق المستقبلية للاقتصاد	- البنية التنظيمية - نظم المعلومات - الرقابة على الجودة - نظم اتخاذ القرار - الرقابة المالية ورقابة التكاليف	- المهارة والمعرفة - مستويات الأجور والرواتب - التدريب والتنمية الادارية - الحوافز المادية والمعنوية	- نوع المنتجات - المعدات والتجهيزات الآلية. -التكنولوجيا المستخدمة - المواد الخام. - مصادر الطاقة

¹- Dombrecht, Michel, khalil, saead, **effective exchange rate for Palestine**, Palestinian monetary authority, 2011, P 07.

		- الوضع الاجتماعي والأمني - التقدم التقني والتكنولوجي			
--	--	--	--	--	--

المصدر: علي السلمي، إدارة الإنتاجية، مكتبة غريب، مصر، 1991.

- العوامل الخارجية (لا يمكن السيطرة عليها): هي التعديلات الهيكلية (الاقتصادية والديموغرافية والاجتماعية)، والموارد الطبيعية (القوى العاملة والأرض والطاقة والمواد الخام)، والحكومة والبنية التحتية (الآلية المؤسسية والسياسات والإستراتيجية، البنية التحتية والمشاريع العامة).

- العوامل الداخلية (يمكن السيطرة عليها): صعبة العوامل (المنتج والمصنع والمعدات والتكنولوجيا والمواد والطاقة) والعوامل اللينة (الأفراد، المنظمة والأنظمة، طرق العمل، أنماط الإدارة). التركيز على زيادة إنتاجية المؤسسة سينجذب بشكل طبيعيتجاه العوامل الداخلية.

1-العوامل الخارجية:

تتأثر الإنتاجية بعوامل عديدة ومختلفة لدرجة أنه يمكن القول بأن التغيرات التي تحصل في أي عامل من العوامل أو الظروف التي تحيط بالمؤسسة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي لها آثارها وانعكاساتها على إنتاجية المؤسسة، حيث أن شدة وطريقة التأثير على مستوى الإنتاجية تختلف باختلاف هذه العوامل، كما أن بعض هذه العوامل تؤدي إلى تحسينها في حين أن البعض الآخر يؤدي إلى انخفاضها، ورغم التمييز بين هذه العوامل إلا أنها تتصف بكونها متداخلة ومتراصة ولها تأثيرات تبادلية لذلك فإن فعالية وتأثير كل عامل تتحدد وتتأثر بفعالية العوامل الأخرى، حيث قسم الدكتور فريد النجار إلى عوامل خارجية وعوامل داخلية وذلك كما يلي:¹

1-1- الوضع العام والاتجاهات الاقتصادية السائدة في السوق: نقصد بذلك القاعدة والفلسفة الاقتصادية التي تتبناها الدولة، الآفاق المستقبلية المتوقعة للاقتصاد، فإذا كان الوضع يتجه نحو النمو الاقتصادي والازدهار وزيادة النشاط فإن المؤسسات ستكون طموحة وتعمل على زيادة إنتاجها وتخفيض عمالها، أما إذا كان الوضع العام السائد في السوق هو وضع الأزمة والركود الاقتصادي، فإنه يدفع المؤسسات إلى الحد من الاستثمار وتقليص النشاط وذلك لمحدودية الطلب، كما أن للأوضاع السياسية والاجتماعية والأمنية انعكاسات مباشرة

¹ - فريد النجار، إدارة الجودة الشاملة والإنتاجية والتخطيط التكنولوجي للتميز والريادة والتفوق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007،

على أوضاع العاملين وحالتهم النفسية والاجتماعية، لذلك كلما كان الوضع السياسي والأمني مستقرًا أدى إلى شعور المؤسسة وباقي الأطراف الأخرى في السوق بالطمأنينة مما يدفعهم لزيادة نشاطهم واستثماراتهم، أما في حالة عدم الاستقرار فينعكس سلباً على مستوى الإنتاجية، نفس الشيء كذلك بالنسبة للوضع الاقتصادي والاجتماعي حيث كلما كان في تحسن ينعكس إيجاباً على الإنتاجية وفي حالة التدهور ينعكس سلباً، تتمثل العوامل السياسية في اتجاهات الحكومة نحو قطاع الأعمال ورجال الأعمال والاستقرار السياسي أما العوامل الاقتصادية فتتمثل في الضرائب الجمارك، أسعار الفائدة، التضخم والبطالة.

1-2-العوامل القانونية والإجراءات التشريعية والضريبية: تعتبر القوانين والإجراءات الاقتصادية التي تحكم وتسير الأسواق من العوامل الرئيسية التي تؤثر على نشاط المؤسسة ومستوى إنتاجها، لذلك يجب أن تكون المؤسسة على علم بما وأن تعمل على احترامها وتطبيقها، تتمثل في قوانين تنظيم المنافسة والاحتكار، قيود التجارة الحد الأدنى للأجور، بالإضافة إلى التشريعات الضريبية والإجراءات الجمركية والاستيراد والتصدير القرض والصرف وتحويل العملات هذه العوامل لها تأثير مباشر على مستوى الإنتاجية.

1-3-التقدم الفني والتكنولوجي: إن مستوى التقدم الفني والتكنولوجي السائد في مجتمع معين والمتمثل بمستوى تقدم وسائل الإنتاج وأنظمة المعلوماتية، ووسائل الاتصال الحديثة يلعب دوراً هاماً في زيادة الطاقات الإنتاجية المتاحة تحديث وتطوير أساليب العمل والإنتاج مما ينعكس على نوعية المنتجات وتقليل التكاليف، كما تتمثل في التجديد في الآلات والمواد والتصميمات والمنتجات.¹

1-4-سلوك المستهلك ورجباته: تتحدد مواقف المستهلك وسلوكياته اتجاه ما هو موجود في السوق من سلع وخدمات استناداً لدوافعه وتفضيلاته أي العوامل والأسباب التي تجعله يختار منتج معين دون سواه إن هذه الأسباب والدوافع متعددة وتأثيراتها مختلفة وتتغير من فترة إلى أخرى، ومختلفة من شخص لآخر، ومن سوق لآخر لذلك على المؤسسة أن تقوم بدراسة هذا الجانب عند المستهلك ومعرفة ما يحفزها في عملية اتخاذ القرار، وذلك لوضع السياسات الإنتاجية المناسبة والتصاميم الملائمة للمنتجات الذي ينعكس إيجاباً على مستوى الإنتاجية.

1-5-المنافسة: تتمثل في الجودة والسعر وخدمة ما بعد البيع؛

¹- اونيس عبد المجيد، إدارة العلاقات الإنسانية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011، ص102.

1-6- الأسواق: تتمثل في الحجم الموقع، العلاقات التجارية معدلات النمو، استقرار الأسواق والخصائص السكانية، التجارة الالكترونية وشبكات الأعمال.

2-العوامل الداخلية:

إن هذه العوامل تتبع من المحيط الداخلي للمؤسسة نتيجة لممارستها مختلف وظائف وأنشطتها، لذلك نجدها موزعة على مختلف أقسامها وفروعها ومختلف مستوياتها التنظيمية هذا بشكل عام، بالنسبة للمؤسسة الصناعية تتمثل العوامل الداخلية المؤثرة على الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج فيما يلي:¹

2-1-عوامل الموارد البشرية: يعتبر العنصر البشري من العناصر الأساسية والرئيسية في العملية الإنتاجية ويتوقف مستوى مساهمته على مهارته وخبرته وكفاءته ورغبته في العمل، أي تتمثل هذه العوامل في المهارات القدرات الابتكارات والقدرة على التخطيط الاستراتيجي، فهي تؤثر إيجاباً على مستوى الإنتاجية فرغم أن الإنسان يؤثر على الإنتاج والإنتاجية فهو أيضاً يتأثر بعدة عوامل قد تحد من طاقاته وفعالته وأدائه، منها ظروف العمل والاحتياجات الفردية والعوامل الاجتماعية.

2-2-العوامل التنظيمية وأساليب التسيير: إن هذه العوامل تتعلق بالعنصر الثالث من العناصر المكونة للعملية الإنتاجية، لأن توفر الجوانب المادية والفنية والبشرية لا يضمن إنجاز العمليات الإنتاجية ما لم يكن هناك تنظيم وتسيير وتخطيط لهذه العمليات وإنجازها بالمستوى المطلوب وبالكفاءة المرغوبة، وعليه فإن التخطيط السليم والتنظيم المحكم واعتماد الطرق الحديثة في التسيير ودراسة السوق واستغلال الطاقات الإنتاجية أفضل استغلال كلها من مهام الإدارة، حيث يتأثر مستوى الإنتاجية بمستوى أداء الإدارة وكفاءتها، فكلما تحسن هذا المستوى تطور مستوى الإنتاجية نحو الأحسن والعكس صحيح.

الفرع الرابع: تصنيفات أخرى

نظراً لطبيعة العوامل المؤثرة على الإنتاجية من حيث التعدد الواسع وقوة ترابطها واختلاف تأثيرها، فقد اختلف الباحثون في أساليب تصنيفها مما يعني عدم وجود تصنيف موحد ومتفق عليه لتلك العوامل، حيث هناك تصنيفات أخرى أهمها أسلوب مكتب العمل الدولي "ILO" الذي قسمها إلى عوامل عامة وعوامل فنية وتنظيمية وعوامل بشرية، أما أسلوب البروفسور كوكوليك "S.Kukoleca" فقسمها إلى عوامل موضوعية وعوامل ذاتية (تنظيمية) نعرضها فيما يلي:²

¹ - فريد النجار، مرجع سبق ذكره، ص55.

² - خضير كاظم حمود، مرجع سبق ذكره، ص56.

1- أسلوب مكتب العمل الدولي:

استنادا لهذا الأسلوب يقسم المختصون في مكتب العمل الدولي العوامل المؤثرة في الإنتاجية إلى ما يلي:

1-1- العوامل العامة: من أهم هذه العوامل المتعلقة بالظروف المناخية والطبيعية، التوزيع الجغرافي للخامات والموارد الطبيعية، القوى العاملة وتوزيعها ونسبتها إلى مجموع السكان التنظيم العام لسوق العمل، السياسات المالية الائتمانية التي تتبناها الدولة توفير مراكز البحث العلمي النتائج العلمية والبحوث والدراسات وحجم السوق إضافة إلى التنظيم التجاري.

1-2- العوامل الفنية والتنظيمية: من بينها معدل استغلال الطاقات الإنتاجية ودرجة تكامل الإنتاج، حجم الإنتاج ودرجة استقراره، جودة المواد الأولية المستخدمة ودرجة ملائمتها، وتوفرها توازن وتناسق خطوط الإنتاج وتعدد أنظمة المكائن جودة المنتجات الوسائل الرقابية المستخدمة، مدى تنميط وترشيد العمل والمواد الموقع الجغرافي للمصنع وترتيبه الداخلي الصيانة والخدمات الهندسية الخاصة بالأمن والإضاءة والصوت والتهوية، أدوات الإنتاج وسهولة الحصول عليها وتداولها مقدار إهلاك المكائن والأدوات عدد ساعات العمل اليومي وطرق اختيار العاملين التناسب بين القوى العاملة المخصصة لأعمال الصيانة والمخصصة لأعمال الإنتاجية المباشرة.¹

1-3- العوامل البشرية: من بين هذه العوامل الأحوال الاجتماعية والنفسية السائدة في العمل والعلاقة بين الإدارة والعاملين درجة التوافق والتكيف للعمل والارتباط تركيبة القوى العاملة من حيث السن والجنس والمهارة، دور التنظيمات العمالية، الأجور التشجيعية المدفوعة، تنظيم المباريات وروح التنافس في مجال الإنتاج.

2- أسلوب البروفسور كوكوليكسا "S.Kukoleca":

يصنفها إلى مجموعتين كما يلي:

1-2- العوامل الموضوعية: هي تلك العوامل التي لا تستطيع المؤسسة أن تسيطر أو تؤثر عليها بشكل مباشر، باعتبار أن هذه العوامل مفروضة عليها لذلك فإن القائمين على إدارة المؤسسة يحاولون اعتماد أو تبني عدد من السياسات أو الإجراءات الكفيلة بالحد أو التخفيف من النتائج والآثار السلبية التي تحدثها أو تتركها على مستوى الإنتاجية، وتقسم هذه العوامل إلى مجموعتين على النحو التالي:

¹-أونيس عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص98.

2-1-1-العوامل الاجتماعية: تشمل على كافة القيم الاجتماعية والتنظيمات ذات التأثير على مجرى الأحداث الاجتماعية من بينها المستوى الثقافي العام لأفراد المجتمع درجة تطور القوى المنتجة، العادات والتقاليد الاجتماعية، الحالة الصحية ومعدل الوفيات والولادات العلاقات الاجتماعية السائدة في الأقسام الإنتاجية.

2-1-2-العوامل الفنية: تشمل هذه العوامل على عدد كبير من العوامل أهمها خصائص المواد الأولية وحجم الإنتاج، تنظيم العمل والأساليب المتبعة خصائص العمليات الإنتاجية وظروف العمل، الخصائص المادية للمنتجات المنتجة.

2-2-العوامل التنظيمية أو الذاتية: يقصد بها العوامل المتعلقة بالمؤسسة ذاتها وبالعاملين فيها، لذلك فان المؤسسة يمكن لها أن تفرض سيطرتها على هذه العوامل ومن بينها درجة استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة، المهارة لدى العاملين ومستواها وتركيبها جودة المواد الأولية المستخدمة فعالية وأثر أنظمة الحوافز المطبقة، الأسلوب المتبع في الرقابة على أوقات العمل ومقدار الوقت الضائع.

3-أساليب أخرى تعتمد على عوامل مختلفة: إن تفضيل هذا التقسيم أو ذلك يتم استنادا لمدى توافقه مع رغبة الباحث، لذلك يمكن ذكر العوامل التالية على سبيل المثال لا الحصر:¹

3-1-العوامل السياسية: إن رفع مستوى الإنتاجية مطلب هام لضمان الأمن في الدول، فإذا لم تكن الدولة منتجة بما يكفي للوفاء بالمنتجات الضرورية فإنها سوف تلجأ إلى دولة أجنبية وبذلك تقل قوتها السياسية، وتتمثل العوامل السياسية في القرارات والإجراءات والقوانين والتعليمات التي يمارسها ذلك المجتمع.

3-2-العوامل الاقتصادية: تختص بالظروف المادية والاقتصادية من خلال النظام الاقتصادي المتبع في البلد، ووفرة أو ندرة عناصر الإنتاج الطلب على المنتجات وعوائد التشغيل.²

3-3-العوامل الاجتماعية: تتمثل في البنية الاجتماعية والتركيب السكاني للمجتمع كالجنس والأعمار، المستوى التعليمي والمهارة بالإضافة إلى القيم والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع.

3-4-العوامل التكنولوجية: تتمثل في البحث والتطوير ومتغيرات الابتكار والإبداع الفني.

¹ - حضور كاظم حمود، مرجع سبق ذكره، ص57.

² - محمد جاسم الصميدعي، ردينة عثمان يوسف، مدخل في الاقتصاد الإداري، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2006، ص176.

- 3-5- العوامل الإدارية والتنظيمية:** تتمثل في التخطيط الرقابة التنظيم، التحفيز ومستوى البناء التركيبي للهياكل التنظيمية، اعتماد الأسس العملية في الصلاحيات والمسؤوليات المتاحة للمستويات الإدارية المختلفة وسبل اتخاذ القرار الأمثل.
- 3-6- الحوافز المادية والمعنوية:** تتمثل في تحقيق مستوى الرضا المقبول لدى العاملين والذي يساهم بشكل كبير في تطوير مستوى الأداء بشكل فعال.
- 3-7- نسبة رأس المال إلى قوة العمل:** هناك علاقة ارتباط قوية بين انخفاض إنتاجية العمالة وانخفاض نسبة رأس المال العمل.¹
- 3-8- الاستثمار:** هناك علاقة قوية طردية بين الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل تحسين الإنتاجية، حيث كلما زادت الاستثمارات تزيد مستويات الإنتاجية والعكس صحيح.²
- 3-9- العوامل الطبيعية:** تتعلق بأحد العناصر الأساسية في زيادة الإنتاج كالأرض، الطقس ومدى توفر المواد الأولية.³
- 3-10- العوامل البنيوية:** تتمثل في هيكل الإنتاج على مستوى الاقتصاد الوطني والمؤسسات الصناعية.⁴
- 3-11- استخدام الطاقة:** إن استخدام الطاقة أي النسبة من الوقت التي تكون فيها الآلات تعمل وإنتاجية العمالة لها علاقة وثيقة بالإنتاجية.⁵
- 3-12- القوى البشرية (العوامل الإنسانية):** هي عوامل تؤثر على الأداء الفعلي متمثلة في المعرفة والتعليم والخبرة والتدريب والرغبة في العمل.
- 3-13- العوامل النفسية والسلوكية:** تتمثل في العلاقات الإنسانية بين العاملين ودرجة الرضا عن العمل.
- المبحث الثاني: نماذج قياس إنتاجية المؤسسات ومؤشراتها

¹ - سونيا محمد البكري، مرجع سبق ذكره، ص 42.

² - المرجع نفسه، ص 42.

³ - محمد جاسم الصميدعي، ردينة عثمان يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 176.

⁴ - المرجع نفسه، ص 177.

⁵ - سونيا محمد البكري، مرجع سبق ذكره، ص 42.

تشير إنتاجية المؤسسات الاقتصادية إلى كفاءتها وفعاليتها في توليد الناتج الاقتصادي وتعزيز النمو الاقتصادي، الإنتاجية هي المحدد الرئيسي للأداء الاقتصادي ويمكن قياسها بطرق مختلفة مثل الناتج لكل وحدة من المدخلات أو إنتاجية العامل الكلي.

المطلب الأول: نماذج قياس إنتاجية المؤسسات

مقاييس الإنتاجية وفيرة والاختيار يعتمد على مجموعة الأهداف وفي كثير من الحالات على البيانات المتاحة. بشكل عام، يتم التمييز بين مقاييس الإنتاجية أحادية العامل (التي تربط مقياس الإنتاج بعامل واحد) والإنتاجية متعددة العوامل (حيث يرتبط مقياس الإنتاج بعدة عوامل). في تمييز آخر، مهم بشكل خاص على مستوى الفروع أو الشركات، نجد مقاييس الإنتاجية المتعلقة بالإنتاج الإجمالي لعامل واحد أو أكثر وتلك التي يعتمد فيها التخوف من حركات الإنتاج على القيمة المضافة، ويوضح الجدول التالي المقاييس الرئيسية للإنتاجية:

الجدول رقم (1-2): نظرة عامة على مقاييس الإنتاجية الرئيسية

نوع قياس عوامل الإنتاج

نوع قياس الناتج	العمل	رأس المال	العمل ورأس المال	رأس المال، العمل والعوامل الوسيطة (الطاقة، المواد، الخدمات)
الناتج الخام	إنتاجية العمل (بالناتج الخام)	إنتاجية رأس المال (بالناتج الخام)	الإنتاجية متعددة العوامل: رأس المال والعمل (بالناتج الخام)	إنتاجية متعددة العوامل
القيمة المضافة	إنتاجية العمل (بالقيمة المضافة)	إنتاجية رأس المال (بالقيمة المضافة)	إنتاجية متعدد العوامل: العمل ورأس المال (بالقيمة المضافة)	
	مقاييس الإنتاجية أحادية العامل	مقاييس الإنتاجية متعددة العوامل		

Source : Mesurer la productivité, Mesurer la croissance de la productivité par secteur et pour l'ensemble de l'économie, Manuel de l'OCDE 2011.

في ضوء هذه المعايير، هذه القائمة غير مكتملة حيث يمكن أيضاً تحديد مقاييس الإنتاجية أحادية العامل فيما يتعلق بالعوامل الوسيطة ويمكن تقييم إنتاجية رأس المال العامل متعدد العوامل من حيث المبدأ من الناتج الإجمالي. ومع ذلك، من أجل البساطة فإن هذا الجدول محدود إلى المؤشرات الأكثر استخداماً، أي المقاييس ذات الصلة لإنتاجية العمل ورأس المال، فضلاً عن المقاييس متعددة العوامل سواء كانت طابعات رأس المال والعمالة متعددة الوظائف من حيث القيمة المضافة أو رأس المال - العمالة - الطاقة - المواد - الخدمات (عادة ما يتم اختصاره بالاختصار KLEMS) من حيث الناتج الإجمالي. ومن بين هذه الإحصائيات، فإن إنتاجية العمل من حيث القيمة المضافة هي الأكثر شيوعاً، تليها الإنتاجية متعددة العوامل - بمجرد أن يتم تصور مقاييس الإنتاجية من النظرية الاقتصادية، هناك عدة طرق للمضي قدماً في تطبيقها التجريبي. من وجهة نظر منهجية عامة، يمكن للمرء أن يميز بين النهج البارامترية وغير البارامترية. في الحالة الأولى، يتم تطبيق تقنيات الاقتصاد القياسي لتقدير معلمات دالة الإنتاج وبالتالي الحصول على مقاييس مباشرة لنمو الإنتاجية. في الثانية، نستخدم خصائص دالة الإنتاج ونتائج النظرية الاقتصادية للإنتاج لتحديد المقاييس التجريبية القادرة على توفير تقريب مرضٍ للمؤشر "الحقيقي"، وهو غير معروف ولكنه محدد اقتصادياً. من بين التقنيات اللامعلمية، أحد أبرزها هو مقياس محاسبة النمو للإنتاجية.

الفرع الأول: إنتاجية العمل من حيث الناتج الإجمالي

مؤشر كمية الإنتاج الإجمالي/مؤشر كمية عامل العمل: يوفر معلومات عن الملف الزمني للاستخدام الإنتاجي للعمالة لتوليد الناتج الإجمالي، كما يعكس تطور إنتاجية العمل التأثير المشترك للتغيرات في رأس المال، والعوامل الوسيطة، فضلاً عن التغيرات في التقنية والتنظيم والكفاءة داخل الشركات وفيما بينها، وأخيراً، تأثير وفورات الحجم، والتباين في معدلات استخدام القدرات وأخطاء القياس.¹

يعتمد نمو إنتاجية العمالة أيضاً على التغيرات في نسبة المدخلات الوسيطة إلى مدخلات العمل، وبالتالي، فإن استخدام التعاقد من الباطن يرقى إلى استبدال العوامل الأولية، بما في ذلك العمالة، بعوامل وسيطة. ثم تزداد إنتاجية العمل في الإنتاج الإجمالي بسبب هذا الاستعانة بمصادر خارجية. ومع ذلك، يتناقص عندما يحل الإنتاج الداخلي محل مشتريات المدخلات الوسيطة. من الواضح أن هذا لا يعكس تغييراً في خصائص الموظفين الفردية أو بالضرورة تغييراً في التكنولوجيا أو الكفاءة. على الرغم من أنه من المتوقع عادة أن يؤدي استبدال عامل بعامل آخر إلى بعض المكاسب في الكفاءة، لا يمكن إبراز هذه الظاهرة من خلال التطور المقاس لإنتاجية العمل. هذا يتطلب استخدام تدابير متعددة العوامل.

نظراً لأنها تعكس التأثيرات المجمعة للتغيرات التي تؤثر على عامل رأس المال والعوامل الوسيطة والإنتاجية ككل، فإن مقاييس إنتاجية العمل لا تترك أياً من الآثار المباشرة للتغيير التقني، سواء كانت ملموسة أو غير ملموسة. تتجلى الأولى (التأثيرات الجسدية) من خلال السلع الرأسمالية والعوامل الوسيطة. تزيد الثانية (التأثيرات غير الملموسة) عموماً من إمكانيات الإنتاج لمجموعة معينة من العوامل. كلاهما يؤثر بالتالي على إنتاجية العمل.

- من مزايا مؤشر الناتج الإجمالي سهولة القياس والقراءة، فهو يحتاج فقط إلى مؤشرات أسعار للناتج الإجمالي وليس للعوامل الوسيطة كما هو الحال بالنسبة لمؤشر القيمة المضافة.

- من العيوب أن إنتاجية رأس المال هي مقياس جزئي يعكس التأثير المشترك لعدد كبير من العوامل. كان من السهل الخلط بينه وبين التقدم التقني أو إنتاجية الأفراد الذين يشكلون السكان العاملين.²

الفرع الثاني: إنتاجية العمل من حيث القيمة المضافة

¹- OCDE, *Mesurer la productivité*, Op.cit.

²- Ibid.

مؤشر كمية القيمة المضافة/ مؤشر كمية عامل العمل: يوفر معلومات عن الملف الشخصي الزمني للاستخدام المنتج للعمل من أجل توليد قيمة مضافة. يعكس تطور إنتاجية العمل التأثير المشترك للتغيرات في رأس المال والعوامل الوسيطة، فضلاً عن التغيرات في التقنية والتنظيم والكفاءة داخل الشركات وفيما بينها، وأخيراً تأثير وفورات الحجم والتباين في معدلات استخدام القدرات وأخطاء القياس.¹

تعكس إنتاجية العمل جزئياً فقط ما يتم التعبير عنه من حيث القدرات الشخصية للعمال أو كثافة الجهود التي يبذلونها، فإن العلاقة بين الإنتاج والعمل تعتمد إلى حد كبير على وجود عوامل أخرى. مقارنة بإنتاجية العمل في الناتج الإجمالي، فإن معدل نمو الإنتاجية في القيمة المضافة أقل اعتماداً على أي تغيير في العلاقة بين العوامل الوسيطة ومدخلات العمل، أو على درجة التكامل الرأسي. وبالتالي، فإن استخدام التعاقد من الباطن يؤدي إلى استبدال العوامل الوسيطة للعمال، مما يقلل من القيمة المضافة وعامل العمل. يزيد أول هذه التأثيرات من إنتاجية العمل المقاسة، بينما يقلل الثاني منها. ولذلك تميل قياسات إنتاجية العمل في القيمة المضافة إلى أن تكون أقل حساسية من تلك الموجودة في الناتج الإجمالي لعمليات الإحلال بين المواد والخدمات من ناحية، والعمال من ناحية أخرى.

إن تحليل الروابط الجزئية والكلية يشير إلى مساهمة فرع من النشاط في إنتاجية العمل ونمو الاقتصاد ككل، إذ تحافظ إنتاجية العمل في القيمة المضافة على علاقة مباشرة مع مؤشر يستخدم بشكل متكرر لقياس مستوى المعيشة: نصيب الفرد من الدخل. تنعكس الإنتاجية بشكل مباشر على مستوى المعيشة، بعد التكيف مع التغيرات في أوقات العمل والبطالة ومعدلات النشاط والتغيرات الديموغرافية، من منظور السياسة، تعد إنتاجية العمل في القيمة المضافة إحصائية مرجعية مهمة في مفاوضات الأجور.

- مزايه سهولة القياس والقراءة.

- من العيوب أن إنتاجية العمل هي مقياس جزئي يعكس التأثير المشترك لعدد كبير من العوامل. كان من السهل الخلط بينه وبين التقدم التقني أو إنتاجية الأفراد الذين يشكلون السكان العاملين.

الفرع الثالث: إنتاجية رأس المال والعمال من حيث القيمة المضافة

¹- OCDE, Mesurer la productivité, Op.cit

معامل كمية القيمة المضافة/معامل كمية عامل العمل ورأس المال مجمعة

مؤشر كمية عوامل العمل ورأس المال مجتمعة = مؤشر كمية (فئات مختلفة من) العمالة ورأس المال، موزونة بحصتها في إجمالي القيمة المضافة، بالأسعار الجارية.¹

- يوفر برنامج رأس المال والعمالة MFP معلومات عن الملف الشخصي الزمني للاستخدام المنتج لعوامل رأس المال والعمالة المجمعة من أجل توليد قيمة مضافة. من الناحية المفاهيمية، لا تعد إنتاجية رأس المال والعمالة، بشكل عام، مقياساً دقيقاً للتغيير التقني. من ناحية أخرى، فإنه يشكل مؤشراً على قدرة الفرع على المساهمة في نمو دخل الاقتصاد بأكمله لكل وحدة من العامل الأساسي. من الناحية العملية، يعكس هذا المقياس الآثار المجمعة للتطورات التقنية غير الملموسة، ووفورات الحجم، والتغيرات في الكفاءة، والتغيرات في استخدام القدرات وأخطاء القياس. عندما يقوم قياس مدخلات رأس المال بتجميع الفئات التفصيلية للأصول، كل منها مرجح بتكلفة المستخدم الخاصة به، واستناداً إلى أسعار السلع الرأسمالية التي تعكس التغيرات في الجودة، يتم دمج تأثيرات التغيير الفني المادي. إلى المصطلح الذي يمثل مدخلات رأس المال، وغير الملموس فقط يؤثر التغيير التقني على الطابعة متعددة الوظائف.

- إن تحليل الروابط الجزئية والكلية يكشف مساهمة الصناعة في نمو MFP على مستوى الاقتصاد ومستوى المعيشة وهو تحليل التغيرات الهيكلية.

- من مزاياه سهولة تجميع الفروع المختلفة، وجود رابط مفاهيمي بسيط بين نمو الطابعات متعددة الوظائف على مستوى فروع النشاط وعلى المستوى الكلي. البيانات المتاحة مباشرة في الحسابات القومية.

- من العيوب ليس مقياساً مناسباً للتغيير التكنولوجي على مستوى الصناعة أو الشركة.

الفرع الرابع: إنتاجية رأس المال من حيث القيمة المضافة

مؤشر كمية القيمة المضافة/مؤشر كمية عامل رأس المال: يوفر مؤشر إنتاجية رأس المال معلومات عن الملف الشخصي الزمني للاستخدام الإنتاجي لرأس المال بهدف توليد قيمة مضافة. تعكس إنتاجية رأس المال التأثير المشترك للعمالة والعوامل الوسيطة والتغيرات في التكنولوجيا والتنظيم والكفاءة، فضلاً عن وفورات الحجم ومعدلات استخدام القدرات وأخطاء القياس.²

¹- OCDE, Mesurer la productivité, Op.cit.

²- Ibid.

كما هو الحال مع إنتاجية العمل، يمكن أن تستند مقاييس إنتاجية رأس المال إلى الناتج الإجمالي أو القيمة المضافة. المنطق هو نفسه بالنسبة لإنتاجية العمل فيما يتعلق بالتعاقد من الباطن ودرجة التكامل الرأسي: تميل مقاييس إنتاجية رأس المال في القيمة المضافة إلى أن تكون أقل حساسية من تلك الموجودة في الناتج الإجمالي لعمليات الإحلال بين العوامل الوسيطة ورأس المال.

عندما يتم قياس عامل رأس المال في شكله الأنسب نظرياً، أي كتدفق الخدمات، وتصحيح التغيرات التي تؤثر على جودة السلع الرأسمالية، فإنه يعكس التطور التقني المادي (زيادة أو انخفاض جودة السلع الرأسمالية) إلى زيادة أو انخفاض في تدفق خدمات رأس المال معبراً عنه بجودة ثابتة. وبالتالي، فإن التحسن في جودة السلع الرأسمالية يؤدي إلى قدر أكبر من الخدمات الرأسمالية. عند معدل نمو ثابت للإنتاج، فإن هذه الظاهرة تعني انخفاضاً في إنتاجية رأس المال.

يجب أن نميز إنتاجية رأس المال عن معدل العائد على رأس المال، الأول هو مقياس جزئي ومادي للإنتاجية. والثاني هو مقياس الدخل، الذي ينشئ علاقة بين دخل رأس المال وقيمة مخزون رأس المال.

- تشير التغيرات في إنتاجية رأس المال إلى المدى الذي يمكن فيه زيادة الإنتاج عن طريق تقليل تكاليف الرفاهية، وتأخذ التكاليف شكل استهلاك غير محقق.

- من مزاياه سهولة القراءة.

- من العيوب ان إنتاجية رأس المال هي مقياس جزئي للإنتاجية، يعكس التأثير المشترك لمجموعة متنوعة من العناصر. أحياناً يتم الخلط بين معدلات العائد وإنتاجية رأس المال.¹

الفرع الخامس: إنتاجية "KLEMS" متعددة العوامل

وهو قياس للإنتاجية يجد الصلة بين إجمالي المخرجات من جهة والمدخلات الأولية (رأس المال والعمل) والمتوسطة (الطاقة وغيرها من السلع أو الخدمات الوسيطة) من جهة أخرى²:

يحتسب بـ: مؤشر كمية الإنتاج الإجمالي/مؤشر كمية العوامل مجمعة

مؤشر كمية العوامل المجمعة = مؤشر الكمية (لفئات مختلفة) للعمالة ورأس المال والطاقة والخدمات، كل منها مرجح بحصتها بالأسعار الجارية في إجمالي الناتج الإجمالي.³

¹- OCDE, Mesurer la productivité, Op.cit

² OCDE, Productivity Manual : A Guide to the Measurement of Industry-Level and Aggregate Productivity Growth, Paris, March 2001, Annex 1 – Glossary (translated)

³- OCDE, Mesurer la productivité, Op.cit.

- يوفر التفسير معلومات عن الملف الزمني للاستخدام المنتج للعوامل المدجة لتوليد الناتج الإجمالي. من الناحية النظرية، يراعي مقياس الإنتاجية KLEMS التطور التقني غير الملموس. من الناحية العملية، فإنه يعكس أيضاً التغييرات في الكفاءة ووفورات الحجم والتغيرات في استخدام الطاقة الإنتاجية وأخطاء القياس. عند استخدام مقاييس رأس المال والمدخلات الوسيطة لتجميع الفئات التفصيلية للأصول والمنتجات، كل منها مرجح بحصتها في التكلفة الإجمالية، واستناداً إلى الأسعار التي تعكس التغيرات في الجودة، يتم دمج تأثيرات التغيير التقني الملموس في الشروط المقابلة لرأس المال والعوامل الوسيطة، ويدخل التغيير التقني غير الملموس فقط في قياس الإنتاجية متعددة العوامل.

- الغرض: منه تحليل التطورات الفنية داخل الفرع أو القطاعية.

- من مزاياه: من الناحية النظرية، تعد KLEMS, MFP الأداة الأكثر ملاءمة لقياس التغيير التقني حسب الصناعة، حيث إنها تأخذ في الاعتبار دور العوامل الوسيطة في الإنتاج.

- من العيوب: وجود قيود كبيرة من حيث البيانات ولا سيما فيما يتعلق بإمكانية وجود جداول المدخلات والمخرجات في الوقت المناسب بما يتفق مع الحسابات القومية، كما يصعب تقديم العلاقات بين الفروع وتجميع هذه الفروع مقارنةً بحالة مقياس MFP من حيث القيمة المضافة.¹

المطلب الثاني: طرق قياس وتحليل إنتاجية المؤسسات

الفرع الأول: طرق قياس إنتاجية المؤسسات

1-طريقة Agile:

يستخدم هذا النموذج التطوير التكراري ويؤكد التعاون والتنظيم الذاتي والقدرة على التكيف. يقيس الإنتاجية من خلال مقاييس مثل السرعة (مقدار العمل المنجز في وقت محدد) والمخططات المحترقة (تصور التقدم مقابل الوقت).

2-نموذج Six Sigma DMAIC:

يتبع هذا النموذج إطار عمل التحديد والقياس والتحليل والتحسين والتحكم لتحديد العيوب والأخطاء وأوجه القصور وإزالتها. يستخدم أدوات وتقنيات إحصائية مختلفة لتحليل البيانات وإجراء تحسينات لزيادة الإنتاجية.²

¹- OCDE, Mesurer la productivité, Op.cit

² <https://leansixsigmafrance.com/blog/le-dmaics-une-methode-six-sigma-pour-mieux-gerer-vos-projets/>, date de consultation 10/03/2023.

3- بطاقة الأداء المتوازن :

يقوم هذا النموذج بتقييم الإنتاجية من منظور متوازن، مع مراعاة المنظور المالي والعميل والعمليات الداخلية ومنظورات التعلم والنمو، يقيس الإنتاجية باستخدام مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) - (key performance indicator) المتعلقة بهذه المنظورات.

4- منهجية اللين :

يهدف هذا النموذج إلى القضاء على الهدر وتحسين الكفاءة من خلال التركيز على قيمة العميل والتحسين المستمر. يقيس الإنتاجية من خلال مقاييس مثل وقت الدورة وتقليل حجم الدفعة ومعدلات العيوب.

5- نموذج التكلفة المستندة إلى النشاط (ABC) Costing Based Activity:

يحلل هذا النموذج التكاليف المرتبطة بكل نشاط داخل عملية أو منظمة. من خلال قياس الإنتاجية بناءً على الموارد التي يستهلكها كل نشاط، فإنه يساعد في تحديد مجالات التحسين ومكاسب الكفاءة¹.

6- نموذج القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) Economic Value Added:

يقيس هذا النموذج الإنتاجية من خلال النظر في القيمة الاقتصادية التي أنشأتها المنظمة. يأخذ في الاعتبار تكلفة رأس المال ويقيم مدى نجاح المنظمة في تحقيق عوائد أعلى من هذه التكلفة².

7- نموذج إدارة الجودة الشاملة (TQM) Total Quality Management:

يركز هذا النموذج على التحسين المستمر ورضا العملاء من خلال تقليل العيوب والأخطاء، يقيس الإنتاجية من خلال مقاييس مثل معدلات العيوب وشكاوى العملاء ورضا الموظفين³.

8- نموذج التكلفة على اساس النشاط المستندة إلى الوقت: Time-driven activity-based costing (TDABC):

يخصص نموذج قياس الإنتاجية هذا التكاليف للأنشطة بناءً على الوقت الذي يستغرقه كل نشاط. يسمح بتحديد أكثر دقة لتكلفة أنشطة محددة، مما يساعد على تحديد مجالات التحسين ومكاسب الكفاءة⁴.

¹ <https://www.obat.fr/blog/methode-abc/>, date de consultation 10/03/2023

² https://fr.wikipedia.org/wiki/Valeur_%C3%A9conomique_ajout%C3%A9e, date de consultation 01/05/2023.

³ مومني عبد القادر، تريبش محمد، تقنيات الجودة الشاملة الداعمة للاداء، مجلة نوميروس الاكاديمية، المجلد الثاني/العدد الاول (2021)

⁴ محمد البشير، ابراهيم احمد، اسلوب التكلفة على النشاط ودوره في الرقابة على التكاليف-دراسة تطبيقية على بعض المؤسسات الحكومية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 04/العدد.1 (2019)

الفرع الثاني: تحليل إنتاجية المؤسسات

تهدف هذه المرحلة إلى التعرف على دلالة القيم التي تم التوصل إليها ومعرفة علاقة بعضها ببعض، فهي لا تعني شيئاً ما لم يتم تحليلها، إذ تتضمن مرحلة التحليل عمليتي المقارنة والتشخيص، وذلك كما يلي:¹

- تهدف مرحلة تحليل الإنتاجية إلى فهم طبيعة القيم التي تم التوصل إليها من خلال المقاييس المختلفة للإنتاجية والتعرف على دلالتها وعلاقتها ببعضها البعض، فالقيم بحد ذاتها لا تعني الكثير ما لم يتم تحليلها، وتتضمن تلك المرحلة عمليتي المقارنة والتشخيص كما يلي:²

1- مقارنة قيم الإنتاجية:

تهدف هذه العملية إلى تحديد الوضع النسبي لإنتاجية المنشأة وإنتاجية عناصرها المختلفة بالنسبة لفترات سابقة أو منشآت أخرى، وعلى ذلك فإن المنشأة عادة ما تقوم بعدة أشكال من المقارنات. بموجبها تحديد الوضع النسبي للإنتاجية الكلية وإنتاجية العناصر الجزئية، بالنسبة لفترات سابقة أو بالنسبة لمؤسسات أخرى، فتقوم المؤسسة بالمقارنات التالية:

1-1- المقارنة التاريخية أو الزمنية: تكون المقارنة بين أرقام الإنتاجية لنفس المؤسسة خلال عدة فترات زمنية متتالية، كما يجب الاعتماد على مقياس كمي للنمو، يطلق عليه معدل النمو في الإنتاجية خلال فترة معينة مقارنة بفترة سابقة، فيكون قيمة موجبة ويفسر بتحسين الإنتاجية أو قيمة سالبة وتعني تدهوراً في قيمتها، ويكون القياس من خلال أسلوب تحليل السلاسل الزمنية وأسلوب تحليل الانحدار البسيط.

1-2- مقارنة إنتاجية المؤسسة بإنتاجية مؤسسات أخرى مشابهة: تفيد في التعرف إلى أي حد تقترب المؤسسة المعنية من متوسط إنتاجية تلك المؤسسات، إذ أن هناك جهات عديدة تتولى نشر بيانات عن مؤشرات الأداء في صناعات معينة، ويتضمن ذلك حساب المتوسطات الخاصة بتلك البيانات، يتم تحديد الأنشطة الرئيسية للمؤسسة وحساب مقاييس الإنتاجية لكل منها، ثم اختيار المؤسسات الرائدة في نفس النشاط، ومن ثم مقارنة الأداء في شكل معدل نمو الإنتاجية للمؤسسات التي تتقارب إنتاجيتها مع تلك محل القياس حتى يكون لذلك دلالة عند المقارنة. وتأخذ أشكال مختلفة:³

¹ - محمد توفيق ماضي، إدارة الإنتاج والعمليات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، دون سنة، ص 73.

² - محمد توفيق ماضي، مرجع سبق ذكره، ص 70.

³ محمد توفيق ماضي، بحوث العمليات وتخطيط الإنتاج، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2006، ص 70

- المقارنة بمتوسط الصناعة.

- المقارنة الداخلية بين وحدات إنتاجية داخل نفس المنشأة.

- المقارنة بشركات مشابهة في نفس نوع النشاط.

2-التشخيص:

تتضمن هذه العملية محاولة ربط التغير في الإنتاجية الكلية بالتغير في مؤشرات الإنتاجية الخاصة بالعناصر، ويكون ذلك بهدف تحديد مجالات التحسن ومجالات التدهور في الإنتاجية وأسبابها وبالتالي يمكن علاجها، لأن معدل التغير في الإنتاجية الكلية في حالة تحسنها أو تدهورها ماهر إلا حصيلة للتغير في إنتاجية العناصر، ولا يعني تحسن الإنتاجية الإجمالية تحسن إنتاجية كل العناصر، حيث يمكن أن يكون هذا التغير ناتج عن تغير كل أو جزء أو بعض عناصر الإنتاجية كالتغير في إنتاجية العمل التغير في إنتاجية رأس المال، التغير في إنتاجية المواد التغير في إنتاجية الخدمات¹.

الفرع الثالث: صعوبات وتحديات قياس إنتاجية المؤسسات

بالإضافة إلى عيوب الطرق المستخدمة في قياس الإنتاجية وكذلك العوامل التي تؤثر فيها، نذكر صعوبات قياسها وذلك على المستوى الوطني والدولي:

1-صعوبات قياس إنتاجية المؤسسات:

1-1-صعوبات قياس الإنتاجية على المستوى الوطني: يمكن حصرها فيما يلي:

1-1-1-صعوبة قياس العمل: ترجع صعوبة القياس إلى تداخل الموارد البشرية فيما بينها، حيث يوجد العامل الماهر وغير الماهر، وبالتالي فإن استخدام عدد العمال أو عدد ساعات العمل لقياس هذا العنصر يتجاهل الاختلاف في نوعية العمل، كما أن استخدام الأجور كقيمة نقدية لقياس عنصر العمل يتعرض للانتقاد نظراً لتأثرها بتغير الأسعار.²

1-1-2-الصعوبات المرتبطة بعنصر رأس المال: إن قياس رأس المال أو مخزون رأس المال صعب، ونظراً لما يحتويه من عناصر مختلفة مثل الآلات، والمباني والأرض. ويمكن أن نعتبر أن مخزون رأس المال في حد ذاته غير متجانس، وهذا راجع للتباين في مجموع السلع التي يختلف عمرها في العمليات الإنتاجية، كما أن هناك خلاف حول قيمة رأس المال المستخدمة، هل هي القيمة الإجمالية أم القيمة الصافية وذلك بعد استبعاد الاستهلاك

¹ سونيا محمد البكري، مرجع سبق ذكره، 1998، ص310.

² نفس المرجع، ص313

الرأسمالي، وكيف يمكن حساب الاستهلاك الرأسمالي لأصول قد انتهى عمرها الافتراضي، ولمعالجتها نستعرض طريقة حساب مخزون رأس المال وتدعى طريقة الجرد الدائم.

1-1-3- القياس الموجه إلى الإجراءات: هناك صعوبة في التركيز على قياس النواتج من المخرجات، مما يجعل القائمين على القياس يقومون بالعملية بناء على إجراءات أو أنشطة معينة.

1-1-4- عمومية القياس: يقوم أصحاب المؤسسات عموماً بقياس الإنتاجية في شكلها الكلي.

1-2- صعوبات قياس الإنتاجية على المستوى الدولي: تتمثل فيما يلي:¹

- تستخدم عند المقارنة بين الدول أسعار تبادل العملات أسعار الصرف وعادة لا تتضمن المقارنة المنتجات المتشابهة والخدمات في كل البلاد.
- عند المقارنة بين المشروعات الدولية نجد أن مقارنة الإنتاجية لا تشمل المستوى التفصيلي حيث تكون مستويات المقارنة محدودة سواء من ناحية الدول التي تشملها المقارنة أو عدد الصناعات.
- لا يمكن تفسير الاختلافات في الإنتاجية بين الدول وشرحها بطريقة صحيحة وذلك لعدة عوامل تتضمنها أحوال الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية.
- بالإضافة إلى الصعوبات السابقة نجد عدم توفر المعلومات الخاصة بمقارنة الدول النامية مع الدول المتقدمة اقتصادياً، حيث عادة ما تتضمن بيانات المقارنة الدول المتقدمة اقتصادياً فقط.

2- تحديات قياس إنتاجية المؤسسات:

يمكن مواجهة تحديات القياس المختلفة عند تقييم الإنتاجية تنشأ على مستوى تقدير القيمة المضافة، وساعات العمل، ورأس المال، وسعر عوامل الإنتاج.

- الإنتاجية مفهوم يعتمد على القياسات في الوحدات المادية، وبالتالي فإن المشكلة الأولى التي نواجهها عند تحليل الإنتاجية هي تقييم النتيجة، من الناحية المثالية، يتم قياس الإنتاج بكميات مادية، لسوء الحظ يبدو هذا الاحتمال مناسباً قبل كل شيء لصناعات المنتج الواحد، شبه معدوم هذه الأيام، لذلك لا يمكن التفكير حصرياً في الكميات المنتجة.²

- أحد الاحتمالات لتقييم الإنتاج هو النظر في القيمة المضافة، يستخدم هذا النهج في تحليلات الاقتصاد الكلي والحسابات القومية، المنطق من حيث القيمة المضافة "بالأسعار الثابتة" هو المنطق المستخدم عموماً:

¹ - سونيا محمد البكري، مرجع سبق ذكره، 1998، ص 313.

² - Gilbert Cette, Anne Épaulard, Pauline Givord, Op.cit, pp 3-10.

فهو يتميز بتجنب الحساب المزدوج وعزل تأثير الارتفاع العام في الأسعار الذي يؤدي أيضاً إلى زيادة القيمة المضافة دون إعطاء بالضرورة الارتفاع إلى زيادات حقيقية تتجاوز مكون السعر.

هناك حاجة أيضاً إلى العديد من مؤشرات الأسعار لتحويل القيمة المضافة وقيمة عوامل الإنتاج إلى عملة ثابتة. - جودة هذه المؤشرات ضرورية لقياس الإنتاجية، ومع ذلك يصعب تقييمها بشكل خاص في قطاعات مثل الصحة والتعليم أو حتى الخدمات المالية¹.

- قياس الإنتاجية في الاقتصاد غير السوقية الإشارة هنا إلى تعريف بسيط للقطاع غير السوقية من الاقتصاد الذي يتألف من تجميع ثلاثة فروع للحسابات القومية، وهي الإدارة العامة والتعليم والجمهور. الصحة والعمل الاجتماعي، وتجدر الإشارة إلى أن هذا الإجمالي لا يتوافق بشكل صارم مع المفهوم المعتاد للإدارة العامة، كما يشمل أيضاً وحدات مؤسسية معينة لا تنتمي إلى الأخيرة.

إن الإنتاجية قميلاً بشكل تخطيطي إلى أن تكون مجرد نسبة من المدخلات إلى المدخلات بحيث يعرض تطورها ملفاً شخصياً مسطحاً خالياً عملياً من أي أهمية اقتصادية، وهذا يرقى إلى افتراض ضمني وربما بشكل غير صحيح وجود اتجاه ركود في الإنتاجية في هذا القطاع².

المطلب الثالث: مؤشرات إنتاجية المؤسسات

يمكن تطوير العديد من المؤشرات التي يتم تجميعها عادةً في فئتين لقياس التغيرات في الإنتاجية:

مؤشرات العامل الفردي والمؤشرات متعددة العوامل السابق يتعلق بالإنتاج عامل واحد للإنتاج (عادة العمل أو رأس المال)، في حين أن الأخير يجمع في نفس الوقت تأثيرات عدة عوامل إنتاج³.

- من الناحية النظرية هناك العديد من التدابير أحادية العامل بقدر وجود عوامل الإنتاج في الاقتصاد، يمكننا إيجاد العمل ورأس المال التقني، التركيبات والآلات والأدوات وما إلى ذلك، ورأس المال المستخدم والاستهلاك الوسيط، المواد الخام والطاقة والنقل وما إلى ذلك، فضلاً عن العوامل التي يصعب فهمها، على الرغم من أهميتها للغاية، مثل، الدراية المتراكمة للعمال أي رأس المال غير المادي.

تختلف الأساليب المستخدمة لقياس الإنتاجية باختلاف المفاهيم النظرية التي يستند إليها الباحثون والفترة الزمنية التي يتناولها البحث ومدى توفر المعلومات والبيانات الإحصائية واختلاف أهداف البحث ونطاقه سواء كان

¹ - Ibid. Gilbert Cette, Anne Épaulard, Pauline Givord, Op.cit, pp 3-10.

² - Ibid, pp 3-10.

³ - Ibid.

على مستوى القطاع الصناعي، الاقتصادي أو المؤسسات الاقتصادية، يمكن تصنيف مقاييس الإنتاجية وفق أسلوبين هما:

الفرع الأول: مؤشرات الإنتاجية الكلية

تعتبر الأكثر قبولاً لأنها تقيس كفاءة كافة العوامل الإنتاجية في المؤسسة، كما أنها تعني "كفاءة المؤسسة في استخدام الموارد المتاحة"¹ وتعرف الإنتاجية الكلية بأنها: "العلاقة أو النسبة بين المخرجات والمدخلات (جميع عوامل الإنتاج)"² ونعبر عنها بالصيغة التالية:

$$\frac{\text{المخرجات (الإنتاج)}}{\text{إجمالي تكلفة المدخلات (عمل + مواد + رأس المال)}} = \text{الإنتاجية الكلية}$$

وهناك عدة أنواع من هذه المؤشرات وذلك وفق عدة معايير يمكن إنجازها فيما يلي:³

1- وفقاً لمعيار الكمية: الإنتاجية الكلية تأخذ الصيغة التالية:

$$\frac{\text{كمية المخرجات (عدد الوحدات المنتجة)}}{\text{إجمالي تكلفة المدخلات المستخدمة (جميع عناصر المدخلات)}} = \text{الإنتاجية الكلية}$$

2- وفقاً لمعيار القيمة: يستخدم هذا المعيار إذا كانت المؤسسة تنتج عدة أنواع من المنتجات حيث يتم حساب كل نوع من الوحدات على حده ثم تجمع قيمة المنتجات كلها إذا بيعت بأقل من سعرها مع الأخذ بعين الاعتبار اختلاف مستويات الأسعار من فترة لأخرى وبنفس طريقة حساب المخرجات يتم حساب المدخلات وتأخذ الإنتاجية الكلية الصيغة التالية:

$$\frac{\text{إجمالي قيمة المخرجات}}{\text{إجمالي تكلفة المدخلات}} = \text{الإنتاجية الكلية}$$

3- وفقاً لمعيار القيمة المضافة: تعني القيمة المضافة للإنتاج الصافي قيمة الإنتاج الإجمالي مطروحا من مستخدمات الإنتاج وهذه المستخدمات تتضمن المشتريات المتصلة بالعملية الإنتاجية من خارج المؤسسة، وعليه فإن: القيمة المضافة = الناتج - المستخدم.

حيث: الناتج = المبيعات + بضاعة آخر مدة

1- محمود جاسم الصميدعي، ردينة عثمان يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 179.

2- كاظم خود، مرجع سبق ذكره، ص 52.

3- زكرياء طاحون، مرجع سبق ذكره، ص 105.

المستخدم = المشتريات + بضاعة أول مدة

وتأخذ الإنتاجية الصيغة التالية:

$$\frac{\text{القيمة المضافة}}{\text{إجمالي تكلفة المدخلات (جميع عناصر المدخلات)}} = \text{الإنتاجية الكلية}$$

4-مقياس الربح: يمكن استخراج القيمة المضافة عند استخدامها لقياس الإنتاجية وفق مقياس الربح حيث يدخل الربح ضمن المقاييس الكلية لكفاءة الإنتاجية إذ يعكس مدى تحقيق المؤسسة للأهداف التي من أجلها تستثمر الأموال ويعرف الربح بأنه الفرق بين قيمة الإنتاج والتكاليف، كما يعرف على أنه الزيادة في قيمة المبيعات من السلع والخدمات على تكاليف الإنتاج أو تكاليف عناصر الإنتاج التي ساهمت في إنتاج الكمية التي بيعها والتي بقيت دون بيع.¹

الفرع الثاني: مؤشرات الإنتاجية الجزئية

نظرا للصعوبات التي تنجم عن استخدام مقاييس الإنتاجية الكلية ظهرت الحاجة إلى استخدام مقاييس الإنتاجية الجزئية التي تبين مدى قدرة المؤسسة على استخدام كل عنصر من عناصر الإنتاج منفردة وهي "العلاقة الكمية بين الناتج وكل عنصر من عناصر الإنتاج"² ويمكن التعبير عنها وفق الصيغة التالية:³

$$\frac{\text{المخرجات}}{\text{أحد مدخلات العملية الإنتاجية}} = \text{الإنتاجية الجزئية}$$

بالنظر لتعدد عوامل الإنتاج فإنه تتعدد أنواع الإنتاجية الجزئية أهمها ما يلي:

1-إنتاجية العمل: تعني العلاقة بين المخرجات والعمل المبذول في الحصول على هذه المنتجات وهي أكثر

المقاييس استخداما في الدراسات الأولية والاقتصادية والاجتماعية وتأخذ الصيغة التالية:

$$\frac{\text{المخرجات}}{\text{العمل (عدد العمال، عدد ساعات العمل الفعلية)}} = \text{إنتاجية العمل}$$

¹⁻ W.briec, N.peypoch, **microéconomie de la production, la mesure de l'efficacité et de la productivité, groupe de boeck**, 1^{er} édition, bruxelles, Belgique, 2010, p110

²⁻ جلال محمد النعيمي، دراسة العمل في إطار إدارة الإنتاج والعمليات، إثناء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص52

³⁻ سونيا محمد البكري، مرجع سبق ذكره، ص ص 100-101.

2- إنتاجية المواد: تعني النسبة بين المخرجات إلى المواد الأولية والتكميلية (نصف المصنعة) المستخدمة في العملية الإنتاجية وتأخذ الصيغة التالية:

$$\text{إنتاجية المواد} = \frac{\text{المخرجات}}{\text{المواد الأولية والتكميلية}}$$

3- إنتاجية الآلات: تشير إلى العلاقة بين المخرجات (قيمة الإنتاج) وعدد ساعات التشغيل في جميع المراحل الإنتاجية وتأخذ الصيغة التالية:

$$\text{إنتاجية الآلات} = \frac{\text{المخرجات}}{\text{عدد ساعات التشغيل في جميع المراحل الإنتاجية}}$$

4- إنتاجية رأس المال: يشير هذا المؤشر إلى العلاقة بين المخرجات (قيمة الإنتاج) وقيمة رأس المال المستثمر وتأخذ الصيغة التالية:¹

$$\text{إنتاجية رأس المال} = \frac{\text{المخرجات (قيمة الإنتاج)}}{\text{قيمة رأس المال المستثمر}}$$

5- إنتاجية العوامل المتعددة: هو مؤشر يستخدم عندما يستعمل أكثر من عامل أو عنصر لقياس الإنتاجية مثل: العمل، رأس المال، المواد الخام، الطاقة.... إلخ، ويأخذ الصيغة التالية:

$$\text{إنتاجية العوامل المتعددة} = \frac{\text{المخرجات}}{\text{إثنين من المدخلات}}$$

وغالبا ما يستخدم هذا المؤشر عند القيام بمقارنات الإنتاجية بين المؤسسات الصناعية المماثلة أو بين فترة وأخرى في نفس المؤسسة، ما يميز مقاييس الإنتاجية الجزئية البساطة وسهولة القياس، إلا أنه يعاب عليها قد تكون مضللة بعض الأحيان لأنها تمثل علاقة كمية بسيطة البسط (المخرجات) والمقام (عنصر من عناصر الإنتاج).

6- إنتاجية القيمة (الأجر): تشير إلى العلاقة بين المخرجات وإجمالي الأجر المدفوعة للعاملين وتأخذ الصيغة التالية:

$$\text{إنتاجية القيمة (الأجر)} = \frac{\text{المخرجات}}{\text{الأجر}}$$

¹ سونيا محمد البكري، مرجع سبق ذكره، ص ص 100-101.

إجمالي الأجر المدفوعة للعاملين

الفرع الثالث: مؤشرات أخرى لإنتاجية المؤسسات

هي مقاييس قابلة للقياس تُستخدم لتقييم كفاءة وفعالية منظمة أو فرد في تحقيق أهدافهم وغاياتهم. يمكن أن تختلف هذه المؤشرات اعتماداً على السياق والصناعة، ولكن بعض مؤشرات الإنتاجية الشائعة تشمل:

$$1- \text{الربحية} = (\text{الربح التشغيلي} \div \text{مجموع المخرجات}) \times 100\%$$

يعكس مؤشر الربحية نسبة الربح التشغيلي من إجمالي المخرجات تشير النسبة العالية إلى أن المنشأة تحقق عوائد عالية وتشير النسبة المتدنية إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج العائد على الأصول (Return On Assets) ROA

$$= (\text{الربح التشغيلي} \div \text{الأصول الثابتة}) \times 100\%$$

تشير هذه النسبة إلى العائد على الأصول الثابتة للمنشأة، وإلى النسبة العالية إلى ارتفاع العوائد على رأس المال المستثمر في الأصول الثابتة، والعكس بالعكس.¹

العناصر المكونة للمخرجات Components of Total Output

$$- \text{النسبة المئوية (\%)} \text{ للمواد المستخدمة في الإنتاج} = (\text{المواد المستخدمة: مجموع المدخلات}) \times 100\%$$

تشير هذه النسبة إلى كمية المواد المستخدمة في الإنتاج كنسبة مئوية من مجموع المدخلات، وإلى النسبة العالية إلى ارتفاع نسبة المواد المستخدمة في مجموع المدخلات، وبالتالي، قلة محتوى المنتج من القيمة المضافة، والعكس بالعكس.

$$2- \text{نسبة الاهتلاكات (\%)} = (\text{قيمة الاهتلاكات السنوية} \div \text{مجموع المدخلات}) \times 100\%$$

تشير هذه النسبة إلى مقدار الاهتلاكات كنسبة مئوية من مجموع المدخلات، وإلى النسبة المالية إلى الخمسة

الكبيرة للاهتلاكات في مجموع تكاليف المدخلات، وإيضاً إلى الكشافة العالية لرأس المال Capital

Intensity، أو (الإضافات/ الإحالات الجديدة للأصول الثابتة)، والعكس بالعكس.

$$3- \text{الطاقة المستخدمة} = (\text{تكاليف الطاقة} + \text{مجموع المدخلات}) \times 100\%$$

¹ سونيا محمد البكري، مرجع سبق ذكره، ص ص 100-101.

تشير هذه النسبة إلى مقدار الطاقة المستخدمة في إنتاج المخرجات كنسبة مئوية من إجمالي المدخلات، وإلى النسبة العالية إلى الحصة العالية للطاقة من مجمل تكاليف المدخلات، والعكس بالعكس.¹

$$4- \text{التكاليف الأخرى} = (\text{التكاليف الأخرى} + \text{إجمالي المدخلات}) \times 100\%$$

تشير هذه النسبة إلى قيمة التكاليف الأخرى كنسبة مئوية من إجمالي المدخلات. وتشمل تلك التكاليف التي تتكبدها المنشأة، عدا تكاليف العمل، تكاليف المواد والخدمات، تكاليف الطاقة، وإهلاكات الأصول الثابتة، تشير النسبة المالية إلى ارتفاع نسبة التكاليف الأخرى في مجمل المدخلات.

$$5- \text{نصيب العمل من القيمة المضافة} = (\text{تكلفة العمل} \div \text{القيمة المضافة}) \times 100\%$$

تشير هذه النسبة إلى مقدار الحصة من القيمة المضافة التي تستحوذ عليها تكاليف العمل. وقد تنتج النسبة العالية عن ارتفاع معدلات الأجور أو كثافة العمل، وقد تعني أيضا انخفاض معدل الانتفاع من الأصول الرأسمالية في المنشأة، والعكس بالعكس.

$$6- \text{نصيب الربح التشغيلي من القيمة المضافة} = (\text{الربح التشغيلي} \div \text{القيمة المضافة}) \times 100\%$$

تشير هذه النسبة إلى مقدار ذلك الجزء من القيمة المضافة الذي يستحوذ عليه الربح التشغيلي. وتعزى النسبية العالية للربح التشغيلي إلى الإيرادات العالية للمخرجات والعكس بالعكس.²

$$7- \text{نسبة المواد المستهلكة في إجمالي المخرجات} = (\text{المواد المستهلكة} \div \text{إجمالي المخرجات}) \times 100\%$$

تشير هذه النسبة إلى مقدار المواد المستخدمة في توليد المخرجات، منسوية إلى إجمالي هذه المخرجات. ويعني ارتفاع هذه النسبة ارتفاع نسبة المواد الداخلة في المنتجات النهائية -المخرجات، والعكس بالعكس.

$$8- \text{نصيب راس المال (الإهلاكات) من القيمة المضافة} = (\text{الإهلاكات} : \text{القيمة المضافة}) \times 100\%$$

تشير هذه النسبة إلى مقدار أو حصة تكلفة رأس المال (الإهلاكات) من القيمة المضافة. وتشير النسبة المالية إلى ميل المنشأة إلى تبني سياسة الكثافة الرأسمالية، والعكس بالعكس.

$$9- \text{نسبة المواد التعليمية من القيمة المضافة} = (\text{المواد المستخدمة} \div \text{القيمة المضافة}) \times 100\%$$

تشير هذه النسبة إلى مقدار المواد التي استخدمت في خلق القيمة المضافة للمنشأة. وتدل النسبة العالية على الاستهلاك العالي للمواد المستخدمة في خلق القيمة المضافة، والعكس بالعكس.

$$10- \text{القيمة الشمالية لكل وحدة من رأس المال التشغيلي} = \text{القيمة المضافة} + \text{راس المال التشغيلي}$$

¹ - محمد ابو الراغب، مها رشيد شاويش، مرجع سبق ذكره، ص 223

² - المرجع نفسه، ص 233

تشير هذه النسبة إلى درجة ضبط مستوي المخزون، وحجم الديون، وكفاءة إدارة السيولة النقدية في المنشأة. وتشير النسبة المالية إلى كفاءة إدارة راس المال العامل، والعكس بالعكس.¹

11- كفاءة نظام التحويل = المخرجات ÷ (إجمالي المدخلات المواد المستخدمة):

تشير هذه النسبة إلى كفاءة نظام تحويل Conversion system المدخلات إلى مخرجات، أي نظام الإنتاج. Production System وارتفاع النسبة تشير نظام التحويل الكفاء، والعكس بالعكس.

12- معدل دوران المواد = إجمالي المخرجات ÷ المواد المستخدمة:

تشير النسبة العالية إلى تناسب طرق الإنتاج، وأنظمة الشراء، ونظام ضبط المخزون للمنشأة، وتدني نسبة الفاقد في المواد، بسبب النوعية الجيدة للمنتجات. أما تدني النسبة فيشير إلى عكس ذلك كله.

13- الربح التشغيلي: هو الربح المتأتي من الأنشطة التشغيلية للمنشأة الصناعية، لذا لا يدخل في حساب الربح

التشغيلي أي دخل أو خسارة ناجمة عن استثمار، أو الربح أو الخسارة الناتجة عن بيع أصول ثابتة.

14- الدخل غير التشغيلي: يعرف الدخل غير التشغيلي بأنه الدخل المتأتي من أنشطة جانبية للمنظمة أنشطة

غير تشغيلية، مثل: (الفوائد، الإيجارات، العائد من الاستثمار، أرباح الأسهم والسندات، أرباح من بيع ممتلكاته... الخ).

15- المصاريف أو الخسائر غير التشغيلية:

تعرف المصاريف أو الخسائر غير التشغيلية بأنها جميع المصاريف التي تنفق على أنشطة هي بطبيعتها غير تشغيلية، مثل: (ديون معدومة، خسائر بيع ممتلكات، خسائر استثمارات، خسائر بيع أسهم وسندات، غرامات... الخ).²

16- المصاريف أو الخسائر غير التشغيلية:

تعرف المصاريف أو الخسائر غير التشغيلية بأنها جميع المصاريف التي تنفق على أنشطة هي بطبيعتها غير تشغيلية، مثل: (ديون معدومة، خسائر بيع ممتلكات، خسائر استثمارات، خسائر بيع أسهم وسندات، غرامات... الخ).³

1- محمد ابو الراغب، مها رشيد شاويش، مرجع سبق ذكره، ص 220.

2- المرجع نفسه، ص 235

3- المرجع نفسه، ص 236

17-الناتج لكل موظف: يقيس مقدار العمل أو المخرجات التي ينتجها الموظف الفردي خلال فترة زمنية محددة.

18-إيرادات المبيعات: يقيس هذا المؤشر إجمالي الإيرادات المتولدة من أنشطة المبيعات، مما يشير إلى فعالية فريق أو قسم المبيعات.

19-هامش الربح: يقيس ربحية الشركة من خلال مقارنة الفرق بين الإيرادات والمصروفات.

20-معدل دوران الموظف: يقيس معدل تكرار مغادرة الموظفين للمنظمة، مما يشير إلى مستوى الرضا الوظيفي والمشاركة.

21-رضا العملاء: يقيس مستوى رضا العملاء عن منتج أو خدمة ما، مما يدل على فعاليتها وجودتها.

22-الوقت المستغرق في السوق: يقيس الوقت الذي يستغرقه تطوير منتج أو خدمة وتقديمها إلى السوق، مما يشير إلى الكفاءة وسرعة الإنتاج.

23-عائد الاستثمار Return on investment (ROI): هو مقياس أداء يستخدم لتقييم كفاءة أو ربحية الاستثمار أو مقارنة كفاءة عدد من الاستثمارات المختلفة. يحاول عائد الاستثمار قياس مقدار العائد على استثمار معين بشكل مباشر، مقارنة بتكلفة الاستثمار، وهو يقيس العائد المالي أو الربحية على الموارد المستثمرة في مشروع أو مبادرة لحساب عائد الاستثمار، يتم تقسيم فائدة (أو عائد) الاستثمار على تكلفة الاستثمار، يتم التعبير عن النتيجة كنسبة مئوية أو نسبة.

24-معدل تغيب الموظف: يقيس تواتر ومدة غياب الموظف، مما يشير إلى مستوى المشاركة والتحفيز.

25-مقاييس مراقبة الجودة: وتشمل مؤشرات مثل معدلات العيوب وشكاوى العملاء ومعدلات إعادة العمل، والتي تقيس فعالية عمليات مراقبة الجودة.¹

26-معدل الاستخدام: يقيس مدى استخدام الموارد مثل الآلات أو المعدات أو الموظفين، مما يشير إلى الكفاءة والتحسين.

الفرع الرابع: محاسبة نمو الإنتاجية

1-الافتراضات الرئيسية للإطار المفاهيمي:

¹ محمد ابو الراغب، مها رشيد شاويش، مرجع سبق ذكره، ص 220.

تعود النظرية الاقتصادية لقياس الإنتاجية إلى أعمال (Jan Tinbergen 1942) و (Robert Solow 1957)، صاغ هؤلاء المؤلفون مقاييس الإنتاجية في سياق وظيفة الإنتاج، وربطوها بتحليل النمو الاقتصادي. تطور هذا التخصص بشكل كبير، لا سيما بعد المساهمات الرئيسية التي قدمها Dale Jorgenson و Zvi Griliches و Erwin Diewert، فنجح نظرية الإنتاج لقياس الإنتاجية متمسق وراسخ، كما يقوم على نظريات الشركة والمؤشرات وكذلك الحسابات القومية.¹

لحساب مؤشر إنتاج فرع ما، يجب ترجيح فئات الإنتاج المختلفة بحصتها في إجمالي إنتاج الفرع لحساب مؤشر العوامل المشتركة، يجب ترجيح معدلات تغير العوامل المختلفة (العمالة، رأس المال، العوامل الوسيطة) بشكل مناسب، تخبرنا نظرية الإنتاج أنه، مع مراعاة بعض الافتراضات المبسطة، يجب استخدام حصص دخل العامل كأوزان، إن حصص الدخل هذه (نسبة كشف المرتبات إلى التكلفة الإجمالية، على سبيل المثال) قريبة من مرونة الإنتاج، أي آثار التباين بنسبة 1% في العوامل الفردية على الإنتاج. لكل فترة يتم النظر فيها، يتم إعادة حساب حصص الدخل ودمجها مع معدلات تغير العوامل. هذا يعطي مؤشرا للعوامل مجتمعة.

2- القياس الاقتصادي القياسي للإنتاجية:

يعتمد فقط على ملاحظات عوامل الإنتاج والحجم. إنه يتجنب افتراض وجود علاقة بين مرونة حصص الإنتاج والدخل التي لا تتوافق بالضرورة مع الواقع وتسمح في الواقع للباحثين باختبار وجود مثل هذه العلاقة. تقدم تقنيات الاقتصاد القياسي وجهات نظر أخرى: على سبيل المثال، مع الأخذ في الاعتبار تكلفة التعديل (احتمال أن تكون الاختلافات التي تؤثر على العوامل أكثر تكلفة كلما تم تنفيذها بشكل أسرع) أو التقلبات في استخدام قدرة الإنتاج. كما أنها تجعل من الممكن دراسة أشكال التطور التقني بخلاف الصياغة المحايدة فيما يتعلق بنموذج هيكس الذي تنطوي عليه طريقة المؤشرات.

3- مناهج الاقتصاد القياسي:

من وجهة نظر المعاهد الإحصائية التي تنشر بانتظام إحصاءات الإنتاجية فإن مناهج الاقتصاد القياسي المعقدة ليست جذابة وذلك لثلاثة أسباب:²

1. التحديث يفرض إعادة تقدير كاملة لأنظمة المعادلات.

¹- OCDE, Mesurer la productivité, Op.cit.

²- Ibid.

2. غالباً ما يكون من الصعب شرح الأساليب لمجموعة واسعة من مستخدمي إحصاءات الإنتاجية.
3. تميل متطلبات البيانات الضخمة إلى التأثير على توقيت النتائج.

4-افتراضات محاسبة النمو:

يجب أن تعتمد محاسبة النمو في شكلها البسيط على عدة افتراضات مبسطة أهمها:

1. يمكن تمثيل عمليات الإنتاج بوظائف الإنتاج أو التحويل على مستويات مختلفة من الاقتصاد. ترتبط وظائف الإنتاج بأقصى ناتج ممكن بمجموعات العوامل المتاحة.
2. يتصرف المنتجون بكفاءة، أي أنهم يسعون إلى تقليل تكاليفهم و / أو تعظيم أرباحهم.
3. الأسواق تنافسية والمشاركين فيها هم "متداولو الأسعار"، الذين لا يمكنهم التصرف إلا بالكميات ولكن ليس بشكل فردي على أسعار السوق.¹

- على الرغم من أن هذه الظروف لا يتم التحقق منها بشكل منهجي، إلا أنها تسمح بحساب مقاييس الإنتاجية على أساس ملاحظات الأسعار والحجم فقط، والتي تتوافر في كثير من الأحيان في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. هذه ميزة على طرق الاقتصاد القياسي، والتي تتطلب مجموعات بيانات أكبر.

الفرع الخامس: القيمة المضافة

تعرف القيمة المضافة بأنها القيمة التي أضافتها العملية الإنتاجية إلى القيم السابقة التي تم إنتاجها سواء أكانت في صورة مواد خام أو مواد نصف مصنعة، التي يخلقها المشروع، ويساهم بها مع غيره من المشاريع في تكوين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) GROSS DOMESTIC PRODUCT والقيمة المضافة هي الفرق بين قيمة الإنتاج مطروحا منها قيمة الاستهلاك الوسيط، وتقيس القيمة المضافة الثروة التي تخلق بواسطة الجهود الجماعية للعاملين في المنظمة، والمستثمرين أصحاب رؤوس الأموال، من أفراد ومساهمين. والهدف الرئيسي من معيار القيمة المضافة هو معرفة مدى مساهمة المشروع في الإنتاج القومي، حيث يتم تحديد مقدار تلك المساهمة بقيمة ما أضافه المشروع إلى منتجات المشاريع الأخرى، وليس فقط بقيمة ما أنتجه المشروع نفسه.²

¹- OCDE, Mesurer la productivité, Op.cit.

²- محمد ابو الراغب، مها رشيد شاويش، مرجع سبق ذكره، ص 243

ويعتبر معيار القيمة المضافة من المعايير التي يجري مقارنة أداء مشروع معين من المشاريع الأخرى على أساسها، فالمشروع الذي يعطي قيمة مضافة أكبر من المشاريع الأخرى يعتبر أداءه أكفأ وإنجازته أفضل من أي مشروع آخر، يعطي قيمة مضافة أقل ويمكن التفريق بين نوعين من القيمة المضافة.

- إجمالي القيمة المضافة Gross Added Value: ويمكن حسابها على أساس المعدلة التالية:
- إجمالي القيمة المضافة = قيمة الإنتاج - مستلزمات الإنتاج (الاستهلاك الوسيط).
- إجمالي القيمة المضافة = (صافي الأرباح + الضرائب المباشرة + الفوائد على القروض + الأجور والرواتب + الامتلاكات).

- صافي القيمة المضافة Net Added Value

- صافي القيمة المضافة = إجمالي القيمة المضافة - الاهتلاكات

وترتبط القيمة المضافة بعوامل كثيرة منها إنتاجية العمل وطبيعة الآلات وطبيعة الصناعة ومهارة العاملين وأسعار الخامات والطاقة وتكاليف النقل... وغيرها.¹

1- تحليل القيمة المضافة Add head Value Analysis

يفيد في معرفة:

- كيف تخلق المنشأة الثروة.
- كيف توزع المنشأة الثروة.
- يقيم الكفاءة والإنتاجية في المنشأة.
- تبيين كيفية:
- تخفيض جميع انواع الفاقد.
- الانتفاع الأكفأ من العمل وراس المال.
- ربط المكافآت بالنجاح.
- يحفز المشاركة لتحقيق إنتاجية أعلى.
- وضع استراتيجية تقسيم المنافع.²

¹ - محمد ابو الراغب، مها رشيد شاويش، مرجع سبق ذكره، ص 245

² - نفس المرجع، ص 246

الفرع السادس: علاقة الإنتاجية ببعض المؤشرات الاقتصادية

سنتناول في هذا المطلب إضافة إلى علاقة الإنتاجية ببعض المؤشرات الاقتصادية إلى علاقتها بالمؤشرات الاجتماعية نلخصها فيما يلي:¹

1- الإنتاجية معيار اقتصادي واجتماعي:

يتسع مجال الإنتاجية إلى مختلف القطاعات والظواهر الاقتصادية ذات الصلة بها كالأجور، التكلفة والأسعار، فعلاقة الأجور بالإنتاجية من المؤشرات الهامة، إذ أن الزيادة في الإنتاجية خاصة المتعلقة بالعمل حيث تتيح للعاملين الحصول على زيادات حقيقية في الأجور المدفوعة لهم، كما أن خفض تكاليف الإنتاج الناجم عن استخدام أفضل للموارد الاقتصادية يأتي في الغالب نتيجة تحسن مستوى الإنتاجية، ومن ثم تزداد القيمة المضافة التي يجري تحقيقها بقدر معلوم من الموارد، حيث لا شك أن تدهور مستوى الإنتاجية يؤدي إلى اضطراب مستويات الأسعار وإحداث زيادات متتالية فيها، الأمر الذي سيتبعه المطالبة بمستويات أعلى في الأجور، دون أن يقابله زيادة حقيقية في الإنتاج، كما يتضح ارتباط الإنتاجية بالظواهر الاجتماعية من مظاهر شتى أبرزها انتشار البطالة المصاحبة لتدهور مستوى الإنتاجية، ثم حركة السكان في هجرات عشوائية وما ينشأ عنها من تفاقم جديد للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية، كما يعتبر تحقيق الارتفاع في معدل نمو الإنتاجية هو الطريق الوحيد لزيادة نصيب الفرد من الدخل على مستوى مجموع السكان.

2- العلاقة بين الإنتاجية والرفاهية الاقتصادية:

يتوقف تحديد مستوى الإنتاجية على مقدار ما تساهم به قوة العمل في العملية الإنتاجية وتعتبر معدلات إنتاجية العمل العالية محط أنظار الدول المتقدمة والنامية لارتباطها برفاهية ومستوى معيشة السكان كما تعكس المؤشرات الحقيقية لمدى التقدم الاقتصادي الذي تحرزه الدول عبر مراحل نموها المختلفة²، كذلك يمتد تأثير إنتاجية العمل العالية سواء كانت على مستوى المنشآت الفردية أو على مستوى الاقتصاد الوطني إلى مجالات أربعة هي تحقيق مزايا للمستهلكين في صورة تخفيض أسعار المنتجات أو تخفيض معدلات، ارتفاعها زيادة المنح والمزايا التي يحصل عليها المشتغلون مقابل ساعات العمل التي يشتغلونها، العمل على إحداث توازن في التكلفة فيما يتعلق بزيادة التكاليف الأخرى غير العمل، زيادة الأرباح.

3- العلاقة بين الإنتاجية ومظاهر القوة السياسية والاقتصادية:

¹ سونيا محمد البكري، مرجع سبق ذكره، ص ص 79-80.

² عجمية محمد، ناصف إيمان، نجا علي، التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2006، ص 75.

إضافة إلى علاقة الإنتاجية بالمؤشرات الاقتصادية فإن هناك بعداً آخر يتمثل فيما هو راسخ في أذهان الدول الكبرى والذي يجب ألا يغيب عن الذاكرة، وهو أن ارتفاع الإنتاجية يمثل عنصراً حيوياً في إبراز مظاهر القوة الاقتصادية والسياسية. فعندما تكون إحدى الدول في العالم قوية اقتصادياً القوة الاقتصادية تأتي من قوة الإنتاجية يكون لديها فرصة أحسن لتحقيق القوة السياسية، فتحسين الإنتاجية ليس مطلباً فقط لزيادة مستوى المعيشة ولكنه هام لضمان الأمن للدولة، وتقل القوة السياسية كلما عجزت الدولة عن تحقيق الاكتفاء بالمنتجات الضرورية وبهذا فإنها تلجأ إلى الاعتماد على الدول الأجنبية، وفي الحقيقة يمكن القول أنه إذا استطاعت كل دولة أن تحسن من إنتاجيتها بطريقة جيدة فلن تكون هناك معاناة أو مشاكل سواء المتعلقة منها بالتضخم أو الفقر أو المجاعة، إن قوة الاقتصاد تعتمد على مستوى ومعدل النمو في إنتاجية العمال وقد أكدت الدراسات أن السبب الرئيسي يرجع إلى زيادة الإنتاجية في هذه الدولة والتزامها بالجودة وزيادة الثقة والاعتماد على منتجاتهم وإلى ارتفاع معدل نمو إنتاجية العاملين.¹

4- العلاقة بين الإنتاجية والبطالة:

عندما تتغير الإنتاجية يتغير تبعاً لذلك كل من الأسعار النسبية وكمية المدخلات المستخدمة في الإنتاج، حيث إذا أدت زيادة الإنتاجية إلى توفير عنصر العمل، فإن إحلال رأس المال محل العمل يؤدي إلى حدوث بطالة مؤقتة في الأجل القصير، بينما في الأجل الطويل يتحدد التوظيف بهيكل التصنيع ذلك لأن النمو الاقتصادي الناجم عن زيادة الإنتاجية يخلق فرص عمالة لم تكن موجودة من قبل بسبب الآثار التشابكية للصناعات الجديدة، ومن ثم يتغير هيكل الأجور²، وخلال ذلك الوقت يبدأ الهيكل الصناعي وهيكل العمالة (مكونات قوة العمل) في التكيف التدريجي مع التغيرات التي حدثت في الإنتاجية وتتحدد آثار الإنتاجية على البطالة بثلاثة عوامل الطلب الكلي على السلع والخدمات معدل نمو القوة العاملة معدل نمو إنتاجية العمل³، إن الطلب الكلي يعتمد أساساً على الطلب في السوق المحلي والتوسع في الصادرات وإحلال الواردات، مما يعني أن الزيادة السريعة في الإنتاجية لا تؤدي بالضرورة إلى زيادة حجم البطالة.

¹ - عبد السلام أبو تحف، التجربة اليابانية في الإدارة والتنظيم الدعائم الأساسية ومقومات النجاح، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، بيروت، 1992، ص 67.

² - خلف فليح، التنمية والتخطيط الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار جدار للكتاب العالمي، علم الكتب الحديثة، عمان، الأردن، 2006، ص 112.

³ - وجيه عبد الرسول، الإنتاجية، مفهومها، قياسها، العوامل المؤثرة فيها، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 1983، ص 16.

يمكن أن تؤدي الإنتاجية العالية إلى خلق فرص عمل من خلال زيادة الطلب على السلع والخدمات. ومع ذلك، على المدى القصير، يمكن أن تؤدي الزيادات في الإنتاجية أيضاً إلى تشريد العمالة والبطالة الهيكلية حيث تستبدل الشركات العمالة بتقنيات أكثر كفاءة.

5- العلاقة بين الإنتاجية ومستوى المعيشة والتوظيف:

توجد علاقة طردية بين تحسين الإنتاجية ومستويات ما أظهرته بعض الدراسات الاقتصادية، ذلك أن الدول التي تتمتع بمعدل نمو مرتفع في إنتاجية العاملين تتمتع بمستوى معيشي مرتفع وتكلفة معيشة منخفضة، وما استنتجته هذه الدراسات أن معدل نمو الإنتاجية غير متساوي بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، فهو مرتبط بشكل وثيق بالخصائص الرئيسية لنمط نمو التشابك الصناعي، إن الصناعات التي حققت زيادات معقولة في نصيب كل وحدة عمل من الناتج النهائي حققت بوجه عام نجاحات في مجالات أخرى حيث لم ترتفع تكلفة الإنتاج فيها إلا بأقل قدر ممكن، وتناقصت الأسعار النسبية زاد إنتاجها النهائي بشكل كبير، وفي معظم الحالات زاد حجم العمالة المستخدم بأكبر من المتوسط، وبذلك يتضح أن زيادة الإنتاجية ذات آثار إيجابية على القوى العاملة، حيث تخلق فرص عمالة أكثر، أن المؤسسات التي تدار جيداً سواء في الولايات المتحدة أو اليابان أو إنجلترا دائماً تؤمن الوظائف للعاملين بها وذلك عن طريق عدم التعيين والتسرب الطبيعي وعدم إحلال للعمالة التي تترك العمل، وفي الأجل الطويل فإن كثيراً من هذه المؤسسات (إن لم يكن معظمها) يزيد من مستويات التوظيف نظراً لارتفاع مستوى الطلب أو تنوع المنتجات أو نتيجة لتحسين الإنتاجية ولهذا فقد اهتمت كثيراً من النقابات العمالية وبدأت في فهم أهمية زيادة معدلات الإنتاجية لرفع معدلات التوظيف فتحسين الإنتاجية يؤدي إلى رفاهية المجتمع عن طريق تحسين مستوى المعيشة وتخفيض البطالة والفقر والمجاعة.

6- العلاقة بين الإنتاجية والقوة الاقتصادية:

إن قوة الاقتصاد تعتمد على مستوى ومعدل النمو في إنتاجية العمالة، فمثلاً نجد أن ميزان التبادل التجاري الياباني يحقق فائضا ويرجع ذلك إلى التزام اليابانيين بالجودة وزيادة الثقة والاعتماد على منتجاتهم مما يرفع من معدل إنتاجية العاملين ونجاح هذا البلد، وتكمن أهمية تحسين الإنتاجية على المستوى الوطني فيما يلي:¹

¹ - سونيا محمد البكري، مرجع سبق ذكره، ص 80.

- الدراسات الخاصة بتوقعات معدلات الإنتاجية على المستوى الوطني خلال الفترات القادمة تستخدم فيتحديد تقديرات وتوقعات كلا من الناتج القومي والدخل القومي والعمالة المطلوبة والتغيرات الهيكلية المتوقعة.

7- الإنتاجية كمعيار للنمو:

على مستوى الشركة، الإنتاجية هي مقياس لكفاءة عملية إنتاج الشركة، ويتم حسابها عن طريق قياس عدد الوحدات المنتجة بالنسبة لساعات عمل الموظف أو عن طريق قياس صافي مبيعات الشركة بالنسبة لساعات عمل الموظف.

تعتمد قدرة أي بلد على تحسين مستوى معيشتة بشكل كامل تقريباً على قدرته على زيادة إنتاجه لكل عامل (أي إنتاج المزيد من السلع والخدمات لعدد معين من ساعات العمل). يستخدم الاقتصاديون نمو الإنتاجية لنمذجة القدرة الإنتاجية للاقتصادات وتحديد معدلات استخدام طاقتها. هذا بدوره، يستخدم للتنبؤ بدورات الأعمال والتنبؤ بالمستويات المستقبلية لنمو الناتج المحلي الإجمالي.¹

يرتبط نجاح خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وما ينبثق عنها من أهداف بالاعتبارات المتعلقة بالإنتاجية، فتقدم الشعوب والأمم، وتحقيق المشاريع لأهدافها ماهي في الواقع إلا ترجمة لمقاييس الإنتاجية، إذ تلتقي كل هذه الأهداف مع تعظيم مخرجات العمليات الإنتاجية في ظل استخدام قدر قليل من الموارد²، وتوضح تجارب بعض الدول أن تحسين الإنتاجية وتطويرها يساهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي، فمثلا اليابان التي ليست غنية في مواردها الطبيعية فإن المعجزة الاقتصادية التي حققتها كانت بسبب تحسين الإنتاجية، حيث ساهم نمو الإنتاجية بنسبة 54.96% في النمو الاقتصادي خلال الفترة³(1953-1971)، وطبقا لدراسة "دومار Domar" التطبيقية لفترة ما بعد الحرب كانت نسبة مساهمة إنتاجية عوامل الإنتاج في النمو الاقتصادي لبعض الدول كما يلي:⁴ ألمانيا 50%، الولايات المتحدة الأمريكية 47%، اليابان 44%، كندا 30% والمملكة المتحدة البريطانية 35%، كما يشار إلى الدور الحيوي للإنتاجية باعتباره يعكس مدى قدرة الاقتصاد على

¹- Will Kenton, Op.cit

²- القريشي محمد، علم اقتصاد التنمية، الطبعة الأولى، إثناء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010، ص100.

³- صبري أحمد أبو زيد، الإنتاجية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس القاهرة، مصر، العدد الأول، 1987، ص 532 نقلا عن:

E. F. Denison and W. K. Cung, **How Japan's Economy Grew So Fast**, Washington D.C; the Brollkings Institution, 1976, PP 37-39.

⁴- صبري أحمد أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص533.

النماء، فمن خلال ما تتضمنه عناصرها من تحديد لتكلفة المنتجات، وفي خفض أسعار بيعها، وتحسين مستوى جودتها، ومستوى معيشة سكانها والعاملين بها، فإنها تتعمق في الكشف عن خبايا الظروف، التي تواجه العالم الصناعي في وقتنا الراهن وعلى العكس من ذلك فإنّ تدني إنتاجية العمل لفترة طويلة خاصة بالقطاع الصناعي فإنها تحمل في طياتها مخاطر جسيمة لعملية النمو الاقتصادي والاجتماعي للبلدان النامية وتتمثل هذه المخاطر في اختلال القطاعات الاقتصادية، وحدوث ضغوط تضخمية، وصعوبات في ميزان المدفوعات.¹

8-علاقة الإنتاجية بالجودة:

لقد ساهم في تعقيد آليات الاقتصاد العالمي الجديد الظهور المتتابع للتكتلات الاقتصادية التي أهم ما يميزها قدرة الدول الأعضاء بها على تكريس مواردها المشتركة نحو خلق مزايا تنافسية، وتحرير التجارة البينية في ذات الحين مما ينعكس على تعظيم إنتاجيتها وبالتالي رفاهية وازدهار شعوبها، ولكي تستطيع الدول النامية اللحاق بسباق الإنتاجية وتبوء مكانها في المنافسة يتحتم عليها استعراض البدائل المطروحة لدفع عجلة الإنتاجية، وتأتي قضية الجودة وتحقيقها في صدارة الأولويات المطروحة لما تمخض عنه العقدان الأخيران من القرن العشرين في الإدراك بأنّ تواصل تحقيق جودة المنتج تفضي إلى التنمية المستدامة، ومن ثمّ إلى زيادة الإنتاجية وبالتالي رفاهية وازدهار الدول²، كما تعطى الجودة سمعة طيبة للمؤسسة ومنتجاتها في الأسواق مما يحسن من مركزها التنافسي، كما تقلل الجودة العالية من مخاطر الديون المتعثرة وتخفض من التكلفة وتزيد من الإنتاجية³.

9-العلاقة بين الإنتاجية والتنمية الصناعية:

يقاس تقدم الأمم بمسوى المعيشة، والذي يتمثل في متوسط نصيب الفرد من السلع والخدمات التي تنتجها تلك الدولة في فترة معينة، لذلك فإنّ أي زيادة في الإنتاج السنوي بمعدل أعلى من معدل الزيادة السكانية يؤدي إلى رفع مستوى معيشة الأفراد⁴، وتنعكس زيادة الإنتاج الكمية والنوعية على مستوى الإنتاجية في مجالاتها المختلفة حيث تعتبر الإنتاجية أساس الاستقرار الاقتصادي وتطوير القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية وبالتالي فإنّ ارتفاع مستوى الإنتاجية يؤدي إلى زيادة الفوائض الاقتصادية التي توجه إلى التوسع في

¹ - المعهد العربي للتخطيط، الإنتاجية وقياسها، العدد الواحد والستون، منظمة عربية مستقلة، الكويت، 2007، ص2.

² - زكريا طاحون، إدارة الإنتاج والعمليات بالجودة الشاملة، مكتب جادو، نصر، 2009، ص185.

³ - فريد راغب النجار، إدارة الإنتاج والعمليات والتكنولوجيا، مدخل تكاملي تجريبي، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1997، ص 126.

⁴ - Salvadori,neri, **The theory of economic growth aclassical, perspective**, edward elgar publishing, INC ?136 wesst street suitezoz 202 north ampaton massachuesttsolors, USA, 2003 p3

المشروعات الصناعية القائمة أو إقامة مشروعات صناعية جديدة وبالتالي تؤدي إلى زيادة التنمية الصناعية، لذلك فإن أي جهد يوجه لزيادة الإنتاج الصناعي يساهم في زيادة مجموع الإنتاج في المجتمع¹، كما أن البيئة الصناعية المناسبة تساعد على سهولة جريان العملية الإنتاجية بدون أي عوائق والبيئة هنا تمثل الشروط الداخلية والخارجية التي تؤثر على عمل المؤسسة بشكل مباشر أو غير مباشر، كما أن الظروف الاقتصادية العامة للبلد تؤثر سلباً أو إيجاباً على الإنتاجية.²

الفرع السابع: التكامل بين المؤشرات المالية ومؤشرات الإنتاجية

تجدر الإشارة إلى أهمية التكامل بين المؤشرات المالية ومؤشرات الإنتاجية، فالأولى ليست بديلة للثانية والعكس صحيح، فكلاهما يكمل الآخر ويساعد على قياس جوانب معينة لأداء المشروع، إذا لماذا لا يتم الاعتماد على المؤشرات المالية بدلا من الإنتاجية في تقييم أداء المؤسسة؟ أما الإجابة فنكمن في الحقائق التالية:³

- إن المؤشرات المالية تعتبر الترجمة المالية للأداء بينما مقياس الإنتاجية هو قياس للأداء ذاته.
- المؤشرات المالية تتأثر بمجموعة من العوامل التي قد تخرج عن سلطة الإدارة ولا تعكس كفاءتها فعند احتساب قيمة المخرجات بأسعار البيع، من المحتمل أن تكون هذه الأسعار لا ترجع إلى قرار إداري بقدر ما ترجع إلى قرار سيادي من قبل الدولة، ومن أمثلة القرارات السيادية قرارات فرض الرسوم الجمركية على السلع المنافسة بهدف حماية السلعة محليا، قرارات تخفيض أسعار السلع من شأن هذه القرارات التأثير على قيمة المخرجات.

- إن مقاييس الإنتاجية التي تعتمد على الكميات تتميز بالقياس الحقيقي للأداء.

الفرع الثامن: الإنتاجية والاستدامة

فيما يتعلق بإنتاجية النظم البيئية أو النظم الزراعية يعد الحفاظ على الإنتاجية الزراعية والحرجية وصيد الأسماك، وما إلى ذلك والمحافظة عليها ذاتياً ضرورية ومتوافقة مع تطور بقية الحياة، أحد أسس التنمية المستدامة. يعتمد على تنوع الأنواع التي تشكل النظام البيئي والتي تعتبر بالنسبة للنباتات على وجه الخصوص عاملاً قوياً في المرونة البيئية في مواجهة الإجهاد، من الصعب للغاية تقييم الآثار غير المباشرة والمؤجلة على وجه الخصوص لتحقيق مكاسب في الإنتاجية من حيث التنمية المستدامة مما يجعل خدمات النظام البيئي عوامل إنتاجية، والتي

¹ - محمد عبد الفتاح، فاطمة سوسن نظمي، الإنتاجية والتنمية الصناعية، المؤتمر الثاني لقسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، أبريل 1991، ص 258.

² - مدحت القريشي، الاقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2005، ص 155.

³ - Collège of Business (COB), King Abdelaziz University - Rābigh, p10.

مع ذلك لا نعرف كيفية تقييمها باستخدام أدوات الاقتصاد الكلاسيكي، في هذه الحالة غالباً ما تكون التبادلية (مثل الملقحات النباتية) في خطر خارج الأنواع نفسها مما يهدد إنتاجية أقسام كاملة من النظم البيئية أو النظم الزراعية، إن تنوع الملقحات داخل مجتمع من الملقحات المختلفة وحتى داخل نفس الجنس يزيد الإنتاجية مثلاً النحل الذي يقوم بتلقيح أشجار البن.

نتيجة النماذج الاقتصادية التي تم تطويرها في الأصل في القرن التاسع عشر (المدرسة الكلاسيكية الجديدة)، عندما لم تكن هناك حدود لاستغلال الموارد الطبيعية. اليوم الوضع مختلف تماماً لأننا نعلم أننا نتجه نحو استنفاد الوقود الأحفوري والمواد الخام المختلفة مما يجعل بصمة البيئية العالمية للبشرية تتجاوز قدرة الأرض على تجديد مواردها الطبيعية، إذا زادت إنتاجية العمل فإن عدد ساعات العمل لنفس كمية الإنتاج ينخفض مما يعني أن: - إما تقل مدة العمل دون تأثير اجتماعي سلبي، أو تخفض عدد الوظائف في الشركة، مما يمكن إلى إعادة تخصيص هذه الوظائف لأنشطة أكثر فائدة (تدمير إبداعي) ولكن يمكن أن يكون لها آثار سلبية في الأمور الاجتماعية (البطالة) إذا اختارت الشركات نقل الإنتاج إلى منطقة منخفضة الأجور، لكن انتشار مثل هذه العمليات يؤدي إلى تصدير النموذج الغربي إلى ما يسمى بالدول الناشئة مع عواقب سلبية على التنمية المستدامة أو زيادة الإنتاج واستهلاك الموارد الطبيعية مع تأثير سلبي على الركيزة البيئية للتنمية المستدامة (باستثناء حالة إعادة التدوير).¹

لذلك يمكن أن يكون للمكاسب في إنتاجية العمل عواقب سلبية من حيث التنمية المستدامة حيث يمكن التخفيف من هذه العواقب بتعميم إعادة التدوير أو استبدال الوظائف في إنتاج السلع في الصناعة بوظائف في القطاع الثالث تستهلك قدرًا أقل من الموارد الطبيعية.²

المبحث الثالث: أثر الحوافز الجبائية على إنتاجية المؤسسات الاقتصادية

توجد دراسات توضح تأثير الحوافز الجبائية على إنتاجية المؤسسات الاقتصادية، وعلى الرغم من وجود نتائج متباينة، إلا أنه من المهم أن يتم تحقيق التوازن المناسب بين الضرائب والحوافز بحيث تكون متناسبة مع النمو الاقتصادي، هناك من يعتقد أن الحوافز الجبائية المناسبة يمكن أن تعزز إنتاجية المؤسسات الاقتصادية فعندما تكون الضرائب منخفضة ومنصفة يميل الشركات إلى زيادة إنتاجها واستثماراتها مما يشجع على نمو الاقتصاد

¹ Collège of Business (COB), King Abdelaziz University - Rābigh, p10.

² محمد عبد الفتاح، فاطمة سوسن نظمي، الإنتاجية والتنمية الصناعية، مرجع سبق ذكره، ص258.

وخلق فرص العمل، يمكن أن تحفز الحوافز الجبائية المعيارية الشركات على تحسين عملياتها وتقنياتها، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية.

المطلب الأول: إصلاح الحوافز الجبائية وأثر ذلك على إنتاجية المؤسسات الاقتصادية

الفرع الأول: نماذج من الإصلاحات الجبائية

إن الحوافز الجبائية قد تؤثر سلباً على إنتاجية المؤسسات الاقتصادية فعندما تكون الضرائب مرتفعة ومعقدة قد يصبح من الصعب على المؤسسات الاقتصادية البقاء منافسة وتحقيق ربحية عالية. بالإضافة إلى ذلك، قد يؤدي الاعتماد على الضرائب كمصدر رئيسي لتمويل النفقات العامة إلى زيادة الضغط الضريبي على المؤسسات الاقتصادية، مما قد يحد من قدرتها على الاستثمار والتوسع، يعتمد أثر الحوافز الجبائية على العوامل المحيطة بها مثل مستوى الضرائب، الاستخدام الفعال للموارد الضريبية والقطاعات الاقتصادية المستهدفة.

1- أثر إصلاح ضريبة القيمة المضافة على التدفقات النقدية:

تمثل الآلية المباشرة التي يؤدي من خلالها إصلاح ضريبة القيمة المضافة إلى تحسين الاستثمار والإنتاجية في السوق، ببساطة في خفض تكاليف رأس المال المستخدم بسبب معاملة الحوافز الضريبية، مما يفسح المجال أمام تحسينات الاستثمار بشكل مباشر، وبدلاً من ذلك، من الممكن أن يؤثر إصلاح ضريبة القيمة المضافة بشكل غير مباشر على أداء الشركات من خلال تأثيره على تراكم الأموال الداخلية للشركات، في حين أن تحليلنا المذكور أعلاه حول دور القيود الائتمانية قد ألقى بالفعل بعض الضوء عليه، فإننا في هذا القسم الفرعي نقدم دليلاً أكثر وضوحاً على أن إصلاح ضريبة القيمة المضافة أدى بالفعل إلى زيادة التدفقات النقدية في السوق.

لاستكشاف تأثير التدفقات النقدية بشكل أكمل، قمنا بتقدير إطار دراسة الحدث المماثل للمواصفات، حيث يتم التعامل مع التدفقات النقدية (أي نسبة التدفقات النقدية إلى إجمالي الأصول المتأخرة) كمتغير نتيجة وسطية. حيث تم عرض المعاملات المقدرة في مع فترات ثقة تبلغ 95%. فتوضح لنا أن الزيادة في التدفقات النقدية لا تحدث قبل تنفيذ إصلاح ضريبة القيمة المضافة. ولا يختلف أي من عوامل السنوات التي سبقت الإصلاح بشكل كبير عن الصفر. يتم تحقيق التأثير الإيجابي للتغيرات في السياسات المتعلقة بالتدفقات النقدية في عام الإصلاح وبعده، مما يدعم حجتنا لزيادة التدفقات النقدية كآلية محتملة للتأثير.¹

¹- Yongzheng Liu Renmin, **How do Tax Incentives Aect Investment and Productivity? Firm-Level Evidence from China**, University of China Jie Mao University of International Business and Economics, Working Paper August 2017, pp 16-17.

2-تأثير إصلاح ضريبة القيمة المضافة على نفقات البحث والتطوير:

إن التأثيرات النظرية لإصلاح ضريبة القيمة المضافة ترتبط بشكل مباشر بقرارات الاستثمار في الشركات، من الناحية النسبية، من الأقل وضوحاً ربطها بتحسين إنتاجية الشركات بالتأكيد، إذا جلبت زيادة الاستثمار وإذا كان إصلاح ضريبة القيمة المضافة يعمل على تعزيز الإنتاجية، فإنه يعني تلقائياً زيادة مقابلة في إنتاجية الشركات، إن إصلاح ضريبة القيمة المضافة يؤدي إلى زيادة في نفقات البحث والتطوير في البلدان، وهو ما يمثل مصدراً تقليدياً لنمو الإنتاجية، ويمكن تبرير هذه الآلية لسببين، قد يؤدي إصلاح ضريبة القيمة المضافة بالفعل إلى جلب المزيد من الاستثمار في الأصول المرتبطة بالبحث والتطوير، ومن ناحية أخرى، فإن الزيادة المذكورة أعلاه في التدفقات النقدية الناتجة عن الإصلاح تمكن الدول من إنفاق المزيد على النفقات المرتبطة بالبحث والتطوير (بما في ذلك النفقات على رأس المال البشري).

لقد ثبت أن إصلاح ضريبة القيمة المضافة أدى إلى زيادة الاستثمار في الأصول ذات القيمة النسبية (وكذلك نفقات البحث والتطوير) وأن التأثيرات من المرجح أن تكون غير متماثلة عبر القيمة المتوسطة، بطريقة تفضل أولئك الذين كانوا في الأصل في وضع غير مؤات (على سبيل المثال، الموارد ذات القيمة المقيدة بالائتمان)، وإذا كان الأمر كذلك، فإن ذلك قد يعني بدوره دوراً مؤيداً للمنافسة للإصلاح في تكثيف المنافسة في السوق، قد يؤدي إصلاح السياسات إلى تقليل تشتت العلامات، وبالتالي تقليل سوء تخصيص الموارد وزيادة الإنتاجية الإجمالية.

إن إصلاح ضريبة القيمة المضافة ربما يكون قد قلل من تشتت العلامات داخل الصناعات في فترة ما بعد الإصلاح، وهذه خطوة مهمة في التحقيق في الدور المؤيد للمنافسة للسياسة.¹

هناك منهجية طورها "De Loecker (2012) Warzynski &" لحساب ترميز جذر متوسط المربع. وبشكل أكثر تحديداً، يتم حساب هامش الربح كنسبة مرونة الإنتاج لمدخل متغير إلى حصة الإنفاق المقابلة له في إجمالي الإيرادات. الحدس وراء الحساب هو أن مرونة الإنتاج لمدخل ما يجب أن تساوي المدخلات المتغيرة حصة الإنفاق المقابلة لها في إجمالي الإيرادات عندما يكون السوق في حالة تنافسية كاملة (وسعره يساوي التكلفة الحدية). في عالم يتسم بالمنافسة غير الكاملة، فإن هامش الربح هو الإسفين بين حصة الإنفاق من المدخلات في إجمالي الإيرادات ومرونة الإنتاج لهذا المدخل. في الحساب، نعتمد على المواد والمدخلات

¹- Yongzheng Liu Renmin, **How do Tax Incentives Aect Investment and Productivity? Firm-Level Evidence from China** Op.cit, pp 16-17.

الوسيط كمدخلات متغيرة لدينا، حيث يمكن ضبط جذر متوسط التربيع بشكل أكثر مرونة مع هذه المدخلات من غيرها مثل رأس المال أو العمالة. كما أن المواد والمدخلات الوسيطة أقل عرضة للمعاناة من خطأ القياس. باستخدام البيانات المتوفرة، يمكننا بسهولة حساب حصة الإنفاق على المواد الوسيطة إلى إجمالي الإيرادات (أي إجمالي المبيعات) ويمكننا الحصول على مرونة الإنتاج للمواد الوسيطة من تقدير دالة الإنتاج. أخيراً، نقوم بحساب متوسط معامل تباين هامش الربح لجميع الصناعات التحويلية المكونة من رقمين في كل عام، ونقارن التغيرات في هذين المؤشرين قبل وبعد أكبر توسع لإصلاح ضريبة القيمة المضافة.¹

3- أثر إصلاح ضريبة القيمة المضافة على الاستثمار والإنتاجية:

لقد أبرزنا في الخلفية المؤسسية أن تعريفنا يختلف قليلاً عبر مراحل مختلفة من الإصلاح. في المراحل الثلاث الأولى من الإصلاح، يعتمد التعريف على حقيقة أن حوافز ضريبة القيمة المضافة كانت مؤهلة لدفعي الضرائب العامة لضريبة القيمة المضافة في صناعات معينة في مناطق محددة، بينما لم تكن متاحة لأي من دفعي الضرائب العامتين الآخرين لضريبة القيمة المضافة المنتمين إلى صناعات غير مؤهلة ومع ذلك، في المرحلة الأخيرة من الإصلاح، والتي تمتد لأكبر توسع للإصلاح، يعتمد تحديد الهوية فقط على التباين عبر أنواع (ولكن ليس أي مناطق أو صناعات)، حيث يكون دفعو الضرائب العامة لضريبة القيمة المضافة في جميع الصناعات مؤهلين للحصول على الحوافز، ولكن ليس دفعي ضرائب ضريبة القيمة المضافة على نطاق صغير. لالتقاط مفتاح التعريف طوال الوقت، نجري تقديراً للاختلافات أو بشكل عام نموذج التأثيرات للنموذج.

• النتائج الرئيسية:

يتأكد هذا التوقع من خلال الكشف عن أنه في حين أن القيمة المقدرة لإصلاح ضريبة القيمة المضافة إيجابية وذات مغزى إحصائياً بالنسبة للشركات غير المملوكة للدولة، فإن علامتها بالنسبة للشركات المملوكة للدولة سلبية وغير مهمة إحصائياً في كلا الاستثمار ومواصفات الإنتاجية. باختصار، نحن نقدم أدلة متسقة على التأثير غير المتجانس لإصلاح ضريبة القيمة المضافة. قد يكون التفسير المحتمل لذلك هو ما أشرنا إليه سابقاً بأن الزيادة في التدفقات النقدية الناتجة عن إصلاح ضريبة القيمة المضافة تقلل القيود المالية ويحتمل أن تستفيد من جنيهاً الاستثمار المقيمة في البداية إلى حد أكبر.²

الفرع الثاني: الحوافز الجبائية وأثرها على المؤسسات الاقتصادية

¹- Yongzheng Liu Renmin, **How do Tax Incentives Aect Investment and Productivity? Firm-Level Evidence from China** Op.cit, p 16.

²- Ibid, P 17.

يمكن أن يكون للحوافز الضريبية تأثير كبير على إنتاجية المؤسسات الاقتصادية. تم تصميم هذه الحوافز لتشجيع سلوكيات أو استثمارات معينة من خلال توفير مزايا مالية في شكل ضرائب مخفضة أو حوافز أخرى.

1- الاستثمار والتوسع:

يمكن أن تشجع الحوافز الضريبية الشركات على الاستثمار في المعدات أو التكنولوجيا أو البنية التحتية الجديدة. من خلال تقليل العبء الضريبي على هذه الاستثمارات، من المرجح أن تقوم الشركات بتوسيع عملياتها، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية. على سبيل المثال، يمكن أن تحفز الإعفاءات الضريبية للبحث والتطوير الابتكار وتؤدي إلى التقدم التكنولوجي الذي يعزز الإنتاجية.¹

2- خلق فرص العمل:

يمكن أن تؤدي الحوافز الضريبية التي تستهدف خلق فرص العمل، مثل الإعفاءات الضريبية لتوظيف موظفين جدد أو تحديد مكان في مناطق معينة، إلى زيادة مستويات التوظيف. يمكن أن يؤدي المزيد من العمال إلى زيادة الكفاءة والإنتاجية حيث يتم تقسيم المهام بين قوة عاملة أكبر.

3- الابتكار التجاري والقدرة التنافسية:

يمكن للحوافز الضريبية التي تكافئ الابتكار، مثل الإعفاءات الضريبية لبراءات الاختراع أو تطوير الملكية الفكرية، أن تحفز الشركات على الاستثمار في البحث والتطوير. يمكن أن يؤدي ذلك إلى إنشاء منتجات أو خدمات أو عمليات جديدة، وتعزيز قدرتها التنافسية في السوق وزيادة الإنتاجية في نهاية المطاف.²

4- الصناعة والتنمية الإقليمية:

يمكن أيضاً استخدام الحوافز الضريبية لتعزيز التنمية الاقتصادية في صناعات أو مناطق محددة. على سبيل المثال، يمكن للإعفاءات الضريبية لإنشاء مرافق التصنيع في المناطق المتخلفة جذب الشركات التي تخلق فرص العمل وتحفز الاقتصادات المحلية. يمكن أن يؤدي هذا إلى زيادة الإنتاجية من خلال دفع النمو في الصناعات والمناطق التي ربما كانت تكافح لولا ذلك.

5- نمو الأعمال الصغيرة:

¹Yongzheng Liu Renmin, **How do Tax Incentives Aect Investment and Productivity? Firm-Level Evidence from China** Op.cit, p 16.

²- Yongzheng Liu Renmin, Op.cit, P 18.

الحوافز الضريبية التي تستهدف الشركات الصغيرة، مثل الإعفاءات الضريبية للشركات الناشئة أو إجراءات الإيداع الضريبي المبسطة، يمكن أن تشجع زيادة الأعمال وتحفز نمو الأعمال الصغيرة. يمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة المنافسة والابتكار والإنتاجية داخل قطاع الأعمال الصغيرة.

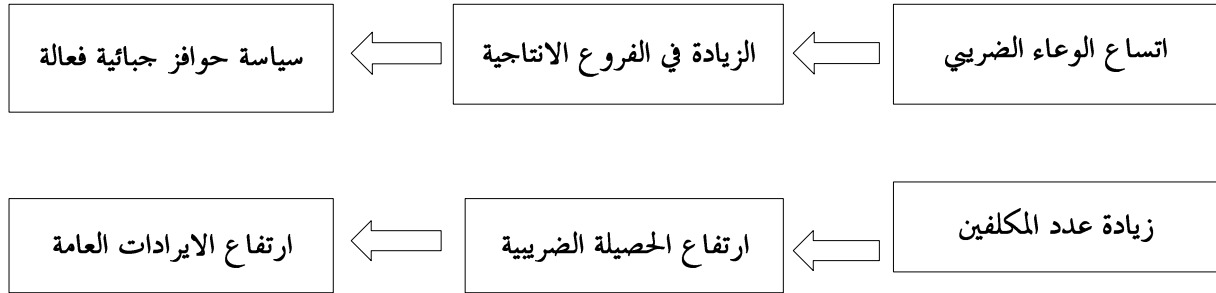
ان فعالية الحوافز الضريبية في زيادة الإنتاجية يمكن أن تختلف اعتماداً على عوامل مختلفة مثل الحافز المحدد والظروف الاقتصادية وبيئة الأعمال. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي تصميم الحوافز الضريبية وتنفيذها بعناية لمنع العواقب غير المقصودة، مثل التهرب الضريبي أو التشوهات في تخصيص الموارد¹.

المطلب الثاني: الحوافز الجبائية وتأثيرها على إنتاجية المؤسسات الاقتصادية

الفرع الأول: الآثار الهيكلية للحوافز الجبائية على الاقتصاد

يصف هذا الجزء الآثار المتوقعة لتخفيض معدل الضريبة، إنه عرض موجز للآليات التي من خلالها يؤثر التخفيض الضريبي على مستوى وأداء الأنشطة الاقتصادية.

الشكل رقم (1-1): آلية سير سياسة الحوافز الجبائية على المدى الطويل.



المصدر: قاسي ياسين، التنافسية الجبائية وتأثيرها على تنافسية، مذكرة ماجستير، قسم العلوم التجارية، جامعة البليدة، 2005، ص112.

هناك نوعان من العواقب المحتملة:²

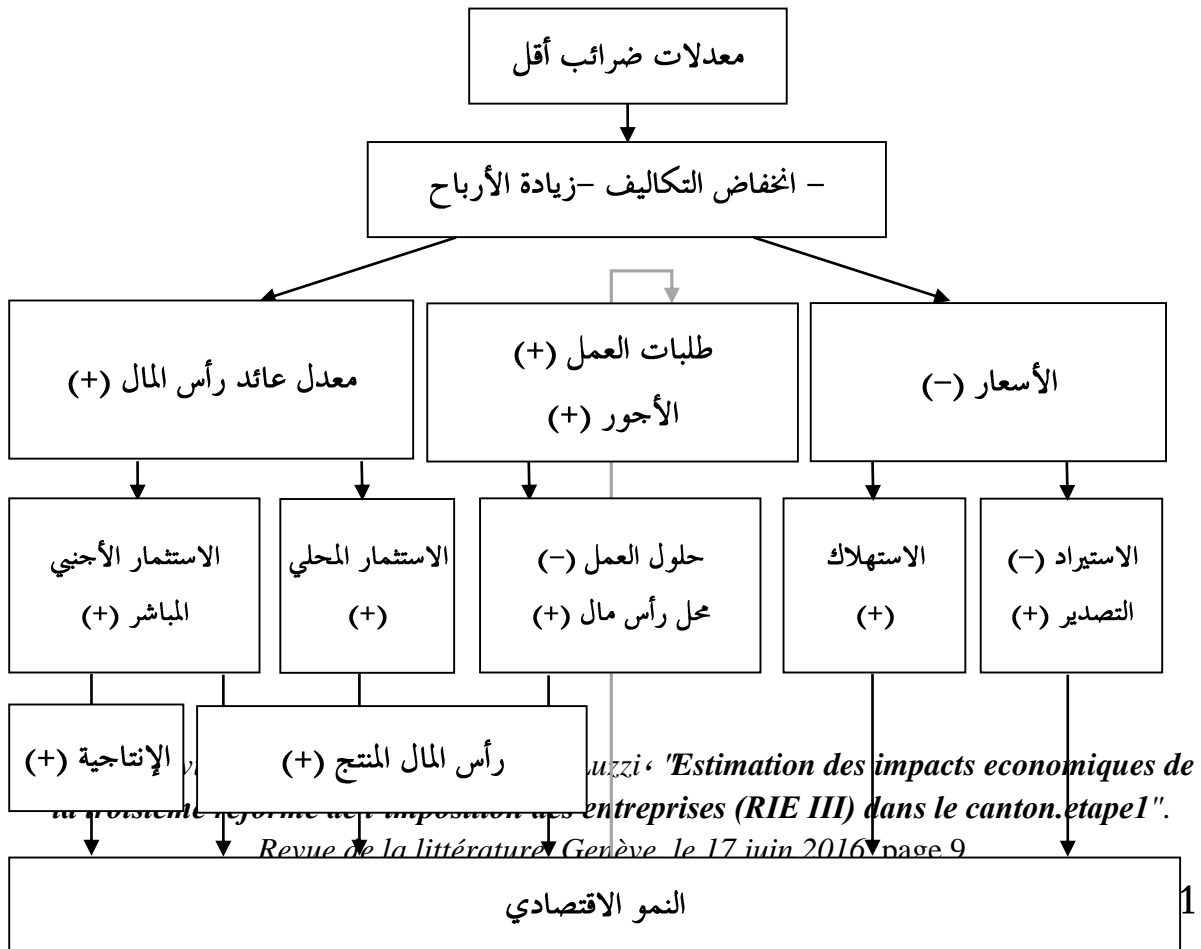
أولاً: يؤثر التغيير في معدل الضريبة على القدرة الإنتاجية للاقتصاد وبالتالي على النمو الاقتصادي الحقيقي، يتطلب هذا التأثير تكييف مستوى أسعار السلع والخدمات بالإضافة إلى عوامل الإنتاج (الراتب، العائد على رأس المال)، بالمعنى الاقتصادي هذه هي النتائج الهيكلية طويلة الأجل لخفض الضرائب على المؤسسات.

¹ Yongzheng Liu Renmin, Op.cit, P 18.

²- David, Maradan, Giovanni Ferro Luzzi, Estimation des impacts économiques de la troisième réforme de l'imposition des entreprises (Rie III) dans le canton.etape1, Revue de la littérature, Genève, le 17 juin 2016, p9.

ثانياً: يؤثر التغيير في معدل الضريبة على استخدام القدرة الإنتاجية الحالية للاقتصاد وبالتالي على الظروف الاقتصادية هذا التأثير مؤقت ويستمر فقط إذا لم تتفاعل الأسعار بالمعنى الاقتصادي فإن النتائج قصيرة المدى لخفض الضرائب على المؤسسات (لا يتم تعويضها عن طريق تخفيض الإنفاق العام أو زيادة ضريبة أخرى). تم تحديد ثلاث آليات رئيسية وبديلة ستؤدي الزيادة في أرباح المؤسسات بعد الضرائب إلى زيادة في الطاقة الإنتاجية والتي تحدث إما عن طريق زيادة معدل العائد على رأس المال، أو عن طريق زيادة الأجور، أو حتى عن طريق خفض أسعار السلع والخدمات.

الشكل (1-2): أثر تخفيض الضرائب المؤسسات على المستوى الحقيقي للنشاط الاقتصادي.



يؤدي خفض صافي ضريبة دخل الشركات إلى خفض تكلفة رأس المال للشركات لذلك، فإن معدل العائد على رأس المال يزداد وتحسن فرص رؤية مشروع استثماري (إذا كان التمويل متاحاً). ينتج عن هذا زيادة في الاستثمار المحلي والأجنبي (الاستثمار الأجنبي المباشر - الاستثمار الأجنبي المباشر) وبالتالي في رأس المال المنتج. بعبارة أخرى، تنمو القدرة الإنتاجية للاقتصاد.¹

¹-Thuronyi Victor, Op.cit, p1004.

ترتبط الزيادة في الاستثمار، وبشكل أكثر تحديداً في الاستثمار الأجنبي المباشر، بشكل عام بزيادة البحث والتطوير. يؤثر الانخفاض في المعدل على خيارات الموقع للأشخاص الاعتباريين ويساعد على جذب الشركات المبتكرة والربحية. ينتج عن هذا آثار إيجابية على بقية الاقتصاد (نشر المهارات والتقنيات الجديدة، والآثار الخارجية الإيجابية لوجود الشركات المبتكرة) وزيادة الإنتاجية.

2- التأثير على الأجور:

إذا كان العمل أقل حركة من رأس المال وكان الاقتصاد مفتوحاً فإن انخفاض معدل الضريبة على الأرباح يزيد الإنتاج وبالتالي الطلب على العمالة ويؤدي هذا إلى ارتفاع الأجور، يتم تخفيف هذا التأثير جزئياً عن طريق استبدال العمالة (التي أصبحت أكثر تكلفة) برأس المال، لا يزيد سعر رأس المال بقدر زيادة الأجور بعد الزيادة في الإنتاج بسبب زيادة حركة رأس المال بين الاقتصادات، تؤدي الزيادة في الأجور في النهاية إلى زيادة الاستهلاك وبالتالي في النمو الاقتصادي، زيادات الأجور هي أيضاً مصدر إضافي لتحفيز العمال. زيادة إنتاجية العمل، والتي لها أيضاً تأثير إيجابي على الاقتصاد (نظرية أجور الكفاءة).¹

3- التأثير على الأسعار:

على المدى الطويل تعتبر أسعار السلع مرنة، يمكن أن يفيد انخفاض تكلفة رأس المال في القطاع الإنتاجي المستهلكين من خلال انخفاض أسعار السلع في القطاع الذي استفاد من انخفاض الإنتاج.² تخفيض ضريبة سلع منتجة محلياً ينتج عنه زيادة في الاستهلاك أقوى لأنه من السهل على المستهلكين تغيير اختيارهم للاستهلاك لصالح السلع التي تستفيد من التخفيض الضريبي. إذا استفاد الاقتصاد ككل من التخفيضات الضريبية، فإن النتيجة هي زيادة الصادرات (السلع المنتجة محلياً أرخص) وانخفاض الواردات (تحسين الميزان التجاري).

يؤدي التكاثر عن طريق الحلقات المتتالية (استهلاك الدخل) لهذه الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي (مهما كانت الآلية الأساسية) في الدائرة الاقتصادية إلى زيادات إضافية في الناتج المحلي الإجمالي. إن تحديد إلى أي مدى سيعود التخفيض الأولي في معدل الضريبة على المزيد من الفائدة للمستثمرين أو العمال أو المستهلكين يتطلب تحليل تأثير الضريبة على صافي الدخل، أي فحص توزيع العبء الضريبي بين عوامل الإنتاج (وبين عوامل الإنتاج والمستهلكين)، توضح الاستنتاجات الرئيسية لهذا التحليل أن وقوع الضريبة

¹- David, Maradan, Giovanni Ferro Luzzi, Op.cit, p9.

²- UEMOA, **Evaluation des dépenses fiscales. Union économique et monétaire ouest africaine**, Le Conseil des Ministres Au Sénégal, 2013.

يعتمد بشكل أساسي على درجة انفتاح الاقتصاد (وبالتالي، على الحراك النسبي لرأس المال والعمالة)، ورد الفعل من المستهلكين تجاه تغير السعر وكذلك رد فعل المنتجين على ارتفاع الأجور (استبدال رأس المال بالعمل).

يمكن أن يكون للحوافز الضريبية تأثيرات هيكلية عديدة على الاقتصاد. يمكن أن تختلف هذه التأثيرات اعتماداً على التصميم المحدد وتنفيذ الحوافز. فيما يلي بعض الآثار الهيكلية الشائعة للحوافز الضريبية:¹

4-تشجيع الاستثمار:

يمكن أن توفر الحوافز الضريبية مزايا مالية للشركات أو الأفراد الذين يقومون بأنواع معينة من الاستثمارات. يمكن أن يشجع هذا الاستثمار في المجالات ذات الأهمية الاستراتيجية للاقتصاد، مثل البحث والتطوير، أو الطاقة المتجددة، أو تطوير البنية التحتية.

5-تشجيع النمو الاقتصادي:

من خلال توفير الإعفاءات الضريبية أو الإعفاءات، يمكن للحوافز أن تحفز النمو الاقتصادي من خلال جذب أعمال جديدة، وتوسيع الأعمال القائمة، وخلق وظائف جديدة. هذا يمكن أن يؤدي إلى زيادة الإنتاج والاستهلاك والنشاط الاقتصادي العام.

6-تعزيز التنمية في المناطق المستهدفة:

يمكن استخدام الحوافز الضريبية لتشجيع الشركات على التواجد أو التوسع في المناطق المحرومة اقتصادياً أو القطاعات المحددة. يمكن أن يساعد ذلك في تعزيز التنمية الإقليمية، وتقليل التفاوتات الإقليمية، وتخفيف حدة الفقر.²

7-تعزيز الابتكار وريادة الأعمال:

يمكن للحوافز الضريبية أن تحفز الابتكار وريادة الأعمال من خلال تقليل العبء المالي المرتبط ببدء عمل تجاري جديد أو تطوير منتجات جديدة. يمكن أن يؤدي هذا إلى زيادة الابتكار والتقدم التكنولوجي والقدرة التنافسية.

8-تشجيع تغيير السلوك:

¹David, Maradan, Giovanni Ferro Luzzi, Op.cit, p15.

² Ibid, p 16.

يمكن استخدام الحوافز الضريبية لتشجيع الأفراد أو الشركات على تبني سلوكيات أو ممارسات معينة تعتبر مرغوبة اجتماعياً أو مفيدة. على سبيل المثال، يمكن أن تعزز الإعفاءات الضريبية للاستثمارات الموفرة للطاقة استخدام مصادر الطاقة النظيفة وتقليل انبعاثات الكربون.

الفرع الثاني: الآثار الدورية (قصيرة المدى)

1- الآثار الدورية (قصيرة المدى):

تؤدي الزيادة في أرباح الشركات بعد خصم الضرائب إلى زيادة فورية في الإيرادات. في الاقتصاد الذي يعاني من العمالة الناقصة، ستؤدي هذه الزيادة في الاستهلاك إلى زيادة استغلال القدرات الإنتاجية المتاحة، إن هذا التأثير مؤقت ويختفي عندما يتكيف مستوى السعر مع هذه الزيادة في الطلب، وبالتالي فهو تأثير دوري، هو الذي تستهدفه السلطات العامة خلال برامج التحفيز.¹

يراعي النموذج الكيتري حقيقة أن المبالغ الناتجة عن التخفيض في معدل الضريبة لا تتوقف عند نقطة سقوطها الأولية. ستزداد هذه المبالغ المتاحة وتعمم في جولات متتالية من الإنفاق وتخلق دخلاً إضافياً. ومع ذلك، لا يتم إعادة إدخال جزء من الدخل في الدائرة الاقتصادية المحلية، طالما يتم توفيره أو إنفاقه خارج المنطقة. تأتي "التسريبات" المختلفة في الدائرة الاقتصادية من عائدات الضرائب المفروضة على الأسر والمدخرات، أي جزء الدخل المتاح الذي لا يُنفق على الاستهلاك، وكذلك الواردات من السلع والخدمات التي لا تُنتج محلياً بطبيعتها (Schoenenberger وآخرون، 2009). يمكن إجراء هذه الحسابات باستخدام عامل، مضروباً بالمبلغ، يحدد مقدار الدخل الذي تم إنشاؤه في النهاية من خلال التخفيض الأولي في معدل الضريبة. هذا العامل، المسمى بمضاعف الضريبة، يأخذ في الاعتبار التسريبات المختلفة ويشير إلى العلاقة بين الزيادة في الدخل النهائي الذي تم الحصول عليه على المدى القصير والمبلغ الأولي للضريبة غير المحتجز.

يتطلب التأثير المضاعف تخفيضاً صافياً في الضرائب. بمعنى آخر، لا ينبغي تعويض هذا النقص بزيادة الإيرادات الأخرى أو انخفاض الإنفاق العام. وبالتالي يتطلب قبول عجز عام.

2- التأثيرات على الناتج المحلي الإجمالي والإنتاجية:

¹- David, Maradan, Giovanni Ferro Luzzi, Op.cit, p18.

الضرائب تولد تكاليف إضافية للأسر والشركات وتعديل الأسعار النسبية، لها تأثير على موازين الاقتصاد الكلي. في مواجهة هذه المشكلة، قامت مجموعة أولى من التحليلات التجريبية بفحص العلاقة بين الاختلافات في الضرائب والنمو الاقتصادي وكذلك الإنتاجية.¹

تبرز فرض الضرائب على أرباح الشركات عموماً باعتبارها الأداة الضريبية الأكثر ضرراً بالنمو لأنها تثبط الأنشطة التجارية الأكثر أهمية في عملية النمو: الاستثمار في رأس المال وتحسين الإنتاجية. هذه النتيجة هي واحدة من الاستنتاجات الرئيسية لعمل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2010) بشأن تكوين النظام الضريبي. يُظهر العمل التجريبي أن خفض معدلات ضريبة الدخل القانونية على الشركات من المرجح أن يؤدي إلى استثمارات إضافية ومكاسب إنتاجية كبيرة في الشركات التي تدر أرباحاً عالية. هذه الشركات في الواقع حساسة بشكل خاص للتغيير في أسعار الفائدة في حين أنها هي التي تساهم أكثر في النمو. منطقياً، الشركات التي تدر أرباحاً منخفضة (غالباً أصغرهما وأصغرهما) تكون أقل تفاعلاً مع التغيير في معدلات الضرائب على الأرباح. وبالتالي، من أجل توقع تأثير التغيير في معدلات الضرائب على سلوك الشركات، من الضروري فحص توزيع القاعدة الضريبية (الربح الخاضع للضريبة) بين الشركات.

تظهر هذه الدراسات أن فرض الضرائب على الأرباح يكون أكثر ضرراً من الناحية الاقتصادية إذا كان رأس المال متحركاً دولياً وكانت الشركات نشطة في العديد من البلدان (كما هو الحال في الشركات متعددة الجنسيات).²

يوضح الجدول النتائج التجريبية الرئيسية المتاحة ويعطي إشارة إلى حجم التأثيرات ويؤكد أن العلاقة بين زيادة معدل الضريبة على الأرباح والنمو سلبية بشكل منهجي.

الجدول (1-2): الأدلة التجريبية على العلاقة بين معدل الضريبة على المؤسسات والنمو الاقتصادي

المؤلفون	بيانات	النتائج الرئيسية
Mertens et Ravn (2012)	الولايات المتحدة، (1950-2007)	انخفاض 1% في متوسط معدل الضريبة على الأرباح في الولايات المتحدة يؤدي إلى نمو بنسبة 0.6% في الناتج المحلي الإجمالي للفرد
Ferede & Dahlby (2012)	مقاطعات كندا (1977-2006)	يؤدي تخفيض معدل ضريبة الأرباح بنسبة 1% إلى زيادة النمو السنوي من 0.1% إلى 0.2%
Gemmel et al. (2011)	17 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، (1970-2004)	إن فرض الضرائب على الأرباح هو شكل الضرائب الأكثر ضرراً للنمو، يليه فرض الضرائب على الدخل والعجز والضررائب على الاستهلاك.

¹ - Ibid, p18.

² - David, Maradan, Giovanni Ferro Luzzi, Op.cit, p08.

إن فرض الضرائب على الأرباح هو الشكل الأكثر ضرراً للضرائب على النمو، يليه الضرائب على الدخل والممتلكات والاستهلاك.	21 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، (1971-2004)	Arnold et al. (2005)
يؤدي تحويل الأعباء الضريبية بنسبة 1% بين الدخل/الأرباح والاستهلاك/الملكية إلى زيادة قدرها 0.25% في الناتج المحلي الإجمالي/الفرد	70 دولة (1980-1997)	Young & Gordon (2005)

Source: David Maradan, Giovanni Ferro Luzzi, "Estimation des impacts économiques de la troisième réforme de l'imposition des entreprises, Op.cit pp10-11

تشير هذه النتيجة إلى أن خفض متوسط معدل الضريبة سيؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي، تظهر هذه الدراسات أيضاً أنه حتى إذا لم تغادر الشركات متعددة الجنسيات بعد زيادة الأسعار، فإن إنتاجيتها ومدى أرباحها يجب أن ينخفض، وبالتالي يجب أن يكون هذا التأثير أضعف لأن سلوكها، وفقاً للدراسات التجريبية، أقل تأثراً بالضرائب.

- تؤدي الزيادة في أرباح الشركات بعد خصم الضرائب إلى زيادة فورية في الإيرادات في الاقتصاد يعاني من العمالة الناقصة تؤدي هذه الزيادة في الاستهلاك إلى زيادة احتلال القدرات الإنتاجية المتاحة بالفعل، إن هذا التأثير مؤقت ويختفي عندما يتكيف مستوى السعر مع هذه الزيادة في الطلب وبالتالي فهو تأثير دوري وهو الذي تستهدفه السلطات العامة خلال برامج التحفيز، لا يتم إعادة إدخال جزء من الدخل في الدائرة الاقتصادية المحلية طالما يتم توفيره أو إنفاقه خارج المنطقة.¹

3- التأثير على الابتكار والبحث والتطوير:

يمكن أن يكون لها تأثير على طبيعة المشاريع ذاتها، البحث والتطوير أو التعاون المحتمل بين الشركات ومعاهد البحث والجامعات (الإضافية السلوكية) أو على أداء الشركات من حيث الابتكار.

- يوجد حالياً عدد قليل من الدراسات التي تقيس الآثار الإيجابية من حيث زيادة أنشطة البحث والتطوير مقابل تكلفة الميزانية.²

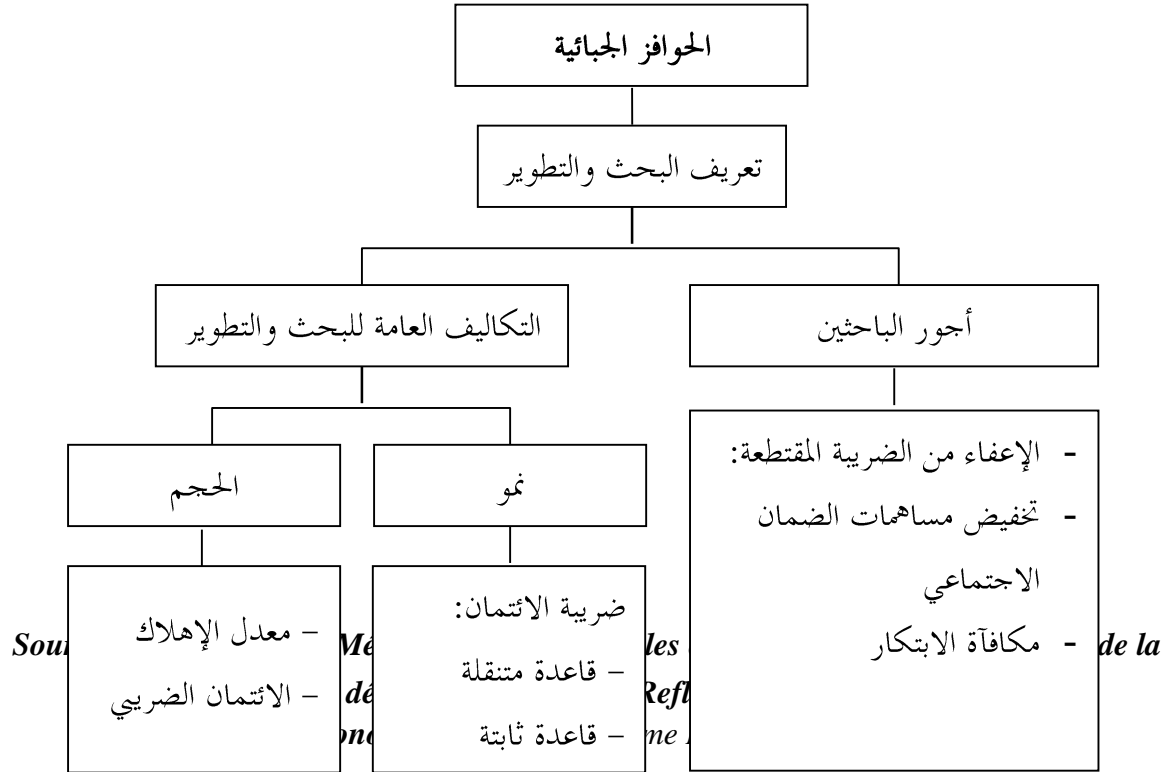
¹- David, Maradan, Giovanni Ferro Luzzi, Op.cit, p08.

²- Michel Dumont. **Méthodes pour estimer les effets des incitations en faveur de la recherche et du développement.** (M. Dumont, Éd.), 02/01/2021, Consulté le 02/05/2023, sur cairn.info: <https://www.cairn.info/revue-reflets-et-perspectives-de-la-vie-economique-2011-1117.htm>, p122

- تهدف الحوافز الجبائية إلى تشجيع الشركات التي لم تقم أبداً بالبحث والتطوير على دخول هذا المجال ومنه هناك أيضاً طرق لتحديد ما إذا كانت الحوافز الضريبية أو الإعانات تزيد من احتمال أن تبدأ الشركة في أنشطة البحث والتطوير، من الصعب إجراء تقدير لتأثير التدبير على قرار المشاركة في البحث والتطوير، كما يتساءل الباحثون عما إذا كان من المبرر حقا تشجيع الشركات الصغيرة على إطلاق مشاريع البحث والتطوير خاصة عندما لا تكون التكاليف الثابتة ووفورات الحجم ضئيلة.¹

- تركز غالبية الدراسات على التأثيرات على نفقات البحث والتطوير (إضافة المدخلات) وبدرجة أقل على التأثيرات على سلوك الشركات، مثلا نوع النشاط أو التعاون في البحث والتطوير، أو على نتائج أنشطة البحث والتطوير (المخرجات الإضافية) من حيث المنتجات أو العمليات الجديدة أو زيادة الإنتاجية.

الشكل (1-3): طرق الحوافز الجبائية لصالح البحث والتطوير



3-التأثيرات على الإيرادات الضريبية:

¹ - Ibid, page-124

تتناول سلسلة من الدراسات التجريبية تأثير التباين في معدل ضريبة أرباح الشركات الصافية على الإيرادات الضريبية من هذه الضريبة (معبراً عنها كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي). وبالتالي فهم يدرسون إلى أي مدى يتم تعويض الانخفاض في المعدلات من خلال الزيادة في القاعدة الضريبية أم لا.¹

على هذا الأساس، فإنها تحدد مرونة الإيرادات الضريبية لمعدل الضريبة وكذلك معدل الضريبة الذي يزيد من الإيرادات الضريبية.

الجدول (1-4): الأدلة التجريبية على العلاقة بين معدل ضريبة الربح والإيرادات الضريبية

المؤلفون	بيانات	النتائج الرئيسية
Clausing (2007)	29 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، (1979-2002)	العلاقة الموجبة ثم السلبية (منحنى Dupuit-Laffer) بين معدل الضريبة وإيراداتها. معدل تعظيم الإيرادات الضريبية: 33% (57% إذا كان الاقتصاد كبيراً ومغلقاً)
Brill and Hassett (2007)	29 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، (1989-2005)	العلاقة الموجبة ثم السلبية (منحنى Dupuit-Laffer) بين معدل الضريبة وإيراداتها. معدل تعظيم الإيرادات الضريبية: 26% إلى 36% ملحوظة: تم استبعاد السويد من التقدير النهائي لأن فروق المعدلات بين الكانتونات السويدية كبيرة ولأن استخدام متوسط المعدل ليس له أهمية كبيرة في هذه الحالة.
Devereux (2007)	29 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، (1986-2004)	نفس نتيجة (Clausing 2007). وباختبار المواصفات الأخرى (خاصة اللوغارتمية)، لم تعد العلاقة مهمة.
Gruber and Rauh (2007)	21 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، (2003)	مرونة الربح الخاضع للضريبة عند معدل الضريبة: 0.2

Source : David, Maradan, Giovanni Ferro Luzzi, Op.cit p12.

¹- David, Maradan, Giovanni Ferro Luzzi, Op.cit, p12.

تؤكد معظم الدراسات (الجدول 2-4) وجود (Dupuit-Laffer)، منحني لافر هو فرضية تم وضعها في إطار النمذجة الاقتصادية وتم تطويرها من قبل اقتصاديي العرض، ولا سيما آرثر لافر. فهو يضمن طابعاً رسمياً على فكرة أن الآثار الإيجابية لارتفاع معدل الضريبة على نمو إيرادات الدولة (الدولة هنا بالمعنى الواسع، بما في ذلك جميع الإدارات العامة) سوف تختفي عندما يصبح معدل الضريبة "مرتفعاً للغاية". وهو منحني على شكل جرس بين معدل الضريبة والإيرادات الضريبية. فوق معدل معين، تؤدي الزيادة اللاحقة في معدل الضريبة إلى تقليل الإيرادات الضريبية. في ضوء المعدلات المطبقة، تقع معظم البلدان (لكن ليس سويسرا) في الجزء السفلي من المنحنى، مما يشير إلى أن الانخفاض في المعدلات يعني زيادة في الإيرادات الضريبية.

يقدر (Gruber and Rauh 2007) العلاقة نفسها باستخدام بيانات على مستوى الشركة. تقديرهم للمرونة السعرية للأرباح الخاضعة للضريبة بالنسبة لمعدل الضريبة سلبياً أيضاً. ومع ذلك، تصبح هذه النتيجة موضع تساؤل عندما يدرج المحللون في النموذج الخصائص الأخرى للأنظمة الضريبية والدول التي يحتمل أن تؤثر على مستوى الإيرادات الضريبية. وهكذا يشير (Gravelle and Hungerford 2007) إلى أن معدلات الضرائب القانونية لم تعد مرتبطة بشكل كبير بالإيرادات الضريبية عندما نتحكم في الفروق بين البلدان. تم تأكيد هذه النتيجة من قبل (Kawano and Slemrod 2016) حيث أظهرنا أن العلاقة تعتمد على مراعاة عدم التجانس بين الدول ومع مرور الوقت. تشير نتائجهم أيضاً إلى أن تمييز الاختلافات في المعدل القانوني عن التغييرات في القاعدة الضريبية لا يغير الاستنتاجات.

يرتبط تأثير الإيرادات من الإعفاءات الجبائية وبدلات الاستثمار من الناحية النظرية بدرجة النشاط الجديد وبالتالي فإن التأثير ضئيل نسبياً في السنوات الأولى من البرنامج وتنمو بمرور الوقت مع تزايد عدد الشركات المؤهلة، كما يعد نمط تكاليف الإيرادات للاستهلاك المتسارع أكثر تعقيداً إلى حد ما لأن الاستقطاعات المتسارعة تمنح ميزة التوقيت فقط لأن الحكومة تتحمل قيمة أعلى مستوى للتكلفة الأولية لتحقيق نفس تأثير الحافز.¹

4-التأثيرات على أجور عوامل الإنتاج:

إن تحليل نسبة الضريبة أي توزيع الضرائب على عوامل الإنتاج (العمل، رأس المال)، معقد، يعتمد حدوث ضرائب الأرباح على درجة انفتاح الاقتصاد ومرونة الاستبدال بين العمالة ورأس المال ومرونة الاستبدال بين السلع المنتجة، والمرونة السعرية لعروض الإنتاج وكذلك رأس المال النسبي والعمالة شدة القطاعات المختلفة.

¹-Thuronyi Victor, Op.cit, p997.

تؤكد النماذج الأكثر حداثة وتطوراً (; Gravelle and Smetters, 2006 ; Randolph, 2006 ; Harberger, 1995, 2006) هذه النتائج.¹

منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، فحصت التحليلات التجريبية (Arulampalan et al., 2008 ; Hasset et Mathur, 2006 ; Felix, 2006 et Aus dem Moore et Kasten, 2009) العلاقة بين معدلات الضرائب (القانونية أو الفعالة) على أرباح الشركة ومعدلات الأجور الحقيقية، والتحكم في المحددات الأخرى لمعدلات الأجور. تتكون الإحصائيات المستخدمة من بيانات على مستوى الدولة أو الشركة وعلى مدى عدة سنوات (لوحة).²

تلجأ البلدان التي لديها فاتورة أجور صغيرة إلى فرض ضرائب أكثر على الشركات من أجل توليد الإيرادات الضريبية اللازمة. في قواعد البيانات هذه فإن الأجور ومستوى الضريبة على الأرباح ينتجان عن انخفاض الأجور وليس العكس (كما هو متوقع من الناحية النظرية).

5-التأثير الدوري لتخفيض معدل الضريبة (تأثير مضاعف):

ان التخفيض في الضرائب يزيد أرباح الشركات بعد الضرائب. ينتج عن هذا زيادة في الاستهلاك والدخل وبالتالي زيادة في الدخل الإجمالي في الاقتصاد. هذه الزيادة الأولية تولد بعد ذلك زيادات متتالية في الناتج المحلي الإجمالي (على المدى القصير وفي اقتصاد يعاني من نقص العمالة) من خلال التأثير المضاعف.³

إن السؤال الأساسي يتعلق بقيمة مضاعف الضرائب، يتم تقدير هذه القيم إما بشكل تجريبي (تقدير التأثير على الناتج المحلي الإجمالي للتغيير التقديري في السياسة الضريبية) أو على أساس نماذج التوازن العام.⁴

يكون التأثير المضاعف متغيراً بدرجة كبيرة في حالة حدوث تغيير في الإنفاق، يكون في معظم الحالات بين 0.5 و 1 (ولكن يمكن أن يتراوح من -2 إلى +4). تقرير (Minsch 2009) عن نتائج (Spilimbergo

et al. 2009) واستخلص الاستنتاجات التالية: التأثير المضاعف لاستثمارات الدولة، الذي تم تأسيسه تجريبياً، ليس أعلى بكثير من تأثير استهلاك الدولة. على الرغم من أنها تختلف من دولة إلى أخرى، إلا أنها تميل إلى أن

¹-David Maradan ; Giovanni Ferro Luzzi, Op.cit, p15.

² Kevin A. Hasset, Aparna Mathur, **Taxes and Wages**, American Enterprise Institute, AEI WORKING PAPER #128, JUNE, 2006.

³- David, Maradan, Giovanni Ferro Luzzi, Op.cit, p16.

⁴ Jérôme Creel, Éric Heyer et Mathieu Plane, **Petit précis de politique budgétaire par tous les temps Les multiplicateurs budgétaires au cours du cycle**, Dans Revue de l'OFCE 2011/1(n°116), pages 61 à 88 ÉditionsOFCE

تكون أعلى في البلدان الأكبر. يبدو أن التخفيضات الضريبية لها تأثير أقل على الاقتصاد قصير الأجل من زيادة الإنفاق العام¹.

يبدو أن هذه النتيجة الأخيرة تتعارض مبدئياً مع الطرح الذي ينص على أن ضريبة الدخل كانت الأكثر ضرراً للنمو، تصف هذه الملاحظة الأثر طويل المدى للتخفيض الدائم في معدلات الضرائب، أي مراعاة التغيرات في الأسعار والأجور والتغيرات الهيكلية كالابتكار، تركز النظرية الكيترية على المدى القصير وتفترض وجود اقتصاد عاطل عن العمل، وهكذا يصف المضاعف آثار الانخفاض المؤقت في معدلات الضرائب على الاقتصاد. إذا لم يكن التخفيض في معدل ضريبة الدخل على الشركات آلية تحفيز فعالة (مقارنة بزيادة الإنفاق العام، على سبيل المثال)، فإن مثل هذا التخفيض يولد آثاراً هيكلية كبيرة ويحسن النمو على المدى الطويل (أكثر من تخفيض الضرائب على دخل العمل، على سبيل المثال).

يمكن أن يكون للحوافز الضريبية آثار دورية على الاقتصاد، وأن تخلق هذه التأثيرات حلقة تغذية مرتدة، حيث تؤدي الحوافز الضريبية إلى أنشطة اقتصادية معينة تؤدي بدورها إلى زيادة النمو الاقتصادي.

6- الحافز الاقتصادي:

يمكن استخدام الحوافز الضريبية كأداة لتحفيز النشاط الاقتصادي خلال فترة الانكماش على سبيل المثال، أثناء فترة الركود، قد تقدم الحكومات إعفاءات ضريبية أو خصومات لتشجيع الشركات على الاستثمار في معدات جديدة أو توظيف المزيد من الموظفين. يمكن أن تساعد هذه الحوافز في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنفاق التجاري والإنفاق الاستهلاكي².

7- نمو الأعمال التجارية:

الحوافز الضريبية التي تستهدف صناعات أو قطاعات معينة يمكن أن تعزز نموها. على سبيل المثال، قد تقدم الحكومات إعفاءات ضريبية لتشجيع تطوير مشاريع الطاقة المتجددة أو أنشطة البحث والتطوير. يمكن لهذه الحوافز جذب الاستثمارات وتعزيز الابتكار في تلك القطاعات، مما يؤدي إلى خلق فرص العمل والتوسع الاقتصادي³.

8- زيادة الإيرادات الضريبية:

¹- Antonio Spilimbergo, Steve Symansky, and Martin Schindler, **Fiscal Multipliers**, international monetary fund, May 20, 2009

² Antonio Spilimbergo, Steve Symansky, and Martin Schindler, **Fiscal Multipliers**, Op, cit

³ Ibid.

يمكن أن تؤدي الحوافز الضريبية التي تؤدي إلى النمو الاقتصادي في النهاية إلى زيادة الإيرادات الضريبية للحكومة. مع توسع الأعمال التجارية وكسب الأفراد لدخل أعلى، تتوسع القاعدة الضريبية الإجمالية. يمكن بعد ذلك إعادة استثمار هذه الإيرادات الضريبية المرتفعة في الاقتصاد، مثل تمويل مشاريع البنية التحتية العامة أو برامج الرعاية الاجتماعية.

9- سلوك العمل:

يمكن أن تؤثر الحوافز الضريبية أيضاً على سلوك الأعمال وقرارات الاستثمار. على سبيل المثال، إذا قدمت الحكومة ائتمانات ضريبية للشركات للانتقال إلى مناطق معينة، فيمكنها إنشاء تأثير الدومينو حيث تحذو الشركات الأخرى حذوها للاستفادة من هذه الحوافز. هذا يمكن أن يؤدي إلى التنمية الإقليمية وفرص العمل.

10- الأثر المالي:

في حين أن الحوافز الضريبية يمكن أن توفر فوائد قصيرة الأجل، فقد يكون لها آثار مالية طويلة الأجل. إذا أدت الحوافز الضريبية إلى انخفاض كبير في الإيرادات الضريبية، فقد تواجه الحكومة تحديات في تمويل الخدمات الأساسية والحفاظ على الاستقرار المالي. يجب على الحكومات أن توازن بعناية بين مزايا الحوافز الضريبية وتأثيرها المالي طويل الأجل.

بشكل عام، يمكن أن تخلق الحوافز الضريبية تأثيراً دورياً على الاقتصاد من خلال تحفيز النمو الاقتصادي، وجذب الاستثمارات، وتوليد إيرادات ضريبية أعلى، والتأثير على السلوك التجاري، والتأثير على الموقف المالي للحكومة. ومع ذلك، فهو ضروري لصانع السياسة.¹

الفرع الثالث: الآثار المعززة للنمو الشامل وتحسين الصحة المالية

1- استخدام بطاقات النتائج الحافزة الشاملة لاستهداف النمو الشامل:

لعمري كانت الحوافز الضريبية أداة سياسية رئيسية لتحفيز التنمية الاقتصادية وجذب الوظائف الجيدة والاحتفاظ بها، في السنوات الأخيرة خضعت هذه الحوافز لتدقيق شديد من الجمهور مع تزايد المخاوف بشأن ضياع الإيرادات الضريبية والصحة المالية للمحليات، لكن الحوافز الضريبية يمكن أن تؤثر على النمو الاقتصادي والفرص في المدن إذا كانت تستهدف بشكل استراتيجي الأعمال التجارية والسلوكيات التجارية الصحيحة.

¹- David, Maradan, Giovanni Ferro Luzzi, Op.cit, p16.

إن النموذج السائد للحوافز الضريبية هو مكافأة مجموعة ضيقة من السلوكيات أي خلق وظائف جديدة والإبقاء على الوظائف التي هي تحت التهديد، لم تدخل العوامل المهمة الأخرى مثل مستويات الأجور والتوظيف المحلي ومتطلبات القدرة على تحمل التكاليف لمشاريع الإسكان سوى في سنوات الأخيرة.¹

2-تحسين الصحة المالية من خلال الحوافز الجبائية:

- إلى جانب دعم النمو الشامل، يمكن لحوافز التنمية الاقتصادية أن تعزز قدرة الحكومات المحلية على تخطيط وإدارة ودفع تكاليف الخدمات والاستثمارات العامة الهامة. على سبيل المثال، نظمت اتفاقية Providence، R.I. اتفاقيات تثبيت ضريبة الممتلكات مع الشركات بطريقة ساهمت في الجهود الأوسع للمدينة لتعزيز صحتها المالية، قال لورانس مانشيبي، كبير المسؤولين الماليين في بروفيدنس: "لقد استخدمنا الاتفاقيات لتوسيع القوائم الضريبية للمدينة من خلال تحفيز التطوير الجديد، ليس فقط في وسط المدينة ولكن في الأحياء أيضاً". "لقد سمح لنا بتحقيق الاستقرار وتوسيع السجل الضريبي للمدينة. لقد مضى سبع سنوات دون تغيير معدل الضريبة".²

- يمكن للحوافز المهيكلة مع الاهتمام الموجه للصحة المالية أن تعزز مستوى تمويل النفقات الرأسمالية. يمكن أن يوفر هذا التمويل المتزايد موارد قيمة متعددة السنوات للبنية التحتية الحيوية، مما يساعد على تخفيف ضغوط الميزانية طويلة الأجل التي تواجهها العديد من المناطق المحلية.

- نمو الإيرادات من مصادرها الخاصة هو ميزة أخرى محتملة للصحة المالية. من الموثق جيداً أنه عندما يتم تنظيم الحوافز لتمكين منطقة ما من تحصيل ضرائب الملكية الجزئية أو الكاملة من الشركات التي كانت ستوجد لولا ذلك في مكان آخر، يمكن أن تنمو هذه الفئة المهمة من الإيرادات. يعد توسيع الإيرادات الضريبية الخاصة بالمصدر جزءاً لا يتجزأ من السلطات القضائية ذات الموارد المحدودة، يمكن أن تؤدي الحوافز الضريبية المهيكلة لفترة متعددة السنوات إلى نتائج مفيدة بشكل خاص. من أجل التتبع الكامل للتأثيرات الصحية المالية للحوافز الاقتصادية يجب أن تتبنى المحليات إطار قياس قوي لمجلس معايير المحاسبة الحكومية (GASB 77) في بيانها المالية.

¹-OCDE, Options pour une utilisation efficace et efficiente des incitations fiscales à l'investissement dans les pays à faible revenu, Op.cit, P28.

²- OCDE, Options pour une utilisation efficace et efficiente des incitations fiscales à l'investissement dans les pays à faible revenu, Op.cit, P28.

3- الحوافز الجبائية لدعم صحة المجتمع وتنميته:

الحوافز الضريبية هي إحدى طرق تشجيع المطورين والشركات والمواطنين على القيام باستثمارات تعود بالنفع على

المجتمع. من خلال مساعدة الناس على استرداد جزء من أموالهم، في شكل إعفاءات ضريبية من أنواع مختلفة

فإنهم يسهلون إنفاق الأموال أو المساهمة في المشاريع المسؤولة اجتماعياً. في هذا القسم إذا كيف يمكن استخدامها لتحسين نوعية الحياة في مجتمعاتنا.¹

- تهدف بعض الحوافز الضريبية إلى المساعدة في رفاهية المجتمع، على سبيل المثال حافز ضريبة الحفظ التاريخية. تدفع الحكومة الفيدرالية الأمريكية، في العديد من المواقف، للحفاظ على المباني التاريخية. تتمثل إحدى الطرق التي تقوم بها الحكومة في ذلك من خلال الحوافز الضريبية لإعادة تأهيل المباني التاريخية. يمكن للحوافز الضريبية للحفاظ على المباني التاريخية أن تولد فرص عمل، وتزيد الاستثمار الخاص في المدينة، وتخلق مساكن للأفراد ذوي الدخل المنخفض في المباني التاريخية، وتعزز قيم الممتلكات. حالياً، وفقاً لقانون الإصلاح الضريبي لعام 1986، هناك حافزان رئيسيان في هذه الفئة. الحافز الأول هو خصم ضريبي بنسبة 20% لإعادة تأهيل المباني التاريخية. يتم تعريف الهيكل التاريخي على أنه مبنى مدرج في السجل الوطني للأماكن التاريخية أو مبنى في منطقة تاريخية مسجلة، معترف بها من قبل National Park Service. الحافز الثاني هو الإعفاء الضريبي بنسبة 10% لإعادة تأهيل المباني التي تم بناؤها قبل عام 1936 لكنها تعتبر غير سكنية وغير تاريخية.²

5- الحوافز الجبائية للتنمية الاقتصادية:

تشمل الإعفاءات الضريبية لأغراض التنمية الاقتصادية معاملة ضريبية تفضيلية تهدف إلى توسيع أو الاحتفاظ بالنشاط الاقتصادي. الإعفاءات الضريبية في هذا المجال بشكل عام تستفيد الشركات وتهدف إلى زيادة فرص العمل أو الاستثمار التجاري أو تحسين قدرة الأعمال على التنافس مع الشركات خارج الدولة.

¹-Thuronyi Victor, Op.cit, p997.

²-. Lourdes Germán, Joseph Parilla, **How tax incentives can power more equitable, inclusive growth.** <https://www.brookings.edu/articles/how-tax-incentives-can-power-more-equitable-inclusive-growth/05/05/2021> consulté le 18/05/2022.

لكي تفي الإعفاءات الضريبية للتنمية الاقتصادية بأهدافها المقصودة يجب أن تكون للدولة ضرائب التأثير على قرارات العمل أي يجب أن يؤدي التغيير في ضرائب الولاية الشركات التي تتخذ إجراءات، مثل توسيع نطاق التوظيف، والتي لم تكن لتحدث فيعدم وجود تغيير ضريبي.

تتم معالجة مسألة كيفية تأثير ضرائب الدولة على التوظيف والنشاط الاقتصادي على ثلاث فئات التحليل:

• تستخدم الدراسات على مستوى الولاية مقاييس النشاط الاقتصادي على مستوى الولاية (مثلا لتوظيف

أو الاستثمار) ومحاولة إيجاد علاقة بين مختلف الدول المؤثرات الضريبية والنشاط الاقتصادي العام للدولة.¹

أشارت التحليلات التي أجريت خلال الخمسينيات من القرن الماضي إلى أن الضرائب الحكومية والمحلية

كانت ضئيلة. فسر الباحثون هذه النتائج من خلال حقيقة أن ضرائب الولاية تشكل نسبة ضئيلة جداً من

إجمالي تكاليف الأعمال. لذلك، عندما يتعلق الأمر بتحديد مكان إقامة مشروع تجاري أو توسيعه، فإن

الاختلافات بين الولايات في تكلفة العمالة والنقل ونفقات الأعمال الأخرى سوف تفوق الفروق الضريبية.²

إن نتيجة التأثير السلبي غالباً ما يتم تحديدها من خلال المخاوف التالية:³

• آثار التوظيف والخبرة العملية على المدى الطويل. وعلى الرغم من أن الغالبية العظمى من الوظائف الجديدة

يشغلها مهاجرون داخليون لفترات طويلة، فإن السياسات التي تعمل على زيادة فرص العمل داخل الدولة

ستؤدي إلى خلق وظائف جديدة للسكان المحليين، على الأقل في المدى القريب، وتمنح هذه الوظائف الجديدة

السكان خبرة وظيفية ومهارات التي لم يكن من الممكن أن يتمتعوا بها لولا ذلك، مما يحسن فرص العمل

والدخل على المدى الطويل. وجد أحد الباحثين أدلة تتفق مع هذا الرأي.⁴

الفرع الرابع: نموذج (Imothy J. Bartik) يموتيه جيه بارتيك لتقدير أثر الحوافز الجبائية

هذا نموذج طوره "تيموثي جاي بارتيك" من "دبليو إي" معهد أيجون لأبحاث التوظيف بدعم من صناديق بيو

الخيرية. يقوم النموذج بتقدير تكاليف وفوائد الحوافز المالية لتوسعات الأعمال وعمليات النقل التي تتضمن

¹- Ibid.

²- Lourdes Germán, Joseph Parilla, Op.cit

³- Ibid.

⁴- Lourdes Germán, Joseph Parilla, Op.cit

استثمارات رأسمالية كبيرة. ويتم تلخيص الأثر الصافي من حيث صافي التغير في دخول السكان المحليين. إذا كانت الفوائد تفوق التكاليف، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة في إجمالي دخل السكان المحليين.¹ ويعتمد النموذج على عقود من الأبحاث الاقتصادية لتقدير تأثير الحوافز على قرارات الشركات بالانتقال أو التوسع. ويمكن أن تنتشر هذه التأثيرات عبر الاقتصاد المحلي، مما يؤدي إلى زيادة دخل العمال، والإنفاق الاستهلاكي، والإيرادات الحكومية، هذا النموذج يستكشف كيف تؤثر أربعة عوامل رئيسية على الحوافز الجبائية:

التكاليف: يجب على صانعي السياسات حساب تكلفة الميزانية الصافية للحوافز وكيفية دفعها.

الأهداف: تعتمد الآثار الاقتصادية للحوافز جزئياً على خصائص الشركات التي تتلقاها، لاسيما ما إذا كان المستفيدون هم من المصدرين أو الشركات عالية التأثير أو الشركات المملوكة محلياً.

التصميم: يمكن لبعض تصاميم الحوافز أن تقدم فوائد أكثر للشركات بنفس التكلفة التي تتحملها الحكومة، مما يزيد من فعاليتها. يمكن أن تختلف التأثيرات اعتماداً على الوقت الذي تتلقى فيه الشركات الحوافز وما إذا كان البرنامج يساعد الشركات في التغلب على العوائق العملية أمام النمو.

الظروف الاقتصادية: تحتاج التقييمات الشاملة للحوافز إلى النظر في كيفية اختلاف التأثيرات باختلاف حالة الاقتصاد، بما في ذلك ما إذا كان الاقتصاد المحلي يعاني وما إذا كان عرض المساكن يمكن أن يتوسع بسهولة لاستيعاب المزيد من السكان.²

أثناء قيام صانعي السياسات والمسؤولين الحكوميين بتقييم حوافزهم، يجب عليهم التفكير بعناية في كيفية تأثير هذه العوامل على تكاليفها وفوائدها.

1-التكاليف:

عندما يحفز الحوافز نشاطاً تجارياً جديداً، يمكن أن يكون له آثار في الميزانية تتجاوز التكلفة الأولية للبرنامج. على الجانب الإيجابي، ينتج عن زيادة النشاط الاقتصادي إيرادات ضريبية إضافية. لكن الإنفاق الحكومي سينمو أيضاً حيث تجتذب فرص العمل الجديدة عدداً إضافياً من السكان، مما يعزز الطلب على الخدمات الحكومية مثل النقل والسلامة العامة، تعتمد تكلفة الميزانية الصافية -التكلفة الأولية للحوافز، بالإضافة إلى

¹- Jeff Chapman, J. G., **THE PEW CHARITABLE TRUSTS**. Consulté le 05 25, 2023, sur <https://www.pewtrusts.org/en/research-and-analysis/issue-briefs/2019/04/what-factors-influence-the-effectiveness-of-business-incentives>.

²- Jeff Chapman, J. G. **THE PEW CHARITABLE TRUSTS**, Op.cit

الفصل الأول:

الإنتاجية في المؤسسة الاقتصادية وعلاقتها بالحوافز الجبائية

احتياجات الإنفاق المتزايدة، ناقصاً زيادة الإيرادات -على القوة النسبية لهذه التأثيرات الثلاثة، ويجب أن يأخذ التحليل الشامل في الاعتبار هذه التأثيرات المتناقضة على الميزانية.

2-الأهداف:

1-2-الحافز يستهدف المصدرين:

إن تقديم الحوافز للشركات التي تبيع سلعها محلياً، مثل تجار التجزئة، سيميل إلى الإضرار بالأعمال الأخرى في المجتمع وتقويض الفوائد الاقتصادية المحتملة للبرنامج لأن المبيعات والوظائف في الشركة الجديدة ستأتي على حساب الشركات القائمة. في المقابل، فإن الحوافز الممنوحة للمصدرين، مثل الشركات المصنعة التي تبيع منتجاتها في المقام الأول خارج الولاية أو المجتمع، من المرجح أن تقدم فوائد اقتصادية محلية.¹

2-2-الحافز يستهدف الشركات عالية التأثير:

عندما تنتقل شركة ما أو تتوسع بسبب الحافز، فإن الآثار تتدرج عبر الاقتصاد. نظراً لأن الشركة تشتري السلع من الشركات المحلية الأخرى وينفق الموظفون الجدد جزءاً من أجورهم محلياً، يتم إنشاء بعض الوظائف الإضافية في عملية تسمى التأثير المضاعف. من المهم لمقيمي الحوافز أن يفكروا فيما إذا كان من المحتمل أن يكون لدى الشركات المتلقية مضاعفات محلية عالية أو منخفضة.

3-تصميم:

1-3-توقيت تلقي الحوافز:

تفضل الشركات الحصول على دولار اليوم بدلاً من غداً لأن تأجيل الدفع يعني أنه سيتم تخفيض قيمته بسبب التضخم والمخاطر وعوامل أخرى وقد يتسبب في إرجاء الشركة أو تفويت فرص الاستثمار والنمو. لذلك، يعد البرنامج الذي يتم تحميله مسبقاً أكثر قيمة للمستفيدين، وله تأثير أكبر على قراراتهم للاستثمار، وهو أكثر فعالية من حيث التكلفة مما لو تم توزيع الحافز على مدى سنوات عديدة. على الرغم من أنه يمكن إهدار الحافز المقدم قبل استثمار الشركة بوقت طويل إذا لم تتابع الشركة خططها، إلا أن مدفوعات الحوافز التي

¹ - Ibid

تتزامن مع أهداف خلق الوظائف المتفق عليها يمكن أن توفر قيمة عالية للشركات مع حماية الموارد العامة. يجب أن تنظر التقييمات بعناية في كيفية تأثير توقيت مدفوعات الحوافز على قيمتها بالنسبة للشركات.¹

3-2- الحوافز تساعد الشركات في التغلب على عوائق عملية النمو:

على عكس الإعفاءات الضريبية والحوافز المالية الأخرى التي تساوي قيمتها للشركات تقريباً تكاليفها، توفر بعض خدمات الأعمال عالية الجودة قيمة تتجاوز تكاليفها بشكل كبير، مثلاً تقدم برامج التوسع في التصنيع نصائح للمصنعين الصغار حول إيجاد أسواق جديدة وتحسين الإنتاجية، وتعمل برامج التدريب الوظيفي المخصصة مع الشركات لضمان وصولها إلى قوة عاملة مؤهلة. على الرغم من أن العديد من الشركات تستثمر في هذه الخدمات بمفردها، غالباً ما تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم عدم اليقين بشأن جودة الخدمات، أو صعوبة الاقتراض لدفع ثمنها، أو خطر فقدان العمال المدربين

ان تصميمها لمساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم على التغلب على هذه الحواجز، يجعل لهذه الخدمات تأثيرات إيجابية أكبر بكثير على توسيع الأعمال وخلق فرص العمل من الحافز المالي بنفس التكلفة. يجب أن تأخذ التقييمات في الاعتبار ما إذا كانت الحوافز مصممة بطريقة تساعد الشركات على التغلب على هذه الحواجز أو توفر حافزاً مالياً.²

4- ظروف اقتصادية:

4-1- للحوافز فوائد أكبر عند معانات الاقتصاد المحلي:

قد يكون للحوافز فوائد أكبر عندما يعاني الاقتصاد المحلي. عندما تكون البطالة مرتفعة، هناك احتمال متزايد لملء الوظائف الجديدة من مجموعة كبيرة من العمال المحليين العاطلين عن العمل بدلاً من انتقال العمال بين المجتمعات، مما يعزز أرباح العمال المحليين ويزيد من عائدات الضرائب. ومع ذلك، عندما تكون البطالة منخفضة، يتوفر عدد أقل من العمال المحليين، وسيتم شغل المزيد من الوظائف الجديدة من قبل الأشخاص الذين ينتقلون من خارج المنطقة. علاوة على ذلك، تؤدي هذه الزيادة السكانية إلى زيادة الإنفاق الحكومي بسبب زيادة الطلب على خدمات الحكومة المحلية.

4-2- توسع العرض لاستيعاب الطلب المتزايد:

¹- Jeff Chapman, J. G. , THE PEW CHARITABLE TRUSTS, Op.cit

²- Jeff Chapman, J. G. , THE PEW CHARITABLE TRUSTS. Op.cit

يتكون الاقتصاد من العديد من الأجزاء المترابطة، والتغيرات في منطقة واحدة ستؤثر على مناطق أخرى. على سبيل المثال، يميل النمو في النشاط الاقتصادي والعمالة والسكان إلى زيادة قيمة الممتلكات. سيكون هذا التأثير أكثر وضوحاً عندما يكون عرض المساكن بطيئاً في الاستجابة للتغيرات في الطلب، كما هو الحال في المناطق التي يكون فيها البناء الجديد أكثر تقييداً. ارتفاع الأسعار يفيد مالكي العقارات ولكنه يزيد أيضاً من تكاليف الإيجار، بما في ذلك الشركات المحلية، مما قد يؤدي إلى فقدان بعض الوظائف الذي يعوض جزئياً الآثار الإيجابية للحوافز على التوظيف. يجب أن تحاول التقييمات حساب هذه الأنواع من الآثار غير المباشرة وغير المقصودة للحوافز على الاقتصاد المحلي.

يمكن لحوافز التنمية الاقتصادية الذي يؤدي بنجاح إلى توسيع الأعمال التجارية أو نقلها أن يفيد السكان المحليين من خلال زيادة فرص عملهم وبالتالي زيادة دخلهم. لكن الحوافز يمكن أن تكون لها تكاليف في شكل عائدات ضائعة، وزيادة الطلب على الخدمات الحكومية، وآثار سلبية غير مقصودة في جميع أنحاء الاقتصاد. يعتمد ما إذا كانت الفوائد تفوق هذه التكاليف على العديد من العوامل. على الرغم من أنه ليس شاملاً، إلا أن هذا الملخص يلخص بعض العوامل السياسية والاقتصادية الهامة التي يجب أخذها في الاعتبار عند تقييم الحوافز الجديدة أو الحالية.¹

المطلب الثالث: سياسة الحوافز الجبائية كآلية للإصلاح الاقتصادي - تجارب دولية

الفرع الأول: نتائج تجارب دولية لاعتماد سياسة الحوافز الجبائية

1- المجر ولاتفيا وبولندا:

غالباً ما تجد المؤلفات الأكاديمية أن الحوافز الضريبية في شكل استهلاك سريع، إذا كان ذلك مناسباً مصممة لزيادة الاستثمار. على سبيل المثال، بدلات الإهلاك المتسارعة للسنة الأولى لكانت المعدات المتوفرة في الولايات المتحدة بين عامي 2002 و2004 ومرة أخرى بين عامي 2008 و2013، إيجابية التأثير على الاستثمار، تغيير في التأهيل حدود مخصصات رأس المال للسنة الأولى المعجلة للاستثمار في المصانع والآلات، كما أسفرت المملكة المتحدة عن استجابة استثمارية إيجابية²، برنامج مشاهكان له تأثير قوي وهام على الاستثمار التجاري والتوظيف في ألمانيا، علاوة على ذلك، فإن خفض تكلفة المستخدم لرأس المال يدفع

¹- Jeff Chapman, J. G. , **THE PEW CHARITABLE TRUSTS**, Op.cit

²- Giorgia Maffini, Jing Xing, Michael P. Devereux, **The impact of investment incentives: evidence from UK corporation tax returns**, Oxford University Centre for Business Taxation, January 2016.

إلى استجابة هامش واسعة النطاق للشركات التي لم تكن لتقوم بأي استثمار في السلع الرأسمالية في غياب السياسة. استجابة الهامش الواسعة مدفوعة في الغالب بالحوافز الأكبر للترقية.

2- الولايات المتحدة الأمريكية:

الحوافز هي فائدة تُمنح لشخص ما لتشجيعه على فعل شيء محدد. الحوافز الضريبية هي طرق لتخفيض الضرائب على الشركات والأفراد في مقابل إجراءات أو استثمارات مرغوبة محددة من جانبهم. والغرض منها هو تشجيع تلك الشركات والأفراد على الانخراط في سلوك مسؤول اجتماعياً و / أو يفيد المجتمع. ربما يكون الحوافز الضريبية الأكثر شيوعاً للأمريكيين دافعي الضرائب هو خصم المساهمات الخيرية: عند تحديد الضرائب الخاصة بك، يمكنك خصم المبلغ الذي قدمته للمنظمات الخيرية المعفاة من الضرائب من دخلك الخاضع للضريبة. يوجد الخصم للمساعدة في إقناع الناس بالمساهمة في الأعمال الخيرية.

ووفقاً لدراسة أجريت عام 2020 حول الحوافز الضريبية في الولايات المتحدة، "أنفقت الولايات ما بين 5 دولارات أمريكية و216 دولاراً أمريكياً للفرد على حوافز الشركات". هناك بعض الأدلة على أن هذا يؤدي إلى مكاسب مباشرة في التوظيف ولكن لا يوجد دليل قوي أن الحوافز تزيد من النمو الاقتصادي. يُنظر إلى الحوافز الضريبية التي تستهدف الشركات الفردية عموماً على أنها غير فعالة ومكلفة اقتصادياً ومشوهة، فضلاً عن آثارها الاقتصادية الارتدادية.

العديد من "الحوافز الضريبية" تزيل ببساطة جزءاً من أو كل عبء الضريبة من أي معاملة سوقية تجري. وذلك لأن جميع الضرائب تقريباً تفرض ما يسميه الاقتصاديون عبئاً زائداً أو خسارة في المكاسب القسوى خسارة المكاسب القسوى هي الفرق بين مقدار الإنتاجية الاقتصادية التي قد تحدث بدون الضريبة وتلك التي تحدث مع الضريبة.

يمكن تقديم الحوافز الضريبية من قبل أي مستوى حكومي يفرض الضرائب: الفيدرالية أو الولاية أو المقاطعة أو المقاطعة أو البلدية. يمكن أن تستهدف الشركات والمؤسسات والأفراد، أي كيان يدفع الضرائب. بشكل عام، يأخذون أحد الأشكال:

- الخصومات: تسمح لك الخصومات الضريبية بطرح بعض أو كل نفقاتك لأشياء معينة من دخلك الخاضع للضريبة (المبلغ الذي تدفع الضرائب عليه). ضرائبك أقل لأنك تخضع للضريبة على مبلغ أقل.

-الاعتمادات الضريبية: يسمح لك الائتمان الضريبي بطرح بعض أو كل نفقاتك لأشياء معينة من مبلغ الضرائب التي يتعين عليك دفعها. تكون ضرائبك أقل لأنك تدفع أقل بالفعل، على الرغم من أنك تخضع لضريبة على المبلغ الكامل لدخلك.

- التخفيض الضريبي أو التسامح:

في مقابل إجراءات أو استثمارات معينة، لا يتعين عليك دفع جزء أو كل ضرائبك عادةً لفترة زمنية معينة.

ضرائبك أقل لأنه ببساطة لا يتعين دفعها. يتعلق المثال أدناه بضرائب الأعمال الحكومية، ولكن قد تتنازل البلديات أيضاً عن ضرائب الملكية (والتي، بالنسبة للمنشأة الصناعية، يمكن أن تمثل قدراً كبيراً من المال) وفقاً لجدول زمني مماثل لأسباب مماثلة.

2-1- أشكال أخرى من الحوافز في الولايات المتحدة الأمريكية:

- حوافز زائفة: بغض النظر عن حقيقة أن الحافز يحفز النشاط الاقتصادي، يستخدم الكثيرون المصطلح للإشارة إلى أي تغيير نسبي في الضرائب يغير السلوك الاقتصادي. تشمل هذه الحوافز الزائفة الإعفاءات الضريبية أو التخفيضات الضريبية أو التخفيضات الضريبية. تستهدف هذه "الحوافز الضريبية" الأفراد والشركات.

- الحوافز الفردية: الحوافز الضريبية الفردية هي شكل بارز من أشكال الحوافز وتشمل الخصومات والإعفاءات والائتمانات. تشمل الأمثلة المحددة خصم فائدة الرهن العقاري، وحساب التقاعد الفردي، والائتمان الضريبي المختلط.

شكل آخر من أشكال الحوافز الضريبية الفردية هو حافز ضريبة الدخل. على الرغم من استخدامه في الغالب في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية والبلدان النامية، ويرتبط عادةً بنصيب الفرد المحلي غير الكافي، إلا أن حافز ضريبة الدخل يهدف إلى مساعدة الرفاه الاقتصادي للمستثمرين المباشرين ويتوافق مع الاستثمار في أنشطة الإنتاج، وفي النهاية، يهدف عدة مرات إلى جذب المستثمرين الأجانب.

يتم تقديم هذه الحوافز لأسباب مختلفة. أولاً، يُنظر إليها على أنها توازن بين مثبطات الاستثمار الناشئة عن نظام الضرائب العادي. يستخدم آخرون الحوافز لموازنة مساوئ الاستثمار مثل القوانين المعقدة والبنية التحتية غير الكافية.

2-2- حوافز ضريبية للشركات:

يمكن رفع الحوافز الضريبية للشركات على المستويات الحكومية الفيدرالية والولائية والمحلية. على سبيل المثال، في الولايات المتحدة، يوفر قانون الضرائب الفيدرالي مجموعة واسعة من الحوافز للشركات، بلغ مجموعها 109 مليار دولار في عام 2011، وفقاً لدراسة مؤسسة الضرائب، تصنف مؤسسة الضرائب الحوافز الضريبية الفيدرالية الأمريكية إلى أربع فئات رئيسية مدرجة أدناه:

- الاستثناءات الضريبية للسندات المحلية بقيمة 12.4 مليار دولار.
 - تهدف التفضيلات إلى النهوض بالسياسة الاجتماعية بقيمة 9 مليارات دولار.
 - التفضيلات التي تفيد صناعات محددة بشكل مباشر، بقيمة 17.4 مليار دولار.
 - التفضيلات المتاحة على نطاق واسع لمعظم دافعي الضرائب من الشركات، بقيمة 68.7 مليار دولار.
- الحوافز الضريبية للشركات التي تقدمها حكومات الولايات والحكومات المحلية مدرجة أيضاً في قانون الضرائب الأمريكي ولكن غالباً ما يتم توجيهها إلى الشركات الفردية المشاركة في مشروع اختيار موقع الشركة. يتفاوض مستشارو اختيار الموقع حول هذه الحوافز، والتي تكون عادةً خاصة بمشروع الشركة الذي تقوم الدولة بتوظيفه، بدلاً من تطبيقها على صناعة أوسع. تشمل الأمثلة ما يلي:

- ائتمان ضريبة دخل الشركات
- تخفيض ضريبة الأملاك
- الإعفاء من ضريبة المبيعات
- استرداد ضريبة الرواتب

2-3- حافز ضريبة الحفظ التاريخية:

لا يتم تنظيم جميع الحوافز الضريبية للأفراد أو الشركات، حيث تهدف بعض الحوافز الضريبية إلى المساعدة في رفاهية المجتمع. على سبيل المثال، حافز ضريبة الحفظ التاريخية. تدفع الحكومة الفيدرالية الأمريكية، في العديد من المواقع، للحفاظ على المباني التاريخية. تتمثل إحدى الطرق التي تقوم بها الحكومة في ذلك من خلال الحوافز الضريبية لإعادة تأهيل المباني التاريخية. يمكن للحوافز الضريبية للحفاظ على المباني التاريخية أن تولد فرص عمل، وتزيد الاستثمار الخاص في المدينة، وتخلق مساكن للأفراد ذوي الدخل المنخفض في المباني التاريخية، وتعزز قيم الممتلكات. حالياً، وفقاً لقانون الإصلاح الضريبي لعام 1986، هناك حافزان رئيسيان في هذه الفئة. الحافز الأول هو خصم ضريبي بنسبة 20% لإعادة تأهيل المباني التاريخية. يتم تعريف الهيكل التاريخي على أنه مبنى مدرج في السجل الوطني للأماكن التاريخية أو مبنى في

منطقة تاريخية مسجلة، معترف بها من قبل National Park Service. الحافز الثاني هو الإعفاء الضريبي بنسبة 10% لإعادة تأهيل المباني التي تم بناؤها قبل عام 1936 لكنها تعتبر غير سكنية وغير تاريخية.

قائمة أكبر صفقات الحوافز الجبائية الأمريكية:

- واشنطن: بوينج، 8.7 مليار دولار حتى عام 2040، جزئياً لطائرة 777X
- نيويورك: Alcoa، 5.6 مليار دولار
- واشنطن: بوينج، 3.2 مليار دولار
- أوريجون: نايك 2 مليار دولار
- نيو مكسيكو: شركة إنتل، 2 مليار دولار
- لويزيانا: Cheniere Energy، 1.7 مليار دولار
- بنسلفانيا: Royal Dutch Shell، 1.65 مليار دولار على مدار 25 عاماً لمصنع بنسلفانيا شل لتكسير الإيثيلين
- ميسوري: Cerner Corp. 1.64 مليار دولار
- ميشيغان: كرايسلر 1.3 مليار دولار
- نيفادا: Tesla Gigafactory 1، 1.25 مليار دولار على مدار 20 عاماً
- ميسيسيبي: نيسان كانتون 1.25 مليار دولار

4-2-تقييم الحوافز الجبائية الحكومية والمحلية:

يصف هذا المقال ويقيم الحوافز الضريبية للشركات الحكومية والمحلية في الولايات المتحدة في 2014، أنفقت الولايات ما بين 5 دولارات و216 دولاراً للفرد على حوافز للشركات في شكل إعانات خاصة بالشركة وائتمانات ضريبية عامة، والتي تستهدف في الغالب الاستثمار وخلق فرص العمل والبحث والتطوير. مجتمعة، بلغت هذه الحوافز ما يقرب من 40% من الدولة عائدات ضرائب الشركات للدولة النموذجية، لكن الإنفاق التحفيزي لبعض الولايات تجاوز عائدات ضرائب الشركات. تميل الدول ذات الحوافز الأعلى للفرد إلى أن تكون دولة أعلى معدلات ضريبة الشركات. المستفيدون من الحوافز الخاصة بالشركة هم عادة مؤسسات كبيرة في التصنيع، والتكنولوجيا، وصناعات الخدمات ذات المهارات العالية، والمتوسط التقديري الدعم هو 178 مليون دولار مقابل 1500 وظيفة موعودة. تميل الشركات إلى قبول صفقات الدعم من الأماكن التي هي أغنى وأكبر وأكثر حضرية من متوسط المقاطعة، وتوفر الأماكن الفقيرة أكبر الحوافز والإنفاق

أكثر لكل وظيفة. مقارنة مواقع "الفائز" والمركز الثاني لكل صفقة في عينة أكبر وأكثر حداثة مما كانت عليه في العمل السابق، وجدنا أن متوسط العمالة بداخلها صناعة الصفقة المكونة من 3 أرقام تزداد بنحو 1500 وظيفة. بينما نجد بعض الأدلة على مكاسب التوظيف المباشرة من جذب شركة، لا نجد دليلاً قوياً على أن شركة محددة الحوافز الضريبية تزيد من النمو الاقتصادي الأوسع على مستوى الولاية والمستوى المحلي. على الرغم من أن هذه غالباً ما تهدف الحوافز إلى جذب الشركات ذات الانتشار المرتفع والاحتفاظ بها، وهي الأدلة على التداعيات ويبدو أن تأثيرات الحوافز على الإنتاجية مختلطة. كما أصبح تقديم الإعانات أكثر السائد، لم يعد الدعم مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً باستثمارات الشركة. إذا كانت صفقات الدعم لا تؤدي إلى التداعيات الكبيرة، فإن تبرير هذه الحوافز يتطلب مكاسب كبيرة في الأسهم، وهي أيضاً غير واضح تجريبياً.

1

2-5-جانبا من جوانب سياسة الحوافز في الولايات المتحدة الأمريكية:

2-5-1-إعفاءات مالية محددة: تسمح بعض الولايات القضائية بتخفيض نقدي محدد للقاعدة الضريبية، والذي قد يشار إليه على أنه إعفاء. على سبيل المثال، تسمح أنظمة الضرائب الفيدرالية الأمريكية والعديد من أنظمة الضرائب الحكومية بخصم مبلغ محدد بالدولار لكل فئة من فئات "الإعفاءات الشخصية" العديدة. قد تسمى المبالغ المماثلة "المخصصات الشخصية". قد توفر بعض الأنظمة عتبات يتم عندها إلغاء الإعفاءات أو البدلات أو إزالتها.

2-5-2-المنظمات المعفاة: تمنح بعض الحكومات استثناءات واسعة من جميع الضرائب لأنواع معينة من المنظمات. قد تقتصر الاستثناءات على الكيانات ذات الخصائص المختلفة. قد تكون الاستثناءات متصلة في تعريفات أو قيود خارج قانون الضرائب نفسه.

2-5-3-مناهج الإعفاء: هناك العديد من الأساليب المختلفة المستخدمة في منح الإعفاء للمنظمات. يمكن استخدام مناهج مختلفة داخل الولاية القضائية أو بشكل خاص داخل الولايات القضائية الفرعية. تعفي الولايات المتحدة بعض المنظمات من ضرائب الدخل الفيدرالية، ولكن ليس من مختلف الضرائب أو معظم ضرائب العمل.

¹- Cailin R. Slattery Owen M. Zidar, **evaluating state and local business tax incentives**, Working Paper 26603, National bureau of economic, January 2020, at: <https://www.nber.org/papers/w26603>

- المنظمات الخيرية والدينية: توفر العديد من أنظمة الضرائب إعفاءً كاملاً من الضرائب للمنظمات الخيرية المعترف بها.

- الجهات الحكومية: تعفي معظم الأنظمة الوحدات الحكومية الداخلية من جميع الضرائب.

- أنظمة التقاعد: معظم الأنظمة لا تفرض ضرائب على الكيانات المنظمة لإجراء استثمارات التقاعد وأنشطة

المعاشات التقاعدية لموظفي واحد أو أكثر من أصحاب العمل أو لصالح الموظفين. بالإضافة إلى ذلك، توفر العديد من الأنظمة أيضاً الإعفاء الضريبي لنظم المعاشات الشخصية.

- المؤسسات التعليمية: تقدم بعض الولايات القضائية إعفاءات ضريبية منفصلة كلياً أو جزئياً للمؤسسات التعليمية. قد تكون هذه الإعفاءات مقصورة على وظائف أو دخل معين.

- الكيانات: الأخرى غير الهادفة للربح تقدم بعض السلطات القضائية الإعفاء الضريبي لأنواع معينة أخرى من المؤسسات التي لا تفي بأي من الفئات المذكورة أعلاه.

- إعفاءات متبادلة: تسمح بعض السلطات القضائية بالإعفاء الضريبي للمؤسسات المعفاة من الضرائب في بعض الولايات القضائية الأخرى. على سبيل المثال، تسمح معظم الولايات الأمريكية بالإعفاء الضريبي للمؤسسات المعترف بها لأغراض الضرائب الفيدرالية باعتبارها معفاة من الضرائب.¹

- ضريبة المبيعات: معظم الولايات والمحليات التي تفرض ضرائب على المبيعات والاستخدام في الولايات المتحدة تعفي البائعين من ضرائب المبيعات على السلع المحتفظ بها للبيع والمباعة في النهاية. بالإضافة إلى ذلك، فإن معظم هذه الولايات والمحليات تعفي من ضرائب المبيعات السلع المستخدمة مباشرة في إنتاج سلع أخرى (أي المواد الخام).²

3- الحوافز الجبائية في كانتون جنيف بسويسرا:

يهدف الإصلاح الضريبي للشركات في سويسرا إلى إلغاء القوانين الضريبية، لأنها لم تعد متوافقة مع المعايير الدولية. وفقاً للاتحاد، تولد قوانين الضرائب في الكانتونات إيرادات ضريبية تقدر بنحو 2.1 مليار فرنك على مستوى الكانتونات (بما في ذلك حصة الكانتونات من الضرائب الفيدرالية المباشرة)، أي ما يقرب من خمس عائدات ضريبة الدخل السنوية، استفادة الكانتونات والبلديات من أجل الحفاظ على جاذبيتها الاقتصادية

¹- Lourdes german ; Joseph parilla, Op.cit

²- Lourdes german ; Joseph parilla, Op.cit

ومنع الشركات (خاصة الدولية منها) من مغادرة أراضيها، كما تخطط بعض الكانتونات السويسرية لخفض معدل الضريبة على أرباح الكيانات القانونية.

الإصلاح الضريبي الثالث على الشركات (RIE III) Réforme de l'Imposition des Entreprises

هو حالياً في المرحلة الأخيرة من معالجته من قبل الغرف الفيدرالية، من ناحية أخرى، لم يتم بعد تحديد طرائق الإصلاح في كانتون جنيف بشكل نهائي، يقوم مجلس الدولة بدراسة النتائج وكذلك الخيارات والتنوعات المختلفة للإصلاح من أجل توثيق المناقشات الجارية¹.

استناداً إلى بيانات عام 2011، تمثل الشركات المساعدة والشركات ذات الصلة 3% من الشركات التي تم تأسيسها في كانتون جنيف، و8.1% من الوظائف المكافئة بدوام كامل (باستثناء المنظمات الدولية) و15% من القيمة المضافة في الكانتونات. إذا تم النظر في التأثيرات غير المباشرة (نفقات الشركات والموظفين) والمستحقة (التأثير المضاعف للتأثيرات المباشرة وغير المباشرة)، فإن الوزن الاقتصادي الإجمالي للشركات المساعدة والشركات ذات الصلة يمثل 32% من القيمة المضافة للكانتونات و22.2% من الوظائف².

على المستوى الضريبي، بلغ إجمالي الإيرادات من الشركات التابعة والشركات ذات الصلة (التأثيرات المباشرة فقط) 1.1 مليار فرنك سويسري / سنوياً (18.1% من إجمالي الإيرادات الضريبية) للكانتون والبلديات في عام 2011، أي 482 مليوناً. بموجب ضريبة الشركات (29.1). % من إجمالي الضرائب على شركات رأس المال والتعاونيات) و623 مليون ضرائب على الدخل الشخصي (20% من إجمالي ضريبة الدخل الشخصي).

في النهاية، فإن التأثير المتوقع على الناتج المحلي الإجمالي لجنيف هو نتيجة لتأثيرين معاكسين³، وهما:
- من المتوقع أن يكون الانخفاض في إجمالي الناتج المحلي لكل زيادة في ضريبة الدخل كبيراً، حيث تعتبر هذه الشركات حساسة بشكل خاص للتغيرات في الضرائب. ومع ذلك، فإن الزيادة المتوقعة في معدل الضريبة القانوني منخفضة نسبياً.

- التوسع في أنشطة الشركات التي لا تستفيد من الوضع الضريبي. يجب أن تكون الزيادة في إجمالي الناتج المحلي لكل نقطة مئوية من التخفيض في ضريبة الدخل صغيرة، تكون هذه الشركات أقل تفاعلاً مع

¹ Crédit Suisse, **Imposition des entreprises** : Vaud et Genève sous pression, Swiss Issues Régions, 2016

² - David Maradan, Giovanni Ferro Luzzi, op.cit

³ - Crédit Suisse, Imposition des entreprises, Op.cit

الاختلافات في الضرائب. ومع ذلك، فإن هذا التوسع يتعلق بنسبة أكبر من اقتصاد جنيف (بين 48% و65% 8، مع أو بدون التأثيرات المستحثة على التوالي) والانخفاض المتوقع كبير (-11.2 نقطة مئوية، مؤكدة).¹

- على المدى الطويل، يظهر فرض الضرائب على أرباح الشركات بشكل عام باعتباره الأداة الضريبية الأكثر

ضرراً بالنمو لأنه يثبط أنشطة الشركات الأكثر أهمية في عملية النمو: الاستثمار الرأسمالي وتحسين الإنتاجية. الشركات الأكثر حساسية للتغيير في الأسعار هي الشركات المتنقلة دولياً والتي تحقق أرباحاً كبيرة. تؤكد الأدبيات التجريبية بشكل عام وجود علاقة سلبية وهامة بين معدلات الضرائب على الشركات وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر.

- الضرائب على الأرباح لها أيضاً تأثير سلبي على احتمالية موقع الشركات متعددة الجنسيات، لا سيما في حالة إنشاء كيان جديد (وليس الاستحواذ على شركة قائمة).

لا تزال الدراسات التي تتناول حالة سويسرا نادرة. ومع ذلك، فإن الاختلافات في مؤشر العبء الضريبي للكانتون لها تأثير أقل على المؤسسات الجديدة وليس لها تأثير كبير على احتمالية الانتقال بين الكانتونات السويسرية.

- على مستوى الحد الضريبي، تؤكد الأدبيات التجريبية عموماً أن الأجور تعاني من جزء كبير جداً من ارتفاع ضريبة الدخل، حيث أن العمل أقل حركة من رأس المال.

- أخيراً، فإن التخفيض في معدلات الضرائب (بدون تخفيض مكافئ في الإنفاق العام) له تأثير قصير الأجل يمكن قياسه، على المدى القصير، عن طريق المضاعفات الكيترية. على عكس النتائج السابقة (التي أشارت إلى أن ضريبة الأرباح كانت الأداة الأكثر ضرراً بالنمو)، فإن مضاعف ضريبة الأرباح منخفض (أقل من الإنفاق العام وضرائب الدخل، على سبيل المثال).

- وتجدر الإشارة إلى أن النتائج التجريبية المتعلقة بتأثير الضرائب على الاقتصاد ليست قوية بشكل عام. في الواقع، تختلف التقديرات اختلافاً كبيراً من دراسة إلى أخرى ويبدو أنها تعتمد على البيانات المستخدمة،

¹- David Maradan, Giovanni Ferro Luzzi, Op.cit

وخصائص البلدان، والفترة الزمنية ومجال النشاط، ونوع العوامل الاقتصادية التي تم النظر فيها أو حتى النموذج التجريبي.¹

5- حالة الصين:

إن استخدام الحوافز الضريبية واسع الانتشار ويتطور باستمرار في العديد من البلدان. يتم استخدامه لتحفيز الاستثمار والنمو الاقتصادي، خاصة عندما يكون الاقتصاد في حالة تباطؤ أو ركود. وكجزء من الاستجابات السياسية للأزمة المالية العالمية في عام 2008، أطلقت السلطات الصينية ضريبة القيمة المضافة على الصعيد الوطني (VAT)، لتحويل نظام ضريبة القيمة المضافة القائم على الإنتاج سابقاً إلى نظام قائم على الاستهلاك، من خلال إعفاء المشتريات التجارية. الأصول الثابتة للوعاء الضريبي.

تم تنفيذ إصلاح الحوافز الضريبية هذا في البداية على أساس تجريبي محلي في صناعات مختارة في ثلاث مقاطعات في شمال شرق الصين في عام 2004، ثم تم توسيعه ليشمل الصناعات المذكورة في عدد قليل من المقاطعات الأخرى في عامي 2007 و2008 قبل اعتماده على المستوى الوطني لجميع الصناعات في أوائل عام 2009. في حالة الشركات التي تجد صعوبة أو مكلفة للغاية في الحصول على تمويل خارجي، فإن زيادة التدفق النقدي تقلل من القيود المالية، مما قد يؤدي إلى زيادة الاستثمار²، إن عائد الاستثمار الهامشي لشركة مقيدة يكون على الأقل أعلى قليلاً من سعر الفائدة الحقيقي بعد خصم الضرائب. ويعمل إصلاح ضريبة القيمة المضافة على وجه التحديد على تمكين هذا الاستثمار الإنتاجي الأعلى، لأنه يستترف الأموال الداخلية وبالتالي من المحتمل أن يؤدي إلى زيادة الاستثمار من جانب الشركات المقيدة. ومن ناحية أخرى، فإن الشركات المتحررة من القيود لا تزال قادرة على تمويل استثماراتها بوسائل أخرى وبالتالي، فإن الزيادة في الأموال الداخلية الناتجة عن الإصلاح قد يكون لها تأثير أقل أو لا تأثير لها على الإطلاق على الاستثمار في المؤسسات غير المقيدة.³

يكمن التحدي الرئيسي لاستراتيجية التحديد لدينا في احتمال أن يكون تنفيذ إصلاح ضريبة القيمة المضافة مرتبطاً بمحددات غير ملحوظة لأداء الشركة من حيث الاستثمار والإنتاجية ونحن نعالج هذا القلق بثلاث

طرق: ⁴

¹- Michel Dumont, Op.cit, p30

² Cummins, Jason G., Kevin A. Hassett, and R. Glenn Hubbard, 1996, **Tax reforms and investment: A cross-country comparison**, Journal of Public Economics 62(1-2), 237-273.

³-Yongzheng Liu, Op.cit,p3

⁴-Ibid, p3

أولاً: نستخدم تصميم دراسة الحدث لتراجع الاستثمار التجاري (الإنتاجية) على مجموعة من المتغيرات الوهمية تتراوح من ثلاث سنوات قبل تنفيذ إصلاح ضريبة القيمة المضافة إلى ثلاث سنوات بعده. وتظهر النتائج أنه لا توجد زيادة في الاستثمار في الأعمال التجارية (الإنتاجية) قبل العام الذي حدث فيه الإصلاح، في حين أن الاستثمار في الأعمال التجارية (الإنتاجية) يزيد بشكل حاد بعد بدء الإصلاح مباشرة. وثانياً، أجرينا سلسلة من الاختبارات الوهمية ووجدنا أن إصلاح ضريبة القيمة المضافة لا يخلف تأثيراً كبيراً على الاستثمارات غير المؤهلة وعلى استثمار وإنتاجية الشركات غير الصناعية؛ ويميل تأثير الإصلاح إلى أن يكون أكبر بالنسبة للشركات في القطاعات التي يكون فيها مستوى الاعتماد على الأصول الثابتة في الإنتاج أعلى؛ والتخصيص العشوائي (التزوير) لحالة معاملة ضريبة القيمة المضافة للشركة لا يتنبأ باستثمار الشركة وإنتاجيتها.

ثانياً: تحدد معظم الدراسات السابقة حول حوافز ضريبة الاستثمار تأثيرات السياسات من خلال استكشاف

الاختلافات في المعاملة الضريبية عبر القطاعات التي تختلف اختلافاً كبيراً من حيث هيكل رأس المال، وجداول الاستهلاك، والعمر، وما إلى ذلك، وبالتالي فإن هذا السياق يثير المخاوف من أن الصدمات الخاصة بقطاعات محددة يمكن أن تتزامن مع عرض سياسات الحوافز الضريبية، مما يؤدي إلى مشاكل داخلية.¹

ثالثاً: إن إنتاجية الأعمال لا تقل أهمية عن الاستثمار في تحديد النمو الاقتصادي الإجمالي، ورغم أن الحوافز الضريبية تحفز الاستثمار، فإن هذا لا يقيس تلقائياً الزيادة المقابلة في إنتاجية الأعمال. في الواقع، إذا أدت الحوافز الضريبية إلى مشاكل كبيرة مثل نقص الإيرادات، مما يؤدي إلى تفاقم العناصر الأخرى في مناخ الاستثمار للحصول على دراسة استقصائية، فإن صافي تأثير الحوافز الضريبية على إنتاجية الأعمال، وبالتالي على النمو، يمكن أن يكون سلبياً وليس إيجابياً. ومع ذلك، فإن الأدبيات الحالية التي تتناول على وجه التحديد تأثير الحوافز الضريبية على الإنتاجية محدودة إلى حد ما، ولم يتم فحصها عموماً إلا كعواقب غير مباشرة للتغيرات في رأس مال الشركات واستثمارات البحث والتطوير.²

¹- Ibid, p3

²- Yongzheng Liu, Op.cit,p3

رابعاً، نستكشف دور القيود المالية في الارتباط بين الحوافز الضريبية وأداء الشركات. وفي السنوات الأخيرة، أكد عدد من الدراسات، وخاصة تلك التي تستند إلى حقائق نمطية من البلدان المتقدمة، أن القيود المالية تعوق أداء الشركة، وبالتالي الزيادات في تدفقاتهم النقدية الداخلية قد تساعد في حل هذه المشكلة.¹

يعد إصلاح ضريبة القيمة المضافة الذي تم إطلاقه في عام 2004 واكتمل في عام 2009 من بين أهم الإصلاحات في النظام الضريبي الصيني. وكان لهذا الإصلاح تأثيرات كبيرة وغير متجانسة على الاستثمار التجاري والإنتاجية، وبالتالي أثر بشكل كبير على الاقتصاد الصيني. تستخدم هذه المقالة مجموعة بيانات كبيرة وفريدة من نوعها على مستوى الشركات، تغطي جميع أحجام الشركات في مجموعة واسعة جداً من القطاعات عبر المناطق للأعوام من 2005 إلى 2012، لاختبار ما إذا كان إصلاح ضريبة القيمة المضافة ناجحاً في تحفيز الاستثمار في الأعمال التجارية وتعزيز إنتاجيتها. وبنفس القدر من الأهمية، تبحث الورقة أيضاً مدى تأثير القيود المالية على صافي آثار إصلاح ضريبة القيمة المضافة على السياسات.²

الفرع الثاني: مؤشرات أداء لتطوير سياسة الحوافز الجبائية

إن التحدي المشترك هو عدم اليقين بشأن الاحتياجات والاتجاهات بدون بيانات تنشئ فهماً أساسياً لمشهد العدالة الفريد يكون التفكير في النتائج التي يجب أن تركز عليها الحوافز أمراً صعباً.³

1- مؤشرات الإنصاف:

هذه الأداة المرنة، التي طورها معهد إدارة الولايات والحكم المحلي التابع لجامعة مدينة نيويورك بالشراكة مع مدينة نيويورك، تقيس حالة حقوق الملكية الحالية للمدينة وكيف تتغير بمرور الوقت عبر نطاقات ومجموعات متعددة.

تساعد مؤشرات الأسهم المدن على القيام بثلاثة أشياء:

- تحديد وتتبع الفوارق في النتائج التي يواجهها أولئك الذين من المرجح أن يواجهوا عدم المساواة، وتتبعها بمرور الوقت.
- دعم صنع القرار القائم على البيانات حول تخصيص الموارد وتطوير السياسات.
- زيادة الشفافية والمساءلة وإعطاء المجتمعات أدوات للمشاركة في النجاحات والدعوة للتغيير.

¹ - Ibid, p5.

² - Ibid, p5

³ - Lourdes german ; Joseph parilla, Op.cit

يستغرق تطوير وتنفيذ أدوات وممارسات جديدة تعتمد على البيانات وقتاً وجهداً. لكن الآثار كبيرة. يمكن تصميم سياسات وبرامج الحوافز الضريبية بشكل أفضل حول الأهداف القائمة على الإنصاف وتوجيه الخيارات المالية. يمكن تحميل الشركات المسؤولية عن أهداف محددة تغير استثماراتها بشكل هادف. وهذا بدوره يزيد من احتمالية أن تحفز الحوافز التنمية الاقتصادية التي لم تكن لتحدث لولا ذلك النمو الشامل الذي يعزز الصحة المالية للمدن ونتائج الإنصاف.¹

2- مؤشرات الأسهم:

تساعد مؤشرات الأسهم على القيام بثلاثة أشياء:

- تحديد وتتبع الفوارق في النتائج التي يواجهها أولئك الذين من المرجح أن يواجهوا عدم المساواة وتتبعها بمرور الوقت، دعم صنع القرار القائم على البيانات حول تخصيص الموارد وتطوير السياسات، زيادة الشفافية والمساءلة وإعطاء المجتمعات أدوات للمشاركة في النجاحات والدعوة للتغيير.
- مثلاً بالاعتماد على البيانات الإدارية من الوكالات والمنظمات طورت مدن في الولايات المتحدة الأمريكية مؤشرات مخصصة للإنصاف مصممة وفقاً لأولوياتها المحددة، بيتسرغ على سبيل المثال ركزت على التعليم وتنمية القوى العاملة وريادة الأعمال، حيث قام مسؤولو المدينة بتتبع مؤشرات متعددة داخل كل منطقة واستخدموا هذه البيانات الدقيقة التي تكشف عن جوانب عدم المساواة الكبيرة واستطاع فريق التنمية الاقتصادية للمدينة أن يربط بشكل استباقي سياسات الحوافز بالاحتياجات الملحة.²

¹- Lourdes german ; Joseph parilla, Op.cit

²- Ibid

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل الى المتغير الهدف وهو الإنتاجية في المؤسسة الاقتصادية وعلاقتها بالحوافز الجبائية، وذلك بعرض الإطار النظري للإنتاجية، خصائص المؤسسات الاقتصادية المنتجة واليات تحسين الإنتاجية فيها، عناصرها، وكذا محدداتها والعوامل المؤثر فيها، كما استعرضنا نماذج قياس إنتاجية المؤسسات، مؤشراتهما، واثرا اصلاح الحوافز الجبائية على إنتاجية المؤسسات الاقتصادية وانعكاساتها المختلفة، اضع الى عرض تجارب دولية رائدة في هذا الميدان، اذا الإنتاجية هي أداة جيدة لفهم كفاءة وأداء المؤسسات الاقتصادية وهو مقياس لمقدار الإنتاج الذي يمكن توليده بمدخل معين من الموارد، مثل العمالة ورأس المال والتكنولوجيا، كما يساعد قياس الإنتاجية المؤسسات الاقتصادية على تحليل الاداء وتحديد مجالات التحسين.

الفصل الثاني

الادبيات النظرية والمسائل الفنية للحوافز

الجبائية

تمهيد:

لطالما كانت الضرائب رافعة مهمة للسياسات العامة، سواء كانت تندرج تحت المذاهب الاقتصادية الكلاسيكية أو الكيترية، إن إنشاء نظام ضريبي هو بشكل عام خيار تختاره الحكومات من أجل وضع سياسات تحفيزية لصالح أهداف محددة، أصبحت السياسة المالية بمعناها "الحديث" أداة لتدخل الدولة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، يمكن أن تتخذ الحوافز الجبائية عدة أشكال: الإعفاءات الضريبية، والخصومات الضريبية، وإعفاءات الدخل، ومعدلات الضرائب المخفضة، الحسومات، الخصومات، الأسهم الإضافية، والتأجيلات الضريبية أو الإجازات، إن معظم الدول تلجأ إلى تخفيف العبء الضريبي على الأنشطة الاستثمارية والانتاجية التي تخدم عملية التنمية الإقليمية والقطاعية من خلال اللجوء إلى أشكال مختلفة من الحوافز الجبائية.

في الجزائر منذ عام 1991، خضع النظام الضريبي الجزائري لإصلاحات جذرية بما في ذلك الجانب الهيكلي للنظام الإداري، وكذلك النظام الضريبي، من أجل تحقيق الأهداف المحددة في مجال السياسات الاقتصادية والاجتماعية باستخدام الضرائب ليس فقط كآلية لتحصيل الإيرادات ولكن أيضاً كوسيلة للتوجيه الاقتصادي، في هذا السياق ومن أجل تشجيع الإنفاق الاستثماري وإعادة إطلاق النمو قدمت الجزائر إعانات ضريبية مباشرة وغير مباشرة للشركات في شكل حوافز جبائية.

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للحوافز الجبائية

إن الحوافز الجبائية تصمم في إطار السياسة المالية للدولة وهي أداة من أدوات السياسة الضريبية التي ترمي إلى تحقيق عدة أهداف اقتصادية واجتماعية، يجب تقييم الأساس المنطقي الاقتصادي للحوافز الجبائية من حيث قدرتها على تحقيق أهداف واضحة بطرق فعالة مقارنة بالسياسات البديلة الضريبية وغير الضريبية، والتي يمكن أن تحقق نفس الأهداف، عادة ما يكون الدافع الأساسي هو تحفيز الاستثمارات، وزيادة الإنتاجية، جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، تحفيز المنافسة، زيادة كفاءة الأسواق المحلية، تعزيز قطاعات اقتصادية محددة أو أنواع من الأنشطة كجزء من استراتيجية التنمية وهذا تلبية لاحتياجات التنمية الإقليمية.

المطلب الأول: مفهوم الحوافز الجبائية وخصائصها

الفرع الأول: تعريف الحوافز الجبائية

- تعتبر الحوافز الجبائية أي ميزة (إعفاء، عبء ضريبي مؤجل) تمنحها الدولة، بدلاً من الدعم المدرج في الميزانية، لدافع الضرائب نتيجة لتطبيق شرط قانوني وتنظيمي وتعاقدي أو ممارسة تنتقص من القانون العام.¹
- هو جانب من جوانب السياسة الضريبية للحكومة مصممة لتحفيز أو تشجيع نشاط اقتصادي معين عن طريق تقليل مدفوعات الضرائب.
- إن الحوافز الجبائية تعتبر إنفاق الضريبي يتوافق مع خسارة الإيرادات الضريبية الناتجة عن تنفيذ أحكام خاصة لا تنقيد بما يسمى "المعيار المرجعي" يتم تنفيذه على وجه الخصوص بهدف تشجيع سلوك اقتصادي معين أو منح إعانة لمجموعة اجتماعية بالنسبة للمكلف الذي يستفيد منه ويؤدي إلى تخفيض عبئه الضريبي مقارنة بما سينتج عن التطبيق الكامل للمعيار.²
- أو هو مساعدة مالية مباشرة تمنحها الدولة ضمن سياستها الاقتصادية المنتهجة إلى الأعوان الاقتصاديين الذين يلتزمون بمعايير وشروط محددة قصد توجيههم نحو الأنشطة والقطاعات الاقتصادية التي ترغب الدولة بتشجيعها ودفع عجلة التنمية فيها.³

¹- Engone, K.C, *Les mécanismes d'incitations fiscales à l'investissement des entreprises étrangères en France et au Gabon*. Thèse pour obtenir le grade de Docteur de l'Université de Limoges Droit public : Université de limoges, Fraçais, 2019, p19.

²- Engone, K.C, Op.cit, p19.

³- كردودي سهام، موسي سهام، الإنفاق الجبائي وعلاقته بمشاريع دعم الدولة لتطوير الاستثمار في الجزائر، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 4، العدد 2، 2020، ص30.

- كما جاء في بعض الدراسات على انه مختلف التيسيرات الضريبية التي يمنحها المشرع الجبائي للأنشطة المختلفة بهدف تحقيق أهداف معينة.¹
- مجموعة الإجراءات والتدابير ذات الطابع الضريبي التي تمنحها الدولة لصالح المستثمرين سواء كانوا محليين أو أجانب من أجل تحفيز أصحاب رؤوس الأموال على الاستثمار داخل الوطن من جهة ولتشجيع الاستثمار في بعض القطاعات والمناطق التي تسعى الدولة جاهدة لتنميتها من جهة أخرى.²
- مجموعة البرامج المتكاملة التي تخطط لها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الفعلية والمحتملة لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع.³
- هي نظام يصمم في إطار السياسة المالية الدولة يهدف في تشجيع الادخار أو الاستثمار على نحو يؤدي إلى نمو الإنتاجية القومية وزيادة المقدرة التكلفة للاقتصاد، وزيادة الدخل القومي نتيجة قيام المشروعات الجديدة أو التوسع في المشروعات القائمة.⁴
- تمثل الحوافز الجبائية إحدى أدوات السياسة المالية للدولة التي تستخدمها لتشجيع الاستثمارات والتأثير عليها وتوجيهها بالشكل الذي يتفق مع السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة.⁵
- وكاستنتاج عن التعاريف السابقة، يمكن اعتبار الحوافز الجبائية نفقات جبائية مباشرة الناتجة عن الاستثناءات الضريبية أو التخفيضات الضريبية أو الإعفاءات الضريبية المقدمة من خلال نصوص تشريعية، وتشبه الحوافز الجبائية نفقات الميزانية أكثر من الضرائب، وهي تهدف إلى تشجيع سلوك معين أي طابعها تحفيزي، كما أن ظاهرة الحوافز الجبائية ليست جديدة في سياق جذب الاستثمار.
- وهنا يجب التمييز بين الحوافز الجبائية والغير الجبائية:⁶

¹- كريم بوزيان، محمد زيدان، مساهمة التحفيزات الجبائية في المداخلات الضريبية من خلال الدعم الموجه للاستثمار في القطاع السياحي. دراسة حالة فندق الونشريس الشلف 2021، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، جامعة حسينية بن بوعلوي الشلف، الجزائر، المجلد 13، العدد 2، 2021، ص93.

²- Mike PFISTER, **Rapport d'OCDE une fiscalité orientée vers l'investissement et le développement**, Paris, 2014, p13.

³- ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص40.

⁴- رمضان صديق محمد، الصناعات القانونية والحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمارات، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998، ص54.

⁵- عصام الدين محمد متولي، احمد صلاح علي، أثر الحوافز الضريبية على الاستثمار الأجنبي في مصر والدول العربية، جامعة عين شمس، كلية التجارة، قسم المحاسبة والمراجعة، دار المنظومة، 2018.

⁶-Sebastian James, **Tax and Non-Tax Incentives and Investments: Evidence and Policy Implications**,FIAS, The World Bank Group, December 2009, p2,Electronic copy available ,consulter le 01/02/2023, at: <https://ssrn.com/abstract=1540074>

1- الحوافز الجبائية:

هي أي انحرافات عن نظام الضرائب العام التي يتم تطبيقها على أنواع معينة من الاستثمارات للحد من مسؤوليتها الضريبية.

2- الحوافز غير الجبائية:

هي النفقات المباشرة والجهود الأخرى التي تبذلها السلطات لخفض تكلفة الاستثمارات، هذه السياسات لها تكاليف وفوائد متفاوتة للحكومات عند اختيار سياسات الحوافز يجب على الحكومات أن توازن بين تكاليفها المحتملة والفوائد المحتملة.

3- النظام الضريبي العام والحوافز الجبائية:

النظام العام أو نظام الضريبة المرجعية هو المفتاح لتحديد الحوافز الجبائية. ونعني بها المبادئ الأساسية لضريبة معينة، من الخصوصيات في جرد الحوافز الجبائية هو أنها لا تحتوي على تعريف للنظام المرجعي رغم أن هذا المفهوم موجود في جوهر تعريف الحوافز الجبائية بدءاً مما لا يعتبر حافزاً جبائياً.

الجدول رقم (2-1): النظام الضريبي العام والحوافز الجبائية

مفهوم النظام الضريبي العام:	الخصومات والإعفاءات وما إلى ذلك يعتبر كجزء من النظام العام للضريبة	الخصومات والإعفاءات وما إلى ذلك يعتبر كحوافز جبائية
ضريبة الأشخاص الطبيعيين		
<ul style="list-style-type: none"> - القاعدة الخاضعة للضريبة هي إجمالي مبلغ الدخل بجميع أنواعه بعد خصم الأعباء المتأتية للحصول على هذا الدخل. - الضرائب التصاعدية من حيث المبدأ، مع مراعاة الوضع العائلي 	<ul style="list-style-type: none"> - خصم المصاريف والخسائر المهنية - خصم الفوائد على القروض المخصصة لشراء المباني - الجزء غير الخاضع للضريبة - التخطيط الضريبي للأسرة - ضرائب منفصلة على الدخل المالي 	<ul style="list-style-type: none"> - الدخل غير الخاضع للضريبة (المكاسب الرأسمالية) - المزايا الضريبية لأقارب التأمين على الحياة، سداد قروض الرهن العقاري، مدخرات التقاعد والتبرعات وما إلى ذلك. - التخفيضات الضريبية للمستفيدين من الدخل البديل.
الضريبة على الشركات		
<ul style="list-style-type: none"> القاعدة الضريبية تتوافق مع الأرباح الموزعة ومحفوظة مع بدل الخسائر معدل الضريبة الخطي 	<ul style="list-style-type: none"> - أحكام تهدف إلى تجنب الازدواج الضريبي على الأرباح 	<ul style="list-style-type: none"> - نظام الإعفاءات - الاستهلاك المتسارع والمساعدات الاستثمارية الأخرى

<p>- الخصومات المحاسبية الإضافية - أي خصم تكلفة يز يد عن 100%</p>	<p>- الإهلاك المسموح به بموجب القواعد المحاسبية - خصم الخسائر من الفترات الضريبية السابقة</p>	
ضريبة القيمة المضافة		
<p>- الإعفاءات (مثل المحامين) - أنظمة استثنائية (مثل المزارعين) - الاستثناءات من هيكل الأ أسعار (على سبيل المثال معدل 6% لبعض الخدمات كثيفة العمالة)</p>	<p>هيكل المعدلات بما فيها الضرائب المخفضة على السلع "الأساسية".</p>	<p>الضرائب على أساس القيمة المضافة التي يدمجها كل و سيط لعمليات تسليم السلع والخدمات التي تتم على أراضي الدولة. معدلات متباينة بين السلع الأساسية وغيرها</p>

Source : Christian Valenduc, Dans Reflets et perspectives de la vie économique, Les dépenses fiscales, Éditions De Boeck Supérieur, Tome XLIII, 2004/1, p90

يبين هذا الجدول الحدود بين المبادئ لثلاث ضرائب مهمة: الضريبة على الأفراد، وضريبة الشركات وضريبة القيمة المضافة. ولكن من الصعب في بعض الأحيان تحديد الأساس والاستثناءات إن التصنيف بين ما هو عنصر من عناصر النظام العام أو حافز جبائي في بعض الحالات أمر غير واضح، بالنسبة لضريبة الدخل الشخصي يتم فرض ضرائب منفصلة على الدخل ولا يعتبر الإنفاق المالي نفقات ضريبية، إن الضرائب التصاعدية ينبغي أن تنطبق على جميع الدخل وتأخذ في الاعتبار الاستثناء المخصص للدخل المالي كحوافز على ضريبة الشركات، إن الحدود بين الاستهلاك "العادي" والاستهلاك "المتسارع" هو أمر حساس للغاية للتعريف. الاختيارات التي تم اتخاذها من خلال جرد الحوافز الجبائية لا تبدو مكاسب رأس المال متماسكة، إن تصنيف أرباح رأس المال من ضريبة الدخل الشخصي ليس حافزا ومن ثم يعتبر أن الأرباح الرأسمالية على الأسهم من جانب الشركات هو الإنفاق الضريبي.

إن جرد الحوافز الجبائية له خصوصية تستحق أن يتم الإبلاغ عنها فهي تحدد التكلفة في الإيرادات المفقودة وليس فقط للمخصصات التي يصفها بأنها نفقات ضريبية ولكن أيضاً لتلك التي يتم أخذها في الاعتبار كجزء من النظام المرجعي، هذه الشفافية تسمح لأولئك الذين لا يوافقون على التصنيف بالقياس عواقب تصنيف آخر.

4-عيوب ومزايا الحوافز الجبائية:

تشكل الحوافز الجبائية أدوات إضافية بين أدوات السياسة العامة المختلفة المتاحة للحكومات، مثل الإجراءات المباشرة المتعلقة بالميزانية أو الإجراءات التنظيمية على مدى بعض أنشطة، لذلك ينبغي أن تخضع للتقييم بشكل دائم، ليس فقط فيما يتعلق بتبرير تدخل معين من قبل الدولة، ولكن أيضاً من حيث كفاءتها النسبية والمقارنة مع أدوات السياسة الأخرى المتاحة، وبمجرد التحقق من الحاجة إلى وضع السياسة العامة موضع التنفيذ في منطقة معينة ينبغي تقييم أفضل الأدوات المتاحة لتنفيذ هذا التدخل.¹

4-1-عيوب الحوافز الجبائية:

هناك خمسة عيوب للحوافز الجبائية في تنفيذ السياسة العامة بالمقارنة مع الإعانات المباشرة:

4-1-1-الحوافز الجبائية تنازلية بطبيعتها: من المنطقي أن تفضل الحوافز الضريبية أولئك الذين دفع الضرائب، وبموجب ضريبة الدخل التصاعدي التي يستند إليها هذا التأكيد فإنه لا يتم تضمين أفقر الناس، وبالتالي لا يجنون أي فائدة من الحوافز، إذا كانت حقيقة تطبيق الإعفاءات في ضريبة القيمة المضافة ويمكن للضرائب الأخرى على الاستهلاك أن تساهم في تحسين تصاعدي النظام الضريبي.

4-1-2-تولد الحوافز الجبائية مكاسب غير متوقعة: في كثير من الحالات، تنشأ الحوافز الجبائية محفزات للناس لفعل ما كانوا سيفعلونه على أي حال، وهنا يصبح التحفيز في النهاية مكسباً غير متوقع للمستفيد، أي من أجل تشجيع فرد واحد، التكلفة يتقاسمها الجميع.

4-1-3-الحوافز الجبائية أكثر صعوبة في إدارتها ومراقبتها: الإدارات الضريبية ليس لديهم الخبرة الكافية في إدارة ومراقبة برامج الإنفاق العام، ومع ذلك، كلما تم تنفيذ الحوافز الجبائية، فإن الإدارات يجدون أنفسهم مضطرين إلى أداء هذه الوظيفة، يصعب السيطرة على نظام به العديد من الاستثناءات. ويمكن أن يؤدي إلى الاحتيال أو أخطاء لا إرادية

4-1-4-الحوافز الجبائية تشوه عملية صنع القرار في السوق: عندما تكون الحوافز الجبائية في قطاع معين من الاقتصاد، فإنها تنتج إعادة توجيه الموارد نحو القطاع المفضل، ان هذا لا يشكل بالضرورة عيباً في تلك

¹ - Luiz Villela, Andrea Lemgruber, Michael Jorratt1, **Tax Expenditure Budgets: Concepts and Challenges for Implementation**, Inter-American Development Bank (IDB), Working Paper, Washington, April 2010, p4.

الحالات التي يسعى فيها الإنفاق الضريبي إلى تصحيح التشوه الذي سببته في السابق الضريبة نفسها، كما يحدث مع التدابير الرامية إلى تحفيز الاستثمار والمدخرات.

4-1-5- تتطلب الحوافز الضريبية معدلات ضريبية أعلى: في الواقع ستكون هناك حاجة إلى معدلات ضرائب أعلى أجل تحصيل مبلغ معين في حالة فقدان جزء من الإيرادات المحتملة من خلال تطبيق الحوافز الجبائية.¹

4-2- مزايا الحوافز الجبائية:

- أنها توفر حافزاً لمشاركة القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، البرامج التي تأخذ فيها الحكومة الدور القيادي.

- أنها تعزز عملية صنع القرار في القطاع الخاص وليس الحكومة.

- أنها تقلل من الحاجة إلى إشراف الدولة على النفقات المباشرة المعادلة، على الرغم من تنفيذ الضريبة الإنفاق يلغي الحاجة إلى إشراف الدولة الذي تتطلبه جميع النفقات المباشرة، كما أنه يخلق الحاجة إلى الإشراف والتحكم في الاستخدام الصحيح للمزايا الضريبية النهائية أيضاً باعتبارها المجال المحتمل للاحتيال الضريبي. إلا أنه في كثير من الحالات تكون تكاليف الإشراف على الحوافز الجبائية مرتفعة أكبر من السيطرة على الإنفاق المباشر.²

ينبغي أن تؤخذ خصائص الإنفاق الضريبي التالية في الاعتبار عند مقارنتها بأدوات السياسة العامة الأخرى:

أ. **الاستهداف:** من وجهة نظر المستفيدين تعتبر الإعفاءات الضريبية أسهل الحصول عليها أكثر من الإعانات المباشرة لأنها تعمل بطريقة تلقائية نسبياً، في حين تتطلب برامج الدعم نظام تحصيل واختيار المستفيدين، من وجهة نظر الدولة، إنها تنفيذ كلا من المجموعة المستهدفة وأي شخص آخر يمتثل أو يتظاهر بالامتثال للقانون متطلبات.

ب. **عدم المساواة الأفقية:** تميل الحوافز الجبائية إلى توليد عدم المساواة الأفقية لأنه ليس كل الناس لديهم نفس احتياجات الاستهلاك أو التفضيلات، لذلك عندما يتم تحديد الإعفاءات من ضريبة القيمة المضافة، إما من

¹- Luiz Villela, Andrea Lemgruber, Michael Jorratt1, Op.cit, p5.

²- SWIFT, Z. L, H. P. BRIxi, AND C. M. A. VALENDUC, **Tax Expenditures: General Concept, Measurement, and Overview of Country Practices**, Shedding Light on Government Spending through the Tax System. Lessons from Developed and Transition Economies. Washington, DC: World Bank, 2004.

أجل تحسين التقدمية أو لتحفيز استهلاك السلع الجدارة، والعبء الضريبي ل يتم تقليل الأسر التي تظهر تفضيلها للسلع المعفاة، مما يضر بالعائلات أخرى بنفس مستوى الدخل وتفضل استهلاك البضائع غير المفضلة.

ج. التشجيع على التهرب والتجنب: تطبيق الحوافز الجبائية يجعل الهيكل الضريبي أكثر تعقيدا، وبالتالي زيادة التهرب والتجنب، ويلخص سليمروود (1989) الأسباب الأربعة الرئيسية التالية لذلك:¹

أولاً: عدم اليقين بشأن التفسير الصحيح للوائح القانونية الناجمة عن الحوافز المذكورة؛

ثانياً: تقويض قدرة إدارة الضرائب على المراقبة، لأن التدقيق يتطلب المزيد من الوقت نظراً لتعقيد قواعده؛

ثالثاً: الصعوبة الأكبر المفروضة على دافعي الضرائب للامتثال للضريبة الالتزامات مما يؤدي إلى عدم الالتزام ببعضها، إما عن طريق الجهل أو من أجل التعويض عن التكاليف الإضافية التي يفرضها النظام؛

رابعاً: فرص أكبر للتلاعب بالنظام الضريبي، في ظل اتساع المجال أمام ذلك التهرب والتجنب الذي يفتح مع زيادة تعقيد اللوائح الضريبية.

د. زيادة تكاليف الامتثال الضريبي: بشكل عام، كلما زاد عدد الضرائب والحوافز، كلما زادت التكاليف من حيث الوقت والمال التي يواجهها دافعو الضرائب من أجل الوفاء بالتزاماتهم الضريبية، إن هذه التكاليف لا تنخفض دائماً على المستفيدين، فالإعفاءات المتعلقة بضرية القيمة المضافة تفيد المستهلك النهائي، ولكن تكاليف الامتثال الأكبر تنشأ عن السجلات الخاصة اللازمة لحساب المبيعات المعفاة ويتحمل البائعون اعتمادات ضريبة القيمة المضافة، وفيما يتعلق بضرية الدخل فإن مراقبة الإعفاءات تتطلب في كثير من الحالات معلومات ليتم توفيرها من قبل أطراف ثالثة.

وفي دراسة حديثة، اقترح توكمان ورودريغيز ومارشال (2006)، أن يكون تقييم جميع الحوافز الجبائية داخل الهيكل الضريبي، وتحقيقاً لهذه الغاية اقترحوا ثمانية أبعاد التي قد يكون من المناسب فيها مقارنة أداء الإنفاق الضريبي من الدعم المباشر. وهذه الأبعاد تم تلخيصها في الجدول التالي:

¹- Slemrod, Joel, "Complexity, Compliance Costs, and Tax Evasion," in Taxpayer Compliance : Social Science Perspectives, ed. By Jeffrey A. Roth, John T. Scholz, University of Pennsylvania Press. Philadelphia, 1989.

الجدول رقم (2-2): المزايا والعيوب النسبية للحوافز الجبائية كأدوات لجمهور السياسة

الإعانات المباشرة	الاستثناءات الضريبية	البعد
أكثر تعقيدا، لأنه يتطلب الاختيار	بسيطة بسبب تلقائيتها.	إمكانية الوصول إلى المستفيدين
المستوى المتوسط وذلك للحاجة إلى نظام الاختيار والتعيين	منخفضة بالنسبة للامتياز، ولكنها مرتفعة بالنسبة للنظام الضريبي ككل، مما يجعلها أكثر تعقيدا	تكاليف إدارية
مساحات للتعسف والاستيلاء على كيان التخصيص.	مساحات للتجنب والتهرب والبحث عن الإيجار.	إساءة الاستخدام المحتملة
يعمل مع الميزانيات والتقييمات وإعادة التخصيص الدورية.	فهو يعمل بقوانين دائمة، مما يولد الاستقرار، ولكنه يولد أيضاً الجمود.	المرونة
كونها نفقات حكومية، يجب أن يوافق عليها الكونغرس	ولا تأخذ تلقائيتها في الاعتبار أشكال السيطرة أو المساءلة	الشفافية والمساءلة
الإنفاق المجدول والمراقب، يفتقر صراحة على قانون الموازنة.	النفقات المحددة بأثر رجعي، وغير مؤكدة وغير قابلة للتحديد، مما قد يؤدي إلى اختلالات مالية	مراقبة النفقات
خطر إزاحة العمل الخاص وصعوبة ضمان الإضافة.	لا يمكن ضمان الإضافة في الإجراء الذي ترغب في الترويج له. ويتم تمويل الحالات دون الهامشية	فعالية
ويمكن للسلطة التقديرية أن تيسر الوصول إلى الخدمات على نحو أكثر إنصافاً، مما يجعل من الممكن استهداف المستفيدين	ولا يتمكن من الوصول إلا أولئك الذين يدفعون الضرائب، وبشكل أكثر كثافة أولئك الذين لديهم دخل أعلى.	عدالة

Source : Marcelo Tocman Ramos, Jorge Rodríguez Cabello, Et Cristobal Marshall Silva, *Les exclusions fiscales comme instrument de politique publique, Études générales*, 102 (2006)

يبين هذا الجدول مجموعة من الفرص والمساوئ التي تصادف مؤسسات التصنيع لتسخير الحوافز الضريبية من أجل إعادة تحديد ثروتها المالية في العالم الصناعي الذي يتسم بالتحديات المستمرة، ومن المتوقع أن يقوم

المسؤولون التنفيذيون والتشغيليون الذين يستعدون لتطوير هذا المسار الاستراتيجي باتخاذ قرارات بما يتماشى مع:¹

أولاً: الاستثمار في تحديث البنية التحتية وتوسيعها من أجل رفع مستوى التكنولوجيا الحيوية لتحقيق التقدم الإنتاجي/التنافسي المرغوب فيه بشدة؛

ثانياً: الاستثمار في تدريب/إعادة تدريب الموارد البشرية المهمة للحصول على كفاءات أكثر إبداعاً/ابتكاراً؛

ثالثاً: معالجة وتخصيص المزايا المستحقة من الحوافز الضريبية وفقاً للتشريعات ذات الصلة، لتحقيق أقصى قدر من حسن التوقيت/الفعالية في الاستخدام الميمون؛

ولابد من تعزيز هذه المثل بشكل متضافر لدفع التوجه الحكومي القوي نحو تنفيذ أنظمة حوافز ضريبية أكثر جاذبية للمستثمرين، وهذه طريقة أكيدة للنهوض بالاقتصاد صناعياً، على أساس مستدام.

الفرع الثاني: خصائص الحوافز الجبائية.

تتميز الحوافز الجبائية بمجموعة من الخصائص وتحلي أهمها فيما يأتي:²

1- إجراء اختياري:

يمنح المؤسسات والأعوان الاقتصاديين حرية الاختيار بين الخضوع أو عدم الخضوع للشروط والمقاييس المحددة من قبل الدولة، فالاستفادة من الحوافز تفرض الخضوع للشروط التي تضعها الدولة في حين أن عدم الاستفادة يترتب عليه الخضوع للنظام الضريبي العادي.³

2- إجراء هادف:

¹ - Ohaka, John – Agundu, Prince, **Tax Incentives for Industry Synergy in Nigeria: A Pragmatic Proprietary System Advocacy**, An International Multidisciplinary Journal, Ethiopia Vol6 (3), Serial N°26, July 2012, PP. 42-58) disponible, à: <https://dx.doi.org/10.4314/afirrev.v6i3.3>.

² - لعلا رمضاني، أثر التحضرات الجبائية على الاستثمار في ظل الإصلاحات الاقتصادية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2002، ص ص 41-42.

³ - ناصر مراد، فعاليات النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، دار هومة، الجزائر، 2003، ص ص 188-119.

إن سياسة الحوافز الجبائية تهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية¹ منها:
- تنمية وتطوير وإنعاش مناطق معزولة أو قطاعات محددة لأهميتها في مخطط التنمية، فالدولة تضحي بإيرادات

جبائية من أجل تحقيق أهداف مسطرة وفق سياسة اقتصادية، وعليه لا بد من تدعيم هذه الحوافز بدراسات واقية وشاملة حول العناصر التالية:
- مدة صلاحية إجراءات التحفيز.
- دراسة تنبؤية للتغيرات المستقبلية.
- تحديد مختلف الشروط التي يجب توفيرها في المستفيد من التحفيز.²

3- إجراء له مقاييسه الخاصة:

التحفيز الجبائي إجراء خاص وهو محكم ومدقق وموجه إلى فئة محددة من الأعوان الاقتصاديين في مناطق خاصة ولمدة معينة، ضمن نشاطات موجهة ومفيدة وفق أطر قانونية وتنظيمية هادفة، والتي تمنح للمؤسسات والفئات التي تخضع وتستجيب لهذه المقاييس وحدها دون غيرها الحق في الاستفادة من الامتيازات والتسهيلات الجبائية، فالتحفيز الجبائي ليس إجراء عام يطبق على جميع المؤسسات والمستثمرين وإنما هو إجراء محدد أو مقيد بمقاييس وشروط يجب الاستجابة لها.

4- إحداث سلوك أو تصرف معين:

في إطار سعي الدولة نحو تحقيق التنمية الوطنية فإنها تعمل على توجيه المستثمرين نحو قطاعات وأنشطة تخدم مخططات التنمية المبرمجة لجذب الاستثمارات الأجنبية،³ فتوجه الدولة نحو زيادة معدلات ونسب الجباية أو خفضها، يلعب دور الموجه بالنسبة لتصرفات المتعاملين الاقتصاديين فتوجههم نحو مجال معين يتناسب طرذا مع معدلات الضريبة في هذا المجال، وعليه فالدولة تهدف بإرساء سياسة الحوافر الجبائية إلى إحداث سلوك أو تصرف معين.

5- وجود الشئانية فائدة و مقابل :

¹ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005، ص189.

² سعيد بن عبد العزيز عثمان، النظم الضريبية (مدخل تحليلي مقارنة)، الدار الجامعية الإسكندرية، 2000، ص13.

³ عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص170.

إن الأعوان الاقتصاديين يستفيدون من الحوافز الجبائية ولكن بالمقابل عليهم التوجه نحو المشاريع الاقتصادية التي تتماشى والأهداف الاقتصادية المسطرة في إطار السياسة التنموية المنتهجة من طرف الدولة وهذا في سبيل الحصول على نتائج على المدى القريب والبعيد.

الفرع الثالث: أشكال الحوافز الجبائية

تتخذ الحوافز الضريبية عدة أشكال، وتمثل أهم هذه الأشكال فيما يلي:

1- الحوافز الخاصة بالاستثمار:

يعتبر الاستثمار العمود الفقري لتحقيق التنمية الاقتصادية بأبعادها المختلفة، لذلك على الدول العمل على تشجيع وترقية الاستثمار عن طريق منح تحفيزات جبائية مغرية تعمل على استقطاب وجلب رؤوس أموال أجنبية¹، فعلى سبيل المثال يحظى الاستثمار الأجنبي باهتمام كبير من طرف الدول النامية بصفة خاصة، لكونه أحد أهم الوسائل والأساليب الحقيقية المساهمة في بناء الاقتصاد الوطني، وهذا وفق معايير دولية قوية في ظل عجز المصادر الأخرى المتاحة في تمويل المشاريع الاستثمارية، وتتجسد هذه التحفيزات فيما يلي:²

1-1- قوانين الاستثمار:

وهي التشريعات والأطر القانونية التي تحدد وتنظم كيفيات منح الإعفاءات والامتيازات لتشجيع وترقية الاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي، وضمانات خاصة الممنوحة للمستثمرين الأجانب، كفرض مبدأ المساواة في التعامل بين المستثمر الأجنبي والمحلي وإمكانية تحويل الأرباح وغيرها.

1-2- الاتفاقات الثنائية:

من أجل العمل على تخفيض العبء الضريبي الناتج بفعل الإزدواج الضريبي، تلجأ الدول والحكومات إلى إبرام هذه الاتفاقات الثنائية التي تتضمن إعفاءات وتخفيضات جبائية تمنح لمواطني الدول المصادقة على هذه الاتفاقيات.

¹ معيفي لعزير، الوسائل القانونية لتفعيل الاستثمار في الجزائر، أطروحة لنيا شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص قانون، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2015، ص 128

² مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الحوافز، سلسلة الأونكتاد بشأن مسائل اتفاقات الاستثمار الدولية، الأمم المتحدة، جنيف، 2004، ص 6-8.

2- الحوافز المتعلقة بالعمالة والتشغيل:

يقصد به توفير عدد من الوظائف ومناصب العمل في شتى ميادين النشاط الإقتصادي ومختلف مستويات العمل بالشكل الذي يلي حاجات أكبر قدر من طلبات التشغيل. وبسبب التطور التكنولوجي إنخفاض وتقلص الإعتماد على العنصر البشري في عملية التشغيل لتحل محله الآلة، وهو ما أسهم بصورة غير مباشرة في زيادة نسبة البطالة والتقليل من فرص التشغيل، مما أدى بالدول إلى إنتهاج سياسة التحفيز الجبائي الخاص بالتشغيل.¹ من خلال خفض اشتراكات الضمان الاجتماعي أو خصوم من الإيرادات الخاضعة للضريبة على أساس عدد المستخدمين أو أي نفقات أخرى متعلقة بالعمالة.²

2-1- الامتيازات الجبائية:

تمنح المؤسسات المشغلة لليد العاملة إمكانية الخصم من دخلها الخاضع للضريبة مبالغ محددة لكل شخص تم تشغيله وكل منصب عمل تم توفيره في المشروع الإستثماري، هذا الإجراء يمكن أن يخفض من تكلفة اليد العاملة بالنسبة لأرباب العمل وبالتالي يؤدي إلى الزيادة في الطلب عليه.

2-2- التخفيض الجبائي:

تستفيد المؤسسة المشغلة لأكثر عدد ممكن من اليد العاملة، من تخفيضات في معدل الضرائب على الأرباح أو غيرها من الضرائب الأخرى والمتعلقة بالأجور، بحيث على أساس النسبة الموجودة بين رأس المال واليد العاملة، فإذا كانت منخفضة تستفيد من معدل أكبر والعكس صحيح.

2-3- الرفع من كلفة رأس المال:

يتم ذلك من خلال جعل إستخدام اليد العاملة ذات فعالية بشكل أكبر، وإذا تمت الزيادة في كلفة رأس المال فإن ذلك يمكن أن يؤدي إلى زيادة إيرادات الدولة، على عكس الحوافز المباشرة للتشغيل، كما أن الضرائب على رأس المال سهلة التسيير والتحصيل عكس تلك الموجهة مباشرة للتشغيل.

3- الحوافز الخاصة بالجمركة:

¹ بن الجوزي محمد، الإصلاحات الجبائية انعكاساتها الاقتصادية والمالية في الجزائر في الفترة 1992-1998، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1998، ص58.

² عفيف عبد المجيد، عوينان عبد القادر، فعالية الحوافز الضريبية في تطوير الاستثمار حالة الجزائر خلال الفترة 2010-2018، مجلة العلوم الإنسانية، 2020، المجلد 20، العدد 2، ص525.

بهدف تشجيع الاستثمار يتم منح إعفاء كلي أو جزئي للرسوم أو الضرائب الجمركية المستحقة على واردات المشروع الاستثماري وصادراته والضرائب على أرباح مشروعات المناطق الحرة¹، لذا تسعى الدول إلى جلب العملة الصعبة وإنشاء مناصب عمل ونقل التكنولوجيا إلى هذه المناطق، حيث يتم في إطارها إعفاء جميع العمليات الموجهة للتصدير من دفع الضرائب والرسوم الجمركية.²

3-1- حوافز متعلقة بالاستيراد:

إعفاءات جمركية على رؤوس الأموال العينية والمعدات أو المواد الأولية والأجزاء والوسائل المتعلقة بعملية الإنتاج،

وإعتمادات ضريبية بالنسبة للرسوم الجمركية المؤداة على المعدات أو اللوازم المستوردة.³

3-2- الحوافز الخاصة بالتصدير:

من بين العمليات الاقتصادية التي توليها الدولة عناية خاصة نجد التصدير، وذلك نظرا لدوره الهام في توفير العملة الصعبة وإعادة التوازن لميزان المدفوعات وكذا التعريف بالمنتجات الوطنية أو المحلية، وهو ما جعل أغلب الدول تسعى وتعمل على تشجيعه وترقيته، من خلال منح تحفيزات ومزايا تهدف بها إلى تخفيف العبء الضريبي على المؤسسات المصدرة، وقد يأخذ التحفيز الضريبي الخاص بالتصدير شكل من أشكال الإعفاءات الضريبية على الصادرات والمعاملة التفضيلية لإيرادات الصادرات، وخفض الضريبة على الدخل للأنشطة المدرة للعملة الصعبة أو الصادرات من المواد من المواد المصنعة، ومنح اعتمادات ضريبية على المبيعات الداخلية في مقابل أداء الصادرات، ومنح اعتمادات ضريبية على الدخل بشأن المحتوى المحلي من الصادرات.⁴

4- حوافز متعلقة بالشركات:

مثل الإجازة الضريبية التي تعفى بموجبها الشركات المنشأة حديثا والمستوفية للشروط من دفع الضريبة على دخل الشركات لفترة زمنية محددة (05 سنوات على سبيل المثال)، يتمثل هذا النوع من الحوافز في تخفيض معدل الضريبة المفروضة على دخل الشركات التي تمارس أنواعا معينة من الأنشطة أو تعمل في مناطق محددة.⁵

¹ - معيني لعزير، مرجع سبق ذكره، ص142.

² - ربيعي عنتر، دور التدابير الجديدة للاستثمار الأجنبي في الجزائر، مذكرة نهاية التبرص، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2010، ص116

³ - عفيف عبد المجيد، عوينان عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص526.

⁴ - المرجع نفسه، ص526.

⁵ - Organisation for Economic Development and Cooperation, *Principles to enhance the transparency and governance of tax incentives for investment in developing countries*, Paris, 2013.

4-1- حوافز متعلقة باستثمار رؤوس الأموال:

مثل الاستهلاك المعجل الذي يعتبر أحد أنماط الاستهلاك التي يمكن استخدامه لتشجيع الاستثمارات الخاصة وتوجيهها في اتجاه الأنشطة المرغوبة، ويعرف بأنه كافة الطرق التي تؤدي إلى استهلاك قيمة التكلفة التاريخية للأصول الرأسمالية خلال فترة زمنية أقل من فترة حياتها الإنتاجية المقدرة.¹

4-2- حوافز متعلقة بالمبيعات:

تخفيضات في الضريبة على دخل الشركات على أساس إجمالي المبيعات.²

4-3- الحوافز المتعلقة برقم الأعمال:

معظم الدول تفرض ضرائب على القيمة المضافة للمبيعات وعلى رقم الأعمال، يتم الإعفاء منها إذا تعلق الأمر بعملية التصدير، وقد تشمل هذه الإعفاءات الآلات والمواد الأولية التي تدخل مباشرة في الإنتاج الموجه للتصدير، بغية إدخال تجهيزات ذات فعالية ومردودية إقتصادية.³

4-4- حوافز متعلقة بالقيمة المضافة:

تخفيضات في الضريبة على دخل الشركات أو منح اعتمادات على أساس صافي المحتوى المحلي للنواتج ومنح اعتمادات للضريبة على الدخل على أساس صافي القيمة المضافة.⁴

4-5- الحوافز خاصة بالضريبة على الدخل:

وتكون هذه الحوافز إما إعفاءات كلية للمداخيل المحققة من عملية التصدير، إذا توفرت بعض الشروط سواء من ناحية طبيعة المنتج أو على أساس الصادرات، وإما تخفيضات جبائية جزئية تتحدد في شكل سعر موحد.

¹ - سعيد عبد العزيز عثمان، النظم الضريبية مدخل تحليل مقارن، الدار الجامعية الاسكندرية الدار الجامعية، 2003، ص 116-117.

² - عفيف عبد المجيد، عوينان عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 525.

³ - بلال شيخي، لعبيدي مهاوات، إسماعيل ممي، التحفيزات الجبائية آلية لدعم وترقية الإستثمار في الجزائر، الملتقى الدولي الخامس - دور الجماعات المحلية في ترقية الإستثمار - تجارب دولية، جامعة البشير الإبراهيمي برج بوعريبيج، يومي 17 و 18 أبريل 2018، ص 6-7.

⁴ - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الحوافز، سلسلة دراسات الأونكتاد بشأن مسائل اتفاقات الاستثمار الدولية، نيويورك وجنيف، 2004، ص 7.

المطلب الثاني: أنواع الحوافز الجبائية

يمكن تقسيم الحوافز الجبائية إلى أربع (04) مجموعات، الأولى تتضمن الحوافز ذات الطابع المالي، الثانية ذات الطابع النقدي، الثالثة الحوافز ذات الطابع التمويلي، أما الحافز الأخير فهو خاص بمنح العقار الإستثماري.

الفرع الأول: الحوافز ذات الطابع المالي

ويتعلق الأمر بالإعفاءات الجبائية، التخفيضات الضريبية، نظام التثبيت الضريبي، نظام الإهلاك، والمعاملة الضريبية للخسائر.

1-الإعفاءات الجبائية:

هي عبارة عن إسقاط حق الدولة عن المؤسسات في مبلغ الضرائب المستحق عليها مقابل الالتزام بنشاط اقتصادي معين في منطقة معينة أو في ظروف معينة¹.

وتعرف أيضا بأنها عدم فرض الضريبة على رأسمال معين بشكل مؤقت أو دائم ويكون ذلك في إطار القانون، فالدولة تعتمد سياسة التنازل عن حقها في تحصيل الضريبة لتحقيق أهدافها التنموية بكافة أبعادها الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية²، وتلجأ الدول إلى هذا الأمر لاعتبارات تقدرها بنفسها وبما يتلاءم مع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية³. ويكون الإعفاء إما دائم أو مؤقت.

1-1-الإعفاء الدائم:

وهو عدم دفع المكلف لضريبة معينة أو مجموعة من الضرائب والرسوم طوال حياة المشروع، وتمنح الدولة هذا الإعفاء إلى أنشطة محدودة وتكون موجهة لمناطق وفئات معينة.

كما يقصد به إسقاط حق الدولة في تحصيل الضرائب من المكلف بما مادام سبب الإعفاء قائما، ويخص النشاطات والقطاعات التي تهدف إلى تحقيق الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي على المدى البعيد، بالنسبة

¹ عبد المجيد قدي، السياسية الجبائية وتأهيل المؤسسة، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2001 أيام 29-30 أكتوبر، ص03.

² يحي لخضر، دور الإمتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية-دراسة حالة: مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب-بسكر، مذكرة ماجستير، تخصص علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2007، ص24.

³ طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص88.

للإعفاءات ذات الطابع الاجتماعي فإنها تهدف إلى مساعدة بعض الفئات الاجتماعية المحرومة، كالمعوقين وذوي الدخل الضعيف قصد تحسين ظروفهم الاجتماعية، أما الإعفاءات ذات الطابع الثقافي والعملي فيتم تقريرها بغية تطوير البحث العلمي وتسخيره لخدمة التنمية وتحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي، فيما الإعفاءات ذات الطابع الاقتصادي تتجلى من خلال الإعفاءات الدائمة الموجهة لبعض المشاريع الاستثمارية والأنشطة الاقتصادية التي تراها الدولة ذات أهمية قصوى في بناء الاقتصاد الوطني لما لها من انعكاسات إيجابية على باقي القطاعات الأخرى كقطاع التصدير لتوفيره العملة الصعبة.¹

1-2- الإعفاءات المؤقتة:

يقصد بها إسقاط حق الدولة في دفع مجموعة من الضرائب والرسوم من التزام المكلف بها لفترة محددة من حياة المشروع الاستثماري المنجز في قطاع أو نشاط تهدف الدولة إلى ترقيته، ويمس هذا النوع من الإعفاء خاصة الأنشطة الاقتصادية حديثة التكوين لأنها في هذه الفترة بحاجة إلى سيولة مالية لتغطية تكاليف الاستغلال وهي عادة تتراوح بين 3 إلى 10 سنوات وهذه الإعفاءات المؤقتة يمكن أن تكون جزئية أو كلية.²

في مصر مثلاً فإن الإعفاءات المؤقتة تمنح لـ أربعة وعشرون 24 نشاطاً استثمارياً منها الذي يتم في بناء المناطق الصناعية الجديدة والفنادق السياحية وإنشاء المناطق التكنولوجية وترداد مدة الإعفاءات إذا تمت النشاطات في المناطق النائية، أما في المغرب فإن الإعفاءات في قطاع السياحة من ضرائب الدخل وضرائب الشركات تكون لمدة 5 سنوات وبعد هذه المدة يعفى 50 من الدخل من الضرائب.³

والإعفاءات المؤقتة تعتبر الشكل الأكثر شيوعاً لدى أغلب دول العالم، عكس الإعفاءات الدائمة المرتبطة بحياة المشروع النادرة الوجود.⁴

2- التخفيضات الضريبية:

¹ - ساعد بوراوي، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (الجزائر-تونس-المغرب) "دراسة مقارنة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007-2008، ص 63.

² - الناصر مراد، الإصلاح الضريبي في الجزائر (1992-2003)، دار هومة، الجزائر، 2003، ص 178.

³ - مرسي السيد الحجازي، النظم والقضايا الضريبية المعاصرة، اليكس لتكنولوجيا المعلومات، الاسكندرية، مصر 2004، ص 288.

⁴ - دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي، المعوقات والضمانات القانونية، معهد الدراسات العربية للنشر والتوزيع، بيروت، 2006، ص 180.

هو إخضاع المكلفين لمعدلات اقتطاع أقل من المعدلات السائدة، أو بتقليص الوعاء الخاضع للضريبة، مقابل التزامهم ببعض الشروط¹ والمقاييس، المحددة ضمن قانون الاستثمار أو من خلال النظام الضريبي المتضمن في قوانين المالية السنوية.

كما يقصد بها التخفيض في المعدلات الضريبية المطبقة في الحالات العادية، أو التخفيض في الوعاء الضريبي، يخص المشاريع المستهدفة والتي تشكل أهمية إقتصادية واجتماعية بالنسبة للمجتمع، والهدف من وراء اعتماد الدول والتشريعات ل هذه التقنية هو التخفيف من العبء الضريبي، لاستقطاب أصحاب رؤوس الأموال للاستثمار، ويتم تحديد هذه المقاييس في تشريعات الاستثمار أو في إطار النظام الضريبي المعتمد من قبل الدول.

2-1-التخفيضات في معدلات الضريبة:

وهو ما يصطلح عليه أحيانا بالمعدلات التمييزية "ونعني بذلك تصميم جدول المعدلات (الأسعار) الضريبية بحيث يحتوي على عدد من المعدلات يرتبط كل منها بنتائج محددة للعمليات المشروع، فقد ترتبط هذه المعدلات عكسيا مع حجم المشروع، أو مع حجم المستخدم فيه من العملة الوطنية، أو مع أحجام التصدير من منتجات المشروع، أو مع مدى مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية، فتزداد المعدلات تدريجيا كلما انخفضت نتائج عمليات الاستثمار والعكس صحيح.² ولعل أهم مجال لنجح فيه هذا النوع مجال إنشاء المناطق الصناعية الحرة.

2-2-التخفيض في الوعاء الضريبي:

هو استبعاد قيمة معينة من المادة الخاضعة للضريبة عند حساب هذه الأخيرة، كما هو معمول به في بعض التشريعات كالضريبة على الدخل الإجمالي³، ويمكن التوسع في تطبيق أسلوب الخصومات في وعاء الضرائب على حساب التحفيز الضريبي، وهي التي تفترض الخروج عن الأصل من حيث خضوع المستثمر للضريبة، وهو الأمر الذي يمس بمبدأ عمومية الضرائب، أما نظام الخصومات فيفترض عدم إدراج المبالغ المخصومة في

¹-عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص303.

²-طالبي محمد، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، العدد 06، 2009، ص318.

³-بعلي محمد الصغير، يسري أبو العلا، المالية العامة (النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة)، دار العلوم، الجزائر، ص70.

وعاء الضرائب أصلا، وتجسيدها لنظام الخصم يمكن التوسع في المبالغ المخصصة كالنفقات والخسائر المرحلة والأرباح في حالة إعادة استثمارها.¹

3- نظام التثبيت الضريبي:

تلجأ بعض الدول إلى استعمال نظام للتثبيت الضريبي الذي يعتبر حافزا قويا لتدفق الاستثمارات، وبصفة خاصة الأجنبية نحو نشاطات تقع في قمة سلم أولويات التنمية بها، وهي عبارة عن قطاعات لا تقبل الاستثمار فيها إلا إذا تحقق الاستقرار في الجانب الاقتصادي والضريبي، ويتم تثبيت الوضع الضريبي للمستثمر إما من تاريخ الترخيص له بالاستثمار، وإما من تاريخ إبرام اتفاقية إنشاء الاستثمار، وهو ما يجعل المستثمر بمنأى عن التعديلات التي تطرأ على النظام الضريبي والمالي في مجال الاستثمار²، مع وجود إمكانية للمستثمر تسمح له بالاستفادة من هذه التعديلات الجديدة التي تطرأ على الأحكام الخاصة بالإعفاءات الضريبية بعد الشروع في سريان النظام الضريبي المستقر، وذلك برغبته وإرادته الصريحة، ويترتب عن ذلك منح المستثمر الحق في إسترداد الفرق بين الضرائب التي يدفعها طبقا للنظام المثبت والضرائب المستحقة تبعا للأحكام الجديدة المعدلة.³

4- الإجراءات الضريبية التقنية:

المعالجة الضريبية لبعض الجوانب المرتبطة بالمؤسسة، يترتب عنها آثار ضريبية تحفيزية تسمح بتخفيف العبء الضريبي⁴ ومن بينها:

4-1- نظام الإهلاك:

يعرف الإهلاك بأنه الإثبات المحاسبي للنقص الذي يحدث عن طريق الاستخدام أو بفعل عامل الزمن، وهو ما يجعل هذا النظام يؤثر على مقدار الضريبة التي يتحملها المكلف بالضريبة وعلى توقيت دفعها⁵، ويعتبر

¹- عبد الحميد شنتوفي، المعاملة الإدارية والضريبية للإستثمارات في الجزائر، رسالة دكتوراه في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2017، ص259.

²- معيفي لعزير، مرجع سبق ذكره، ص135.

³- عبد الحميد شنتوفي، مرجع سبق ذكره، ص262.

⁴- عبد القادر بربيش، دراسة أثر الضريبة على التسيير المالي للمؤسسة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،

1999، ص73

⁵- نشيدة معزوز، دور التحفيزات الجبائية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة ماجستير، جامعة البلدية، الجزائر، ص63

الإهلاك مسألة ضريبية بالنظر إلى تأثيره المباشر على النتيجة من خلال حساب القسط السنوي للإهلاك، فكلما كان مقدار الإهلاك المعمول به كبيرا كلما كانت الضرائب المفروضة على المؤسسة أقل.¹ كما يعرف الإهلاك على أنه التسجيل المحاسبي للخسارة التي تتعرض لها الاستثمارات، والتي تتدهور قيمتها مع الزمن، بهدف إظهارها بالميزانية بقيمتها الصافية كما أنه طريقة لتوزيع تكاليف الاستثمار القابل للإهلاك على دورات مدة حياته.²

هناك طرق مختلفة للإهلاك يجب على المؤسسة اختيار أحدها وهي:

4-1-1- الإهلاك الخطي

يطبق بقوة القانون نظام الإهلاك المالي الخطي على كل التثبيات³، وحسب هذه الطريقة فإن الاستثمار يهتك بأقساط متساوية خلال عمره الإنتاجي، أي أن قسط الإهلاك ثابت في كل دورة، ويحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{قسط الإهلاك الخطي} = \frac{\text{تكلفة حيازة الاستثمار}}{\text{العمر الإنتاجي}}$$

ونلاحظ أن هذه الطريقة سهلة إلا أنها تطرح مشكلة تحديد العمر الإنتاجي للاستثمار.

4.1.2- الإهلاك المتناقص:

يمكن حساب الإهلاك المالي للتجهيزات التي تساهم مباشرة في الإنتاج داخل المؤسسات، من غير المباني السكنية والورشات والمحلات المستعملة في ممارسة المهنة، كما يطبق على المباني والمحلات التي تستعملها مؤسسات القطاع السياحي في ممارسة نشاطها السياحي⁴، وحسب هذه الطريقة فإن الاستثمار يهتك بأقساط متناقصة في كل دورة، والجدول التالي يوضح المعاملات المستعملة في الإهلاك المتناقص.

الجدول (1-3): المعاملات المستعملة في حساب الإهلاك المتناقص (التنازلي) تبعا للمدة العادية للاستعمال

المعامل الجبائي	المدة العادية للإستعمال
1.5	3 أو 4 سنوات

¹ - طالي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 318.

² - محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر 2003، ص 225

³ المادة 1-174 معدلة بموجب المادة 12 من قانون المالية لسنة 2010.

⁴ المادة 174 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، قانون المالية 2023

2	5 أو 6 سنوات
2.5	أكبر من 6 سنوات

المصدر: وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة 174

وتجدر الإشارة أن هناك مجموعة من الشروط يجب مراعاتها عند اختيار هذه الطريقة وهي:¹

- أن تكون المؤسسة خاضعة للنظام الحقيقي في تحديد الربح الخاضع للضريبة.
- عند اختيار هذا النوع من الإهلاك لا يمكن للمؤسسة الرجعة فيه في نفس الاستثمار.
- لا يطبق هذا الإهلاك إلا على الاستثمارات الجديدة.

4-1-3- الإهلاك المتزايد (التصاعدي):

يمكن للمؤسسات ان تقوم باهلاك استثمارها ماليا، والهلاك المالي التصاعدي يحصل بضرب القاعدة القابلة للاهلاك المالي في الجزء الذي يقبل كبسط عدد السنوات المطابقة لمدة الاستعمال المنقضية وكمقام ن(1+ن) وتمثل "ن" عدد سنوات الهلاك المالي²، أما عن طريقة حساب قسط الإهلاك المتزايد فيحسب وفق للعلاقة التالية:

رقم سنة استعمال الاستثمار

قسط الإهلاك المتزايد = تكلفة حيازة الاستثمار X مجموع سنوات حياة

الاستثمار

ويشكل الإهلاك امتياز لصالح المؤسسة، بحيث يفضلها تتمكن المؤسسة من جهة إعادة تجديد استثماراتها المهتلكة، ومن جهة ثانية تخفيض الوعاء الضريبي وبالتالي الخضوع لضريبة أقل.

وتختلف الامتيازات التي تحققها كل من النظامين (المتناقص والمتزايد) حسب وضعية المؤسسة المالية والأهداف المنتظرة لها، فإذا كانت المؤسسة حديثة التكوين أو النشأة فمن صالحها اختيار نظام الإهلاك المتزايد لأن تكاليف استغلالها تكون مرتفعة في بداية النشاط، نظرا لارتفاع تكاليف النشأة، ولأن الربح المحقق خلال السنة الأولى لا يكفي إلى الحد الذي يسمح لها بإهلاك استثماراتها الثابتة بسرعة، كما أن هذا النظام يسمح

¹-Ministère des Finances Direction General des Impts, Les Amortissements règles fiscale et comptable, Alger,

² المادة 174 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سبق ذكره.

للمؤسسة بامتصاص تكاليفها بشكل تدريجي¹. أما إذا كانت المؤسسة قديمة النشأة ولها خبرة في الميدان، ووضعها المالي حسن، فيمكنها اختيار نظام الإهلاك المتناقص حيث يسمح هذا النظام من الإهلاك للمؤسسة، من استرجاع تكاليف الاستثمارات في السنوات الأولى من استعماله، مما يؤدي إلى تعويض هذه الاستثمارات في أقرب وقت ممكن.²

4-1-4- الإهلاك المعجل:

قد تلجأ بعض الدول إلى استخدام الإهلاك المعجل الذي يعرف على أنه "كافة الطرق التي تؤدي إلى إستهلاك قيمة التكلفة التاريخية للأصول الرأسمالية خلال فترة زمنية أقل من فترة حياتها الإنتاجية المقدره"³، وتوجد عدة طرق للإهلاك المعجل أهمها:

- الطريقة السويدية للإهلاك الحر التي تسمح للمستثمر باختيار أقساط الإهلاك السنوية وعدد سنوات الإهلاك.

- طريقة القسط المبدي التي تسمح بزيادة قيمة معينة من الاستثمار كقسط مبدي إلى قسط الإهلاك العادي في السنة الأولى.

- الطريقة الأمريكية للإهلاك الخمسي والتي تسمح بإهلاك الاستثمار خلال الخمس سنوات الأولى من شرائه بغض النظر عن العمر الإنتاجي له.

ويتمتع الإهلاك المعجل بميزتين هما:⁴

- أولاً: أنه الأقل تكلفة على وجه العموم، حيث أن الإيراد الضائع في السنوات الأولى (بالنسبة إلى مثيله في حالة عدم استخدام الأساس المعجل) يتم استرداد جزء منه على الأقل في السنوات التالية من عمر الأصل.
- ثانياً: أنه إذا توفر استخدام الأساس المعجل بصفة مؤقتة فحسب، من الممكن أن يستحث ذلك طفرة كبيرة في الاستثمارات على المدى القصير.

¹ - صحراوي علي، مظاهر الجباية في الدول النامية وأثارها على الاستثمار الخاص من خلال إجراءات التحريض الجبائي، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1992، ص109.

² - عبد العزيز عثمان سعيد، النظم الضريبية: مدخل تحليلي مقارنة، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص116.

³ - عبد المجيد دراز حامد، مرجع سبق ذكره، ص269.

⁴ - فيتو تانري، هاول زي، البلدان النامية والسياسة الضريبية، سلسلة قضايا الاقتصادية، صندوق النقد الدولي، مارس 2001، ص13.

ويعتبر نظام الإهلاك حافزا ضريبيا ذاك أنه يؤثر على مقدار الضريبة التي تتحملها المؤسسة وتوقيت دفع الضريبة، ويعالج الإهلاك من الناحية الضريبة على أنه تكلفة تُخفف من الأرباح الخاضعة للضريبة بهدف السماح للمؤسسة بتجديد استثماراتها وإيجاد تدفق نقدي سنوي يساعدها على إعادة تمويل استثماراتها.¹

5-نقل وترحيل الخسائر:

يعد الربح الحقيقي هو المصدر الأول للاستثمارات ولذا تعمل الدول المتخلفة على تقوية الحوافز لتشجيع إعادة استثماراتها وتنمية هذا المورد وقد لا يكون هذا المصدر من الضرائب مجديا في فترات تطبيق سياسة الإعفاء الضريبي ولكنه أسلوب له أهميته في مراحل هذه السياسة وتعتبر المعاملة الضريبية للخسائر المحققة في الفرص الاستثمارية المختلفة أحد الوسائل الهامة التي تمكن فقط الحد من الآثار السلبية للضرائب بمختلف أنواعها بل أيضا تشجيع الاستثمارات الخاصة وزيادة التراكم الرأسمال في اتجاه الأنشطة الاقتصادية المرغوبة.

فتنتيجة المشروع الاستثماري لا تخرج عن حالتين:

- الحالة الأولى: أن يحقق المشروع الاستثماري أرباحا.

- الحالة الثانية: أن يحقق المشروع الاستثماري خسائر.

فعند تحقيق المشروع الاستثماري لخسارة يمكن أن تقوم الدولة بتقديم حافز ضريبي مهم، وهو منح المشروع الاستثماري فرصة ترحيل الخسائر المحققة إلى السنوات اللاحقة، وتختلف الفترة المطبقة على الترحيل من دولة لأخرى حسب التوجهات المرغوب فيها، فمقدار هذه الفترة يعتبر أمرا مهما لزيادة فعالية هذا الحافز في تشجيع الاستثمار، فكلما امتدت هذه الفترة زاد الحافز لدى المستثمر لزيادة حجم الاستثمارات طويلة الأجل والتي تزداد فيها درجة المخاطرة.²، كما أن نجاح هذه الآلية يتوقف على الظروف الاقتصادية، السياسية والإدارية السائدة والمتوقعة.³

وحسب هذا الشكل فإن التشريع الضريبي يتضمن نصوصا تسمح للمؤسسة بالخصم الكامل للخسائر المحققة من الأرباح الصافية الخاضعة للضريبة التي تحقيقها في السنوات اللاحقة أو السابقة باعتبار أن هذه الخسارة تدخل ضمن تكاليف المؤسسة عن سنوات سابقة أو لاحقة.⁴

¹- Fontaneau pierre, **fiscalité et investissement**, presse universitaire de France, France, 1972, p191

²- منصورى الزين، آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص181.

³- مرسي السيد الحجازي، مرجع سبق ذكره، ص 289.

⁴- سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سبق ذكره، ص191.

من هذا التعريف يمكن القول إن ترحيل الخسائر يأخذ الأشكال التالية:

5-1- الترحيل إلى الخلف

وحسب هذا الشكل فإنه يتم خصم الخسارة المحققة في سنة معينة من الأرباح الصافية الخاضعة للضريبة المحققة في السنوات السابقة، حتى تغطية الخسارة مع الحق في استرجاع قيمة الضريبة المدفوع في السنوات السابقة بمقدار الخسارة.

5-2- الترحيل الأمام

وحسب هذا الشكل فإنه يتم خصم الخسارة المحققة في سنة معينة من الأرباح الصافية الخاضعة للضريبة المحققة في السنوات اللاحقة حتى تغطية الخسارة.

5-3- الجمع بين الشكلين السابقين.

وتختلف مدة ترحيل الخسائر من دولة على أخرى، وقد تكون في بعض الأحيان غير محددة إلى غاية تغطية الخسارة.

وتجدر الإشارة أن المشرع الضريبي الجزائري قد حدد مدة الترحيل بخمس (05) سنوات¹ وعليه فإن الخسارة

المحققة في سنة معينة تخصم من الأرباح المحققة سنة معينة تخصم من الأرباح المحققة في السنوات القادمة حتى

تغطية الخسارة بشرط ألا تتجاوز المدة (05) سنوات.

6- إعادة استثمار الأرباح:

¹ - المادة 174 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

وفقا لهذا الشكل من الأشكال الامتياز الضريبي، فإن المؤسسة تستفيد من تخفيض ضريبي¹ عن الأرباح الصافية المحققة في دورة الاستغلال والتي قررت المؤسسة إعادة استثمارها بشرط تقيدها ببعض الشروط والالتزامات التي يضعها المشرع الضريبي.

وتجدر الإشارة أن النظام الضريبي الجزائري يسمح للمؤسسة الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات بتطبيق معدل مخفض على الأرباح المعاد استثمارها يقدر بـ: 15% بدلا من المعدل العادي المقدر بـ 30%، كما يمنح للمؤسسة الخاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي تخفيضا يقدر بـ 30% من الدخل الخاضع للضريبة. ويمنح هذا التخفيض للمؤسسة بشرط التزامها بإعادة استثمار الأرباح في سنة تحققها أو السنة التي تليها.

6-1- إعادة استثمار فائض القيمة:

ويمكن تعريف فائض القيمة أنه كل إيراد أو زيادة ناتجة عن تنازل المؤسسة على عنصر من عناصر أصولها الثابتة بسعر يزيد عن القيمة المحاسبية الصافية، ويتحدد وفق للعلاقة التالية:

$$\text{فائض القيمة} = \text{سعر التنازل} - \text{القيمة المحاسبية الصافية}$$

وتحد القيمة المحاسبية الصافية وفقا للعلاقة التالية:

$$\text{القيمة المحاسبية الصافية} = \text{تكلفة الحيازة} - \text{مجموع الإهلاكات المتراكمة حتى تاريخ التنازل}$$

وحسب النظام الضريبي الجزائري، تتم المعالجة الضريبية لفائض القيمة بإدراجه ضمن الربح أو الدخل الخاضع للضريبة² مع استفادة المؤسسة لتخفيض من قيمة فائض القيمة تختلف باختلاف مدة اكتساب أو اقتناء الاستثمار.

وعليه يمكن التمييز بين شكلين لفائض القيمة:³

6-1-1- فائض القيمة قصيرة المدى

ويتحقق بتنازل المؤسسة على استثمار مقتني أو مكتسب في مدة لا تزيد عن ثلاث سنوات، وتستفيد المؤسسة

¹ - هذا التخفيض يكون إما في معدل الضريبة تطبيق معدل مخفض، أو في شكل تقليص من وعاء الضريبة.

² - IBS أو IRG حسب خضوع المؤسسة.

³ - المادتين: 172-173 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

هنا بتخفيض قدره 30% من قيمة فائض القيمة، أي يدرج ضمن الربح أو الدخل الخاضع للضريبة بنسبة 70%.

6-1-2- فائض القيمة طويل المدى

ويتحقق بتنازل المؤسسة على استثمار مقتنى أو مكتسب في مدة تزيد عن ثلاث سنوات، وتستفيد المؤسسة هنا بتخفيض قدره 65% من قيمة فائض القيمة، أي يدرج ضمن الربح أو الدخل الخاضع للضريبة بنسبة 35%، ويمكن للمؤسسة أن تستفيد من إعفاء فائض القيمة من الضريبة بشرط أن تتعهد باستثمار هذا الفائض مضافا إليه الإهلاكات المتراكمة لهذا الاستثمار ويجب أن يتم هذا الاستثمار في السنة التي تحقق فيها أو في السنة الموالية لتحقيق هذا الفائض.

أما في حالة عدم التزام المؤسسة بإعادة استثمار فائض القيمة فإنه يدمج في الربح أو الدخل الخاضع مع حساب غرامات التأخر والتهرب.

6-2- إعادة تقييم الاستثمارات:

ونقصد بها تلك العملية التي تعمل على تصحيح أرصدة حسابات الإهلاك المحسوبة على أساس التكلفة التاريخية لتأخذ أثر ارتفاع الأسعار في الحسبان¹

الفرع الثاني: الحوافز ذات الطابع النقدي

لها دور جوهري في النشاط الاقتصادي، بحيث قد تلعب دور المحفز للعملية الاستثمارية، كما قد تشكل دور المعرقل لها وتنحصر في الإعانات والمساعدات الممنوحة من قبل الدولة، ونظام التعويض، وكذا حرية انتقال رؤوس الأموال إذا ما تعلق الأمر بالاستثمارات الأجنبية.

1- الإعانات الممنوحة من قبل الدولة:

¹-حامد عبد المجيد دراز السياسات المالية، مرجع سبق ذكره، ص 261.

قد تلجأ الدولة إلى منح أو تقديم مساعدات وتسهيلات للمستثمرين بغرض إنجاز مشاريعهم الإستثمارية، إذا ما تعلق الإنجاز بالمناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة، بحيث يتم التكفل بأشغال التهيئة بصفة كلية أو جزئية¹، كالربط بشبكات الكهرباء، الغاز، الماء، والطرق... وغيرها.

2- نظام التعويض:

من بين الحوافز النقدية المعترف بها للمستثمرين والتي تشكل إلتزاماً أصلياً على عاتق الدولة المستقبلية للاستثمارات، تقديم تعويض للمستثمرين نتيجة تعرض مشاريعهم الاستثمارية لأخطاء غير تجارية تشمل أخطار سياسية كالتأميم، نزع الملكية، التعدي أو الاستيلاء غير المبرر وغيرها²، ويشترط أن يكون مقدار التعويض متناسباً مع حجم الضرر بحيث يحقق العدل والإنصاف، وهو ما نص عليه الدستور الجزائري في نص المادة 22 منه بقوله: "لا يتم نزع الملكية إلا في إطار القانون، ويترتب عليه تعويض عادل ومنصف".³

فظام التعويض هو حق مشروع ومكفول قانوناً من حيث المبدأ، لوجود عدة مبررات وأسانيد مرجعية تجعله من التصرفات المشروعة، غير أن الإشكال المطروح يكمن في كيفية تقييم وتقدير قيمة التعويض.⁴

3- حرية انتقال رؤوس الأموال:

يعتبر الحق في حرية إنتقال رؤوس الأموال من أهم الضمانات التي تمنحها الدولة المضيفة للمستثمر الأجنبي، بحيث أن إنشاء إستثمارات أجنبية يستلزم وجود رؤوس أموال على المستوى الدولي، وذلك من خلال تحويل المستثمر لأمواله النقدية إلى الدولة المضيفة، ويشمل نطاق هذا المبدأ بصفة عامة رأس مال المستثمر والعائدات الناتجة عنه، وكذا المداخيل الحقيقية الصافية الناتجة عن التنازل.⁵

وتطبيق مضمون مبدأ حرية حركة رؤوس الأموال يتجسد تطبيقه في القانون الجزائري بطريقتين، الأولى تتجلى مبدئياً في حرية التحويل من الجزائر إلى الخارج بغية إنشاء استثمارات وطنية بالخارج عن طريق تحويل

¹- أنظر المادة 21 من المرسوم التشريعي رقم 93-12، المؤرخ في 5 أكتوبر 1993، والمتعلق بترقية الاستثمار. ج.ر، العدد 64، المؤرخة في 10 أكتوبر 1993.

²- عبد المجيد شنتوفي، مرجع سبق ذكره، ص 267.

³- القانون رقم 16-01 المؤرخ في 6 مارس سنة 2016، المتضمن التعديل الدستوري الجزائري، ج.ر، العدد 14، المؤرخة في 7 مارس 2016.

⁴- حسين نوار، الحماية القانونية للملكية للمستثمر الأجنبي في الجزائر، رسالة دكتوراه في القانون كلية الحقوق جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2013، ص 82.

⁵- عيوط محندو علي، الحماية القانونية للإستثمارات الأجنبية في الجزائر، رسالة دكتوراه في القانون، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2006، ص ص 48، 49.

الأصول المشكلة لخصص المشروع، أما الثانية فتأخذ شكل التحويل من الخارج إلى الجزائر، لإقامة استثمارات بها مع ضمان الحق في إعادة تحويل الأرباح وعائدات رؤوس الأموال الأصلية إلى دولة المستثمر الأجنبي.

الفرع الثالث: الحوافز ذات الطابع التمويلي

تلجأ بعض الدول إلى اعتماد الحوافز التمويلية القائمة أساساً على الإعانات، الإسهامات، القروض والتسهيلات المصرفية باختلافها والتي من شأنها مواكبة التنافس الذي تفرضه الدول العظمى المتقدمة في هذا المجال من خلال احتكارها على هذا النوع من التحفيز التمويلي لتوفرها على الإمكانيات والقدرات المالية الكافية لتغطية هذه الاستثمارات الأجنبية.

وهو ما جعل العديد من الدول وخاصة العربية منها إلى قيامها بتبني هذا النوع من الحوافز وذلك من خلال منحها قروضاً مالية لفائدة الاستثمارات الأجنبية، بالإضافة لتوفيرها لمجموعة من التسيير والتسهيلات البنكية المصرفية لتحقيق عملية إقتناء العملة الصعبة داخل نطاق هذه الدول لمصلحة هذه الاستثمارات. والمقصود بالحوافز التمويلية هو منح المستثمر الأجنبي تسهيلات إئتمانية مدعمة من قبل الدول المضيفة للاستثمار، مع تزويده بقروض مالية للمساهمة في تمويل مشاريعه الاستثمارية وذلك وفق شروط تيسيره والتمويل هنا قد يكون بتوفير الأموال مباشرة للمشروع في شكل منح استثمارية، أو إعانات حكومية، أو قروض بنكية بفوائد منخفضة أو بدون فوائد.¹

المطلب الثالث: أهداف الحوافز الجبائية وشروط اختيارها

تسعى سياسة التحفيز الجبائي من خلال ما تقدمه من مزايا ضريبية إلى تحقيق جملة من الأهداف المتفاوتة من حيث أهميتها المتنوعة ومن حيث طبيعتها.

الفرع الأول: أهداف الحوافز الجبائية

1- أهداف اقتصادية

- دعم الواردات من السلع الرأسمالية اللازمة ليس فقط للقيام بعملية التنمية الاقتصادية بل لاستمرارها، حيث يتعين على النظام الضريبي تشجيع استيراد مثل هذه السلع على الأقل في المراحل الأولى لعملية التنمية الاقتصادية

¹ - رمضان صديق محمد الضمانات القانونية والحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمار، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998، ص58.

حيث تنعدم فرص إنتاج هذه المنتجات محليا، ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال إعفاء السلع الرأسمالية من الرسوم الجمركية أو تخفيض معدلات الضريبة عليها؛¹

- تنمية الاستثمار من خلال تخفيض العبء الضريبي أو إلغاءه كليا، والذي يترتب عليه نقصان في حجم التكاليف التي تتحملها المؤسسة المستفيدة من الحوافز، وهو ما يجعلها توجه هذه الوفرة المالية للاستثمار، ما يمنحها القدرة على منافسة المتوجات الأجنبية.²

- زيادة إيرادات الخزينة مستقبلا، فتنمية الاستثمار تؤدي بالضرورة إلى تنوع النشاط الاقتصادي منه نمو الفروع الإنتاجية، وسينتج عن ذلك تعدد العمليات الاقتصادية الخاضعة للضريبة، وبالتالي اتساع الوعاء الضريبي، وهذا سينجم عنه زيادة عدد المكلفين بالضريبة مما يؤدي إلى ارتفاع الحصيلة الضريبية.³

- دعم الواردات من السلع الرأسمالية اللازمة لسير عملية الإنتاج وذلك في المراحل الأولى من حياة المؤسسة الخاصة.

- تشجيع المشاريع التي تحقق تكاملا اقتصاديا.

- تنمية الاستثمار، حيث تشجع الحوافز الجبائية تراكم رؤوس الأموال، بتخفيض العبء الضريبي من ثم حجم التكاليف، خاصة أن المشاريع الاستثمارية في سنواتها الأولى لا تحقق إيرادات كبيرة؛

- تحسين الإنتاجية من خلال زيادة مردودية عوامل الإنتاج؛

- تخفيض تكلفة الاستثمار ومن ثمة إمكانية منافسة المنتجات الأجنبية والعمل على تشجيع الصادرات خارج المحروقات؛

- توجيه الاستثمار نحو الأنشطة ذات الأولوية في المخطط الوطني للتنمية.

- تشجيع المشاريع التي توفر مناصب العمل.

- تحصيل إيرادات إضافية مرتبطة بتطوير الصادرات كنتيجة لمساعدة العملية الإنتاجية التي تهدف إلى تصدير السلع خارج قطاع المحروقات.

- زيادة إيرادات الخزينة مستقبلا، فتنمية الاستثمار يؤدي بالضرورة إلى تنوع النشاط الاقتصادي، مما يؤدي إلى اتساع الوعاء الضريبي وهو ما ينجم عنه زيادة المكلفين بالضريبة، ما يؤدي لارتفاع الحصيلة الضريبية.⁴

¹ - يونس أحمد البطريق، سعيد عبد العزيز عثمان، النظم الضريبية مدخل تحليلي مقارن، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2002، ص 60.

² - يونس أحمد البطريق، مرجع سبق ذكره، ص 60.

³ - نشيدة معزوز، مرجع سبق ذكره، ص 54.

⁴ - سعيد معزوز، دور التحفيز الجبائية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة ماجستير، جامعة البليدة، الجزائر، 2005، ص 54.

- تشجيع بعض فروع الصناعة أو تشجيع الاستثمار في قطاع عين عن طريق منع إعفاءات أو امتياز آخر تحقيقاً لبعض الأهداف الاقتصادية، عن طريق هذه الإعفاءات تستطيع حث رؤوس الأموال الوطنية أو جذب رؤوس الأموال الأجنبية على الدخول في مشروعات ضرورية لتزايد معدلات التنمية الاقتصادية وتشجيع قطاعات معينة من النشاط الاقتصادي.¹

2- الأهداف الاجتماعية:

- امتصاص البطالة وذلك من خلال توفير مناصب شغل جديدة، فالتحفيزات الجبائية الممنوحة للمستثمرين تمكنهم من تحقيق وفورات ضريبية تسمح بإعادة استثمارها وتوظيفها بتوفير مناصب شغل جديدة.²

- تحقيق التوازن الجهوي ويتم ذلك من خلال الحوافز الجبائية الموجهة لتشجيع الاستثمار في المناطق المحرومة التي تتطلب تنميتها وتطويرها تدخل الدولة، وذلك بهدف تقليص الفجوة بينها وبين المدن الكبرى المنتعشة

اقتصادياً بغية القضاء على ظاهرة التزوح الريفي وخلق شروط لضمان استقرار السكان.

- التوزيع العادل للدخل بين أفراد المجتمع وذلك من خلال الاقتطاع الجبائي الذي يتم اقتطاعه من المكلفين بالضريبة وتوزيعه على أفراد المجتمع في شكل نفقات على قطاعات تعود بالنفع على الجميع كالصحة والتعليم،³ ومناطق لم تنل التخصيص الكافي من الإيرادات العمومية في شكل مشاريع استثمارية.

- تمنح للأفراد أو الجهات أو مؤسسات معينة ليس هدفها الربح كالمؤسسات الدينية والخيرية أو الثقافية وذلك لتشجيع هذه المؤسسات.⁴

- إمتصاص البطالة، حيث تحاول السلطات العمومية من خلال سياسة التحفيز الجبائي توفير مناصب شغل جديدة، فالإمتميازات الممنوحة للمستثمرين تمكنهم من توفير موارد مالية تسمح بإعادة استثمارها بتكوين وإنشاء مؤسسات صغيرة أو فرعية، والتي تتطلب حتماً وجود يد عاملة جديدة لتسييرها؛

- تشجيع الإستثمار في المناطق النائية لتحقيق التوازن الجهوي الناتج عن تمركز المستثمرين في المدن الكبرى.

¹- عبد الباسط علي جاسم الجحيشي، مرجع سبق ذكره، ص88.

²- عبد المنعم فوزية، المالية العامة والسياسة المالية، بيروت، دار النهضة العربية، 1981، ص34.

³- سعيد عبد العزيز عثمان، النظام الضريبي وأهداف المجتمع، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 2007، ص211.

⁴- كراجة عبد الحليم، العابدي هيثم، المحاسبة الضريبية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

وانطلاقاً من كل هذه الأهداف الفرعية تحاول سياسة التحفيز بلوغ الهدف الأسمى وهو دفع عجلة التنمية الاقتصادية التي تنتج عنها بالضرورة التنمية الاجتماعية.¹

- نجد أن المشرع يقرر إعفاء الأشخاص والهيئات التي تقوم بنشاط لا يستهدف الربح وإنما تخدم المجتمع من خلال هذا النشاط، على اعتبار أن هذه الهيئات تؤدي خدمات وأعمالاً ذات نفع عام تتمثل مع تلك الخدمات التي تؤديها الدولة ومن ثم يتعين إعفاؤها من الضريبة تشجيع لها في الاستمرار وتخفيف الأعباء التي يجب على الدولة أن تقوم بها.²

3- الأهداف الفنية:

- تطوير قطاعات النشاطات ذات الأولوية وذات قيمة مضافة عالية، ضمان تنمية إقليمية مستدامة ومتوازنة، تمكين المرد الطبيعية والمواد الأولية المحلية، إعطاء الأفضلية للتحويل التكنولوجي وتطوير الابتكار واقتصاد المعرفة، تعميم استعمال التكنولوجيا الحديثة، تفعيل استحداث مناصب الشغل الدائمة وترقية كفاءات الموارد البشرية، تدعيم وتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني وقدرته على التصدي.³

- حاجة مشرعين إلى فعل شيء ما لجذب الاستثمار ولكنهم قد يجدون صعوبة في معالجة الأسباب الرئيسية التي تثبط الاستثمار، الحوافز الجبائية يمكنهم التحكم فيها ويمكنهم تفعيلها بسهولة وسرعة نسبياً.

- يمكن اعتبار الحوافز الضريبية البديل أسهل سياسياً لأن الإعانات التي تنطوي على إنفاق قد تخضع لتدقيق أوثق مقارنة باحتياجات الإنفاق العام الأخرى.⁴

- يجب أن تسعى الحوافز بشكل أساسي إلى تحقيق واحد على الأقل من هذه الأهداف الأربعة:⁵

* تحسين تدرجية النظام الضريبي، * توفير قدر أكبر من الكفاءة في الهيكل الضريبي، * تحفيز استهلاك السلع ذات الجودة، * تشجيع الاستثمار في قطاعات معينة أو المناطق.

¹ - نشيدة معروز، مرجع سبق ذكره، ص54.

² - عبد الباسط علي جاسم الجحيشي، الإعفاءات من ضريبة الدخل، دراسة مقارنة، دار حامد الشر والتوزيع، الأردن، 2008.

³ - المادة 2 من القانون رقم 18-22، الصادر في 24 جويلية 2022، المتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية الجزائرية، عدد 50، الصادرة في 28 جويلية 2022.

⁴ - Thuronyi, Victor, **Tax Law Design and Drafting**, Vol.2, International Monetary Fund, Washington D.C.2, 1998, p90.

⁵ - Zineaabidine, Djelil, **L'impact des dépenses fiscales sur l'economie algerienne une évaluation à l'aide d'un modèle d'équilibre général calculable**, Thèse pour l'obtention du diplôme de doctorat, LMD, en sciences de gestion, Faculté des sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion, Université d'Oran, 2016- 2017, p 60.

- وجود بعض الدول تحت الضغط من الشركات متعددة الجنسيات التي تهدد بإيجاد الاستثمار في مكان آخر إذا لم تعط تنازلات.

- يمكن للحوافز أن تساعد الدول على موائمة سياسات التنمية الاقتصادية بشكل أفضل لدفع النمو الشامل، هذه الأداة التي طورها مؤلفو معهد بروكينغز بتأثير من قادة التنمية الاقتصادية في إنديانابوليس، بورتلاند، أوريغون، وسيراكوز، نيويورك تساعد صانعي القرار على استهداف الحوافز بشكل أفضل

- منع الازدواج الضريبي إن من متطلبات العدالة الضريبية ألا يخضع الشخص للضرائب أكثر من مرة لذات السبب ولكيلا يحدث ذلك نجد أن المشرع الضريبي يستخدم الإعفاءات الجبائية في سبيل الحد من الظاهرة التي تقود إلى ظلم يلحق ببعض المكلفين أو أنهم يخضعون لعبء ضريبي أكبر من ذلك الذي يخضع لمن يماثلهم في المركز الاقتصادي.¹

- يعد عمل الدولة في جباية الضرائب والرسوم من رعاياها أو من المقيمين في أراضيها عملاً من أعمال السيادة لا يمكن أن تفرضه دولة على دولة أخرى ولهذا ستنهي دور الدبلوماسية والقنصليات من الضرائب والرسوم باعتبارها دور تملكها دول أجنبية كما يعفى المبعوثون الدبلوماسيون منها باعتبارهم ممثلين لدولهم وقد استقر العرف الدولي منذ فترة طويلة على هذا الإجراء وبقيت هذه الإعفاءات على أساس المجاملات الدولية ولم تكتسب صفة القاعدة القانونية الدولية إلا بعد وضع اتفاقية فيينا عام 1961.²

4-الأهداف معززة للنمو الشامل وتحسين الصحة المالية:

من خلال التركيز على أربعة مجالات من السلوكيات التجارية:³

* خلق فرص عمل جيدة (أجور/مزاياء معيشية)، * تدريب المهارات وتنمية القوى العاملة، * الوصول إلى الوظائف والاستدامة، * ملكية الأعمال والحوكمة (ممارسات التنوع والإنصاف والإدماج).

¹- عبد الباسط علي جاسم الجحيشي، مرجع سبق ذكره، ص120.

²- نفس المرجع، ص120.

³- Lourdes german, Joseph, parilla, **how tax incentives can power more equitable, inclusive growth**, sur Brookings: <https://www.brookings.edu/blog/the-avenue/05/05/2021/Consulter-le-02/11/2023>. P28.

- تعزيز قطاعات اقتصادية معينة أو أنواع من الأنشطة كجزء من إستراتيجية التنمية الصناعية أو لتلبية احتياجات التنمية الإقليمية.¹

إلى جانب دعم النمو الشامل يمكن للحوافز أن تعزز قدرة الحكومات على تخطيط وإدارة ودفع تكاليف الخدمات والاستثمارات العامة الهامة، إن اتفاقيات تثبيت ضريبة الممتلكات مع الشركات ب ساهم في الجهود الأوسع للمدينة لتعزيز صحتها المالية، حيث قال لورانس مانشيبي ، كبير المسؤولين الماليين في بروفيدنس "لقد استخدمنا الاتفاقيات لتوسيع القوائم الضريبية للمدينة من خلال تحفيز التطوير الجديد ليس فقط في وسط المدينة ولكن في الأحياء أيضاً، لقد سمح لنا بتحقيق الاستقرار وتوسيع السجل الضريبي للمدينة، لقد مضى سبع سنوات دون تغيير معدل الضريبة.²

- يمكن للحوافز المهيكلة مع الاهتمام الموجه للصحة المالية أن تعزز مستوى تمويل النفقات، يمكن أن يوفر هذا التمويل المتزايد موارد قيمة متعددة السنوات للبنية التحتية الحيوية مما يساعد على تخفيف ضغوط الميزانية طويلة الأجل التي تواجهها العديد من المناطق المحلية.

- نمو الإيرادات من مصادرها الخاصة هو ميزة أخرى محتملة للصحة المالية، من الموثق جيداً أنه عندما يتم تنظيم الحوافز لتمكين منطقة ما من تحصيل ضرائب الملكية الجزئية أو الكاملة من الشركات التي كانت ستوجد لولا ذلك في مكان آخر، يمكن أن تنمو هذه الفئة المهمة من الإيرادات، يمكن أن تؤدي الحوافز الضريبية المهيكلة لفترة متعددة السنوات إلى نتائج مفيدة بشكل خاص.

الفرع الثاني: شروط منح الحوافز الجبائية

يعتبر نجاح أو فشل سياسة التحفيز الجبائي مرهون بمدى توفر جملة من العوامل، منها ما يتعلق بالإيرادات التحفيزية نفسها ومنها ما يرتبط بالعوامل الخارجية الأخرى كالمناخ الاستثماري، المحيط بالاقتصادي والسياسي³ والتي تعد من أهم العوامل المكتملة لسياسة التحفيز الضريبي لأنها توفر نوع من الطمأنينة لدى أصحاب رؤوس الأموال.

¹-OCDE, **Options pour une utilisation efficace et efficiente des incitations fiscales à l'investissement dans les pays à faible**, revenu. FMI, de l'OCDE nations unies et de la banque mondiale au groupe de travail du G20 sur le développement, 2015. P28.

²- Lourdes Germán, Joseph Parilla, Op.cit.

³-خيالي خيرة، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2016، ص14.

1- شروط تتعلق بنطاق التطبيق:

لإنجاح التحفيز الجبائي ينبغي وجود تطابق بينها وبين المشاريع الاستثمارية التي ستستفيد منها، بالإضافة إلى أنه من أجل الحفاظ على التوازن بين القطاعات سيستلزم الأمر أن يكون حجم الإعفاء متناسب مع حجم المشروع الاستثماري، فضلا إذا كان هذا الأخير في بدايته فمن الأفضل منحه إعفاءات تخص الرأسمال وبالتالي تحقيق من التكلفة، أما إذ كان في مرحلة الإنتاج والاستغلال فالمستثمر سوف يكون في حاجة ماسة إلى منح مشروعه إعفاء على الدخل أو الأرباح قصد استرجاع جزء من نفقاته.¹

2- شروط تتعلق بتحديد المدة:

يلعب الوقت دور مهما في إعطاء هذه السياسة أثر بالغا على المشاريع الاستثمارية فالوقت المناسب لتدخل الدول لمنح هذه التحفيزات الجبائية هي التي تكون فيها الوضعية الاقتصادية في حاجة ماسة إلى إعادة بعث وإنعاش.²

3- شرط الإعلام

يساهم الإعلام في تحسين وتفعيل سياسة التحفيز الجبائي من خلال إيصال ونقل المعلومات الضرورية والكافية التي تتضمنها هذه السياسة للمستثمرين، مما يسهل لهم الإحاطة والاطلاع على الامتيازات الممنوحة والمقررة في التشريعات المؤطرة للعملية الاستثمارية.³

الفرع الثالث: شروط فعالية الحوافز الجبائية.

إن تصميم الحوافز تحكمه العديد من الضوابط والشروط حتى تؤدي هذه الحوافز الدور المنوط بها، فتكون بذلك المنافع الناجمة عن هذه الحوافر أكبر من التكاليف المرتبطة باستخدامها وتمثل أهم هذه الشروط فيما يلي:

1- الوضوح والقدرة على التنبؤ :

¹ - بركان عبد الغني، سياسة الاستثمار وحماية البيئة في الجزائر، مذكرة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2010، ص80.

² - قرقوس فتحة، النظام الجبائي والاستثمار، مذكرة ماجستير في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2010، ص94.

³ - بركان عبد الغني، مرجع سبق ذكره، ص80.

يحتاج المستثمرون قبل الشروع في استثمارهم إلى فهم الحوافز الضريبية بشكل جيد، فيشترط في هذه الأخيرة الوضوح، إضافة إلى الاستقرار النسبي في مدة سيران هذه الحوافز، فمن المهم بالنسبة للمستثمر قبل الانخراط في استثمار كبير سيستمر لعدة سنوات أن تمنح له هذه الحوافز لمدة كافية.¹

2- المنح يتم وفقا لسياسة شاملة تحدد المبادئ والأهداف :

يجب على الحكومات ترير إقرار الحوافز الضريبية (مثل التنمية الإقليمية أو خلق فرص العمل) إضافة إلى ذلك يجب أن يتم الإعلان عن ذلك بشكل عام خلال بيانيتها تحدى شهبانتظام هذا البيان يوفر الأساس لتقييم أداء الحوافز الضريبية.

3- الإقرار يتم من خلال قوانين الضرائب فقط :

ففي حالات كثيرة يتم توفير الحوافز الجبائية من خلال المراسيم والاتفاقات واللوائح. ونتيجة ذلك قد يتم إخفاء بعض الحوافر الضريبية المقدمة وشروط الاستفادة منها. لهذا ينبغي توحيد جميع الحوافز ونشرها في قوانين الضرائب، كما يجب أن تكون هذه الحوافز بسيطة قدر الإمكان مما يساعد الإدارة الضريبية على إدارتها.

4- إدارة جميع الحوافز من قبل هيئة حكومية واحدة:

كلما كان ذلك ممكن حيث يجب وضع جميع الحوافز الضريبية تحت سلطة هيئة حكومية واحدة (وزارة المالية) فقد يؤدي وجود هذه الحوافز تحت سلطة عدة هيئات على زيادة خاطر الفساد، لتوفير الشفافية في إدارتها وتجنب التداخل غير المقصود وعدم التناسق بين مختلف الهيئات.²

5- حساب مقدار الإيرادات المصرح بها:

¹- Alexander Klemon, **Causes, Benefits, and Risks of Business Tax Incentives**, working paper N° 09/21, Washington DC, January 2009

²OCDE, **Options pour une utilisation efficace et efficiente des incitations fiscales à l'investissement dans les pays à faible**, Op.cit.

بفعل الحوافز الجبائية والإعلان عنها بشكل دوري. هذا الإجراء من شأنه توفير المعطيات اللازمة لعملية اتخاذ القرار. كما أنه يدعم التخطيط المالي على المدى المتوسط. فقيمة الحوافز الجبائية التي قد تبدو ضئيلة في فترات الوفرة المالية قد تصبح عالية جداً خلال فترات الضغوط المالية.

6- تحديد أكبر المستفيدين من الحوافز:

من خلال توفير بيانات منتظمة، فقد يستفيد عدد قليل من المستثمرين أو القطاعات من معظم الحوافز الجبائية، هذه البيانات تساعد السلطات في التأكد من مدى التزام هؤلاء المستثمرين بشروط الحصول على هذه الحوافز، كما أن نشر هذه المعلومات يمكن أن يعزز مصداقية الإدارة الضريبية في عيون المواطنين، وهو ما يؤدي بدوره إلى تعزيز امتثالهم للقوانين بشكل أكبر.

7- تعزيز التعاون الإقليمي لتجنب المنافسة الضريبية الضارة:

ففي العديد من الحالات يتم إقرار الحوافز الجبائية كرد فعل على منح دول مجاورة لحوافز مشابهة ومن هنا لا يمكن معالجة مسألة الحوافز بمعزل عن التعاون الإقليمي حيث يمكن للحكومات العمل معاً على أساس إقليمي لزيادة التعاون في مجال الضرائب لتجنب تحمل تكاليف باهظة بتقديم حوافز ضريبية متناسقة.¹

8- تحسين مناخ الاستثمار:

- يشير ميزان الأدلة إلى أنمناخ الاستثمار يؤثر على فعالية الحوافز الجبائية في كثير من البلدان النامية، إذ انه لا يوازن بين ظروف مناخ الاستثمار غير الجذابة مثل الافتقار إلى البنية التحتية وعدم استقرار الاقتصاد الكلي وضعف الإدارة والأسواق.

- تشير دراسات الاقتصاد القياسي إلى أن الحوافز الضريبية تؤثر على الاستثمار بشكل عام والاستثمار الأجنبي المباشر بشكل خاص كما انه ليس لهما نفس التأثير في البلدان النامية بالمقارنة مع البلدان المتقدمة. بناءً على هذه التجارب، خلصت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أنه لا يمكن أن يعوض العبء الضريبي المنخفض عن بيئة الاستثمار الأجنبي المباشر الضعيفة أو غير الجذابة بشكل عام.

- وعلى الرغم من أن رولف ووايت (1991) وجدوا أن للإعفاءات الضريبية تأثيراً طفيفاً على الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنهم اخلصوا إلى أن الإعفاءات الضريبية والإعفاءات من رسوم الاستيراد، من غير المرجح

¹-United nations conference on trade and development, **Global value chains, Investment and trade For Development, World Investment, Report**, New york and geneva, 2013.

أن تحتذب الاستثمار الأجنبي المباشر. - يدعم موريسيت وبيرنيا (2001) هذا الاستنتاج بقولهما أن "الحوافز بشكل عام لن تعوض عن أوجه القصور الخطيرة في الاستثمار البيئية ولا تولد العوامل الخارجية المرغوبة"¹. هذا يعنى أن الحوافز الضريبية أقل فعالية بكثير في مناخات الاستثمار الأضعف منها في الأجواء الأقوى تلك، تم اختبار هذه الملاحظة مقابل مؤشرات التنافسية العالمية، مؤشرات الحرية الاقتصادية ومؤسسة التراث لمناخ استثماري جيد.

تتبعد السياسة المالية عبر معظم هذه المؤشرات، مما يشير إلى أن مناخ الاستثمار شرط مسبق بالغ الأهمية قبل أن تتمكن السياسة المالية من تشجيع الاستثمار بشكل فعال.

هذا دليل على أن فعالية الحوافز مرتبطة بالبيئة فيها، وبالتالي فإن جودة مناخ الاستثمار هي ما يهم. هذا تفسير محتمل لسبب أداء بعض البلدان بشكل أفضل عند استخدام السياسة المالية لجذب الاستثمار.

- الضرائب المنخفضة لا تعوض عن مناخ الاستثمار السيئ، لجذب الاستثمار يجب على البلدان تحسين مناخها الاستثماري.

يؤثر مناخ الاستثمار على فعالية الحوافز الضريبية في الجذب بالاستثمار من خلال الدور الذي تلعبه المنافع العامة في تحسين عوائد الاستثمار، هنا المنافع العامة هي مكونات مناخ الاستثمار، مثل البنية التحتية، سيادة القانون، وإنفاذ العقود، وما إلى ذلك.

- يتم تمويل السلع العامة من خلال الضريبة على رأس المال والتي بدورها تقلل من العائد على رأس المال، ولكن إذا جعلت المنافع العامة رأس المال أكثر إنتاجية، فإن الزيادة في الضرائب التي تنفق عليها ستؤدي إلى تأثير عكسي.

المبحث الثاني: معوقات فعالية الحوافز الجبائية وكيفية تقييمها

هناك العديد من الأسباب التي تجعل الحوافز الضريبية التي تقرها السلطات العمومية غير فعالة، منها ما يتعلق بطبيعة هذه الحوافز ومنها ما يتعلق بالنظام الضريبي ككل.

المطلب الأول: معوقات فعالية الحوافز الجبائية

الفرع الأول: المعوقات المتعلقة بالنظام الضريبي

¹ - Sebastian James, Op.cit, p07.

تتمثل أهم المعوقات المتعلقة بالنظام الضريبي في عنصرين مهمين من عناصر النظام الضريبي، وهما الإدارة الضريبية من جهة والتشريع الضريبي من جهة أخرى.

1-عدم كفاءة الإدارة الضريبية

يمكن الحكم على كفاءة الإدارة الضريبية من خلال بعض المؤشرات التي تتعلق أساسا بالموارد البشرية، وفي هذا الإطار تشير إحصائيات المديرية العامة للضرائب إلى انخفاض مستوى التأطير لدى أعوان الإدارة الضريبية رغم التحسن الطفيف خلال السنوات الأخيرة.

2-عدم استقرار التشريع الضريبي

إن عدم استقرار التشريع الضريبي يعد من أهم العوامل التي أثرت على النظام الضريبي، فكل ما زاد عدم استقرار التشريع الضريبي عزز حالة عدم اليقين في أوساط قطاع الأعمال، وسنستعرض من خلال الجدول التالي أهم هذه الإجراءات الصادرة في مختلف قوانين المالية، والمتعلقة بقانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وكذا قانون الرسوم على رقم الأعمال وقانوني التسجيل والطابع وقانون الضرائب غير المباشرة وقانون الاجراءات الجبائية، وذلك خلال الفترة 2010-2018.¹

الفرع الثاني: المعوقات المتعلقة بطبيعة الحوافز الجبائية

إن طبيعة الحوافز الجبائية الممنوحة لتشجيع الاستثمار وكذا كيفية تسييرها تطرح العديد من الإشكاليات والعوائق التي تحول دون فعالية هذه الحوافز، ومن أهم هذه العوائق:

1-تعدد الهيئات التي تسيير هذه الحوافز:

مثل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار أو في حالة المؤسسات المصغرة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ناهيك عن إدارة الضرائب، وهو ما يؤدي إلى ثقل الإجراءات الإدارية للاستفادة من هذه الحوافز من جهة، وكذا التداخل غير المقصود وعدم التناسق بين مختلف الهيئات التي تقوم على منح وتسيير هذه الحوافز من جهة أخرى، إضافة إلى تعدد النصوص القانونية التي تنص على هذه الحوافز (أوامر وقوانين المالية)، وهو ما يؤدي في أحيان كثيرة إلى إخفاء بعض هذه الحوافز وشروط الاستفادة منها.

2-عدم نشر تكلفة الحوافز الضريبية بشكل دوري ومفصل:

¹ صندوق النقد الدولي، تعبئة الإيرادات في البلدان النامية، تقرير رقم 21-11، واشنطن العاصمة، مارس 2011، ص94

أي مقدار الإيرادات المضحى بها حتى يتأتى إجراء مقارنة بين منافعها وتكلفتها، ومن ثم المساعدة في عملية اتخاذ القرار المتعلق بهذا الحوافز الاستمرار فيها أو توسيعها أو إلغائها... الخ، ناهيك عن عدم تسليط الضوء على أكبر المستفيدين منها بشكل يساعد على التأكد من أهلية المستفيدين للحصول على هذه الحوافز، ويقلل فرص الفساد في منح هذه الحوافز.

إضافة إلى ما سبق يمكن تسجيل العديد من الملاحظات على طبيعة الحوافز الضريبية، والتي تقوم في أساسها على منح إعفاءات وتخفيضات مؤقتة، نذكر منها:¹

- عندما تمنح الحكومة إعفاءات ضريبية مؤقتة، فإنها تدلل إلى حد ما على أنها ليست جديرة بالثقة في المسائل الضريبية وإن لم يكن ذلك هو السبب وراء الإعفاء، فإن الشركات التي تنوي مواصلة نشاطها بعد انتهاء فترة الإعفاء الضريبي المؤقت سوف تجد من الأفضل لو أن الحكومة تعهدت بفرض معدل ضريبي منخفض وثابت لأن القيمة الحالية للمدفوعات الضريبية في هذه الحالة ستكون أقل عنها حالة منح إعفاء ضريبي مؤقت.

- يبدو أن شركات عديدة تنجذب إلى هذه الإعفاءات الضريبية المؤقتة لأنها لن تضطر إلى التعامل مع فساد نظم الإدارة الضريبية أو عدم كفاءتها وبالتالي فإن منح هذه الإعفاءات قد يشير في حد ذاته إلى فساد الإدارة الضريبية أو عدم كفاءتها ويصرف الانتباه عن ضرورة معالجة هذه المشكلات الأساسية.

- ما لم تمنح الإعفاءات لفترات طويلة جدا فإن المستثمرين سيشككون في مصداقيتها، فإنها تجذب أكثر ما تجذب الشركات التي تتمتع بالقدر الأكبر من حرية الحركة والتي ربما تعود بأقل فائدة على النظام الاقتصادي.
- بالنسبة للمستثمرين الأجانب المقيمين في بلدان تمنح خصوما ضريبية على الدخل من الخارج، تزول جميع مزايا الإعفاء عندما تحوّل الأرباح إلى بلد الإقامة. فجل ما يحققه الإعفاء في هذه الحالة هو تحويل الإيرادات الضريبية إلى بلد الإقامة، غير أن الشركات متعددة الجنسيات قد تكون لديها من وسائل تأجيل إعادة تحويل الأرباح ما يكفي لإقضاء هذه المسألة من دائرة اهتمامها الأساسي في الواقع العملي.

الفرع الثالث: كفاءات تقييم ملائمة نظام الحوافز الجبائية لممارسة الأعمال

يعتبر مؤشر الدفع الضريبي الذي تصدره مجموعة البنك الدولي من أهم المؤشرات التي تمكننا من تقييم ملائمة الأنظمة الضريبية لممارسة الأعمال، ومن ثم الحكم على جدوى الحوافز الضريبية في تشجيع الاستثمار.

1- مؤشر دفع الضرائب:

¹ - صندوق النقد الدولي، تعبئة الإيرادات في البلدان النامية، تقرير رقم 21-11، واشنطن العاصمة، مارس 2011، ص 95.

تصدر مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير التابعة لمجموعة البنك الدولي منذ سنة 2003 تقريراً سنوياً عن بيئة ممارسة الأعمال في 190 بلداً، يوفر هذا التقرير مقاييس موضوعية للإجراءات الحكومية الخاصة بممارسة

الأعمال في 190 اقتصاداً، حيث يتم تصنيف الاقتصاديات حسب سهولة القيام بالأعمال التجارية، من 1 إلى 190، وذلك في 10 مواضيع، كل منها يتكون من عدة مؤشرات، مع إعطاء وزن متساوٍ لكل موضوع.¹ ومن بين الموضوعات التي يغطيها هذا المؤشر موضوع الضرائب، حيث يُصدر منذ 2006 مؤشراً خاصاً بهذا الموضوع (دفع الضرائب)، وهو مؤشر يقيم مدى مرونة أو جمود أنظمة تحصيل الضرائب المفروضة والسياسة الضريبية المعمول بها في الدول التي يشملها المؤشر من خلال تقييم المعدلات المفروضة وآليات السداد الإدارية والإجرائية، ويتكون من أربعة مؤشرات فرعية هي:²

2- مؤشر الوقت المستغرق:

يُدون الوقت على أساس عدد الساعات سنوياً ويقيس هذا المؤشر الوقت المستغرق في إعداد الإقرارات وتسديد ثلاثة أنواع رئيسية من الضرائب والاشتراكات، وهي: الضريبة على أرباح الشركات، وضريبة القيمة المضافة أو ضريبة المبيعات والضرائب الخاصة بالعمالة، بما في ذلك الضرائب على الأجور والرواتب، واشتراكات الضمان الاجتماعي.

3- مؤشر نسبة إجمالي الضرائب:

يقيس هذا المؤشر الفرعي مبلغ الضرائب والاشتراكات الإلزامية التي تتحملها منشأة الأعمال في السنة الثانية للتشغيل، والتي يتم التعبير عنها كنسبة مئوية من "الربح التجاري".

4- مؤشر عدد مدفوعات الضرائب سنوياً:

يشمل إجمالي عدد مرات دفع الضرائب والاشتراكات، وطريقة الدفع، ووتيرة الدفع، ووتيرة تقديم الإقرارات الضريبية، خلال السنة الثانية من بدء النشاط، وتتضمن الضرائب المقتطعة ضريبة المبيعات، وضريبة القيمة المضافة، وضرائب العمل التي يتحملها العامل ووجرت العادة أن تحصل الشركة هذه الضرائب من المستهلك أو العامل لحساب مصلحة الضرائب. وبالرغم من أنها لا تؤثر على بيانات الدخل الخاصة بالشركة، فإنها تزيد من العبء الإداري للامتثال للنظام الضريبي، وعلى ذلك يتم إدراجها في مقياس مدفوعات الضرائب.

¹- The World Bank, **Doing Business**, <https://datacatalog.worldbank.org/dataset/doing-business>, (on 12/05/2019), consulter le 15/01/2023,

²- مجموعة البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010، واشنطن العاصمة، 2009.

5- مؤشر ما بعد الإيداع:

تم اعتماد هذا المؤشر الفرعي ابتداءً من تقرير دفع الضرائب لسنة 2017، وهو يهتم بأربعة مواضيع تتعلق بالفترة التي تلي دفع الضريبة، وهي الوقت المستغرق لاستكمال الإجراءات المتعلقة بتسوية الضريبة على القيمة المضافة، وكذا مدة استرجاعها (الفرق بين الضريبة على المشتريات والضريبة على المبيعات)، إضافة إلى المدة التي تستغرقها إجراءات تسوية الضريبة على الأرباح ووقت استرجاعها.¹

المطلب الثاني: تصميم وإدارة الحوافز الجبائية

إن صعوبة تقييم تكاليف النفقات الجبائية نظراً لتعدد التقنيات المستخدمة وكثرة تراكم التحفيز، يمكن أن يخلف آثار سلبية على تناسق وانسجام السياسة الجبائية بالإضافة إلى مشاكل أخرى تتمثل في:

الفرع الأول: مشاكل استخدام الحوافز الجبائية

1-مشكل الشفافية:

إن الإعانات المباشرة للدولة تدرج ضمن النفقات الميزانية العامة للدولة بينما النفقات الجبائية فلا تدرج ضمن الموازنة العامة، كما أن مقدار الجهد الذي تبذله الدولة يتوقف على سلوك دافعي الضرائب.²

2-صعوبة تقييم تكلفة النفقة الجبائية:

إن من الصعب على الإدارة الجبائية تقدير حجم النفقات الجبائية دون افتراضات والاستعانة بالمصادر الأخرى الإحصائية، فبالنسبة للتقنيات أو الأساليب الأخرى للنفقات الجبائية فمن الصعوبة التقييم بدقة تكاليف النفقات الجبائية.³

3-رقابة موازية صعبة:

إن الأموال التي تنفق في إطار النظام الضريبي أكثر صعوبة في السيطرة والمراقبة بالمقارنة مع النفقات التي تتم عبر برامج المساعدات المباشرة فالنفقات المباشرة التي تتم في إطار البرامج يمكن للهيئات المسؤولة بسرعة ملاحظة زيادة أو نقصان النفقات الغير المخططة في البرامج المحددة وعليه تتم بسرعة إجراء التعديلات عليها المناسبة، بينما لا يمكن إدخال التغيرات على النفقات الجبائية المحددة نتيجة التقلبات في الإيرادات الإجمالية.

4-عدم الاستخدام العقلاني للحوافز الجبائية

¹-The World Bank Group, **Paying Taxes the Global Picture**, Washington D.C, Report 2017, p40.

²- باركة محمد الزين، جليل زين العابدين، دور النفقات الجبائية في تشجيع الاستثمار-حالة الجزائر، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 2013، العدد 03، جامعة أبو بكر بلقايد، 31 ديسمبر 2013، ص 13.

³- باركة محمد الزين، جليل زين العابدين، المرجع نفسه، ص 28.

غالباً ما تكون المزايا الممنوحة للمستثمرين المؤهلين سخية، ولهذا فإن العديد من البلدان قد تعهدت بتقليل مدة الإعفاءات الضريبية وعدد المستفيدين المحتملين لكن المخططات القائمة على الربح لا تزال واسعة الانتشار وغالباً ما يكون من السهل على الشركات الحصول عليها.¹

كما يترتب على استخدام الإعفاء الضريبي كحافز العديد من المشاكل أهمها:

* مشكلة تحديد بداية سريان فترة الإعفاء حيث يمكن احتسابها من بداية الموافقة على المشروع، أو من بداية فترة الإنشاء والتجهيز، وقد يتم احتسابها من بداية فترة الإنتاج.

* مشكلة أقساط الإهلاك هل يتم احتسابها من بداية فترة الإعفاء الضريبي أو من نهاية فترة الإعفاء الضريبي.

- إن استخدام الإعفاء كحافز ضريبي يكون له أثر تمييزي في صالح المشروعات الجديدة، وفي غير صالح المشروعات القائمة، مما يؤدي بهاته الأخيرة إلى تصفية أعمالها، وإنشاء مشروعات جديدة قصيرة الأجل سريعة العائد، مما يؤثر سلباً على كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية داخل المجتمع.

- يجب التمييز بين نوعية الاستثمارات في منح الإعفاء الضريبي، حيث يجب أن تكون الاستثمارات الإنتاجية هي الأكثر استفادة من الإعفاء الضريبي، وهذا راجع لوجود درجة عالية من المخاطرة ومساهمة هاته الأخيرة في التكامل والترابط بين أجزاء الاقتصاد الوطني.

5- أهم التجاوزات المسجلة على أنظمة الحوافز الجبائية:

1. تحول الشركات القائمة إلى كيانات جديدة للتأهل للحصول على الحوافز.
2. إعادة هيكلة الشركات المحلية كمستثمرين أجانب.
3. مخططات تسعير المعاملات مع الكيانات ذات الصلة (مبيعات، خدمات، قروض، الإتاوات وعقود الإدارة).
4. استثمارات متضاربة أو وهمية (عدم وجود قواعد الاستعادة).
5. مخططات لتعجيل الدخل (أو تأجيل الخصومات) في نهاية الضريبة فترة العطلة.
6. المبالغة في تقييم الأصول للاستهلاك أو الإعفاء الضريبي أو لأغراض أخرى.
7. اعتمادات التوظيف والتدريب - الموظفون الوهميون والتدريب الزائف - البرامج.
8. مناطق التصدير - التسربات في الاقتصاد المحلي.

¹- OECD, *Perspectives des politiques d'investissement au Moyen Orient et en Afrique du Nord.*, 2021, Consulté le 02 10, 2023, sur Oecd: www.oecd.org/about/publishing/corrigenda.htm.

9. حوافز الاستثمار الإقليمية ومناطق المشاريع -الأنشطة الترفيهية لخارج المنطقة.
10. تمويه أو دفن الأنشطة غير المؤهلة في الأنشطة المؤهلة.¹

الفرع الثاني: كفاءات التقليل من مشاكل الحوافز الجبائية

يتم تقليل هذه المشاكل بشكل كبير مع مخصصات الاستثمار والائتمانات وبالتالي من المرجح أن تؤدي هذه الأنواع من الحوافز بشكل أفضل إذا كان الهدف هو تشجيع الاستثمار المنتج.

1-البدلات والائتمانات:

يجب أن تكون معدلات الاستحقاقات المقدمة معتدلة، علاوة على ذلك، ان محاولات استهداف الحوافز إما بشكل دقيق للغاية أو على أهداف غامضة يؤدي إلى نتائج عكسية لأنها تقدم التعقيد وعدم اليقين لكليهما (دافع الضرائب ومسؤول الضرائب). إذا كان دافع الضرائب غير متأكد من الأهلية من الإنفاق على الحافز، يتم تقليل تأثيره على السلوك بشكل ملحوظ أو حتى القضاء عليه، لذلك فإن الاستثمارات مؤهلة للحصول على الحافز يجب أن تكون محددة بوضوح وأن تبقى القواعد بسيطة قدر الإمكان.

سيكون المبرر الرئيسي للحافز هو المساعدة في إنشاء قدر أساسي من النشاط الموجه نحو السوق مع تطور السوق والشركات الأجنبية، هذا يشير إلى وجوب جعل الحوافز صالحة لوقت محدد مع تاريخ انتهاء الصلاحية المعلن مسبقاً. هذا انتهاء الصلاحية التلقائي.

للحصول على حافز مثل الائتمان الضريبي للاستثمار، هناك حاجة إلى قواعد أخرى لضمان أن الأصل يتلقى الحافز مرة واحدة فقط، أحد الأساليب هو "استعادة" الحافز إذا تم إعادة بيع الأصل، ربما في غضون فترة زمنية محددة، هذا النهج يتطلب تتبع معقد للأصول، النهج الأبسط هو السماح للحافز فقط لشراء الأصول التي لم يتم استخدامها من قبل استخدام الأصول المستعملة من الخارج.

2-الإجازات الضريبية:

من المشاكل التي يتم مواجهتها بشكل متكرر نقل أصول الأعمال الحالية إلى شركة جديدة مؤهلة للاجازة، هذه الممارسة تشير إلى أنه يجب أن تقتصر على الشركات التي لم يسبق للجزء الأكبر من أصولها توظيفه في

¹- Victor Thuronyi, **Tax Law Design and Drafting**, vol 2, International Monetary Fund, 1998., Chapter 23, David Holland and Richard J. Vann1, **Income Tax Incentives for Investment -1- 23**
<https://ctb.ku.edu/en/table-of-contents/implement/changing-policies/tax-incentives/main>

البلاد، يجب أن تكون هذه النسبة من الأصول الجديدة إلى البلد تكون عالية جداً لنقل، 90% .الأصول المقيدة على هذا النحو لن تشمل المباني، بالنظر إلى أنه يمكن تجديد المباني القائمة لاستخدام جديد. هذا القيد من شأنه أيضاً أن يجرم الشركات التي تغير شكلها ببساطة من الإجازة، مثل الخصخصة. القيد الثاني معالجة مشكلة تسعير التحويل وتركيز الحافز على الهدف المتمثل في إنشاء مؤسسات جديدة، كثيراً ما تستهدف الإجازة الصناعات المتنقلة دولياً، السؤال الذي يطرح نفسه ماذا يحدث إذا تم إنشاء شركة للتصنيع ولكنها تقوم بالأنشطة الإضافية التي هي غير مؤهلة للحصول على الحافز، إذا تم ذلك، يجب أن تقتصر مزايا الإجازة على الدخل من النشاط المستهدف، يمكن احتساب أرباح كل نشاط بشكل منفصل، لأن المحاسبة المنفصلة معقدة وخاضعة للتلاعب، يمكن استخدام صيغة بسيطة لتحديد نسبة الأرباح للتأهل للإجازة. يمكن أن تستند هذه النسبة إلى شكل عام، مثل الأجور والرواتب المستخدمين أو إجمالي الإيرادات أو الأصول.

3-معدلات ضريبية منخفضة:

الأنظمة التي تطبق معدلات ضريبية منخفضة على أنشطة أو مؤسسات معينة تطلب عدداً من القواعد لتقليل التهرب الضريبي. يمكن أن يكون المثال النموذجي هو المعدلات الضرائب المنخفضة المطبقة على الدخل الذي تجنيه الشركات الصغيرة.

المشكلة الأولى هي تحديد الأعمال التجارية الصغيرة فيما يتعلق بأمر معين العتبة، يمكن قياس العتبة من حيث الأصول ورأس المال عدد الموظفين أو إجمالي المبيعات، ثم الاختيار من بين هذه المعايير والتي يمكن أن تكون إذا تم استخدامها معاً، فستعتمد جزئياً على نوع العمل المستهدف وبشأن الامتثال والتكاليف الإدارية التي ينطوي عليها، على ما يبدو مفاهيم بسيطة مثل عدد الموظفين يمكن تجنبها من خلال الاستخدام ترتيبات تأجير الموظفين، حيث لا يتم توظيف الموظفين بشكل مباشر من قبل شركة، ولكن من خلال شركة توظيف ذات أغراض خاصة "توَجِر" موظفين للشركة، وبالمثل يمكن للشركات تجنب قيود الأصول من خلال التأجير بدلاً من شراء الأصول.

ان القواعد مطلوب لتقييد الحافز على دخل النشاط التجاري النشط. ومنه يجب التمييز بين العمل النشط والسليبي، وهكذا القواعد التعسفية، مثل اشتراط حد أدنى من الموظفين للتأهل لنشاط تجاري نشط.¹

4-حوافز ضريبية خاصة الغرض:

¹ Victor Thuronyi, *Tax Law Design and Drafting*, Op, cit.

من العيوب الخطيرة تقديم حوافز ضريبية لجذب الاستثمار إلى الحد الذي يمكن أن تستثمر فيه الشركات دون أي فائدة أو مقابل جراء تضييع عائدات الضرائب، من الناحية النظرية، يمكن إيجاد وسائل لاستهداف الحوافز لأنشطة معينة مرغوبة أو للمشاريع التي لم تكن لتحدث بدون حافز. استخدمت البلدان عددًا من التقنيات لتحقيق هذا الاستهداف،

- ربط حافز بمناطق محددة منخفضة النمو، أو ربط الحافز بأهداف خاصة مثل: خلق فرص العمل، أو نقل التكنولوجيا، أو دعم التصدير؛ الحركة باستخدام مناطق التجارة الحرة أو ترويج الصادرات، كل هذه الأساليب لها مزايا محتملة، لكنها كذلك يحتمل أن يؤدي إلى مشاكل كبيرة في التنفيذ.

الفرع الثالث: طرق تقدير تكاليف الحوافز الجبائية

هناك ثلاث طرق رئيسية لحساب تكلفة الإنفاق الجبائي وهي:¹

1- طريقة الخسارة في الإيرادات الجبائية:

إن تحديد مقدار خسائر الإيرادات مع تساوي جميع الأشياء الأخرى من خلال قياس تكلفة "الانحراف عن القاعدة"

بأثر رجعي، أي التباين الذي أدخله المقياس في التشريع الضريبي بافتراض أن سلوك الوكلاء الذين يستفيدون منه لم يتغير.²

تستند هذه الطريقة على افتراض أساسي وهو أن إنشاء أو إلغاء الإنفاق الجبائي لا يؤثر في سلوك دافعي الضرائب والعائدات الأخرى، ولذلك فهذه الطريقة أسهل وهي تقوم على حساب قيمة الإيرادات الجبائية الضائعة لتطبيق تدابير ضريبية محددة³، كما إن استعمال طريقة الخسارة في الإيرادات الجبائية تكون مقبولة بصفة عامة على الدخل المعفى وفي حالة فرض ضريبة بنفس المعدل الحدي للضرائب على الجزء المتبقي من الدخل الخاضع للضريبة أو أي حدود أخرى للدخل، ومن ثم يتم حساب الخسارة في الإيرادات الجبائية بعد تبني سياسة الإنفاق الجبائي، وهكذا يجب إضافة القيمة الأخرى للإنفاق الجبائي والتي لم تتغير بفعل تبني إنفاق جبائي جديد للحصول على إجمالي الإنفاق الجبائي الممنوح⁴، غير أنه من غير الممكن حساب القيمة الإجمالية

¹ - ملهى كاوى، مولود، (واقع الحوكمة الجبائية لسياسة الإنفاق الجبائي في الجزائر)، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 08، 2015، ص 144-145.

² - Engone, K.C, Op.cit, p50.

³ Dirk- Jan Kraam, **Dépenses Hors Budget et Dépense Fiscales**, https://read.oecd-ilibrary.org/governance/depenses-hors-budget-et-depenses-fiscales_budget-v4-art6-fr#page1, Consulte Le: 11/10/2022.

⁴ OCDE, **Budgétaire Revue De L' O.C.D.E Sur La Gestion**, N° :1, 2004, p150.

للخسارة في الإيرادات الجبائية الناجمة عن الإنفاق الجبائي فيما يتعلق بأدوات الادخار في أي بلد، كما أن هذه الطريقة تفترض عدم تغير سلوك دافعي الضرائب وهذا الافتراض لا وجود له في الواقع.

2- طريقة الأرباح في الإيرادات الجبائية:

إن تقدير الربح في الإيرادات الحقيقي الذي قد ينتج عن إزالة مقياس ما مع الأخذ في الاعتبار تأثير التغييرات في سلوك الوكلاء الاقتصاديين بعد الإلغاء.¹

أو هو حساب مقدار الزيادة في الإيرادات الجبائية في حالة إلغاء الحوافز الجبائية وهذه الطريقة تختلف عن الطريقة الأولى كونها تنطوي على تقدير محتمل للسلوك استجابة لأي تغيير وهي طريقة صعبة التطبيق في الواقع العملي.² وتقوم هذه الطريقة على حساب مقدار الزيادة في الإيرادات الجبائية في حالة إلغاء الإنفاق الجبائي، وهذه الطريقة تختلف عن الطريقة الأولى في كونها تنطوي على تقدير محتمل للسلوك استجابة لأي تغيير، وهي طريقة صعبة التطبيق في الواقع العملي رغم أنها من حيث المبدأ أفضل من الطريقة الأولى، ويتطلب استخدام هذه الطريقة الأخذ بعين الاعتبار الآثار الثانوية مثل: التغييرات في سلوك المكلفين ومستوى النشاط الاقتصادي، إضافة إلى التفاعلات بين الإنفاق الجبائي ومختلف أشكال الإخضاع.

3- طريقة تكافؤ النفقات:

هذه الطريقة تحسب مقدار التكلفة في حالة منح الإنفاق الجبائي في شكل نقدي بما يعادل الإنفاق المباشر الممنوح، مع افتراض كما في طريقة الخسائر الجبائية عدم تغير سلوكيات دافعي الضرائب. والواقع أن التحويلات العادية أحيانا يتم تقييمها قبل دفع الضريبة من طرف المستفيد، في حين الإنفاق الجبائي يمنح قبل تحديد صافي الضريبة، ومن أجل تقييم هذا الإنفاق الجبائي على نفس القاعدة التي تقيم بها النفقات المباشرة يجب إضافة الضرائب، وعادة ما تؤخذ على أنها تحويلات عادية، وعلى خلاف ذلك قد يكون الإنفاق الجبائي أقل تكلفة من الإنفاق العادي ويوفر نفس المبلغ للمستفيد.³

4- تكافؤ النفقات

تحسب مقدار التكلفة في حالة منح الأنفاق الجبائي في شكل نقدي بما يعادل الإنفاق المباشر مع افتراض كما في طريقة الخسائر الجبائية عدم تغير سلوكيات دافعي الضرائب، والواقع أن التحويلات العادية أحيانا يتم تقييمها قبل

¹- Engone, K.C, Op.cit, p51

²- مليكاوي مولود، واقع الحوكمة في الجبائية لسياسية الأنفاق الجبائي في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 8، 2015، ص144.

³- كردودي سهام، موسي سهام، مرجع سبق ذكره، ص195.

الضريبة من طرف المستفيد في حين الإنفاق الجبائي يمنح خلال تحديد صافي الضريبة.¹

5-التكامل في تقدير مكاسب الإيرادات:

ليس فقط الآثار الناتجة عن التغيرات في سلوك الوكلاء على الإجراء نفسه ولكن أيضاً التفاعلات مع التدابير الأخرى المالية والاجتماعية أو حتى الآثار غير المباشرة الناتجة عن الوضع الجديد.²

6-تكاليف تخصيص الموارد:

يشير إلى عائدات الضرائب الحكومية المفقودة الناتجة عن الحوافز الضريبية.

7-تكاليف الامتثال:

تشير إلى الحالة التي تؤدي فيها الحوافز الضريبية إلى الكثير من الاستثمار في منطقة معينة من الاقتصاد وقلة الاستثمار في مجالات أخرى.

8-تكاليف الإيرادات:

ترتبط بفرض الحافز الضريبي ومراقبة من يتلقى الحافز والتأكد من أنهم يستحقون الحافز بشكل صحيح، لذلك كلما كان الحافز الضريبي أعلى وأكثر تعقيداً زادت تكاليف الامتثال بسبب العدد الأكبر من الأشخاص والشركات الذين يحاولون تأمين الحافز الضريبي.

9-تكاليف الفساد:

هي مماثلة لتكاليف الإيرادات حيث أنها تتعلق بالأشخاص الذين يسيئون استخدام الحافز الضريبي، يحدث الفساد في حالة عدم وجود إرشادات واضحة أو الحد الأدنى من الإرشادات للتأهيل.

الفرع الرابع: إدارة الحوافز الجبائية

توفر حوافز الجبائية تحدياً إضافياً لمسؤولي الضرائب الذين يجب عليهم:

1-تحقق من أن الحافز قد تم تطبيقه بشكل صحيح:

يمكن أن يكون التحقق صعباً إذا كان معقداً (الحسابات المتضمنة).

2-التأكد من أن النشاط أو الشركة فعلاً مؤهل للحصول على الحافز:

¹ Dirk- Jan Kraam, Op.cit, p162

²- Engone, K.C, Op.cit, p52.

يمكن أن تكون هذه العملية معقدة إذا كانت المفاهيم والتعاريف غامضة وكذا السجلات كما هو الحال بالنسبة للشركات المملوكة للأجانب، السجلات التي تثبت أهلية الشركة في بلد آخر، (تتفاقم هذه المشكلة بسبب النطاق المحدود للمعاهدات الضريبية، وصعوبة الوصول إلى تبادل المعلومات الواردة في المعاهدات).

3-ضمان أن المبالغ المؤهلة للحصول على الحافز تم الإبلاغ عنها بشكل صحيح:

إن عائدات ضريبية كبيرة قد تضيع من الإنشاء الوهمي للشركات المملوكة لأجانب التي تمارس ما هو في الواقع أعمال مملوكة محلياً، انه من الصعب على السلطات الضريبية اكتشاف مثل هذا النشاط في التدقيق خاصة إذا كان يبدو أن الاستثمار نشأ في ملاذ ضريبي بقوانين السرية الصارمة.¹

4-استخدام العقلاني للحوافز الجبائية:

توفر حوافز الجبائية بشكل أساسي للشركات المستثمرة في قطاعات الزراعة والسياحة والصناعة في أنشطة التصدير وفي المناطق التي يتخلف تنميتها والتي لها تأثير في خلق فرص عمل أو تحسين المهارات، لا تزال المخططات القائمة على الربح (الإعفاءات الضريبية وتخفيضات معدلات) واسعة الانتشار وغالباً ما يكون من السهل على الشركات الحصول عليها وذلك بفضل معايير الأهلية المحددة على نطاق واسع.²

5-وجوب الخضوع للنظام التحفيزي والالتزام الشروط المؤهلة للاستفادة منه:

تختلف الأنظمة التحفيزية باختلاف القوانين والتشريعات، وكدراسة حالة توضيحية سنتطرق إلى النظام المطبق في الجزائر والمحدد بموجب آخر إصدار لقانون للاستثمار.

6-يجب أن تكون العمليات والنشاطات خاضعة لأحكام القانون:

ونقصد هنا تلك المنجزة من خلال:³

- اقتناء الأصول المادية أو غير المادية التي تندرج مباشرة ضمن نشاطات إنتاج السلع والخدمات في إطار إنشاء أنشطة جديدة وتوسيع قدرات الإنتاج و/ أو إعادة تأهيل أدوات الإنتاج.
- المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل حصص نقدية أو عينية.
- نقل أنشطة من الخارج.

7-توصيات مهمة في إدارة الحوافز:

- يجب على الدول انيكرسو أنفسهم لتحسين مناخ الاستثمار، لان الحوافز تأثيراتها محدودة على الاستثمارات.

¹- Thuronyi Victor, Op.cit, p 999.

²-OECD, *Perspectives des politiques d'investissement au Moyen Orient et en Afrique du Nord.*, 2021, P165, Consulté le 02 10, 2023, sur Oecd: www.oecd.org/about/publishing/corrige.htm,

³- المادة 04، قانون رقم 22-18، السالف الذكر.

- في حالة استخدامها يجب استخدام حوافز الاستثمار بشكل ضئيل بشكل أساسي للتعامل مع السوق حال الركود وتوليد آثار مضاعفة.
- يجب منح الحوافز بأقل قدر من السرية والشفافية الممكنة باستخدام معايير قانونية تلقائية.
- إلى أقصى حد ممكن يجب ربط الحوافز بنمو الاستثمار (أي القائم على الأداء) ويجب تجنب الإعفاءات الضريبية.
- الإدارة الضريبية فقط هي التي ينبغي أن تدير الحوافز الضريبية.
- ينبغي تشجيع التعاون الإقليمي لمنع المنافسة الضريبية الضارة بين الدول.
- يجب على الحكومات أن تعد بانتظام بيانات الحوافز الجبائية لقياس ومراقبة تكاليف الحوافز الضريبية.
- يجب مراجعة سياسات الحوافز بشكل دوري لتقييم فعاليتها في المساعدة على تحقيق الأهداف المرجوة.
- حوافز الاستثمار هي مزايا اقتصادية يمكن قياسها تقدمها الحكومات شركات أو مجموعات معينة من المؤسسات، بهدف توجيه الاستثمار إليها القطاعات أو المناطق المفضلة أو التي تؤثر على طابع هذه الاستثمارات. هؤلاء يمكن أن تكون المزايا مالية (كما هو الحال مع الامتيازات الضريبية) أو غير مالية (كما هو الحال مع المنح أو القروض أو حسمات لدعم تطوير الأعمال أو تعزيز القدرة التنافسية).¹

المطلب الثالث: المبادئ التوجيهية والممارسات الجيدة المتعلقة بالحوافز الجبائية

الفرع الأول: معايير الأهلية للحوافز الجبائية

- يجب أن تكون الحوافز الضريبية موجهة بشكل جيد وأن تستند إلى معايير أهلية محددة بوضوح، يخدم الاستهداف غرضين مترابطين: -تحديد أنواع الاستثمار التي تسعى الدولة إلى جذبها، -خفض التكلفة المالية للحوافز.²
- كما يمكن أن تساعد المبادئ التالية في توجيه صانعي السياسات، كما يتمحور تصميم الحوافز الضريبية حول ثلاثة محاور رئيسية:³
- اختيار الأداة الضريبية التي تهدف إلى تحفيز الاستثمار.
 - معايير اختيار الاستثمارات المؤهلة.
 - الالتزامات من حيث الإبلاغ والمراقبة في المراحل المختلفة لدورة حياة الحوافز الضريبية، وشروط الانقضاء والاسترداد.

¹- Sebastian James, Op.cit, PV.

²- OCDE, 2021, Op.cit, P152.

³- OCDE, 2015, Op.cit, p23.

1- الاستناد إلى معايير واضحة:

اكتساب الأهلية للحصول على الحوافز المنصوص عليها في القانون، بمعنى يجب منح الحوافز بشكل تلقائي ولا تمنح من خلال إذن خاص أو شهادة من وكالات ترويج الاستثمار أو وزارات التجارة أو غيرها وكالات الحكومة. يضمن هذا النهج اتخاذ قرار سريع وسريعاً ووقت تحول المستثمرين - ضرورة لجذب الاستثمار والاحتفاظ به.¹

يجب تحديد معايير الأهلية التي تحكم منح الحوافز الضريبية بوضوح ويمكن التحقق منها بسهولة للسماح باتباع نهج قائم على القواعد. يجب أن تحدد التشريعات (واللوائح ذات الصلة) الشروط التي يجب على دافع الضرائب استيفاؤها للتأهل للحصول على حافز ضريبي، مع ترك مجال ضئيل قدر الإمكان للتفسير الذاتي أو التفاوض. يمكن بعد ذلك أن يكون منح الحوافز آلياً إلى حد كبير بعد عملية التحقق من المعايير المحددة. ومع ذلك، لا يمكن منح جميع الحوافز الضريبية تلقائياً، لا سيما لأن القانون لا يمكن أن ينص دائماً على جميع سيناريوهات الأهلية. ومن هنا جاء الإدخال المتكرر لعناصر معينة من السلطة التقديرية. ومع ذلك، يجب أن يظل هامش التقدير ضيقاً قدر الإمكان، لأنه قد يفتح الباب أمام سلوك البحث عن الربح من قبل المستثمرين والممارسات الفاسدة من قبل المسؤولين الحكوميين وهو مصدر قلق كبير في العديد من البلدان.²

2- وضع حوافز الجبائية في قانون الضرائب:

يتطلب صنع السياسات والإدارة الضريبية الجيدة أن تكون الحوافز الجبائية جزءاً من الضريبة، يجب على الحكومات وضع حوافز ضريبية في قانون الضرائب بحيث يمكن للسلطات إدارتها، يتم توفير بعض الحوافز من خلال مختلف النظم الأساسية، وفي الحالات القصوى من خلال الاتفاقات الفردية مع المستثمرين. تؤدي هذه المناهج إلى حدوث ارتباك حول الهيئة الحكومية التي تدير الحوافز الضريبية. إذا تعذر نقل البنود الضريبية ذات الصلة إلى قانون الضرائب، فيجب على الأقل عكسها أو نسخها هناك. يؤدي القيام بذلك بشكل لا لبس فيه إلى السماح لإدارة الضرائب بالإدارة الحوافز الضريبية والحد من إساءة استخدامها.³

3- تتحقق الإدارة من أن المستثمرين الذين يتلقون حوافز ضريبية يستوفون متطلباتهم:

¹- Sebastian James, Op.cit, p23.

²- OCDE, Options pour une utilisation efficace et efficiente des incitations fiscales à l'investissement dans les pays à faible revenu, Op.cit.

³- Sebastian James, Op.cit, p23.

يجب أن تتحقق الإدارة من استيفاء المستثمرين المستفيدين من الحوافز لمتطلباتهم، بحيث يجب أن يكون إلزامياً تقديم لإدارة الضرائب العوائد والإقرارات والنماذج ذات الصلة و بانتظام كشرط مسبق، كما لا ينبغي استخدام الحوافز الضريبية كذريعة لتجنب الامتثال لمتطلبات إدارة الضرائب، أضف إلى متطلبات المعلومات الصارمة (بما في ذلك البيانات المالية الكاملة للشركات ذات الصلة) وعمليات التدقيق المنتظمة، يجب أن تُفرض على الشركات التي تسعى للحصول على إعفاءات ضريبية.¹

الفرع الثاني: المسائل الفنية المهمة في تصميم الحوافز الجبائية

1-موعد بدء الإعفاء:

عادة ما تتولد الخسائر في السنوات الأولى من الإنتاج عندما تكون التكاليف الرأسمالية المتكبدة الأعلى بما في ذلك التكاليف المرتبطة بفترة البدء وتدريب القوى العاملة وتطوير السوق المحلي لمثل هذه المشاريع الاعفاء الجبائي يبدأ عند حدوث الإنتاج.²

- إذا حدثت خسائر خلال فترة الإعفاء فقد لا يُسمح ترحيلها إلى ما بعد فترة الإعفاء.
- إذا بدأ الإعفاء عند تحقيق الأرباح لأول مرة فإنه يتم حماية الدخل الذي من شأنه تم استبعادها بأي حال من الأحوال عن طريق استخدام الخسائر الضريبية، قد ينتج عن هذا بشكل عام زيادة الضرائب في الظروف التي تكون فيها فترة ترحيل الخسارة قصيرة أو استخدام طريقة ما يتم بها تقييم الخسائر.
- عادة ما تحدد قوانين الضرائب أن العطلة تبدأ عندما تحدث الأرباح أولاً، هذا يعني العام الأول الذي يكون في حد ذاته مربحاً أو الذي يكون فيه صافي الأرباح التراكمية موجباً.
- يمثل الاستهلاك تكلفة في حساب الدخل وبالتالي فإن خصمه ضروري قم بقياس مقدار الدخل الذي يجب أن يخضع للعطلة بدقة.
- يؤدي تأجيل الخصم إلى المبالغة في تقدير التكاليف المرتبطة بعطلة ما بعد الإجازة وهذا يؤدي إلى مزيد من التخفيض في الضرائب، يعتبر حافز سخي للغاية.

¹- Sebastian James, Ibid, p24.

²- Thuronyi Victor, Op.cit, p 998.

- فرض استخدام الاستقطاعات المعجلة خلال فترة العطلة على الأقل يقلل من قيمتها ويمكن في الواقع زيادة مستوى الضرائب في الحالة التي لا يتم فيها تقديم حوافز، ومع ذلك فإن التأجيل الكامل للخصم يمكن أن يحدث مرة أخرى ويؤدي إلى حافز سخي وإعفاء ضريبي فعال أطول بكثير مما هو مقصود¹.
يمثل الاستهلاك تكلفة في حساب الدخل، وبالتالي فإن خصمه ضروري قم بقياس مقدار الدخل الذي يجب أن يخضع للعطلة بدقة. السماح يؤدي تأجيل الخصم إلى المبالغة في تقدير التكاليف المرتبطة بعطلة ما بعد الإجازة فترة وهكذا يؤدي إلى مزيد من التخفيض في الضرائب، مما قد يؤدي إلى حافز سخي للغاية. تكون المشكلة أكثر تعقيداً إذا تم أيضاً تقديم شكل من أشكال الاستهلاك المتسارع فيما يتعلق بالاستثمار. فرض استخدام الاستقطاعات المعجلة خلال فترة العطلة على الأقل يقلل من قيمتها ويمكن في الواقع زيادة مستوى الضرائب بالنسبة إلى الحالة التي لا يتم فيها تقديم حوافز. ومع ذلك، فإن التأجيل الكامل للخصم يمكن أن يحدث مرة أخرى يؤدي إلى حافز سخي وإعفاء ضريبي فعال أطول بكثير مما هو مقصود².

2-مدة الإعفاء:

عرضت معظم الاعفاءات القصيرة المدة في البلدان التي كانت تمر بمرحلة انتقالية وتبين أنها ليست ذات فائدة تذكر، (مشاريع كثيفة رأس المال طويلة الأجل)، كما تكون الاعفاءات الأطول ذات فائدة أكبر، هناك بعض الأدلة في آسيا والمحرج على أن العطلات الأطول نجحت في جذب بعض الاستثمارات طويلة الأجل³.
كلما طال الاعفاء ارتفعت تكلفة الإيرادات وقبل أن يباشر المستثمر، هذه العملية شائعة فيما يتعلق بالإعفاءات الضريبية والسماح للحكومات بتتبع مدى استخدام الحافز وطمأننة دافعي الضرائب على وضعهم الضريبي وتعديل التشريعات حيث توجد مشاكل في معايير الحافز لتصبح واضحة.

3-مقارنة الحوافز:

يمكن أن تختلف الحوافز الجبائية بشكل ملحوظ في عدد من الطرق المهمة على وجه الخصوص من حيث أنواع الشركات والأنشطة التي يحتتمل أن تستفيد منها.

¹- Thuronyi Victor, **Tax Law Design and Drafting**, volume 2, International Monetary Fund, 1998 (Chapter 23), David Holland and Richard J. Vann, **Income, Tax Incentives for Investment**. Op.cit.

²- Thuronyi Victor, Op.cit.

³- Ibid, P 1000

يمكن أن تختلف الحوافز الضريبية العامة بشكل ملحوظ في عدد من الطرق المهمة، على وجه الخصوص من حيث أنواع الشركات والأنشطة التي يهتم أن تستفيد منها، الوقت لمحّة عن تأثير الإيرادات على الحكومة لأي مستوى معين من الحوافز، صعوبة الإدارة، وإمكانية التهرب الضريبي.¹

4-المستفيدون:

تعتبر الإعفاءات الجبائية ذات قيمة كبيرة للشركات والمشاريع التي تحقق أرباحاً كبيرة في السنوات الأولى من العملية من المرجح أن تشارك هذه الشركات في قطاعات مثل التجارة، البناء والخدمات قصيرة المدة. - من غير المرجح أن تكون الإعفاءات الجبائية ذات فائدة كبيرة للمشاريع كثيفة رأس المال والتي لا تحقق عادة ربحاً في السنوات الأولى.

تعتبر الإعفاءات الضريبية ذات قيمة كبيرة للشركات والمشاريع التي تحقق أرباحاً كبيرة في السنوات الأولى من العملية. من المرجح أن تشارك هذه الشركات في قطاعات مثل التجارة، البناء والخدمات قصيرة المدى. من غير المرجح أن تكون الإعفاءات الضريبية ذات فائدة كبيرة للمشاريع كثيفة رأس المال، والتي لا تحقق عادة ربحاً في السنوات الأولى. هذا في الواقع كانت تجربة البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية التي أدخلت الإعفاءات الضريبية. أكثر من المستفيدين من الإعفاءات الضريبية هم الشركات الصغيرة، على سبيل المثال، الشركات العقارية، المطاعم والشركات المصممة لاستغلال السوق على المدى القصير، مثل التجارة وقطع الأخشاب. الإعفاءات الضريبية مفتوحة حيث أن قيمتها تعتمد على مقدار الربح المكتسب. يمكن القول إن أنواع الأنشطة عالية الربح التي تستفيد أكثر من غيرها هي الأقل في الحاجة إلى الحافز وكانت ستحدث في غياب الحافز. وبالتالي، فإن الجزء الأكبر من المحتمل ألا يكون للإيرادات المفقودة أي تأثير مفيد على الاستثمار، وبالتالي فإن نسبة الفوائد على التكاليف من المرجح أن تكون منخفضة.²

تختلف تخفيضات معدل الضريبة العامة عن الحوافز الأخرى من حيث أنها ليست كذلك موجهة بشكل خاص نحو نشاط جديد. الدخل من العمليات القائمة والجديدة على حد سواء مؤهل للحصول على الحافز. وبالتالي، عندما يُنظر إلى تخفيضات الأسعار على أنها حافز، فإنها تكون أقل من المحتمل أن تكون فعالة من حيث التكلفة من الحوافز المرتبطة بحجم الاستثمار الجديد.³

5-تأثير الإيرادات:

¹- Ibid P 1003

²- Thuronyi Victor, Op.cit. P1005

³- Ibid.

يرتبط تأثير الإيرادات من الإعفاءات الضريبية وبدلات الاستثمار من الناحية النظرية بدرجة النشاط الجديد وبالتالي فإن التأثير ضئيل نسبياً في السنوات الأولى من البرنامج وتنمو بمرور الوقت مع تزايد عدد الشركات المؤهلة، إن تخفيض معدل الضريبة العامة على النقيض من ذلك لديها تكاليف إيرادات مقدمة كبيرة لأنها تنطبق على الدخل من القائمة العمليات.

يعد نمط تكاليف الإيرادات للاستهلاك المتسارع أكثر تعقيداً إلى حد ما لأن الاستقطاعات المتسارعة تمنح ميزة التوقيت فقط لأن الحكومة تتحمل قيمة أعلى مستوى للتكلفة الأولية لتحقيق نفس تأثير الحافز. توضح تجربة عدد من البلدان الصناعية التي قدمت حوافز استثمارية واسعة النطاق هو أن أكثر من نصف الحوافز حصلت عليها شركات ليس لديها دخل حالي خاضع للضريبة هذا خفض تكلفتها في السنوات الأولى من البرنامج ومع ذلك كان هناك تراكم كبير بمرور الوقت من الخصومات غير المستخدمة من السنوات السابقة.

يؤدي تراكم الخصومات والخسائر غير المستخدمة إلى تقليل إمكانية التنبؤ بتدفق الإيرادات الحكومية، الشركات التي لم تتوقع أن تكون قادرة على استخدام خصوماتها في الوقت المناسب تسعى للحصول على طرق لتحويلها إلى الشركات ذات الدخل الحالي الخاضع للضريبة في كثير من الأحيان في شكل المعاملات التي تداولت بتكلفة أقل لتمويل التخفيضات الضريبية وبالتالي الخصومات المكتسبة في قطاع ما خفضت الدخل الخاضع للضريبة لقطاع آخر.¹

الفرع الثالث: آليات تقييم الحوافز الجبائية

إن الحوافز الجبائية يمكن أن تزيد الاستثمار والانتاجية، ولكن يمكن أن تكون مكلفة، حجم هذه التكاليف يصعب تحديدها ولا سيما مبلغ الإعفاء الضريبي والذي لا ينتج عنه زيادة حقيقية في الاستثمار، هذا يؤكد أهمية توخي الحذر، المراقبة، وتقييم الحوافز الجبائية.

تستدعي أفضل الممارسات في استخدام الحوافز الجبائية إعداد تقارير الإنفاق لمراقبة حجم الإيرادات الضائعة، فضلاً عن تقييم أداء الحوافز في زيادة الإنتاجية والاستثمار والوظائف.²

¹- Thuronyi Victor, Op.cit.

²- William Steven Clark , Emilia Skrok, "The Use of Corporate Tax Incentives: A Guidance Note and Experience from Poland, Hungary and Latvia", The World Bank, 2019.N° 139826, pp. 1-41

1- أهمية الإبلاغ عن الحوافز الجبائية:

تُستخدم الحوافز الجبائية على نطاق واسع، لأنها أسهل في تقديمها وأكثر صعوبة في مراقبتها من برامج الإنفاق، غالباً ما تكون التكلفة السياسية التي تتحملها الحكومة لتنفيذ مخصص ضريبي أقل من برنامج الإنفاق المباشر المقابل، لأن الأول يقع خارج نطاق الميزانية، لذلك فإن تكلفة مؤشرات الإنتاجية والاستثمار تكون مخفية إلى حد كبير وتخضع لسيطرة أقل من برنامج الإنفاق المباشر، على عكس المصروفات المباشرة التي تتطلب اعتمادات سنوية وتحديد سقف الإنفاق، وتخضع للتدقيق، بالإضافة إلى تضمين خسائر الإيرادات في الميزانية على الأكثر للسنة الأولى ونادراً ما يتم تقييم فعاليتها.

هناك الإجماع على الحاجة إلى مراقبة حجم الإنفاق الحكومي من خلال النظام الجبائي، لتحليل الآثار المحتملة لبرامج الإنفاق الضريبي الفردية على الإيرادات المستقبلية، ودراسة تأثيرها من حيث الإنصاف والكفاءة.

- تقدم تقارير المصروفات الضريبية تقديراً لمقدار الإيرادات الضريبية الضائعة، هذه التقارير يجب أن يتم إعدادها على أساس منتظم (كل 1-2 سنوات، اعتماداً على الموارد) ويجب أن يذكر هدف أو أهداف السياسة لكل حافز ضريبي لتوفير أساس للتقييم، بدون تقارير المصروفات الضريبية لا يمكن أن تخضع الإيرادات الضائعة من خلال الحوافز الجبائية لنفس التدقيق في الميزانية كما هو الحال بالنسبة للنفقات الحكومية المباشرة.

- المساءلة عن النفقات الجبائية يزيد من ثقة الجمهور في عدالة النظام الضريبي وبالتالي يشجع الامتثال الضريبي، ويجد من نطاق إساءة استخدام الحوافز الجبائية.

- تعد تقديرات الإيرادات المفقودة التي توفرها تقارير الإنفاق الضريبي أساسية لتقييم الحوافز الجبائية، وبالتالي تدعم سياسات الإنفاق الأفضل وتحسين تخصيص الموارد.

- تقدير تكلفتها هو الخطوة الأولى فقط في تقييم مؤشرات الشفافية الدولية ويجب أن يتبعها فحصها للتأثير من حيث الإنصاف والكفاءة.

- يجب تقييم جزء التقييم في تقرير الإنفاق الضريبي، فيما يتعلق بأهداف السياسة والتأثيرات على سلوك المؤسسات (كل أولئك الذين استفادوا من الحافز ودافعي الضرائب غير المستهدفين).¹

2- أسئلة مهمة في تقييم الحوافز الجبائية:

- إلى أي مدى لم تتحقق النواتج (مثل: الإنتاجية، الاستثمار، الوظائف). لولا الدعم العام، (إضافة الناتج)؟

- هل الحوافز المؤقتة تؤثر على السلوك الفردي حتى بعد الحافز المنتهي صلاحية؟

¹ - W. Steven Clark and Emilia Skrok, Op.cit.

- هل يغير التمويل العام بشكل كبير سلوك المؤسسة وإستراتيجيتها (مثلاً: نوع البحث، درجة التعاون وإدارة عمليات الابتكار، إضافة سلوكية)؟

* التقييم الناتج والإضافة السلوكية معقد للغاية لأن النتائج تتأخر بشكل عام ويتطلب قياس ما كان سيحدث في غياب تدخل السياسة وفهم التغييرات في عمليات اتخاذ القرارات التجارية للمؤسسات الناتجة عن تدخل الحكومة.

* عادة ما تكون وزارة المالية مسؤولة عن إعداد تقارير الحوافز الجبائية، هذا مناسباً لمسؤولياتهم والحاجة إلى المساءلة.

* حيث الأهلية للحصول على حافز ضريبي عام مهم في قرار الاستثمار غالباً ما يعتمد على قضايا خاصة بدافع الضرائب المحدد، تتطلب مثل هذه التقييمات الوصول إلى البيانات على مستوى المؤسسة من إقرارات الضريبة والمالية.

- الأدوات السليمة من الناحية الفنية للتقييم ضرورية ويمكن أن تكون استطلاعات دوافع المستثمر مفيدة.

3-أدوات تحليل وتقييم الحوافز الجبائية:

من الناحية النظرية، هناك نماذج لتقييم تأثير الحوافز الضريبية.

3.1-التكلفة المباشرة: يعتمد النموذج الأكثر بساطة على خسارة الإيرادات المباشرة وصافي زيادة الإنتاجية والاستثمار من برنامج حوافز ضريبية معين (الأمم المتحدة، 2018)، يكون هذا النموذج محسوب فقط من خلال المحاسبة التقليدية، أو باستخدام ما يسمى بمقاربة "عدد الأشخاص"، إن هذا النهج لا يلتقط أي ردود غير مباشرة أو تغييرات في السلوك.

3.2-نموذج توازن عام قابل للحساب: وهو الذي يستخدم مدخلات الحسابات الوطنية ومضاعفات المخرجات محاكاة تأثير المعلمات وردود الفعل السلوكية لمختلف الضرائب المحددة وغير الضريبية، هذا النموذج الشامل يلتقط بشكل مباشر وغير مباشر آثار اقتصادية وإيرادات مستحقة للحافز الضريبي.¹

- إن بناء وصيانة النموذج نموذج توازن عام قابل للحساب ليس سهلاً ويمكن أن يكون مكلفاً، لذلك تستخدم العديد من البلدان حلولاً وسطية لتقييم موثوق للتكلفة والعائد لمؤشرات التجارة الدولية، مع إدارة الإيرادات المتكاملة والبيانات المحوسبة من الممكن بناء نماذج محاكاة دقيقة تعتمد على البيانات المالية للمؤسسات والضرائب لإقرارات المقدمة إلى مصلحة الضرائب.

¹- W. Steven Clark and Emilia Skrok, Op.cit.

3.3- تقدير مرونة الإنتاجية: الخيار الآخر المطبق في العديد من البلدان هو التقدير مرونة الإنتاجية فيما يتعلق بسعرها الضريبي بناءً على البيانات الإدارية على المستوى الجزئي ثم استخدامه لتقييم تأثير الحافز الضريبي على التغيير في معدل الضريبة الهامشي أو الفعال، يجب أن يقارن تقييم الحوافز الضريبية الإيرادات الضائعة بالزيادة في دخل الاستثمار ودخل العمل الناتج عن الحافز، على الرغم من التقاليد العريقة الدولية للمنظمات، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، تحت البلدان على تحمل تكلفة تحليلات حوافزهم الضريبية، وتوجد دراسات قليلة نسبياً التي تقيم الفعالية والكفاءة.¹ يتم استخدام تحليل معدل الضريبة الفعال الهامشي، ومتوسط معدل الضريبة الفعلي بشكل روتيني لتقييم كيفية إدخال الضريبة أو إعادة تصميمها أو إلغائها قد تؤثر الحوافز على الحافز للاستثمار.

4- مبادئ الشفافية والحوكمة لتعزيز سبل التقييم للحوافز الجبائية:

4-1- الحوكمة:

تتطلب الحوكمة الرشيدة أن تكون عملية صنع القرار للسلطات والسياسات العامة والإدارة شفافة ويمكن أن تخضع للرقابة والتقييم، بحيث يمكن مساءلة الدولة عن أفعالها ويمكن اتخاذ الإجراءات التصحيحية إذا لزم الأمر. يساعد ذلك في الحد من فرص الفساد، وبناء ثقة المستثمرين في الإدارة، وطمأنة الجمهور بشأن عدالة تصميم وتنفيذ النظام الضريبي. الشفافية شرط ضروري ولكنه غير كاف للحكم الرشيد.² طورت المنظمات الدولية مجموعة من الأدوات التي تسهل بشكل ملموس تقييم الشفافية والأداء الأوسع للإجراءات الحكومية في مجال الحوافز الضريبية بشكل عام، فإن الشروط الأساسية للحكم الرشيد هي: يخضع منح الحوافز ومراقبتها لسيادة القانون، بناءً على معايير الأهلية المحددة بوضوح.

• تقع سلطة منح الحوافز الضريبية (فيما يتعلق بالضرائب الوطنية) على المستوى الوطني حصرياً على عاتق وزارة المالية، على أن يكون مفهوماً أن القرارات تأخذ في الاعتبار، حسب الاقتضاء، آراء أصحاب المصلحة داخل "الإدارة".

• وجود آليات إدارة وتقييم فعالة وشفافة.

4-2- الشفافية:

¹- W. Steven Clark and Emilia Skrok, Ibid.

²- OCDE, Options pour une utilisation efficace et efficiente des incitations fiscales à l'investissement dans les pays à faible revenu, Op.cit.

الشفافية أمر أساسي حتى يتم إعلام جميع أصحاب المصلحة - الهيئة التشريعية والشركات والمجتمع المدني وعامة الناس - بسياسات الحوافز الضريبية وبالتالي يمكنهم مساءلة الدولة عن قراراتها. تولد الشفافية أيضاً المعلومات المطلوبة لأغراض التقييم¹، ويجب ضمان الشفافية في ثلاثة مجالات:

- **المجال قانوني:** يجب أن يكون للحوافز الضريبية أساس قانوني في التشريع الضريبي الساري.
- **المجال الاقتصادي:** يجب شرح مبررات الحوافز الضريبية بوضوح لتمكين النقاش العام حول أولويات العمل الحكومي في الدولة. يجب تقييم تكاليف وفوائد مخطط الحوافز مسبقاً وبعد ذلك، بناءً على افتراضات ومنهجيات مصاغة بوضوح، وينبغي نشر التقييمات.
- **المجال إداري:** يجب تحديد معايير الأهلية بعبارات واضحة وبسيطة وملموسة وموضوعية لتقليل السلطة التقديرية للمسؤولين الذين يمنحون الحوافز. يجب أن تكون عملية صنع القرار مفتوحة، ويجب نشر قائمة الحوافز الممنوحة. نظراً لأنه ليس من السهل دائماً تحديد تكاليف إيرادات الحوافز الضريبية، فإن منح هذه الحوافز من قبل الدولة غالباً ما يؤدي فقط إلى تدقيق جزئي، على عكس ما يحدث للإلتفاق المباشر. إن إعداد الميزانية من قبل وزارة المالية لخسائر الإيرادات الناجمة عن الحوافز الضريبية ونشر هذه المعلومات يعزز الحوكمة الرشيدة، ويتيح اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن الموازنة ويعزز المساءلة. يجب أيضاً مطالبة الشركات متعددة الجنسيات بالكشف بشفافية عن الفوائد التي تحصل عليها. يمكن أن يعزز ذلك مسؤوليتهم الاجتماعية من خلال السماح للموظفين والعملاء والسكان المحليين بمحاسبتهم على قراراتهم، بما في ذلك النظام الضريبي المطبق عليهم.²

4-3- قواعد القانون:

ينبغي تكريس الحوافز الضريبية بوضوح في القانون وهذا يساعد على ضمان أن الأساس القانوني للحوافز الضريبية قد تمت الموافقة عليه من قبل الهيئة التشريعية وأنه قد تم إخطاره من قبل البرلمان والجمهور. من ناحية أخرى، فإن الحوافز الضريبية القابلة للتفاوض والممنوحة بموجب مرسوم أو اتفاق أو لائحة، من بين أمور أخرى، تفلت من أي تدقيق وقد تؤدي إلى انتشار التأثير يفضل أن يتم تجميعها معاً في التشريع الضريبي. تتعرض الشفافية وإمكانية الوصول إلى الحوافز الضريبية للخطر عندما تكون هذه الأجهزة مبعثرة في العديد

¹ Victor Thuronyi, **Tax Law Design and Drafting** (volume 2; International Monetary Fund: 1998; Ed.) Chapter 23, Income Tax Incentives for Investment - 1 - 23 **Income Tax Incentives for Investment** David Holland and Richard J. Vann1.

²- OCDE, **Options pour une utilisation efficace et efficiente des incitations fiscales à l'investissement dans les pays à faible revenu**, Op.cit.

من النصوص التشريعية التي تنطبق على قطاعات مختلفة، على سبيل المثال. لذلك، من الناحية المثالية، ينبغي تجميع هذه الحوافز معاً وتكريسها في قانون الضرائب نفسه. سيقبل هذا من مخاطر تباين أو تداخل الأحكام، مما قد يؤدي إلى شكوك وتشوهات غير متوقعة، فضلاً عن خسارة الإيرادات. ومع ذلك، فمن الناحية العملية، يقدم أكثر من نصف جميع البلدان منخفضة الدخل حوافز ضريبية خارج قانون الضرائب.¹

4-4- سلطة المنح:

من الضروري أن تنسق الوزارات والهيئات المعنية بمنح الحوافز الضريبية أنشطتها. عادة ما تنشط العديد من الهيئات الحكومية في عملية الاستثمار الأجنبي، بما في ذلك وكالة تشجيع الاستثمار ووزارة الاقتصاد والوزارات المسؤولة عن قطاعات محددة، مثل الزراعة أو السياحة أو الصناعات الاستخراجية، عادة ما يكون لهذه الجهات الفاعلة المختلفة مجال خبرتها الخاصة، والتي يمكن أن تكون مفيدة لتصميم الحوافز الضريبية أو ضرورية لتقييم معايير الأهلية، غالباً ما يكون هناك أيضاً أهداف مختلفة، وبالتالي، فإن وكالات ترويج الاستثمار بشكل عام موالية للحوافز الضريبية، والتي تعتبرها وسيلة لجذب المستثمرين، ولا تشعر بالقلق بشكل مباشر بشأن تأثيرها على الإيرادات الحكومية.

على العكس من ذلك، ستصير وزارة المالية على الحاجة إلى زيادة الإيرادات لتكون قادرة على تمويل السلع العامة، بما في ذلك العناصر الرئيسية لإطار عمل تمكين للشركات، مثل البنية التحتية. في غياب التنسيق الكافي بين الوزارات المختلفة ومركزية المسؤوليات، يكمن الخطر في أن الحوافز تتداخل أو تفتقر إلى التماسك أو حتى تتعارض مع بعضها البعض. إن إقامة تنسيق فعال مهمة صعبة ولكنها بالغة الأهمية.²

1. نشر بيان بجميع الحوافز الضريبية للاستثمارات وما لها من حوافز الأهداف ضمن الإطار الحاكم.

2. تقديم حوافز ضريبية للاستثمار من خلال القوانين الضريبية فقط.

3. توحيد جميع الحوافز الضريبية للاستثمار تحت سلطة واحدة هيئة، حكومية حيثما أمكن ذلك.

4. ضمان المصادقة على الحوافز الضريبية للاستثمارات من خلال سن القوانين من الهيئة أو البرلمان.

5. إدارة الحوافز الضريبية للاستثمار بطريقة شفافة.

6. احسب مبلغ الإيرادات الضائعة المنسوبة إلى الحوافز الضريبية للاستثمار والإفراج العلي عن بيان الحوافز

الجبائية.

¹- OCDE, *Options pour une utilisation efficace et efficiente des incitations fiscales à l'investissement dans les pays à faible revenu*, Op.cit

²- OCDE, Op.cit.

7. القيام بمراجعة دورية لاستمرار الحوافز الضريبية الموجودة بها وتقييم مدى تحقيقها للأهداف المعلنة.
8. إبراز أكبر المستفيدين من الحوافز الضريبية للاستثمار حسب المحدد توفير في بيان منتظم الحوافز الجبائية، إيما أمكن ذلك.¹
9. جمع البيانات بشكل منهجي لدعم بيان الحوافز الجبائية للاستثمار ومراقبة التأثيرات العامة وفعالية الفرد والحوافز الضريبية.
10. تعزيز التعاون الإقليمي لتلافي المنافسة الضريبية الضارة.

5- الإدارة والتهرب الضريبي:

توفر حوافز المراجعة تحدياً إضافياً لمسؤولي الضرائب، الذين يجب عليهم: أولاً: تحقق من أن الحافز قد تم تطبيقه بشكل صحيح. يمكن أن يكون التحقق صعباً إذا كان معقداً الحسابات متضمنة.

ثانياً: يجب على المسؤولين التأكد من أن النشاط أو الشركة فعلاً مؤهل للحصول على الحافز. يمكن أن تكون هذه العملية معقدة إذا كانت المفاهيم والتعاريف غامضة والسجلات الغامضة أو الغامضة، كما هو الحال بالنسبة للشركات المملوكة لأجانب، السجلات التي تثبت أهلية الشركة في بلد آخر. (تتفاقم هذه المشكلة بسبب النطاق المحدود للمعاهدات الضريبية للعديد من البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، مما يعني أنها لا تستطيع الوصول إلى تسهيلات تبادل المعلومات الواردة عادة في المعاهدات).²

ثالثاً: يجب على مسؤولي الضرائب ضمان ذلك أن المبالغ المؤهلة للحصول على الحافز تم الإبلاغ عنها بشكل صحيح، على سبيل المثال، أن قيمة أتم تحويل الماكينة أو الخدمة بقيمتها السوقية العادلة. إذا حدثت المعاملة عبر الحدود، لا سيما بين الأطراف ذات الصلة، قد تكون هذه المهمة صعبة. الحاجة إلى القيام بذلك عمليات المراجعة والتقييمات بشكل أساسي للتحقق من عدم وجود ضرائب أو مبلغ مخفض مستحق الدفع الموارد من المهام الإدارية الأخرى، والتي يمكن أن تكون غير مكلفة نظراً للنقص في الموظفين المدربين الموجودين في معظم البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. كانت الإعفاءات الضريبية عرضة بشكل خاص للتخطيط الضريبي، ومعظمها كذلك إشكالية خاصة للسلطات الضريبية. يمكن أن يؤدي التخطيط الضريبي إلى إيرادات كبيرة التي يمكن أن تتجاوز الإيرادات الضائعة من الحوافز التي تتلقاها الأنشطة المشروعة. هذه النتيجة تقلل

¹- Thuronyi, Victor, Op.cit.

²- Ibid.

كذلك من فعالية تكلفة الحوافز الضريبية. التهرب الضريبي تشمل الاستراتيجيات، التي غالباً ما تستخدم معاً، الاستثمار الأجنبي الوهمي. الاعفاءات الضريبية في عدد من البلدان تم توجيهها إلى الشركات التي لديها نسبة عالية بما يكفي من الأجانب ملكية. يبدو أن عائدات ضريبية كبيرة قد ضاعت من إنشاء الوهمي الشركات المملوكة لأجانب التي تمارس ما هو في الواقع أعمال مملوكة محلياً. طريقة واحدة من القيام بذلك يستلزم تحويل الأموال من مؤسسة محلية إلى شركة مسجلة في الخارج والتي بدورها تستثمر في الوطن كما لو كانت شركة مملوكة لأجانب. وبالتالي فإن الاستثمار مؤهل للحصول على الحافز. يعتمد الأمر على كيفية كتابة القانون سواء كان هذا نوع المعاملة هو التهرب الضريبي أو التهرب.

في كلتا الحالتين، يكون من الصعب على السلطات الضريبية لاكتشاف مثل هذا النشاط في التدقيق، خاصة إذا كان يبدو أن الاستثمار نشأ في ملاذ ضريبي بقوانين السرية الصارمة. علاوة على ذلك، فإن وجود إعفاء ضريبي يوفر إمكانية التحويل الأرباح من العمليات غير المؤهلة لقضاء الإجازة لشركة تفعل ذلك. على سبيل المثال، يمكن لشركة محلية نقل جزء صغير من عملها إلى مشروع مشترك مع شركة أجنبية شركة؛ المشروع المشترك مؤهل للحصول على الحافز؛ نقل الشركة المحلية الأصلية الدخل إلى المشروع المشترك عن طريق التلاعب في تخصيص التكاليف والرسوم المفروضة على المعاملات بين الشركات مثل الشركة المملوكة محلياً التي تباع الوسيط.¹

المبحث الثالث: التدابير والأنظمة التحفيزية والشروط المؤهلة للاستفادة منها في القانون الجزائري

سعت الجزائر إلى إصلاح السياسة الضريبية عن طريق التشريع لتدابير وقوانين تحفز الإنتاجية وتعززها وتدعم المؤسسات الإنتاجية، بهدف خلق الاستثمارات، وتوفير مناخ ملائم يستقطب الاستثمار الداخلي والخارجي، دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فتح الآفاق أمام المؤسسات الناشئة ومرافقها، تقديم مزايا وتسهيلات لخلق الثروة على كل المستويات والمراحل، إيجاد طرق ونظم مثلى للاستغلال الأمثل للموارد النادرة.

المطلب الأول: الأنظمة التحفيزية في القانون الجزائري

الفرع الأول: أنواع الأنظمة التحفيزية

- نظام التحفيزي للقطاعات ذات الأولوية ويدعى في صلب النص "نظام القطاعات".
- النظام التحفيزي للمناطق التي توليها الدولة أهمية خاصة ويدعى في صلب النص "نظام المناطق".
- النظام التحفيزي للاستثمارات ذات الطابع المهيكل ويدعى في صلب النص "نظام الاستثمارات المهيكل".

¹ - Thuronyi, Victor, Op.cit.

- كما يجب أن تخضع الاستثمارات قبل إنجازها للتسجيل لدى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار من أجل الاستفادة من المزايا المنصوص عليها في أحكام هذا القانون، يتجسد تسجيل الاستثمار بتسليم شهادة على الفور مرفقة بقائمة السلع والخدمات القابلة للاستفادة من المزايا التي ترخص للمستثمر الاستفادة من الامتيازات التي له حق المطالبة بها لدى الإدارات والهيئات المعنية¹

1-نظام القطاعات:

تكون قابلة للاستفادة من نظام القطاعات الاستثمارات المنجزة في مجالات النشاطات الآتية: المناجم والمحاجر، الفلاحة وتربية المائيات والصيد البحري، الصناعة والصناعة الغذائية والصناعة الصيدلانية والبتروكيميائية، الخدمات والسياحة، الطاقات الجديدة والطاقات المتجددة، اقتصاد المعرفة وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.

2-نظام المناطق:

تعد قابلة للاستفادة من نظام المناطق الاستثمارات المنجزة في: * المواقع التابعة للهضاب العليا والجنوب

تعد قابلة للاستفادة من نظام المناطق الاستثمارات المنجزة في: * المواقع التابعة للهضاب العليا والجنوب والجنوب الكبير، *المواقع التي تتطلب تنميتها مرافقة خاصة من الدولة، *المواقع التي تمتلك إمكانات من الموارد الطبيعية القابلة للتثمين.

3-نظام الاستثمارات المهيكلة :

تكون قابلة للاستفادة من نظام الاستثمارات المهيكلة الاستثمارات ذات القدرة العالية لخلق الثروة واستحداث مناصب الشغل والتي من شأنها الرفع من جاذبية الإقليم وتكون قوة دافعة للنشاط الاقتصادي من أجل تنمية مستدامة، تُحدد معايير تأهيل الاستثمارات القابلة للاستفادة من "نظام الاستثمارات المهيكلة" عن طريق التنظيم.

الفرع الثاني: نظام الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار ANDI

1-النظام العام²:

¹ - المادة 28، قانون رقم 22-18، السالف الذكر.

² <https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/2020-12-14-14-58-06>, consulté le 22/11/2022.

أ- فيما يتعلق بالإعفاء:

الإعفاء من الرسوم الجمركية للسلع غير المستبعدة والمستوردة والتي تدخل مباشرة في تحقيق الاستثمار. الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة للسلع والخدمات غير المستبعدة أو المستوردة أو المكتسبة محلياً والتي تدخل مباشرة في تحقيق الاستثمار الإعفاء من ضريبة التحويل مقابل جميع عمليات الاستحواذ العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني.

ب- فيما يتعلق بالإستغلال:

تُمنح المزايا المذكورة أدناه لمدة ثلاث (03) سنوات بعد بدء النشاط الذي أنشأته الخدمات الضريبية بناءً على طلب المستثمر:

الإعفاء من ضريبة دخل الشركات (IBS).

الإعفاء من ضريبة النشاط المهني (TAP). يمكن تمديد هذه الفترة إلى (05) سنوات للاستثمارات التي تخلق أكثر من 100 فرصة عمل عند بدء النشاط.

تنطبق هذه الأحكام أيضاً على الاستثمارات المعلنة لـ ANDI اعتباراً من 26 يوليو 2009.

لا ينطبق شرط خلق فرص العمل هذا على الاستثمارات في المحليات المؤهلة للحصول على الصندوق الخاص للجنوب والمرتفعات.

سيؤدي عدم الامتثال لشروط منح هذه المزايا إلى سحبها.

ملاحظات:

أ- أدخلت بعض التعديلات التي تؤثر على إجراءات منح المزايا الضريبية في ظل النظام العالم¹:

1- تعليق المهلة الزمنية المفروضة على ANDI لفحص طلبات الحصول على المزايا بموجب المخطط العام².

2- إخضاع أي منح مزايا للنظام العام للمشاريع الاستثمارية التي يباشرها المواطنون وخدمهم والتي تزيد قيمتها على 500 مليون دينار.

¹ التعليم رقم 336 بتاريخ 21 ديسمبر 2008 المتعلقة بمزايا النظام العام الممنوح من قبل ANDI للاستثمارات.

² المادة 7 من الأمر 06-08 المؤرخ 15 يوليو 2006

3- إخضاع أي منح لمزايا النظام العام للمشاريع الاستثمارية التي يبدأها مشغل أجنبي أو مشغل وطني مع شريك أجنبي، بغض النظر عن حجم الاستثمار المعني، تسري الأحكام المذكورة أعلاه على القرارات الصادرة بعد 25 ديسمبر 2008.

ب- النص على عقوبات محددة لعدم احترام الالتزامات التي تم التعهد بها من قبل مروجي الاستثمار، وعلى وجه الخصوص سحب الترخيص وإلغاء الترخيص. المزايا الممنوحة للأشخاص المذكورين أعلاه، وبالتالي تصبح الضرائب والرسوم التي تم إعفاؤها منها واجبة السداد على الفور أجرى قانون المالية التكميلي لعام 2009 بعض التغييرات التي أثرت على إجراءات منح المزايا الضريبية في ظل النظام العام، وهي:

- خضوع منح مزايا النظام العام للالتزام الكتابي للمستفيد بإعطاء الأفضلية للمنتجات والخدمات ذات المنشأ الجزائري.
- تقييد منح الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة للمقتنيات ذات الأصل الجزائري، باستثناء الحالات الخاصة التي لا يوجد فيها إنتاج محلي مماثل.
- تفويض المجلس القومي للاستثمار لمنح لفترة لا تتجاوز خمس سنوات إعفاءات أو تخفيضات في الرسوم أو الضرائب أو الرسوم بما في ذلك ضريبة القيمة المضافة، على أسعار السلع التي تنتجها الاستثمار في إطار الأنشطة الصناعية الناشئة.

2. النظام الاستثنائي¹:

يتألف النظام المهيمن من نظامين، هما²:

أ- النظام المطبق على الاستثمارات المتعلقة بالأنشطة غير المستبعدة من المنافع والمنفذة في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة.

ب- النظام المطبق على الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني.

¹ المادة 15 من قانون المالية لسنة 2009

² <https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/2020-12-14-14-58-06> consulté le 22/11/2022.

ج-النظام المطبق على الاستثمارات المتعلقة بالأنشطة غير المستبعدة من المنافع والمنفذة في مناطق تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة:

- الفوائد الممنوحة للاستثمار: الإعفاء من ضريبة التحويل مقابل جميع عمليات الاستحواذ على العقارات التي تتم في إطار الاستثمار.

- تطبيق رسم التسجيل بالمعدل المنخفض البالغ اثنين بالألف، للتأليف وزيادة رأس المال.

- تولي مسؤولية الدولة جزئياً أو كلياً، بعد تقييم الوكالة لمصروفات أعمال البنية التحتية اللازمة لتحقيق الاستثمار.

- الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة للسلع والخدمات الواردة.

الفرع الثالث: المزايا الجبائية الممنوحة للأنشطة التي يمارسها المستثمرون الشباب المؤهلون لجهاز الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب

المزايا الممنوحة في مرحلة الإنجاز:

• الإعفاء من حقوق نقل الملكية المنصوص عليها في المادة 252 من قانون التسجيل، للإقتناءات العقارية المحققة من طرف المستثمرين المستفيدين من إعانة «الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب» من أجل خلق نشاطات صناعية.

• الإعفاء من جميع حقوق التسجيل فيها يخص العقود التأسيسية للشركات المنشأة من طرف المستثمرين المؤهلين للإستفادة من إعانة «الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب»؛

• الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة لإقتناءات السلع والخدمات المنتجة محليا والتي تدخل مباشرة في إنجاز استثمار خلق أو تمديد نشاط عندما يقوم بها مستثمرون مؤهلون للإستفادة من إعانة «الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب» يمكن للسيارات السياحية الاستفادة من هذا الإعفاء عندما تكون وسيلة أساسية للنشاط.

• تطبيق نسبة 5% على الحقوق الجمركية بالنسبة للتجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز استثمار خلق أو تمديد النشاط عندما يقوم بها مستثمرون مستفيدون من «الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب»¹. لا يمكن للسيارات السياحية الاستفادة من هذا الإعفاء إلا إذا كانت وسيلة ضرورية للنشاط.

المزايا الممنوحة في مرحلة الاستغلال:

¹ <https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/2020-12-15-14-40-35>, consulté le 22/11/2022.

• الإعفاء الكلي من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات لمدة ثلاث (03) سنوات ابتداء من تاريخ بدء النشاط، عندما تكون هذه النشاطات قائمة في مناطق يجب ترقيتها والموجودة في قائمة محددة عن طريق التنظيم تحدد مدة الإعفاء بستة (06) سنوات ابتداء من تاريخ الاستغلال ولمدة عشر (10) بالنسبة لتلك القائمة في مناطق تستفيد من إعانة «الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب». تمدد هذه الفترة لسنتين (02) عندما يلتزم المستثمرون بخلق ثلاثة (03) مناصب عمل لمدة غير محددة على الأقل.

• الإعفاء من الرسم على النشاط المهني لمدة ثلاث (03) سنوات بدءا من انطلاق النشاط عندما تقوم هذه النشاطات في مناطق يجب ترقيتها، تمدد فترة الإعفاء إلى ستة (06) سنوات وإلى عشر (10) سنوات بالنسبة لتلك المقامة في مناطق تستفيد من إعانة «الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب»، الإعفاء من الرسم العقاري على الممتلكات المبنية والبنائيات التي تقام فيها نشاطات من طرف مستثمرين مؤهلين للاستفادة من إعانة «الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب». لمدة ثلاث (03) سنوات، بدءا من تاريخ الإنجاز. تمدد هذه الفترة إلى ست (06) سنوات عندما تتواجد البنائيات وامتدادات البنائيات في مناطق يجب ترقيتها وكذلك بالنسبة لتلك المتواجدة في مناطق تستفيد من إعانة «الصندوق الخاص بتطوير الهضاب العليا» وإلى عشر (10) سنوات، عندما تتواجد البنائيات وامتدادات البنائيات في مناطق تستفيد من إعانة «الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب». بعد انتهاء مرحلة الإعفاءات.

• تستفيد النشاطات التي يمارسها الشباب ذوو المشاريع المؤهلون الاستفادة من إعانة «الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب» من تخفيض من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، حسب الحالة وكذا من الرسم على النشاط المهني المستحق عند نهاية فترة الإعفاءات المنصوص عليها في التشريع الجبائي المعمول، وذلك خلال الثلاث (30) سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي ويكون هذا التخفيض كمايلي¹:

- السنة الأولى من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره 70 %.
- السنة الثانية من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره 50 %؛
- السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره 25 %.

كما تستفيد من هذه التخفيضات للمرحلة المتبقية النشاطات المذكورة أعلاه التي استفادت من الإعفاء والتي ما زالت مدة استفادتها من التخفيض، دون إمكانية المطالبة باسترداد ما تم دفعه. ملاحظة:

¹ <https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/2020-12-15-14-40-35>, consulté le 22/11/2022.

- تمنح المزايا الجبائية للمستثمرين الشباب في إطار جهاز دعم الاستثمار على حسب نسبة إدماج المواد المصنعة محليا¹

- لا يسمح تراكم المزايا الممنوحة في إطار أجهزة «الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر» إلا إذا كان الأمر يتعلق بتمديد النشاطات الإنتاجية.

- لقد بلغت نسبة تخفيض الفائدة بالنسبة للقروض الممنوحة من طرف البنوك إلى 100%.

الفرع الرابع: النشاطات المستفيدة من المزايا الجبائية

تقدم الدولة مزايا ضريبية لفئات معينة من دافعي الضرائب (أفراد أو مؤسسات) من أجل تحقيق أهدافها، ومنه أصبحت السياسة المالية بمعناها "الحديث" أداة لتدخل الدولة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، تعتبر الحوافز الجبائية إحدى الآليات الرئيسية المتاحة للسياسة الضريبية.

1-تجمعات:

تستفيد تجمعات الشركات من المزايا الجبائية الآتية:

1-1-الإعفاء من الرسم على النشاط المهني والرسم على القيمة المضافة: تعفى العمليات المنجزة بين

الشركات الأعضاء التابعة لنفس التجمع من الرسم على النشاط المهني والرسم على القيمة المضافة.

1-2-إعفاء فوائض قيم التنازل: لا تدخل ضمن الأرباح الخاضعة للضريبة فوائض القيم المحققة بين

الشركات الأعضاء التابعة لنفس التجمع.

1-3-الإعفاء من حقوق التسجيل بالنسبة:

• للعقود التي تثبت نقل الأملاك بين الشركات الأعضاء.

• للعقود التي تثبت تحويل الشركات قصد إدماجها في التجمعات.

1-4-خصم الرسم على القيمة المضافة: يمكن للمدينين بالرسم على القيمة المضافة الذين يجمعون

حساباتهم على مستوى الشركة الأم وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 138 مكرر من قانون الضرائب

المباشرة والرسوم المماثلة، أن يقوموا بخصم حسب نفس الشروط، الرسم على القيمة المضافة الذي أثقل السلع

والخدمات المقنتاة بنفس الشروط من طرف أو لفائدة مختلف شركات أعضاء التجمع.²

¹ المادة 74 من قانون المالية 2014.

² المادة 18 من الأمر رقم 09-01، المؤرخ في 22 يوليو 2009، المتضمن قانون المالية التكميلي 2009، الجريدة الرسمية، عدد 44، الصادرة في 26 يوليو 2009.

1-5-مزايا أخرى: نسبة الضريبة على أرباح الشركات المطبقة على الربح المجمع في حالة ما إذا كان نشاط شركات الأعضاء التجمع يخضع لنسب مختلفة من هذه الضريبة، في حالة ما إذا كانت الأنشطة الممارسة من طرف شركات أعضاء التجمع خاضعة لمعدلات مختلفة للضريبة على أرباح الشركات، يخضع الربح المتأتي من هذا التجميع للضريبة لمعدل 19% في حالة ما إذا كان رقم الأعمال تابعا لهذا المعدل المتفوق. وفي الحالة العكسية، يسمح بتوحيد الأرباح تبعا لاصنف رقم الأعمال (19% و25%).

2-شركات القرض الإيجار:

تستفيد شركات القرض الإيجاري من المزايا الجبائية الآتية:

2-1-في مجال الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات:

- لا تدخل فوائض القيمة الناتجة عن التنازل عن عنصر من عناصر الأصول من طرف المقرض المستأجر للمقرض المؤجر في إطار عقد القرض الإيجاري من نوع «ليزباك» "Lease-back" ضمن الأرباح الخاضعة للضريبة.¹ (هو إعادة التأجير أو إعادة التأجير هو حل تمويلي غير معروف للحصول على الأموال بسرعة من خلال إعادة تمويل الأصول المكتسبة مسبقاً (المعدات والآلات والمواد). وللقيام بذلك، تقوم ببيع ملكية أصولها إلى المؤجر. ومقابل الإيجار للشركة المؤجرة، تسترد الشركة السيولة المتاحة لتدفعها النقدية مع الاحتفاظ بهذه الأصول تحت تصرفها. في هذا السيناريو، يوافق المشتري والبائع على إعادة الإيجار أثناء مفاوضات البيع، أو دمج التفاصيل في اتفاقية الشراء أو الإضافة إلى عقد منفصل. قد تعتمد شروط وسعر الإيجار على التاريخ الائتماني للبائع وتكاليف تمويل المشتري ومعدل العائد المتوقع).

- لا تدخل فوائض القيمة الناتجة عن إعادة التنازل عن عنصر من عناصر الأصول من طرف المقرض المؤجر للمقرض المستأجر بعنوان نقل الملكية لهذا الأخير ضمن الأرباح الخاضعة للضريبة.²

- يتم تطبيق تخفيض يقدر ب 60% على المبالغ المدفوعة بعنوان الإيجارات بموجب عقد الاعتماد الإيجاري الدولي، لأشخاص غير مقيمين بالجزائر.³

1- قانون رقم 07-12 المؤرخ في 30 ديسمبر 2007، يتضمن قانون المالية لسنة 2008، الجريدة الرسمية، عدد 82، الصادرة في 31 ديسمبر 2007.

2- قانون المالية لسنة 2008، السالف الذكر.

3- قانون رقم 06-2000، المؤرخ في 23 ديسمبر 2000، يتضمن قانون المالية 2001، الجريدة الرسمية، عدد 80، الصادرة في 24 ديسمبر 2000.

- يتم حساب الاهتلاك في إطار عقد القرض الايجاري على أساس مرحلة تساوي مدة عقد القرض الايجاري.

2-2- في مجال الرسم على القيمة المضافة:

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة لعمليات الاقتناء التي قامت بها البنوك والمؤسسات المالية في إطار عمليات قرض الإيجار.¹

- لا تجرى أية تسوية فيما يخص عمليات التنازل على الأملاك من طرف شركات القرض الايجاري في حالة رفع حق الاختيار بالموافقة على الشراء لأجل من طرف المستأجر الدائن.²

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للإيجار المدفوع كقرض إيجار على التجهيزات الفلاحية والمتعلقة بالقطاع الفلاحي، المصنعة في الجزائر.³

2-3- في مجال الرسم على النشاط المهني: لا يدخل ضمن رقم الأعمال المعتمد كقاعدة للرسم على النشاط المهني الجزء المتعلق بتسديد القرض في إطار عقود القرض الايجاري المالي.

2-4- في مجال حقوق التسجيل:

- تعفى من حقوق التسجيل عمليات نقل ملكية التجهيزات أو العقارات المهنية التي أعاد المقرض المؤجر التنازل

عنها لصالح المقرض المستأجر عند استعمال هذا الأخير حق الخيار بعنوان إعادة التنازل عن طريق قرض

الإيجار لفائدة المستفيد منها عند رفع خيار الشراء من طرف هذا الأخير بموجب عملية إعادة التنازل.

- تستفيد الإقتناءات العقارية المحققة في إطار الإستثمار المعني التي ينجزها المقرضون الايجاريون في إطار عقد البيع الايجاري المالي المبرم مع المقاول المستفيد من الامتيازات المنصوص عليها في الأمر المتعلق بتطوير الاستثمار من الإعفاء من حقوق نقل الملكية بمقابل.⁴

2-5- في مجال رسم الإشهار العقاري: تعفى من رسم الإشهار العقاري العقود المتعلقة باقتناء العقارات

المنجزة من قبل البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة لأحكام الأمر رقم 11-03 المؤرخ في 26 أوت 2003

1- قانون المالية لسنة 2008، السالف الذكر.

2- قانون رقم 05-16، المؤرخ في 31 ديسمبر 2005، يتضمن قانون المالية لسنة 2006، الجريدة الرسمية، عدد 85، الصادرة في 31 ديسمبر 2005.

3- قانون المالية التكميلي 2009، السالف الذكر.

4- قانون رقم 11-16، المؤرخ في 28 ديسمبر 2011، يتضمن قانون المالية لسنة 2012، الجريدة الرسمية، عدد 72، الصادرة في 29 ديسمبر 2011.

والمتعلق بالنقد والقرض، في إطار الايجاري العقاري، أو أي قرض عقاري مشابه له وموجه لتمويل الاستثمارات المنجزة من قبل المتعاملين الاقتصاديين، للاستعمال التجاري أو الصناعي أو الفلاحي أو لممارسة مهنة حرة.

3-النشاطات الممارسة في ولايات الجنوب والهضاب العليا: يستفيد الأشخاص الطبيعيون أو الشركات المقيمة والتي تمارس نشاطا في ولايات إيليزي وتندوف وأدرار وتمنراست، وكذا المقاطعات الإدارية لتيميون وبرج باجي مختار وعين صالح وعين قزام وجانت من تخفيض بمعدل 50% من مبلغ الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات لفترة إنتقالية محددة بخمس سنوات (05) ابتداء من تاريخ الفاتح من جانفي 2020.

4-مداخيل رؤوس الأموال المنقولة:

4-1-إعفاء مداخيل الأسهم والأوراق المماثلة لها المسجلة في التسعيرة الرسمية للبورصة: تعفى من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة خمس (5) سنوات ابتداء من أول جانفي سنة 2014، مداخيل الأسهم والأوراق المماثلة لها المسجلة في التسعيرة الرسمية للبورصة.

4-2-إعفاء مداخيل السندات والأوراق المماثلة لها المسجلة في التسعيرة الرسمية للبورصة أو المتداولة في سوق منظم: تعفى من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات لمدة خمس (5) سنوات، مداخيل السندات والأوراق المماثلة لها المسجلة في البورصة أو المتداولة في سوق منظم، بتاريخ استحقاق أدنى بخمس (05) سنوات، تكون صادرة خلال فترة خمس سنوات (05) ابتداء من الفاتح جانفي 2014.

4-3-مزايا جبائية ممنوحة لهيئات التوظيف الجماعية للقيم المنقولة: نص قانون المالية لسنة 1996 على إعفاء تطبيق الضريبة على أرباح الشركات على هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة بما أنها تتكفل فقط بتسيير السند المالي لأسهم المكتتبين.¹

4-4-مزايا جبائية ممنوحة لصندوق دعم الاستثمار من أجل التشغيل: يتلاءم النظام الجبائي لصندوق دعم الاستثمار من أجل التشغيل مع النظام الجبائي الخاص بهيئات التوظيف الجماعية للقيم المنقولة. يستفيد

¹ قانون رقم 11-16، المؤرخ في 28 ديسمبر 2011، يتضمن قانون المالية لسنة 2012، الجريدة الرسمية، عدد 72، الصادرة في 29 ديسمبر 2011.

الصندوق من إعفاء دائم من الضريبة على أرباح الشركات، في حين تستفيد مداخل أسهم الصندوق من إعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة خمس (05) سنوات إعتباراً من تاريخ الفاتح جانفي 2005.

5-مزايا جبائية ممنوحة على فوائض القيم الناتجة عن التنازل عن القيم المنقولة:

5-1-فوائض القيم المسجلة في التسعيرة الرسمية للبورصة:

5-1-1-فائض قيمة التنازل عن الأسهم والسندات المسجلة في التسعيرة الرسمية للبورصة: تعفى من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات لمدة خمس سنوات (05) إعتباراً من تاريخ الفاتح جانفي 2004، فوائض القيم الناتجة عن التنازل عن الأسهم والسندات المماثلة لها المسجلة في التسعيرة الرسمية للبورصة.

5-1-2-فائض قيمة التنازل عن السندات والأوراق المماثلة لها المسجلة في التسعيرة الرسمية للبورصة أو المتداولة في سوق منظم: تعفى من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات بتاريخ استحقاق أدنى بخمس (05) سنوات، ابتداءً من الفاتح جانفي 2014، فوائض القيم الناتجة عن التنازل عن السندات والأوراق المماثلة المسجلة في التسعيرة الرسمية للبورصة أو المتداولة في سوق منظم. يمتد هذا الإعفاء لكامل مدة سريان السند الصادر خلال هذه الفترة.

5-2-فوائض القيم الناتجة عن التنازل عن أسهم أو حصص هيئات التوظيف الجماعية للقيم المنقولة: تعفى من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات لمدة خمس سنوات (05)، ابتداءً من الفاتح جانفي 2009، فوائض القيم الناتجة عن التنازل عن أسهم أو حصص هيئات التوظيف الجماعية للقيم المنقولة.

5-3-فوائض القيم الناتجة عن التنازل عن الأسهم والسندات المماثلة لها المحققة في إطار عملية الدخول للبورصة: تعفى من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، الحواصل وفوائض القيمة الناتجة عن التنازل عن الأسهم والأوراق المماثلة لها المحققة في إطار عملية الدخول في البورصة، كما تعفى كذلك من حقوق التسجيل، العمليات المتعلقة بالدخول في البورصة.

5-4-فوائض القيم لعملية التنازل عن الأسهم أو الحصص الاجتماعية للأندية المحترفة في كرة القدم المشكلة في شكل شركة: تعفى من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات وكذا حقوق التسجيل، ابتداءً من تاريخ نشر قانون المالية لسنة 2010 وإلى غاية 31 ديسمبر سنة 2015، فوائض القيم لعملية التنازل عن الأسهم والحصص الاجتماعية للأندية المحترفة في كرة القدم المشكلة في شكل شركة

6- البحث العلمي وتكنولوجيات الإعلام والاتصال:

6-1- المزايا الجبائية الممنوحة في مجال البحث العلمي: تخصم من الدخل أو الربح الخاضع للضريبة إلى غاية عشرة 10% من مبلغ هذا الدخل أو الربح، في حدود سقف يساوي مائة مليون دينار (100.000.000 دج)، النفقات المصروفة في إطار بحث التطوير داخل المؤسسة شريطة إعادة استثمار المبلغ المرخص بخصمه في إطار هذا البحث، ويجب التصريح بالمبالغ المعاد استثمارها للإدارة الجبائية وكذلك إلى الهيئة الوطنية المكلفة برقابة البحث العلمي.

6-2- المزايا الممنوحة لفائدة الاستثمارات المنجزة من طرف مؤسسات القطاع الصناعي، في مجال البحث والتطوير: عند إنشاء قسم للبحث والتطوير، تستفيد الاستثمارات المنجزة من طرف مؤسسات القطاع الصناعي في مجال البحث والتطوير من:

فيما يخص التجهيزات المتعلقة بالبحث والتطوير المقتناة من السوق المحلية أو المستوردة، من إعفاء من جميع الحقوق الجمركية أو الرسوم ذات أثر مماثل أو أي ضريبة أخرى وكذا الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة. 6-3- المزايا الجبائية الممنوحة لفائدة تكنولوجيات الإعلام والاتصال: تستفيد من تطبيق المعدل المنخفض للرسم على القيمة المضافة بـ 7%، عمليات استيراد المجمعات والوحدات والأجزاء الموجهة لتجميع أجهزة الحواسيب.¹

- تعفى من الحقوق والرسوم، التجهيزات المقتناة في السوق المحلية أو المستوردة، الموجهة لنشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والمخصصة للمراكز والمؤسسات وغيرها من هيئات البحث المؤهلة والمعتمدة. - إعفاء من الضريبة على القيمة المضافة، عملية الإبداع والإنتاج والنشر الوطني للمؤلفات والأعمال على الحامل الرقمي.²

6-4- المزايا المالية الممنوحة في مجال البحث العلمي وتكنولوجيات الإعلام والاتصال:

- إنشاء "صندوق وطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي". يتم تمويل هذا الصندوق بالمداحيل من الموارد المتعلقة بالسياسة الوطنية في قطاع البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وإشراكات المؤسسات العمومية والخاصة والهبات والتبرعات.

1- المادة 44 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009، السالف الذكر.

2- المادة 9 من قانون الرسوم على رقم الأعمال، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، 2017.

- إنشاء صندوق تملك إستعمال وتطوير تكنولوجيات الإعلام والإتصال يتم تمويل هذا الصندوق بالمداحيل من إعانات الدولة ونقل الأموال من طرف سلطة ضبط البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية من المساهمة في البحث والتكوين والضبط في مجال المواصلات السلكية واللاسلكية والهبات والتبرعات وكذا التمويلات الأخرى ذات الصلة بنشاط الصندوق.¹

يخصص 15% من ناتج الرسم الخاص الإضافي المطبق على المواد المحلية الصنع أو المستوردة لفائدة الصندوق الوطني للبحث العلمي والتطور التكنولوجي.²

7- المزايا الجبائية الممنوحة لعمليات التصدير:

تستفيد المؤسسات التي توجه منتوجاتها إلى التصدير من المزايا الآتية:

7-1- في مجال الرسم على القيمة المضافة:

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة.³

- تستفيد المشتريات أو البضائع المستوردة والمحقة من قبل مصدر والمخصصة إما للتصدير أو لإعادة تصديرها على حالها أو لإدخالها في صنع السلع المعدة للتصدير وتكوينها وتوضيها وتغليقها وكذلك الخدمات المتعلقة مباشرة بعملية التصدير من نظام الشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة.⁴

7-2- في مجال الضرائب المباشرة:

- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

- الإعفاء الدائم من الضريبة على أرباح الشركات للعمليات المدرة للعملة الصعبة ولاسيما: عمليات البيع الموجهة للتصدير، تأدية الخدمات الموجهة للتصدير، وبموجب هذا الإعفاء على حصة رقم الأعمال المحقق بالعملة الصعبة ويشترط تقديم وثيقة تثبت دفع الإيرادات على مستوى بنك مقيم في الجزائر.

لا يمكن أن يستفيد من هذا الإعفاء، قطاعات النقل البري والبحري والجوي وعمليات إعادة التأمين والبنوك.

1- المادة 58 من قانون رقم 08-21، المؤرخ في 30 ديسمبر 2009، يتضمن قانون المالية لسنة 2009، الجريدة الرسمية، عدد 74، الصادرة في 31 ديسمبر 2009.

2- المادة 111 من الأمر 95-27، المتضمن قانون المالية لسنة المؤرخ في 30 ديسمبر 1996، المعدلة للمادة 99 من قانون المالية لسنة 1994، الجريدة الرسمية، عدد 82، الصادرة في 31 ديسمبر 1996.

3- المادة 13 من قانون الرسم على رقم الاعمال، السالف الذكر.

4- المادة 2/42 من قانون الرسم على رقم الاعمال، السالف الذكر.

8-المزايا الجبائية الممنوحة للحرفيين التقليديين:

8-1-في مجال الرسم على القيمة المضافة:

تطبيق المعدل المخفض للرسم على القيمة المضافة (9%).

8-2-في مجال الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاط المهني:

يستفيد من الإعفاء الكلي من الضريبة على الدخل الإجمالي ومن الرسم على النشاط المهني لمدة عشر سنوات (10) الحرفيون التقليديون وكذلك أولئك الممارسون لنشاط حرفي فني.

8-3-في مجال الضريبة الجزافية الوحيدة:

يستفيد من الإعفاء الدائم من الضريبة الجزافية الوحيدة، الحرفيون التقليديون وكذا الأشخاص الذين يمارسون نشاطا حرفيا فنيا والمقيدين في دفتر الشروط الذي تحدد بنوده عن طريق التنظيم. إضافة إلى المزايا الجبائية التي تستفيد منها هذه الفئة من المكلفين بالضريبة، منحت أحكام المادة 77 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009 إعفاء من كفالة حسن التنفيذ بالنسبة للحرفيين والمؤسسات الصغيرة الخاضعة للقانون الجزائري عندما ينشطون في العمليات العمومية لترميم الممتلكات الثقافية.

9-المزايا الجبائية الممنوحة للمداحيل الفلاحية:

يستفيد النشاط الفلاحي من المزايا الجبائية التالية:

9-1-في مجال الضريبة على الدخل الإجمالي:

- تعفى من الضريبة على الدخل الإجمالي، الإيرادات الناتجة عن زراعة الحبوب والبقول الحافة والتمور.
- تعفى من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة عشرة (10) سنوات، الإيرادات الناتجة عن الأنشطة الفلاحية وأنشطة تربية الحيوانات الممارسة في الأراضي المستصلحة حديثا.
- تستفيد من إعفاء دائم من الضريبة على الدخل الإجمالي، المداحيل المحققة من النشاطات المتعلقة بالحليب الطبيعي الموجه للإستهلاك على حالته.

9-2-في مجال الضريبة على أرباح الشركات:

يستفيد من الإعفاء الدائم من الضريبة على أرباح الشركات:

- صناديق التعاون الفلاحي لفائدة العمليات البنكية والتأمين المحققة مع شركائها فقط.

- التعاونيات الفلاحية للتمويل والشراء وكذا الإتحادات المستفيدة من الاعتماد تسلمه المصالح المؤهلة التابعة لوزارة الفلاحة والمسيرة طبقاً للأحكام القانونية والتنظيمية التي تنظمها، باستثناء العمليات المحققة مع المستعملين غير الشركاء؛
- الشركات التعاونية لإنتاج، تحويل، حفظ وبيع المنتوجات الفلاحية وكذا اتحاداتها المعتمدة حسب نفس الشروط المنصوص عليها أعلاه والمسيرة طبقاً للأحكام القانونية أو التنظيمية باستثناء العمليات التالية:

9-3- في مجال الرسم على القيمة المضافة:

- تعفى من الرسم على القيمة المضافة، الحصادات الدراسة المصنوعة في الجزائر.
 - تعفى من الرسم على القيمة المضافة، ابتداءً من تاريخ صدور قانون المالية التكميلي لسنة 2009 إلى غاية 31 ديسمبر 2018، مبالغ الإيجارات المسددة في إطار عقود القرض الإيجاري والمتعلقة بما يأتي:
 - المعدات الفلاحية المنتجة في الجزائر؛
 - المعدات والتجهيزات المنتجة في الجزائر والضرورية لإنجاز غرف التبريد وصوامع الحبوب المخصصة للمحافظة على المنتوجات الفلاحية؛
 - المعدات والتجهيزات المنتجة في الجزائر، والضرورية للسقي توفيرا للمياه والمستعملة بصورة حصرية في المجال الفلاحي؛
 - التجهيزات المنتجة في الجزائر والمستعملة في إنجاز الملبات الصغيرة والموجهة إلى تحويل الحليب الطازج؛
 - المعدات والتجهيزات المنتجة في الجزائر، والضرورية لزراعة الزيتون وإنتاج وتخزين زيت الزيتون.
 - المعدات والتجهيزات المنتجة في الجزائر والضرورية لتجديد أدوات الإنتاج والاستثمار في الصناعة التحويلية.
 - تعفى من الرسم على القيمة المضافة الأسمدة الآزوتية والفوسفاتية، الفوسفو بوتاسية والاسمدة المركبة (NPK سولفات وNPL كلور)، وكذا المواد المتعلقة بنمو النباتات، (مبيدات الحشرات، مضاد القواضم، مبيد الفطر، مبيد الأعشاب، موانع إنبات وضبط نمو النباتات، تطهير وكل المواد المشابهة المعروضة في أشكال أو معبئة بغرض البيع بالتجزئة أو في حالة مستحضرات أو في شكل مواد كشرائط فتائل وشموع بالكبريت وورق مبيد للذباب).
- 9-4- في مجال الرسم على السيارات والآليات المتحركة الجديدة:

لا يطبق الرسم على السيارات والآليات المتحركة الجديدة على الجرارات المخصصة حصريا للاستعمال الفلاحي.

10-المزايا الجبائية الممنوحة للقطاع السياحي:

يستفيد النشاط السياحي من المزايا الجبائية التالية:

10-1-في مجال الضرائب المباشرة:

- تستفيد من إعفاء لمدة عشر (10) سنوات، المؤسسات السياحية المحدثّة من قبل مستثمرين وطنيين أو أجنب، باستثناء الوكالات السياحية والأسفار وكذا شركات الاقتصاد المختلط الناشطة في القطاع السياحي؛
- تستفيد من الإعفاء لمدة ثلاث (3) سنوات ابتداء من تاريخ بداية ممارسة النشاط، وكالات السياحة والأسفار وكذا المؤسسات الفندقية حسب حصة رقم أعمالها المحقق بالعملة الصعبة؛
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني للمبلغ المحقق بالعملة الصعبة في النشاطات السياحية والفندقية والحمامات والإطعام المصنف والأسفار.

10-2-في مجال الرسم على القيمة المضافة:

تخضع بصفة انتقالية وإلى غاية 31 ديسمبر سنة 2019 للمعدل المنخفض الرسم على القيمة المضافة (9%) الخدمات المتصلة بالنشاطات السياحية والفندقية والحمامات المعدنية والإطعام السياحي المصنف والأسفار وتأجير السيارات للنقل السياحي.

10-3-في مجال حقوق التسجيل:

إعفاء العقود التي تتضمن تكوين وزيادة رأسمال الشركات التي تنشط في القطاع السياحي.

10-4-مزايا أخرى:

تستفيد بصفة انتقالية وإلى غاية 31 ديسمبر سنة 2014 عمليات اقتناء التجهيزات والأثاث غير المنتجة محليا حسب المواصفات الفندقية التي تدخل في إطار عمليات العصرية والتأهيل تطبيقا لمخطط «جودة السياحة الجزائرية» من المعدل المنخفض للحقوق الجمركية.¹

¹ - المادة 81 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009، السالف الذكر.

11-المزايا الجبائية الممنوحة للسفن والطائرات وكذا العمليات المنجزة من طرف ورشات الملاحة البحرية والجوية:

الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة لعمليات استيراد الطائرات المخصصة لمؤسسات الملاحة الجوية وكذا المواد والمنتجات الخام أو المصنعة المعدة لاستخدامها في صناعة وإعداد وتجهيز وإصلاح أو التحويلات التي أدخلت على السفن ومدارس الطيران ومراكز التدريب المعتمدة.

• الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة لعمليات استيراد السفن الموجهة لفائدة شركات الملاحة البحرية الوطنية.¹

• خضوع العمليات المنجزة من طرف ورشات الملاحة البحرية والجوية للمعدل المخفض للرسم على القيمة المضافة (7%).

المطلب الثاني: الحوافز الجبائية حسب قوانين تطوير الاستثمار في الجزائر

الفرع الأول: هيكل الحوافز في ظل القانون الاستثمار رقم 16-09 المؤرخ في 03 أوت 2016.

يهدف هذا القانون إلى تحديد النظام المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات.

1-المزايا الجبائية ومضمونها:

1-1- مفهوم الاستثمار في التشريع الجزائري: يقصد بالاستثمار، في مفهوم هذا القانون، ما يأتي:

1. اقتناء أصول تدرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، وتوسيع قدرات الإنتاج و/أو إعادة التأهيل؛

2. المساهمات في رأسمال شركة.

تنجز الاستثمارات المذكورة في أحكام هذا القانون في ظل احترام القوانين والتنظيمات المعمول بها، لا سيما تلك المتعلقة بحماية البيئة، وبالنشاطات والمهن المقننة، وبصفة عامة بممارسة النشاطات الاقتصادية، تخضع الاستثمارات قبل إنجازها، من أجل الاستفادة من المزايا المقررة للتسجيل لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

1-2-المزايا: تستفيد من هذه المزايا استثمارات الإنشاء وتوسيع قدرات الإنتاج و/أو إعادة التأهيل المتعلقة

¹ - المادة 28 من قانون المالية لسنة 2011، السالف الذكر.

بالنشاطات والسلع التي ليست محل استثناء من المزايا.¹ تدعى قوائم النشاطات والسلع والخدمات المستثناة "بالقوائم السلبية".

في حالة ممارسة نشاط مختلط أو عدة نشاطات، لا تمنح المزايا المقررة في هذا القانون إلا لتلك القابلة للاستفادة من المزايا. ولهذا الغرض، يمسك المستفيد محاسبة تفصل الأرقام الموافقة للنشاطات القابلة للاستفادة من هذه المزايا.

تعد وتكون قابلة للاستفادة من المزايا السلع بما فيها تلك المجددة التي تشكل حصصاً عينية خارجية تدخل في إطار عمليات نقل النشاطات من الخارج، تعفى السلع المذكورة في الفقرة الأولى أعلاه، عند الجمركة من إجراءات التجارة الخارجية والتوطين البنكي.

كما تعد استثمارات قابلة للاستفادة من المزايا السلع التي تكون موضوع رفع خيار شراء المستأجر في إطار الاعتماد الإيجاري الدولي، بشرط إدخال هذه السلع إلى التراب الوطني في حالة جديدة.

1-3- مضمونها:

- المزايا المشتركة لكل الاستثمارات القابلة للاستفادة²؛
- المزايا الإضافية لفائدة النشاطات ذات الامتياز و/ أو المنشئة لمناصب الشغل؛
- المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني.

2-2- كيفيات الاستفادة من المزايا:

2-1- الاستهلاك الفعلي لمزايا الإنجاز: يخضع الاستهلاك الفعلي لمزايا الإنجاز المتعلق بالاستثمار المسجل لما يأتي:

- القيد في السجل التجاري.
- حيازة رقم التعريف الجبائي.
- الخضوع للنظام الجبائي الحقيقي.

¹ - المواد 1-5 من قانون رقم 09-16، المؤرخ في 03 أوت 2016، يتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، عدد 46، الصادرة في 03 أوت 2016.

² - المواد 6-7 من قانون رقم 09-16، السالف الذكر

2-2- الاستهلاك الفعلي لمزايا الاستغلال: تكون الاستفادة من مزايا الاستغلال، على أساس محضر معاينة الشروع في مرحلة الاستغلال، تعدده المصالح الجبائية المختصة إقليمياً، بناء على طلب المستثمر.¹

يحق للمستثمر الذي يرى أنه قد غبن من إدارة أو هيئة مكلفة بتنفيذ هذا القانون بشأن الاستفادة من المزايا أو

كان موضوع إجراء سحب أو تجريد من الحقوق، الطعن أمام لجنة خاصة، وذلك دون المساس بحقه في اللجوء إلى الجهة القضائية المختصة.

3-المزايا المشتركة لكل الاستثمارات القابلة للاستفادة:

زيادة على التحفيزات الجبائية وشبه الجبائية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام، تستفيد الاستثمارات المعنية بالمزايا مما يأتي:

3-1- بعنوان مرحلة الإنجاز:

أ) الإعفاء من الحقوق الجمركية، فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
ب) الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محلياً التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

ج) الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني.

د) الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية، وتطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز الممنوح.²

هـ) تخفيض بنسبة 90% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة إنجاز الاستثمار.

و) الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار، ابتداء من تاريخ الاقتناء.

¹ - المواد 8-10 من قانون رقم 16-09، السالف الذكر.

² - المواد 11-12 من قانون رقم 16-09، السالف الذكر.

ز) الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال.

3-2- بعنوان مرحلة الاستغلال: بعد معاينة الشروع في مرحلة الاستغلال بناء على محضر

تعدده المصالح الجبائية يطلب من المستثمر، لمدة ثلاث (3) سنوات من المزايا الآتية:

أ) الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.

ب) الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

ج) تخفيض بنسبة 50 % من مبلغ الإتاوة التجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك

الدولة.

4-مزايا المناطق المحددة:

تستفيد الاستثمارات المنجزة في المناطق المحددة قائمتها التابعة لمناطق الجنوب والهضاب العليا، وكذا كل

منطقة أخرى تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة، مما يأتي:

4-1- بعنوان مرحلة الإنجاز: زيادة على المزايا المذكورة في الفقرة الأولى، البنود: أ، ب، ج، د، و، ز، مما

يأتي:¹

أ) تتكفل الدولة كلياً أو جزئياً، بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار،

وذلك بعد تقييمها من قبل الوكالة.

ب) التخفيض من مبلغ الإتاوة التجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة، بعنوان منح الأراضي

عن طريق الامتياز من أجل إنجاز مشاريع استثمارية:

- بالدينار الرمزي للمتر المربع (م²) خلال فترة عشر (10) سنوات، وترتفع بعد هذه الفترة إلى 50% من

مبلغ إتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في المناطق التابعة للهضاب العليا، وكذا المناطق

الأخرى التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة

- بالدينار الرمزي للمتر المربع (م²) لفترة خمس عشرة (15) سنة وترتفع بعد هذه الفترة إلى 50% من مبلغ

إتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في ولايات الجنوب الكبير.

4-2- بعنوان مرحلة الاستغلال: من المزايا المنصوص عليها في الفقرة 2 البنود: أ، ب من المادة 12 أعلاه،

لمدة عشر (10) سنوات، ابتداء من تاريخ الشروع في مرحلة الاستغلال والمحددة في محضر المعاينة

الذي تعدده المصالح الجبائية، بناء على طلب المستثمر.

¹ - المواد 12-13 من قانون رقم 16-09، السالف الذكر.

- يخضع منح المزايا لفائدة الاستثمارات التي يساوي مبلغها أو يفوق خمسة ملايين دينار (5.000.000.000 دج)، للموافقة المسبقة من المجلس الوطني للاستثمار طبقا المادة 18 من الأمر رقم 03-01 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت سنة 2001، المعدل والمتمم والمذكور أعلاه.

5- المزايا الإضافية لفائدة النشاطات ذات الامتياز و/أو المنشئة لمناصب الشغل:

لا تلغي المزايا المحددة أعلاه، التحفيزات الجبائية والمالية الخاصة المنشأة بموجب التشريع المعمول به لفائدة النشاطات السياحية والنشاطات الصناعية والنشاطات الفلاحية. كما لا يؤدي وجود عدة مزايا من نفس الطبيعة، سواء تلك المنشأة بموجب التشريع المعمول به أو تلك المنصوص عليها في هذا القانون، إلى تطبيقها معا. وفي هذه الحالة، يستفيد المستثمر من التحفيز الأفضل.

ترفع مدة مزايا الاستغلال الممنوحة لفائدة الاستثمارات المنجزة خارج المناطق المذكورة في المادة 13 أعلاه من ثلاث (3) سنوات إلى خمس (5) سنوات عندما تنشئ أكثر من مائة (100) منصب شغل دائم، خلال الفترة الممتدة من تاريخ تسجيل الاستثمار إلى غاية نهاية السنة الأولى من مرحلة الاستغلال، على الأكثر.

6- المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني:

تستفيد من المزايا الاستثنائية الاستثمارات التي تمثل أهمية خاصة للاقتصاد الوطني، والمعدة على أساس اتفاقية متفاوض عليها بين المستثمر والوكالة التي تتصرف باسم الدولة. - تبرم الوكالة هذه الاتفاقية بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار. يمكن أن تتضمن المزايا الاستثنائية المذكورة ما يأتي:

اولا. تمديد مدة مزايا الاستغلال المذكورة، لفترة يمكن أن تصل إلى عشر (10) سنوات. ثانيا. منح إعفاء أو تخفيض للحقوق الجمركية والجبائية والرسوم وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي والإعانات أو المساعدات أو الدعم المالي، وكذا كل التسهيلات التي قد تمنح، بعنوان مرحلة الإنجاز، للمدة المتفق عليها.

ثالثا. يؤهل المجلس الوطني للاستثمار لمنح إعفاءات أو تخفيضات للحقوق أو الضرائب أو الرسوم، بما في ذلك الرسم على القيمة المضافة المطبق على أسعار السلع المنتجة التي تدخل في إطار الأنشطة الصناعية الناشئة، ولمدة لا تتجاوز خمس (5) سنوات.

تستفيد من نظام الشراء بالإعفاء من الرسوم، المواد والمكونات التي تدخل في إنتاج السلع المستفيدة من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، وذلك وفق الكيفيات وما يليها من قانون الرسوم على رقم الأعمال.

رابعا. يمكن أن تكون مزايا الإنجاز المقررة، بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار، محل تحويل للمتعاقد مع المستثمر المستفيد، والمكلفين بإنجاز الاستثمار لحساب هذا الأخير.

يتم تحديد مستوى وطبيعة المزايا المقررة على أساس شبكة تقييم.

- يجب أن تنجز الاستثمارات المذكورة في أجل متفق عليه مسبقا مع الوكالة.

يبدأ سريان أجل الإنجاز من تاريخ التسجيل، ويدون في شهادة التسجيل، يمكن تمديد هذا الأجل طبقا للكيفيات المحددة.

الفرع الثاني: هيكل الحوافز في ظل قانون الاستثمار رقم 22-18 مؤرخ في 24 جويلية 2022.

يهدف هذا القانون إلى تحديد القواعد التي تنظم الاستثمار وحقوق المستثمرين والتزاماتهم، والأنظمة التحفيزية المطبقة على الاستثمارات في الأنشطة الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات المنجزة من طرف الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الوطنيين أو الأجانب، مقيمين كانوا أو غير مقيمين أضف إلى:

- تطوير قطاعات النشاطات ذات الأولوية وذات قيمة مضافة عالية;

- ضمان تنمية إقليمية مستدامة ومتوازنة;

- تامين الموارد الطبيعية والمواد الأولية المحلية;

- إعطاء الأفضلية للتحويل التكنولوجي وتطوير الابتكار واقتصاد المعرفة;

- تعميم استعمال التكنولوجيات الحديثة;

- تفعيل استحداث مناصب الشغل الدائمة وترقية كفاءات الموارد البشرية;

- تدعيم وتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني وقدرته على التصدير.

1- مبادئ وأحكام قانون الاستثمار:

يرسخ هذا القانون نخرية الاستثمار، كل شخص طبيعي أو معنوي، وطنيا كان أو أجنبيا، مقيم أو غير مقيم، يرغب في الاستثمار، هو حر في اختيار استثماره وذلك في ظل احترام التشريع والتنظيم المعمول بهما؛

- الشفافية والمساواة في التعامل مع الاستثمارات.

2- المفاهيم والمصطلحات:

2-1-المستثمر: كل شخص طبيعي أو معنوي، وطنيا كان أو أجنبيا، مقيماً أو غير مقيم بمفهوم التنظيم الخاص بالصرف، ينجز استثماراً طبقاً لأحكام هذا القانون.

2-2- استثمار الإنشاء: كل استثمار منجز من أجل إنشاء رأسمال تقني من العدم باقتناء أصول بغرض إنشاء نشاط إنتاج السلع و/أو الخدمات.

2-3- استثمار التوسع: كل استثمار منجز بهدف رفع قدرات إنتاج السلع و/أو الخدمات عن طريق اقتناء وسائل إنتاج جديدة تضاف إلى تلك الموجودة.

لا يخوّل اقتناء تجهيزات تكميلية ملحقّة و/أو مرتبطة طابع التوسع للاستثمار. وكذلك هو الشأن بالنسبة لاقتناء تجهيزات تجديد أو استبدال مماثلة لتلك الموجودة.

2-4- استثمار إعادة التأهيل: كل استثمار منجز يتمثل في عمليات اقتناء سلع و/أو خدمات موجهة

لمطابقة العتاد والتجهيزات الموجودة من أجل معالجة التأخر التكنولوجي أو بسبب الإهلاك لقدمها والتي تؤثر عليها من أجل رفع الإنتاجية أو إعادة بعث نشاط متوقف منذ ثلاث (3) سنوات على الأقل.

2-5- نقل أنشطة من الخارج: عمل التحويل الذي تقوم بموجبه مؤسسة خاضعة للقانون الأجنبي، لكل أو لجزء من أنشطتها من الخارج إلى الجزائر.

3- مجال التطبيق:

- اقتناء الأصول المادية أو غير المادية التي تدرج مباشرة ضمن نشاطات إنتاج السلع والخدمات في إطار إنشاء أنشطة جديدة وتوسيع قدرات الإنتاج و/أو إعادة تأهيل أدوات الإنتاج؛

- المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل حصص نقدية أو عينية؛

- نقل أنشطة من الخارج.

4- الضمانات والواجبات:

يمكن أن تستفيد المشاريع الاستثمارية القابلة للاستفادة من الأنظمة التحفيزية المنصوص عليها في هذا القانون من أراض تابعة للأموال الخاصة للدولة، كما تمنح الأراضي من طرف الهيئات المكلفة بالعقار طبقاً للشروط والكيفيات المحددة.

توضع المعلومات التي تتعلق بتوفر العقار تحت تصرف المستثمر من طرف الهيئات المكلفة بالعقار، لا سيما من خلال المنصة الرقمية.

- تعفى من إجراءات التجارة الخارجية والتوطين البنكي، المساهمات الخارجية العينية التي تدخل حصرياً في إطار عمليات نقل الأنشطة من الخارج. وتعفى أيضاً من إجراءات التجارة الخارجية والتوطين البنكي، السلع الجديدة التي تدخل ضمن الحصص العينية الخارجية.

- تستفيد من ضمان تحويل رأسمال المستثمر والعائدات الناجمة عنه، الاستثمارات المنجزة انطلاقاً من حصص في الأسهم في شكل حصص نقدية مستوردة عن الطريق المصرفي، والمحرة بعملة حرة التحويل يسعرها بنك الجزائر بانتظام، ويتم التنازل عنها لصالحه، والتي تساوي قيمتها أو تفوق الحدود الدنيا المحددة حسب التكلفة الكلية للمشروع.

كما تقبل كحصص خارجية، عملية إعادة الاستثمار في الأسهم للفوائد وأرباح الأسهم المصرح بقابليتها للتحويل.

- يطبق ضمان التحويل وكذا الحدود الدنيا المذكورة في الفقرة الأولى أعلاه، على الحصص العينية المنجزة حسب الأشكال المنصوص عليها في التشريع المعمول به، شريطة أن يكون مصدرها خارجياً وأن تكون محل تقييم طبقاً للقواعد والإجراءات التي تحكم إنشاء الشركات.

- كما يتضمن ضمان التحويل المنصوص عليه في الفقرة الأولى أعلاه، المداخل الحقيقية الصافية الناتجة عن التنازل وعن تصفية الاستثمارات ذات المصدر الأجنبي، حتى وإن كان مبلغها يفوق الأسهم المستثمر في البداية.

كما لا يمكن أن يكون الاستثمار المنجز محل تسخير من طرف الإدارة إلا في الحالات المنصوص عليها في القانون ويترتب على التسخير تعويض عادل ومنصف،

- تنشأ لدى رئاسة الجمهورية "لجنة وطنية عليا للطعون المتصلة بالاستثمار" تدعى في صلب النص "اللجنة" تكلف بالفصل في الطعون التي يقدمها المستثمرون.

ترسل الطعون إلى اللجنة في أجل لا يتجاوز شهرين (2)، ابتداء من تبليغ القرار موضوع الاعتراض، ويجب عليها أن تبت في هذه الطعون في أجل لا يتجاوز شهرا واحدا (1)، ابتداء من تاريخ إخطارها، ويمكن المستثمر، زيادة على ذلك، أن يرفع في هذا الشأن طعنا قضائيا أمام الجهات القضائية المختصة.

- يخضع كل خلاف ناجم عن تطبيق أحكام هذا القانون بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية يتسبب فيه المستثمر أو يكون بسبب إجراء اتخذته الدولة الجزائرية في حقه، للجهات القضائية الجزائرية المختصة، ما لم توجد اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف صادقت عليها الدولة الجزائرية تتعلق أحكامها بالمصالحة والوساطة والتحكيم، أو إبرام اتفاق بين الوكالة المذكورة في المادة 18 أدناه، التي تتصرف باسم الدولة والمستثمر، تسمح للأطراف باللجوء إلى التحكيم.

- لا تسري الآثار الناجمة عن مراجعة أو إلغاء هذا القانون التي قد تطرأ مستقبلا، على الاستثمار المنجز في إطار هذا القانون، إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة.

- يمكن أن تكون السلع والخدمات التي استفادت من المزايا المنصوص عليها في أحكام هذا القانون وكذا تلك الممنوحة في ظل الأحكام السابقة، موضوع تحويل أو تنازل بموجب رخصة تسلمها الوكالة المذكورة أدناه.

5-الالتزامات:

يجب على المستثمر أن يلتزم بما يأتي:

- السهر على احترام التشريع المعمول به والمعايير، لاسيما منها تلك المتعلقة بحماية البيئة، والصحة العمومية، والمنافسة، والعمل، وشفافية المعلومات المحاسبية والجبائية والمالية؛
- تقديم كل المعلومات الضرورية التي تطلبها الإدارة المتابعة وتقييم تنفيذ أحكام هذا القانون.

الفرع الثالث: التدابير الجبائية المحفزة للإنتاجية في قانون المالية لسنة 2022

نصت قوانين المالية على تخفيضات وإعفاءات ضريبية لعدة نشاطات اقتصادية بهدف تبسيط النظام الجبائي وخفض العبء الضريبي، التقريب بين القانون الجبائي وقانون المحاسبة، إعادة تكييف الأحكام التي تتناول النتيجة الجبائية.

1-تأسيس المعدلات المحفضة:

في مجال الضريبة على أرباح الشركات والمحدد بـ 10 % (عوض عن تطبيق المعدل الكامل 19 %)، المطبق على الأرباح المحققة من طرف مؤسسات الإنتاج في حدود المبلغ المستعمل خلال السنة المالية لاقتناء

معدات الإنتاج المتعلقة بالنشاط الممارس، هذا الإجراء سيسمح للمؤسسات بزيادة قدراتها في التمويل الذاتي، كما يطبق هذا المعدل التفضيلي على الأرباح الموافقة للمبالغ المستعملة لاقتناء الأسهم، الحصص الاجتماعية أو الأوراق المالية المماثلة والتي تسمح بالمساهمة في حدود 90% على الأقل في رأسمال شركة أخرى لإنتاج السلع أو الأشغال أو الخدمات.

- إدراج تخفيض جوهري في الرسم على النشاط المهني، في كون منتجي السلع لم يعودوا خاضعين للرسم على النشاط المهني، ولم تعد المهن غير التجارية خاضعة للرسم على النشاط المهني، كما تستفيد الأنشطة الأخرى من تخفيض في معدل الرسم على النشاط المهني حيث ينخفض من 2% إلى 1.5% (باستثناء نشاط نقل المحروقات عبر الأنابيب).

- عن نشاط تربية المائيات، تم إخضاع للمعدل المنخفض 9% من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص عمليات استيراد الفحول والبلاعيط ويرقات القشريات ودعاميص الرخويات ذات الصدفتين، وبويضات وهلام الذكور الموجهة للتكاثر، إلى جانب المنتجات المحلية من تربية المائيات.

2- تمديد تطبيق المعدلات المخفضة:

تجديد تطبيق المعدل المنخفض للرسم على القيمة المضافة إلى غاية 31 ديسمبر 2024، على الخدمات المتصلة بالنشاطات السياحية والفندقية والحمامات المعدنية والإطعام السياحي المصنف والأسفار وتأجير السيارات للنقل السياحي وهذا بهدف دعم قطاع السياحة.

3- الإعفاءات:

- في مجال النشاط الفلاحي، نص القانون على مجموعة من الأحكام التي تهدف إلى دعم النشاط الزراعي وتربية المواشي، وتتعلق بشكل أساسي بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، المواد الموجهة لأغذية المواشي والدواجن المنتجة محليا، وتوسعة الإعفاءات الدائمة بعنوان الضريبة على الدخل الإجمالي (المداخيل الفلاحية) لتشمل مداخيل المستثمرات الصغيرة التي تقل مساحتها أو تساوي 06 هكتار بالنسبة للمستثمرات الواقعة في الجنوب والهضاب العليا و02 هكتار بالنسبة للمستثمرات الواقعة في المناطق الأخرى.

- تستفيد من إعفاء بعنوان الضريبة على الدخل الإجمالي لفترة 10 سنوات، المداخيل الناتجة عن الأنشطة الفلاحية وتربية المواشي، الممارسة في الأراضي المستصلحة حديثا، وذلك ابتداء من تاريخ منحها، والمناطق الجبلية، وذلك ابتداء من تاريخ بداية النشاط، علاوة عن منح تخفيض بنسبة 60% بعنوان المداخيل الصافية الخاضعة للضريبة بعنوان نشاط تربية المواشي.

- إعفاء المؤسسات الناشئة من الضريبة الجزافية الوحيدة، على غرار ما تم منحه لفائدة المؤسسات الناشئة التابعة للنظام الحقيقي في مجال الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني، وهذا لمدة أربع (4) سنوات، ابتداء من تاريخ الحصول على علامة "مؤسسة ناشئة"، مع سنة (1) إضافية، في حالة التجديد.

- إعفاءات تطبق بعنوان الأرباح التجارية وغير التجارية بالنسبة للأنشطة المؤهلة للاستفادة من أنظمة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية والوكالة الوطنية لدعم القرض المصغر وكذا الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (إعفاءات مؤقتة)، ولعمليات التصدير، وللمبالغ المحصلة على شكل أتعاب، أحتام، حقوق المؤلفين والمخترعين المتعلقة بالأعمال الأدبية والعلمية والفنية والسينمائية، من قبل الفنانين والمؤلفين والملحنين والمخترعين الذين توجد إقامتهم الجبائية بالجزائر، وللمداحيل التي تم استخدامها في المساهمة في رأسمال شركات إنتاج السلع والأشغال أو الخدمات.

- إعفاء الزيت الخام والمسحوق الناتج عن سحق البذور الزيتية، محليا، من الرسم على القيمة المضافة وهذا لمدة 05 سنوات اعتبارا من 1 جانفي 2022.

- تعديل نظام الإعفاءات الخاص بزيت الصوجا الخام والزيت الغذائي المكرر العادي من خلال إعفاءات من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة، زيت الصوجا الخام المستورد والموجه لإنتاج الزيت الغذائي المكرر العادي، عندما يترتب جراء إخضاعه تجاوز في سقف الأسعار المحدد عن طريق التنظيم، والزيت الغذائي المكرر العادي من الرسم على القيمة المضافة في مختلف مراحل التوزيع، عند تجاوز سقف الأسعار المحدد، وعمليات استيراد بذور الصوجا، الموجهة لإنتاج الزيت الغذائي المكرر العادي.

الفرع الرابع: أهم التدابير الجبائية لتشجيع الإنتاجية في قانون المالية لسنة 2023

1- تأسيس إعفاءات دائمة ومؤقتة في مجال تطبيق الضريبة على أرباح الشركات (المادة 07 من قانون المالية لسنة 2023):

في إطار قانون المالية لسنة 2023، منحت الإعفاءات المذكورة أسفله في مجال الضريبة على أرباح الشركات: - إعفاء دائم لفائدة تعاونيات الصيد البحري وتربية المائيات واتحاداتها المستفيدة من اعتماد تسلمه مصالح الوزارة الوصية، بهدف تشجيع إنشاءها؛

- يطبق هذا الإعفاء فقط على العمليات المحققة بين الشركاء التابعين لنفس التعاونية؛

- إعفاء مؤقت لمدة 05 سنوات، ابتداء من 01 جانفي 2023، للأرباح الناتجة عن إيداع في حسابات الاستثمار، والمحققة في إطار العمليات البنكية التابعة للصيرفة الإسلامية.

2- تخفيف الإجراء المنظم لإعادة استثمار المزايا الجبائية الممنوحة في إطار أنظمة دعم الاستثمار¹:

خفف قانون المالية لسنة 2023 التدابير المتعلقة بإعادة استثمار المزايا الجبائية الممنوحة في إطار أنظمة دعم الاستثمار وذلك بالنص على ما يلي:

- إعادة استثمار 30% من الأرباح المقابلة للإعفاءات أو التخفيضات الممنوحة؛

- خصم المبلغ الواجب إعادة استثماره من الربح القابل للتوزيع للسنة المعنية، في حدود 30% من هذا الأخير؛

- إعادة الاستثمار في غضون أربعة (04) سنوات ابتداء من تاريخ إقفال السنة التي خضعت نتائجها للنظام التفضيلي؛

- إمكانية إعادة الاستثمار خلال السنة أو السنوات التي تلي السنة التي يرتبط بها، في حدود اجل (04) سنوات المذكور أعلاه؛

- في حالة تراكم مبالغ المزايا الجبائية المتعلقة بعدة سنوات، يتم حساب الفترة الرباعية بطريقة منفصلة لكل سنة.

- تحديد أشكال إعادة الاستثمار والتي يمكن أن تتمثل في:

✓ اقتناء الأصول المادية أو المعنوية التي تدخل مباشرة في أنشطة إنتاج السلع والخدمات؛

✓ اقتناء سندات التوظيف؛

✓ شراء الأسهم أو الحصص الاجتماعية أو الأوراق المالية الماثلة، التي تسمح بالمشاركة في رأس مال شركة.

أخرى تعمل في إنتاج السلع أو الأعمال أو الخدمات، شريطة التحرير الكامل لمبلغ الامتياز الواجب إعادة استثماره؛

✓ المساهمة في رأس مال مؤسسة حاملة لعلامة "مؤسسة ناشئة" أو "مؤسسة حاضنة"، شريطة التحرير

الكامل لمبلغ الامتياز الواجب إعادة استثماره.

¹ المادة 09 من قانون المالية لسنة 2023

3- تشجيع البحث وتطوير المؤسسات¹:

بغية تشجيع نشاط البحث والتطوير على مستوى المؤسسات نص قانون المالية لسنة 2023 على التعديلات التالية:

- مراجعة السقف من 100.000.000 دج إلى 200.000.000 دج لخصم النتيجة الجبائية للنفقات المستثمرة في إطار البحث والتطوير على مستوى المؤسسات، وهذا في حدود 30% بدلا عن 10% من الدخل أو الربح؛

- منح نفس الامتياز الجبائي على النفقات المصروفة في إطار برامج الابتكار المفتوح المحققة مع المؤسسات الحاصلة على علامة "مؤسسة ناشئة" أو "حاضنة أعمال".

عندما تنفق الشركة هذه المصاريف في وقت واحد، فإن المبلغ القابلة للخصم جبائيا مسقف بـ 200.000.000 دينار جزائري.

4- تأسيس نظام جبائي خاص بالأنشطة الممارسة ضمن النظام القانوني للمقاول الذاتي²:

بهدف تكييف النظام الضريبي مع القانون رقم 22-23 المؤرخ في 18 ديسمبر 2022 المتضمن النظام القانوني للمقاول الذاتي نص قانون المالية لسنة 2023 على ما يلي:

- إخضاع الأنشطة الممارسة ضمن النظام القانوني للمقاول الذاتي، والتي تحدد عن طريق التنظيم، إلى الضريبة الجزافية الوحيدة، بمعدل 5%؛

- ألا يتعدى رقم الأعمال السنوي للمكلفين بالضريبة التابعين لنظام المقاول الذاتي مبلغ 5.000.000 دج.

¹ المادة 11 من قانون المالية لسنة 2023

² المادتين 16 و51 من قانون المالية لسنة 2023

خلاصة الفصل:

سعت الجزائر إلى إصلاح السياسة الضريبية عن طريق التشريع لتدابير وانظمة جبائية تحفيزية، لتحقيق مجموعة من الاهداف منها: الرفع من إنتاجية المؤسسات الاقتصادية توفير مناخ ملائم يستقطب الاستثمار الداخلي والخارجي، دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فتح الآفاق أمام المؤسسات الناشئة ومرافقتها، تقديم مزايا وتسهيلات لخلق الثروة على كل المستويات، إيجاد طرق ونظم مثلى للاستغلال الأمثل للموارد ، حيث اظهرنا في هذا الفصل الحوافز الجبائية كاداة لتوجيه الموارد وتنفيذ السياسات الحكومية بعرض أنواعها وخصائصها ومعوقاتهما وكذا مختلف المسائل الفنية المتعلقة بإدارة واعتماد الحوافز وكذا معايير الاهلية والاستفادة، كما تطرقنا الى مختلف الأنظمة الجبائية المحفزة والتدابير المشجعة في قوانين الاستثمار وقوانين المالية، بهدف وضع امام الباحثين دليل شامل لكيفيات الاستفادة من هذه المزايا والأنظمة.

الفصل الثالث

دراسة تطبيقية للحوافز الجبائية وإنتاجية

المؤسسات الاقتصادية في الجزائر

تمهيد:

ان تحليل إنتاجية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال الفترة 2000-2023 يتطلب النظر إلى عدة عوامل ومؤشرات تتأثر بها الإنتاجية، بما في ذلك الاستثمارات، وقدرة العمل، والتكنولوجيا، وسياسات الحكومة، والتحديات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية والخارجية، في السنوات الأخيرة أقرت الحكومة الجزائرية بعض الإصلاحات الاقتصادية والتشريعات لتهيئة مناخ الاستثمار وزيادة التنافسية. الجدير بالذكر أن التحليل التفصيلي لإنتاجية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال الفترة 2000-2023 يحتاج إلى بيانات وإحصائيات دقيقة وشاملة، كما يجب أن يشمل التحليل العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وكيف تأثرت بتطورات داخلية وخارجية، ولتحقيق هذا الهدف قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: تحليل تطور الحوافز الجبائية في الجزائر خلال الفترة من 2000 إلى 2021.

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لإنتاجية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال الفترة 2000-2022

المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر الحوافز الجبائية على الإنتاجية المتوسطة للعمل ورأس المال.

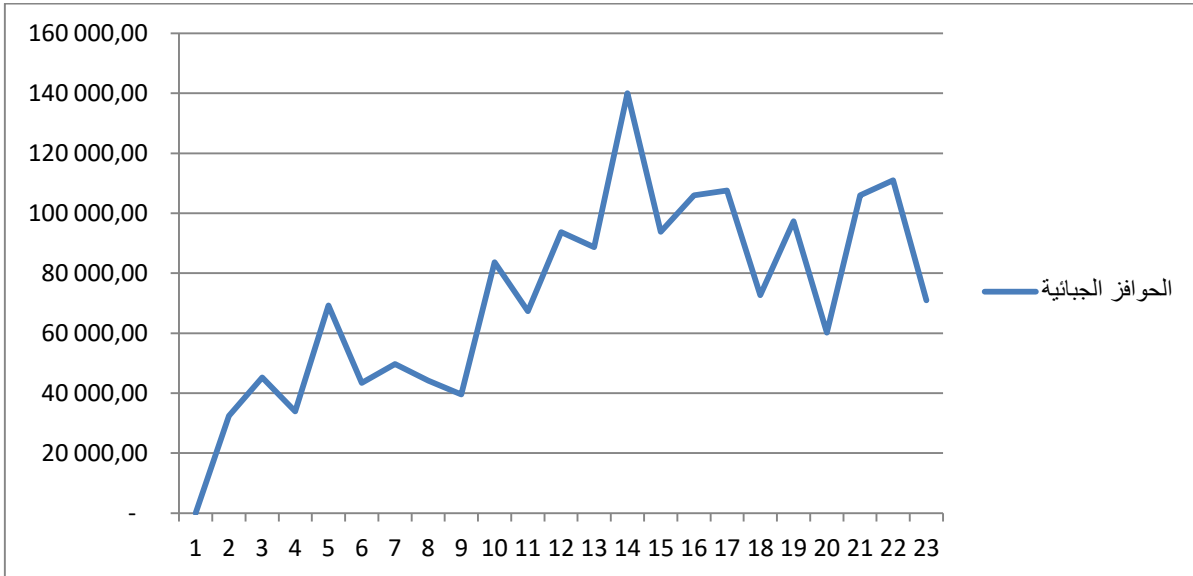
المبحث الأول: دراسة تحليلية لتطور الحوافز الجبائية في الجزائر خلال الفترة 2000-2021

المطلب الأول: تحليل تطور قيمة الحوافز الجبائية

حظيت الحوافز الجبائية في الجزائر خلال فترة الدراسة بتطور مستمر بهدف الرفع من إنتاجية المؤسسات جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وتعزيز الاقتصاد الوطني، من خلال اقرار قوانين استثمار جديدة توفر مجموعة من الحوافز الجبائية للمؤسسات. يشمل ذلك توفير إعفاءات ضريبية للمؤسسات الجديدة لمدة تصل إلى 5 سنوات، وتخفيض الضرائب على الأرباح المحققة بنسبة 10٪ بعد انتهاء فترة الإعفاء الضريبي، بالإضافة إلى ذلك، فإن الجزائر توفر أيضاً حوافز أخرى مثل إعفاء من ضريبة القيمة المضافة (TVA) على الآلات والمعدات المستوردة والاستثمارات الجديدة، وتخفيضات في الرسوم الجمركية والضرائب على الاستيرادات، وهذا في سبيل دعم قطاعات محددة، كما تقدم الحكومة الجزائرية أيضاً حوافز خاصة مثل تخفيضات الضرائب على الصناعات التحويلية وقطاع السياحة والطاقة المتجددة، هذه الحوافز الجبائية المتطورة في الجزائر تهدف إلى تحسين بيئة الاستثمار في البلاد وتشجيع الشركات على توسيع نشاطها وزيادة إنتاجيتها، مما يعزز النمو الاقتصادي ويخلق فرص عمل جديد

الشكل رقم (3-1): تطور الحوافز الجبائية في الجزائر خلال الفترة 2000-2021

الوحدة: مليون دينار جزائري



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، الملحق رقم (02)

نلاحظ من خلال الشكل المنحني التصاعدي للحوافز الجبائية الممنوحة خلال فترة الدراسة وهذا لعدة اسباب من أبرزها:

- الزيادة في النفقات العامة: تزداد الحوافز الجبائية في الجزائر نتيجة زيادة النفقات العامة واحتياجات الدولة في تمويل البرامج الاقتصادية والاجتماعية، على اعتبار ان الحوافز هي نفقات ضريبية أي تخلي الدول عن جزء من إيراداتها.
- العجز المالي: يعاني الاقتصاد الجزائري من عجز مالي كبير، مما يتطلب زيادة الحوافز الجبائية لتمويل النفقات وتحقيق التنمية.
- الإصلاحات الاقتصادية: قد تقوم الحكومة بتنفيذ إصلاحات اقتصادية تتضمن زيادة الضرائب والرسوم لتحقيق التوازن المالي وتحفيز الاستثمار وهذه الحوافز لتخفيف وطأت وعبء هذه الاجراءات.
- التضخم: يؤدي التضخم إلى ارتفاع تكلفة المعيشة والأسعار، مما يجبر الحكومة على زيادة الحوافز الجبائية لتعويض المواطنين عن هذا الارتفاع.
- الضغوط الاجتماعية: تعرض الحكومة لضغوط اجتماعية لزيادة الحوافز الجبائية لرفع مستوى المعيشة وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين.
- ارتفاع أسعار النفط والغاز: تعتمد الجزائر بشكل كبير على صادرات النفط والغاز الطبيعي كمصدر رئيسي للإيرادات، وبما أنها قد ارتفعت خلال السنوات الأخيرة، فإنه يمكن أن يكون زيادة قيمة الحوافز الجبائية جزءاً من استفادة الحكومة من هذا الارتفاع.
- زيادة التحصيل الضريبي: اتخذت الدولة إجراءات لزيادة التحصيل الضريبي وتقليل التهرب الضريبي في الفترة المستهدفة، وقد تكون زيادة قيمة الحوافز الجبائية جزءاً من هذه الجهود لجعل النظام الضريبي أكثر جاذبية وتشجيع المزيد من الأشخاص والشركات على الامتثال للضرائب.
- الحاجة إلى تمويل النفقات العامة: قد تكون الحكومة الجزائرية في حاجة إلى تمويل النفقات العامة الضخمة، مثل تمويل البنية التحتية والخدمات العامة الأخرى. يمكن استخدام زيادة قيمة الحوافز الجبائية لتوفير إيرادات إضافية لتغطية هذه النفقات.
- الضغوط الاجتماعية والسياسية: يمكن أن يكون زيادة قيمة الحوافز الجبائية جزءاً من استراتيجية أوسع لتلبية الضغوط الاجتماعية وسياسية لتحسين مستوى المعيشة وتوفير المزيد من الفرص الاقتصادية للمواطنين وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للشعب الجزائري.

الفرع الأول: تطور قيمة الحوافز الجبائية في جانب الضريبة على القيمة المضافة TVA

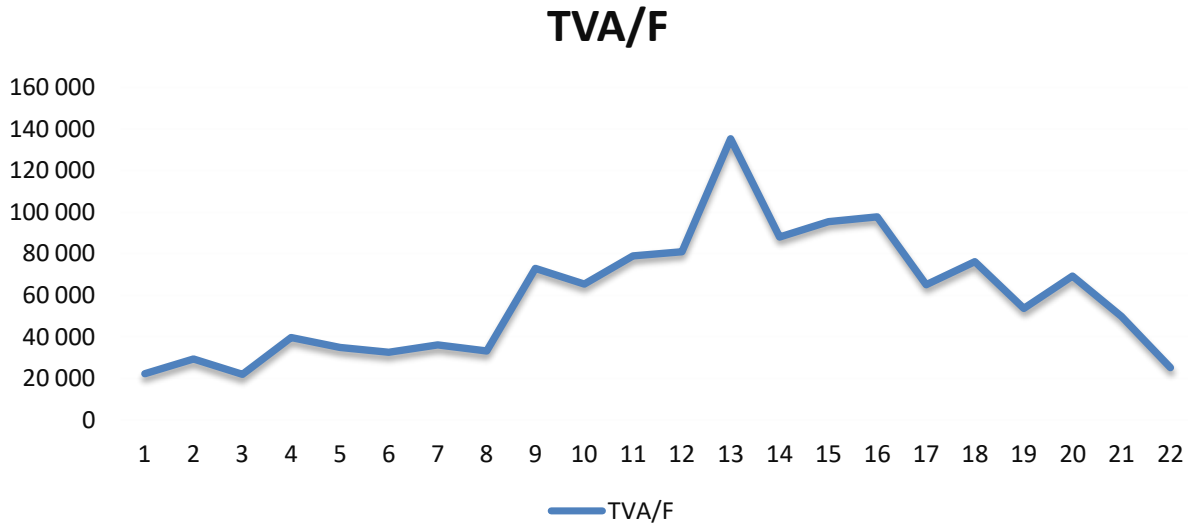
- تطورت قيمة الحوافز الجبائية في جانب الضريبة على القيمة المضافة على مراحل متعددة. في البداية، كانت الحوافز الجبائية ضئيلة ومحدودة، ولم تكن تلعب دوراً كبيراً في تحفيز الأفراد والمؤسسات على الامتثال للضريبة على القيمة المضافة.

مع مرور الوقت وتطور المجتمع والاقتصاد، أصبحت هذه الحوافز الجبائية أكثر أهمية، وبدأت الدولة في تقديم

مزيد من الحوافز للمؤسسات والأفراد لتعزيز التمثيل الضريبي والامتثال للضريبة على القيمة المضافة، تشمل هذه الحوافز تخفيضات في الأسعار، وإعفاءات ضريبية، ومنح ضريبية، وتسهيلات بالأعباء الجبائية، وتحسين الخدمات الضريبية وتبسيط الإجراءات، وتوفير التسهيلات المالية للمؤسسات لتطوير البنية التحتية. تعزز الحوافز الجبائية هذه الامتثال الضريبي وتشجع المؤسسات والأفراد على دفع الضريبة على القيمة المضافة بشكل صحيح وفقاً للقوانين الضريبية المعمول بها. كما تساهم هذه الحوافز في زيادة الإيرادات الضريبية وتعزيز النمو الاقتصادي.

الشكل رقم (3-2): تطور قيمة الحوافز الجبائية في جانب الضريبة على القيمة المضافة TVA

الوحدة: مليون دينار جزائري



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، الملحق رقم (02)

نلاحظ من خلال الشكل اعلاه منحنى تصاعدي لقيمة الحوافز الجبائية الممنوحو في جانب الضريبة على القيمة المضافة الى غاية سنة 2013 ثم بداية الانخفاض الى ادنى مستوياتها خلال فترة الدراسة، ذلك راجع الى عت اسباب منها عدم وضوح النصوص التشريعية بخصوص المناطق المستفيدة من المعدل المنخفض للضريبة وكذا نوع الاشغال وطبيعتها فمازالت تتوالى التعليمات و التوضيحات في هذا الموضوع لاسيما على مستوى المناطق النائية و الخرجة عن العمران، وهذا تحليل هو ترجمة حقيقية وواقعية تم الاطلاع عليه من قبل الطالب

بمناسبة الرد على انشغالات و استفاسارات الامرين بالصرف و المحاسبين العموميين على مستوى المديرية الجهوية للخزينة بالشلف ، ويفسر الانخفاض في العوامل التالية:

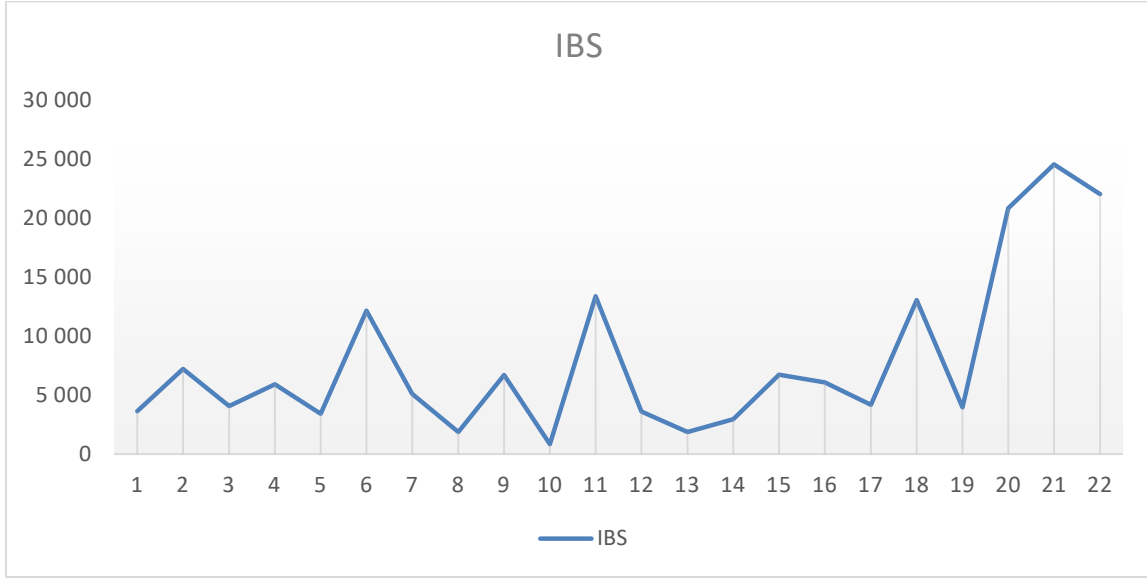
- الارتباط بالتغيرات التشريعية والقانونية.
- يؤدي ارتفاع الطلب على السلع والخدمات إلى زيادة الإنتاج مما يجعل الحكومة تتخذ إجراءات لتشجيع المزيد من الاستثمار والإنتاج، والعكس صحيح، وخلال هذه الفترة كان هناك تذبذب بين التوجه نحو الاستيراد وتشجيع الإنتاج المحلي.
- في بعض الأحيان بسبب الحاجة إلى تعزيز التنافسية، تواجه الدولة تحديات في قطاعات معينة، وكالاستجابة لها تقدم حوافز جبائية لتشجيع المؤسسات على التحسين وتطوير تكنولوجياتها وزيادة تنافسيتها، وهذا له علاقة بفتح الاقتصاد وغلقة في وجه المنافسة الأجنبية.
- تأثير الاقتصاد غير الرسمي: إذ إن هناك جزء كبير من الاقتصاد يدار بدون تسجيل رسمي
- الرفع من معدل الرسم على القيمة المضافة نظرا إلى حاجة الدولة إلى الموارد لتمويل الميزانية التي تسعى إلى تمويلها بموارد عادية بالإضافة إلى توجيهها نحو اقتصاد قائم على مصادر خارجية عن قطاع المحروقات.

الفرع الثاني: تطور قيمة الحوافز الجبائية في جانب الضريبة على أرباح الشركات IBS

- توجد عدة أسباب لارتفاع قيمة الحوافز الجبائية الممنوحة في جانب الضريبة على أرباح الشركات في الجزائر. ومن بين هذه الأسباب:
- تشجيع الاستثمار. بمنح حوافز جبائية للمؤسسات بهدف جذب المستثمرين وتشجيعهم على الاستثمار في البلاد، وتشمل هذه الحوافز تخفيضات في الضرائب المفروضة على أرباح الشركات أو تخفيضات في الضرائب المفروضة على الاستثمارات الجديدة.
 - تعزيز القطاع الصناعي إذ تعتبر الشركات الصناعية من أهم القطاعات التي تحظى بتلك الحوافز الجبائية، حيث تهدف الحكومة إلى تعزيز هذا القطاع وتطوير الصناعات المحلية من خلال تقليل الضرائب المفروضة عليها.
 - الرغبة في تنمية المناطق النائية. بمنح حوافز جبائية للمؤسسات التي يتم تأسيسها في المناطق النائية أو العشوائية بغرض تنمية تلك المناطق وجذب الاستثمار إليها.
 - تعزيز البحث والتطوير. بمنح حوافز جبائية للشركات التي تستثمر في البحث والتطوير.

الشكل رقم (3-3): تطور قيمة الحوافز الجبائية في جانب الضريبة على أرباح الشركات IBS

الوحدة: مليون دينار جزائري



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، الملحق رقم (03)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه، نوع من الثبات في معدل الضريبة على أرباح الشركات الا اننا يمكن ان نعلل أسباب الارتفاع والانخفاض الغير متناسق مع بقية السنوات في تذبذب أسعار المحروقات ازمة الرهون العقارية التي مست العديد من البنوك العالمية والشركات المتعددة الجنسيات، كما نعزو هذا النوع من الاستقرار في محاولة الدولة إيجاد مناخ استثماري مستقر، بالإضافة الى الأسباب الآتية:

- يتوقف تحديد قيمة الحوافز الجبائية على سياسات الحكومة وأهدافها الاقتصادية والاجتماعية، قد يزداد في معدل الحوافز لتشجيع الاستثمار وزيادة الانتاجية او النمو الاقتصادي، أو قد يخفض لزيادة الإيرادات الضريبية.
- يتم تحديد سقف الحوافز الجبائية الممنوحة من خلال نصوص القوانين الضريبية المعمول بها في الجزائر، يمكن أن تكون هناك تعديلات في القوانين الضريبية التي تؤثر في قيمة هذه الحوافز، وهذا من خلال المعدلات المتباينة خلال فترة الدراسة والتي اشارنا اليه في الجانب النظري.
- تأثر قيمة الحوافز الجبائية بالظروف الاقتصادية، مثل مستوى النمو الاقتصادي ومعدلات التضخم ومعدلات البطالة.

- يؤثر قطاع الشركات وحجم الاستثمار على قيمة الحوافز الجبائية، تمنح حوافز أعلى لتشجيع الاستثمار في القطاعات ذات الأهمية الاستراتيجية أو للشركات الصغيرة والمتوسطة.

- الحوافز الجبائية يجري تحديد قيمتها وتعديلها بناءً على الأهداف والمتطلبات الظرفية للحكومة والاقتصاد.

الفرع الثالث: تطور قيمة الحوافز الجبائية في جانب الضريبة على النشاط المهني TAP

تشمل الحوافز الجبائية في جانب الضريبة على النشاط المهني عدة أمور، منها:

- خفض معدل الضرائب بحيث يمكن خفض معدل الضرائب المفروضة على دخل الأفراد أو الشركات التي تقوم بممارسة نشاط مهني معين.

- تمديد مهلة دفع الضرائب بتقديم فترة إضافية لدفع الضرائب المستحقة على ارباح النشاط المهني، مما يسمح بتقديم الحوافز المالية لتطوير الأعمال التجارية.

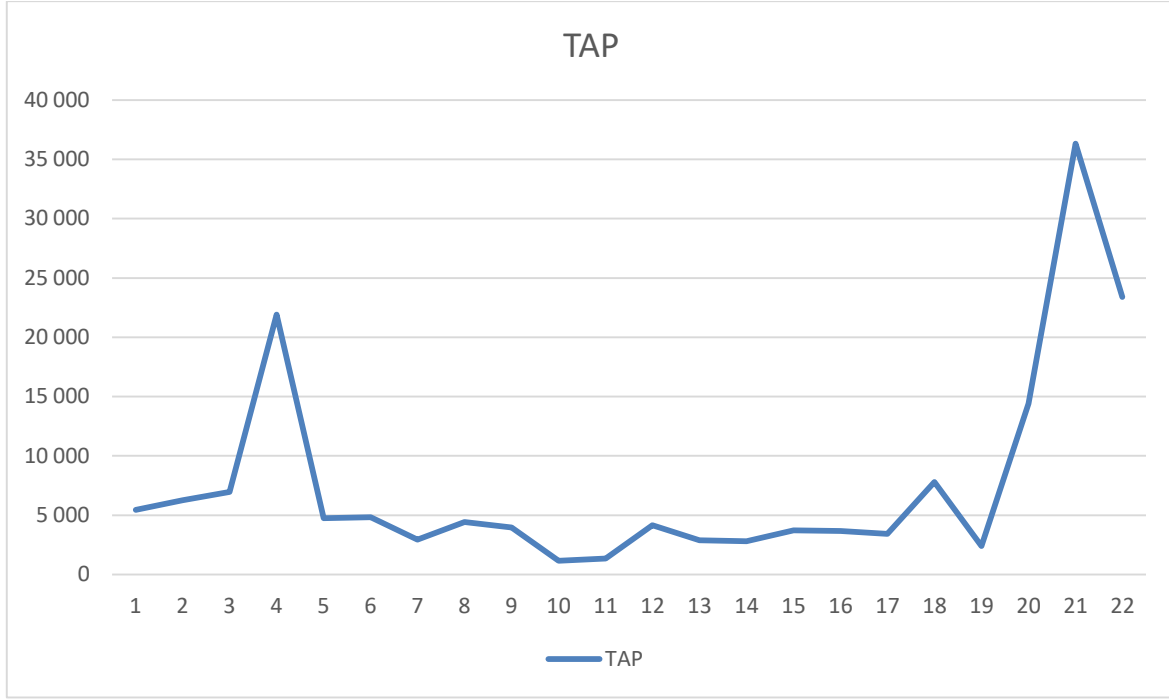
- منح إعفاءات ضريبية لبعض الصناعات أو الشركات التي تساهم في تحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية معينة، مما يشجع على استثمار رأس المال.

- الاستثمار في البحث والتطوير بتقديم حوافز جبائية للمؤسسات أو الأفراد الذين يستثمرون في البحث والتطوير ضمن النشاط المهني، بهدف تشجيع الابتكار وتطوير المنتجات والخدمات.

- توفير الاستثمارات العقارية للأفراد أو المؤسسات التي تستثمر في العقارات المرتبطة بالنشاط المهني، مثل شراء المباني أو تأجيرها.

الشكل رقم (3-4): تطور قيمة الحوافز الجبائية في جانب الضريبة على النشاط المهني TAP

الوحدة: مليون دينار جزائري



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، الملحق رقم (04)

نلاحظ ارتفاع حاد في سنة 2004 يتبع نوع من الاستقرار في قيمة الحوافز الممنوحة للرسم على النشاط المهني الذي يفسره استقرار النشاط الاقتصادي في الجزائر بسبب عدم المرونة او الاستجابة لعوامل او عدم استخدام مايكفي من العوامل لتحريك عجلة الاقتصاد الا اننا نلاحظ ابتداء من سنة 2019 ارتفاع حاد لحجم الحوافز م=وهو مؤشر إيجابي جدا لانه مرتبط بنشاط حقيقي ملموس على ارض الواقع دلالة على وجود قيمة مضافة، كما انه هناك عدة أسباب لذلك، من بينها:

- زيادة نسبة الضرائب التي يجب دفعها من قبل أصحاب الأعمال تزيد من قيمة الحوافز الجبائية التي يجب دفعها، وقد تكون بسبب ضرائب إضافية على بعض الأنشطة المهنية مثل الضرائب على التراخيص والتصاريح والإعلانات والأراضي.

- تشديد التعامل مع التهرب الضريبي فقد يتم الرفع من الحوافز الجبائية للحد من التهرب الضريبي والتعامل الغير قانوني في الأنشطة المهنية.

- ارتفاع تكاليف المعيشة فيتم منح حوافر جبائية في جانب الضريبة على النشاط المهني بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة وزيادة الضغط على النظام الضريبي لتلبية احتياجات المجتمع.

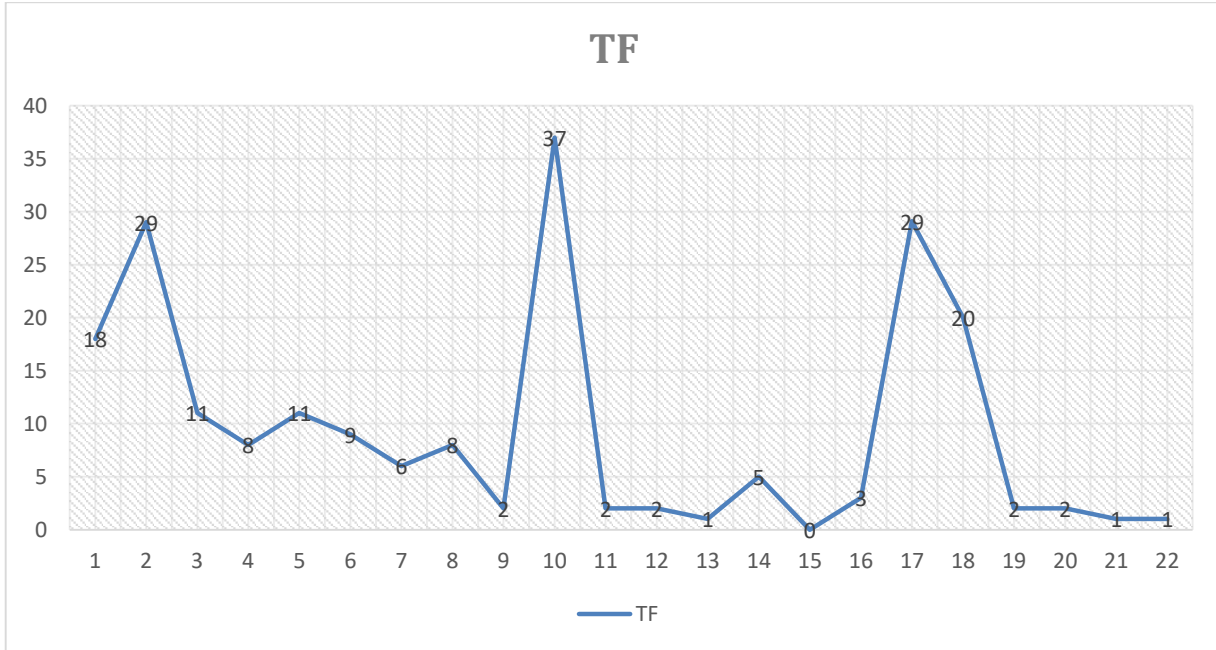
- تغير السياسات الضريبية للحكومية فقد تزيد من قيمة الحوافز الجبائية كجزء من استراتيجيتها الاقتصادية والمالية.

الفرع الرابع: تطور قيمة الحوافز الجبائية في جانب الضريبة على الرسم العقاري TF

تعتبر ضريبة الرسم العقاري في الجزائر من الضرائب المفروضة على العقارات والممتلكات العقارية، وتمثل في فرض رسم على قيمة العقار أو الأرض عند التنازل عنها أو عند تحويل ملكيتها. تخضع هذه الضريبة لإجراءات تنفيذية من خلال التصريح العقاري والميزانية العمومية. ويتم حسابها بناءً على نسبة مئوية محددة من قيمة العقار أو الأرض. يجب على الأفراد والمؤسسات الالتزام بدفع هذه الضريبة وتقديم التصاريح الضريبية المطلوبة.

الشكل رقم (3-5): تطور ضريبة الرسم العقاري خلال الفترة الممتدة من 2000-2021

الوحدة: مليون دينار جزائري



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، الملحق رقم (05)

تاريخياً، كانت قيمة الحوافز الجبائية في جانب الضريبة على الرسم العقاري في الاقتصاد الجزائري تتطور بمرور الوقت، في السابق كانت الدولة الجزائرية تقدم إعفاءات ضريبية وتخفيضات على رسوم التسجيل العقاري

لتشجيع الاستثمار في قطاع العقارات، وكانت هذه الحوافز تستهدف بشكل خاص الاستثمارات الكبيرة والمشاريع العقارية الضخمة، ومع ذلك، في السنوات الأخيرة، طرأت بعض التغييرات في نظام الضرائب العقارية، بتعديل بعض القوانين والتشريعات الضريبية لزيادة عائدات الدولة وتنظيم السوق العقارية، وهذا ما يعكسه الشكل أعلاه، كما يمكن تفسير هذه التغييرات بسبب الزيادة في الضرائب والرسوم على العقارات بشكل عام، وتطبيق نظام جديد لتقييم العقارات بناءً على القيمة السوقية للعقارات، مما أدى إلى زيادة الرسوم التي يتعين دفعها عند تسجيل العقار، إلا أنه لا يزال هناك بعض الحوافز المتاحة في القطاع العقاري في الجزائر، قد تشمل بعض الحوافز تخفيضات ضريبية للمشاريع العقارية ذات التأثير الاجتماعي والاقتصادي الإيجابي، مثل الإسكان الاجتماعي.

يمكن القول إن قيمة الحوافز الجبائية في جانب الضريبة على الرسم العقاري في الاقتصاد الجزائري تعتمد على سياسة الحكومة الحالية والتغيرات التي تطرأ على القوانين واللوائح الضريبية المتعلقة بالعقارات.

المطلب الثاني: هيكل الحوافز الجبائية في النظام الجبائي الجزائري

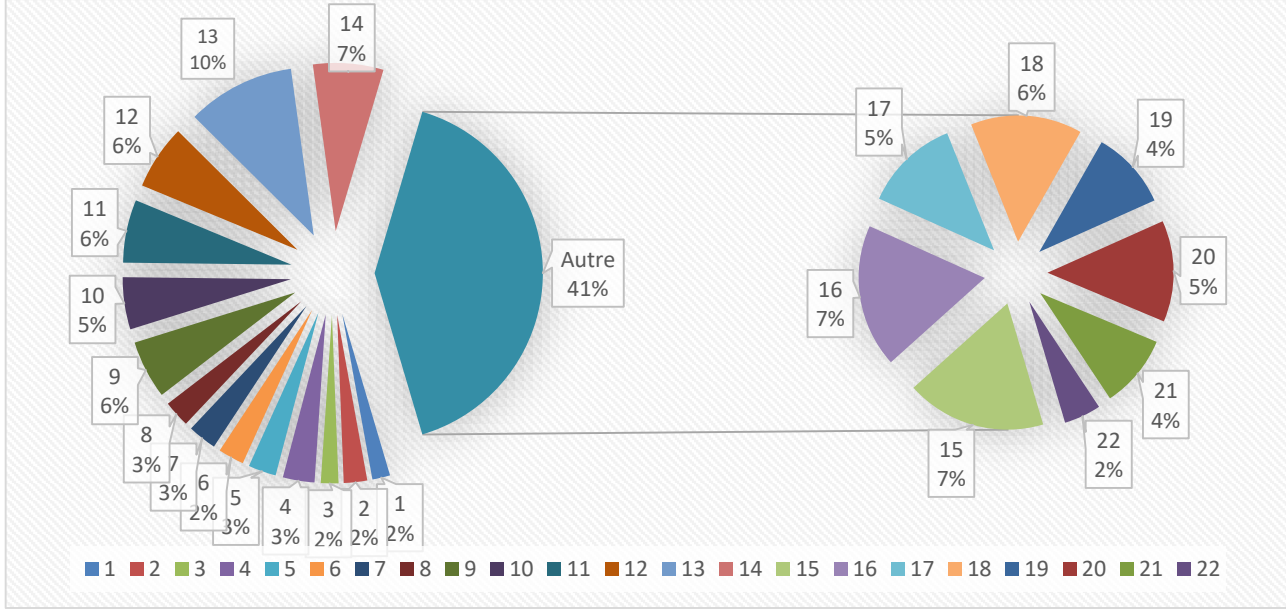
الفرع الأول: هيكل الحوافز الجبائية

توجد عدة أسباب لاختلاف هيكل الحوافز الجبائية في الجزائر، ومن بينها:

- التحديات الاقتصادية: يواجه الاقتصاد الجزائري تحديات كبيرة مثل تراجع أسعار النفط وتباطؤ النمو، الأمر الذي يؤثر على القدرة الجبائية ويدفع الحكومة إلى تغيير هيكل الحوافز الجبائية لزيادة الإيرادات.
- التطورات السياسية: تحدث تغييرات سياسية داخل الحكومة والمؤسسات الحكومية، وقد يؤدي ذلك إلى تعديل هيكل الحوافز الجبائية حسب رؤية السلطات الحاكمة الجديدة.
- الضغوط الاجتماعية: تلقى الحكومة الجزائرية ضغوطاً من قبل الفئات الاجتماعية المختلفة، وقد يؤثر ذلك على هيكل الحوافز الجبائية لتلبية مطالب هذه الفئات.
- الدراسات والبحوث الاقتصادية: قد يعتمد تغيير هيكل الحوافز الجبائية على الدراسات والبحوث الاقتصادية التي تُجرى لتحليل الوضع الاقتصادي وتوجيه السياسات الحكومية.
- التزام بالاتفاقيات الدولية: قد تلتزم الحكومة الجزائرية باتفاقيات دولية تنص على ضرورة تغيير هيكل الحوافز الجبائية لتحقيق التوافق مع القوانين والمعايير الدولية.

– التوجهات السياسية والاقتصادية: قد يحدث تغير في التوجهات السياسية أو الاقتصادية للحكومة، ويبحثون عن هيكل حوافز جبائية يتوافق مع تلك التوجهات المحددة.

الشكل رقم (3-6) : هيكل الحوافز الجبائية في النظام الجبائي الجزائري



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، الملحق رقم (06)

من خلال الشكل اعلاه نلاحظ ان هيكل الحوافز الجبائية في الجزائر يتكون من ضريبة على القيمة المضافة، الضريبة على ارباح الشركات، الضريبة على الدخل الاجمالي، الضريبة الجزافية الوحيدة، الرسم على النشاط المهني، الرسم العقاري، وحقوق الطابع.

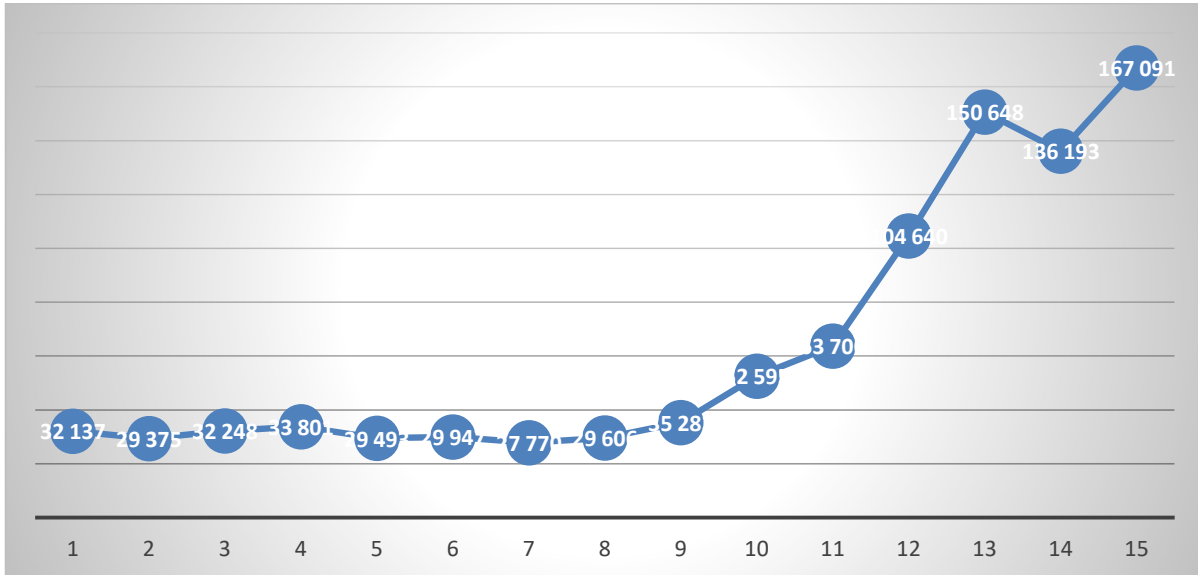
اذ تشكل قيمة الحوافز الممنوحة في جانب الرسم على القيمة المضافة 78.70% من قيمة الاجمالية للحوافز الممنوحة خلال فترة الدراسة بينما تشكل الضريبة على ارباح الشركات ما نسبته 10.53% من القيمة الاجمالية للحوافز، 0.14% للضريبة على الدخل، 0.41% للضريبة الجزافية الوحيدة، 10.20% فيما يخص الضريبة على النشاط المهني، 0.01% للرسم العقاري، 0.01% للرسم على الطابع، ونلاحظ ان النسب للعنصرين الاخيرين منخفضة جدا وهذا راجع الى معدلاتهما الضريبية الضئيلة في الاساس كما ان تحصيلها يقع على عاتق امناء خزائن البلديات، اضافة الى ان قوائم اوعيتها الضريبية غير مهيأة وتحصيلها لا يخضع للمتابعة وبالتالي لافائدة من منح اعفاءات فيها وانعدام اثرها التحفيزي.

الفرع الثاني: تطور الحوافز الجبائية حسب عدد المشاريع

تتبع الجزائر نظام جبائي يعتمد على العديد من الحوافز الجبائية للرفع من انتاجية المؤسسات وتشجيع الاستثمار ودعم القطاعات الاقتصادية المختلفة، بعض المشاريع المستفيدة من هذه الحوافز تشمل:

1. الصناعة: تقدم الدولة الجزائرية حوافر جبائية للمؤسسات الصناعية التي تستثمر في مجالات مختلفة مثل الصناعة الثقيلة والصناعات الكيماوية والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والطاقة المتجددة. تتضمن هذه الحوافر تخفيضات في الضرائب والجمارك والرسوم على المعدات والخدمات.
 2. السياحة: كما تسعى الحكومة لتطوير قطاع السياحة وجذب المزيد من السياح الأجانب، لذلك تقدم حوافر جبائية كتخفيضات في الضرائب والرسوم الجمركية والمساعدة المالية للمستثمرين الذين يقومون بإنشاء فنادق ومنتجعات سياحية ومشاريع ترفيهية أخرى.
 3. الزراعة: توفر الجزائر مجموعة متنوعة من الحوافر الجبائية للاستثمارات في قطاع الزراعة والصناعات الغذائية، تستهدف هذه الحوافر تحسين الإنتاج الزراعي وتطوير التصدير بتخفيض الضرائب والجمارك على المواد الزراعية والمعدات وتوفير التسهيلات الائتمانية.
 4. الطاقة المتجددة: تدعم الدولة الاستثمارات في مجال الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية والرياح، تشمل الحوافر في هذا القطاع تخفيضات في الضرائب والجمارك والتسهيلات المالية لتعزيز الاستثمارات في هذه المشاريع.
- إجمالاً، تهدف هذه الحوافر الجبائية إلى تعزيز النمو الاقتصادي وجذب المزيد من الاستثمارات الوطنية والأجنبية إلى الجزائر وتعزيز تنويع الاقتصاد.

الشكل رقم (3-7): تطور الحوافر الجبائية حسب عدد المشاريع خلال الفترة من 2000-2015



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، الملحق رقم (07)

نلاحظ من خلال الشكل اعلاه، ان هناك تزايد كبير في عدد المشاريع المستفيدة من الحوافز الجبائية في الجزائر ابتداء من سنة 2009 لآخذها منحى متزايد جدا خلال السنوات التي بعدها وقد توقفنا عند سنة 2015 لعدم توفر البيانات، ويمكن تفسير ذلك بعدة عوامل.

- الاهتمام بتشجيع الاستثمار وتعزيز المشاريع الاقتصادية، السعي لتحسين البيئة الاستثمارية، الإصلاحات في السياسات الجبائية لجذب المزيد من الاستثمارات وتعزيز النمو الاقتصادي.

- الزيادة في منح الحوافز الجبائية للمشاريع الجديدة أو المشاريع التي تشمل قطاعات حيوية في الاقتصاد الوطني، هذه المنح يمكن أن يكون لها تأثير إيجابي على قدرة المشاريع على النمو والتوسع وتوفير فرص عمل جديدة.

- زيادة في الوعي حول أهمية الحوافز الجبائية وفوائدها للمشاريع، فقد اظهرت الدراسات السابقة أو النتائج الناجحة للمشاريع السابقة أن الحوافز الجبائية لها تأثير إيجابي على الأعمال وبالتالي تعزز رغبة المزيد من المؤسسات في الاستفادة منها.

ان تزايد عدد المشاريع المستفيدة من الحوافز الجبائية يمكن اعتباره علامة إيجابية على الانتاجية والاستثمار وتطوير القطاع الاقتصادي في الجزائر.

الفرع الثالث: مقارنة تطور عدد المشاريع حسب الانظمة التحفيزية

نظرا للمهام الكبيرة التي أسندت للوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار فيما يتعلق بالجوانب التشريعية والقانونية والتنظيمية لعملية الاستثمار، فهي بالتالي تعتبر العصب الأساسي لتحريك عملية الاستثمار المحلي والأجنبي، وبالتالي سنحاول تقييم فعالية هذه الهيئة من خلال تقييم الأهداف التي وضعت من اجلها وفي الأخير مقارنتها مع حجم النفقات الجبائية التي ضحت بها الخزينة العمومية على شكل نفقات عمومية غير مباشرة وذلك على النحو التالي:

1. تقييم عدد المشاريع مقارنة بالأنظمة الجبائية الخاصة للفترة 2014 و2018:

نحاول من خلال هذا المؤشر تقييم عدد المشاريع الإستثمارية مقارنة مع الأنظمة الجبائية الخاصة بالإستثمار والمرتبطة بقوانين الإستثمار من سنة 201 إلى غاية مارس 2017 تاريخ بداية تطبيق القانون الجديد لترقية الإستثمار ثم ابتداء من أفريل 2017 إلى غاية ديسمبر 2018. والجدول التالي يوضح ذلك

جدول رقم (3-1): توزيع المشاريع الإستثمارية بالموازاة مع الأنظمة الجبائية

المجموع	2018	2017	2016	2015	2014	المراحل
---------	------	------	------	------	------	---------

18062	/	1648	5772	4869	5773	2014- مارس 2017
12499	/	1133	4028	3279	4059	النظام العام
1576	/	1726	508	5497	1687	النظام التفضيلي
66	/	7	18	14	27	نظام الإتفاقية
7224	4126	3098	/	/	/	أفريل 2017-ديسمبر 2018
4967	2812	2155	/	/	/	النظام المشترك
2239	1299	940	/	/	/	نظام الجنوب والمضاب العليا
18	12	3	/	/	/	النظام الإستثنائي

المصدر: من اعداد الطالب بالاستناد الى وثائق الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار

نلاحظ من خلال الجدول والذي تطرقنا فيه الى توزيع المشاريع الاستثمارية بالنظر الى أنظمتها الجبائية التي تندرج تحتها خلال الفترة 2014 الى 2018، وذلك في إطار البيانات المتاحة كعينة تعكس الفترة المدروسة، إذا يحدد فيه عدة نظم جبائية تطبق في الجزائر، وتشمل النظام العام، النظام التفضيلي، ونظام الاتفاقيات.

- النظام العام: يعتبر النظام العام هو النظام الجبائي الأساسي الذي ينطبق على جميع المشاريع الاستثمارية بصورة عامة، يتضمن هذا النظام القوانين والضوابط الجبائية التي يجب على المستثمرين الامتثال لها ودفع الضرائب المقررة على الأرباح والإيرادات التي تحققها المشروعات.

- النظام التفضيلي: يعتبر النظام التفضيلي هو نظام جبائي يمنح بعض المشاريع الاستثمارية امتيازات خاصة، مثل تخفيضات في الضرائب أو تأجيل في سداد الضرائب، يتم تطبيق هذا النظام عادة في مناطق معينة أو في قطاعات استراتيجية محددة لتشجيع الاستثمار وتنمية الاقتصاد.

- نظام الاتفاقيات: يعتمد نظام الاتفاقيات على اتفاقيات ثنائية أو متعددة بين الدول، ويهدف إلى تجنب الازدواجية في فرض الضرائب على المشاريع الاستثمارية التي تتعدى حدود الدولة. يوفر هذا النظام تسهيلات للمستثمرين بتقديم تخفيضات ضريبية أو اعتبارات خاصة بناءً على الاتفاقيات الدولية المبرمة.

ومنه يجب على المستثمرين دراسة وفهم الأنظمة الجبائية المعمول بها في كل بلد وتقييم تأثيرها على المشاريع الاستثمارية المختلفة. يُنصح بالتعاون مع مستشارين ضريبيين وقانونيين مختصين لضمان الامتثال للأنظمة الجبائية الخاصة والمساعدة في اتخاذ القرارات الصحيحة بشأن توزيع المشاريع الاستثمارية.

المطلب الثالث: تقييم الحوافز الجبائية حسب طبيعة المشاريع الاستثمارية

الفرع الاول: تقييم المشاريع الإستثمارية حسب النشاط خلال الفترة 2002-2012

هذا المعيار يساهم بشكل كبير في معرفة النشاطات التي يتوجه إليها المستثمرون وبالتالي مقوماتها وكذا معرفة الأنشطة التي ينفر منها بفعل عوائقها ويمكن معرفة ذلك إنطلاقاً من توزيع المشاريع الاقتصادية المنجزة حسب فرع النشاط.

ان تقييم المشاريع الاستثمارية المستفيدة من الحوافز الجبائية في الجزائر حسب النشاط يعتمد على مجموعة من الخطوات التي ينبغي اتباعها. إليك خطوات عامة لتقييم هذه المشاريع:

- يجب أولاً تحليل النشاط الذي ستكون عليه المشروعات، سواء كان ذلك في مجال الصناعة، الخدمات، الزراعة أو أي نشاط آخر. يجب فهم مدى تأثير هذا النشاط على الاقتصاد والتنمية المحلية.

- يتوجب دراسة الحوافز الجبائية المتاحة في الجزائر والتي قد تشمل تخفيضات في الضرائب، تأجيل في مدفوعات الضرائب، أو أية مزايا أخرى متاحة للمشاريع الاستثمارية.

- ينبغي تقييم تكلفة الاستثمار اللازمة لتنفيذ المشروع مقابل العوائد المتوقعة والفوائد الجبائية المتاحة، بما في ذلك الحوافز المالية.

- من المهم أيضاً تقييم الأثر الاقتصادي المتوقع لمشروعك، بما في ذلك الوظائف الجديدة المتوقعة، والتأثير على القطاعات المحلية.

يجب أيضاً اتخاذ في الاعتبار أن التقييم قد يختلف باختلاف النشاط والموقع والظروف الاقتصادية.

الجدول (3-2): توزيع المشاريع المنجزة حسب النشاط (2002-2012)

فرع النشاط	عدد المشاريع	النسبة المئوية	عدد مناصب الشغل	النسبة المئوية	تكلفة المشروع مليون د.ج	النسبة المئوية
النقل	18.697	58	46.079	15	233.667	9
البناء	5.900	18	100.992	34	226.627	9
الصناعة	3.445	11	103.660	35	1.569.597	62
الخدمات	2.844	9	35.145	12	328.947	13
الزراعة	491	2	5.139	2	23.657	1
الصحة	430	1	4.582	2	25.711	1
السياحة	195	1	3.517	1	135.595	5
التجارة	2	0	0	0	3.040	0
الإجمالي	32.004	100	299.115	100	2.545.840	100

المصدر: الموقع الإلكتروني للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، <https://www.andi.dz>

يتبين من الجدول السابق أن قطاع النقل يحوز على أكبر عدد من المشاريع الاستثمارية بمقدار 18.697 مشروع أي بنسبة 58% من إجمالي المشاريع، واستحدثت 46.079 منصب شغل بنسبة تقدر ب: 15% وهذا يدل على أن قطاع النقل غير ممتص للبطالة كونه لا يحتاج إلى يد عاملة كبيرة على عكس من ذلك فإن قطاع الصناعة يعتبر من القطاعات الأكثر امتصاصا للبطالة بنسبة قدرها 35% وبعدها مناصب الشغل قدر ب: 1.569.597 منصب، وهذا بالرغم من أنها لا تحوز الا على 3445 مشروع استثماري.

الفرع الثاني: تقييم تطور عدد المشاريع الإستثمارية للفترة ما بين 2002 و2012

من غير الممكن الحكم على نجاح العملية الإستثمارية دون التطرق الى تطور عدد المشاريع المنجزة سنويا، مقارنة بمناصب الشغل المنجزة وكذا مساهمة هذه المشاريع في الناتج الداخلي الخام، وهذا ما نحاول ان نبينه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-3): تطور عدد المشاريع الإستثمارية للفترة ما بين 2002 و2012

السنوات	عدد المشاريع	النسبة المؤوية	المبالغ مليون دج	النسبة المؤوية	مناصب الشغل	النسبة المؤوية
2002	443	1	67.839	3	24.092	8
2003	1369	4	235.944	9	20.533	7
2004	767	2	200.706	8	16.446	5
2005	777	2	115.639	5	17.581	6
2006	1990	6	319.513	13	30463	10
2007	4092	13	351.165	14	51.345	17
2008	6375	20	670.528	26	51.812	17
2009	7013	22	229.017	9	30.425	10
2010	3670	11	122.521	5	23.462	8
2011	3628	11	156.729	6	24.806	8
2012	1880	6	77.240	3	8.150	3
المجموع	32004	100	2.546.840	100	299.115	100

المصدر: الموقع الالكتروني للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، <https://www.andi.dz>

يبين الجدول اعلاه ان عدد المشاريع الإستثمارية شهد ارتفاعا متزايدا في المرحلة الممتدة ما بين 2006 و2009 حيث انتقل عدد المشاريع الإستثمارية من 1990 مشروع سنة 2006 الى 7013 مشروع سنة 2009 وهي اعلى نسبة سجلت في هذه فترة الدراسة بنسبة 22% من اجمالي عدد المشاريع، بينما شهدت الفترة الثانية ما بين 2010 و2012 بينما شهدت السنوات الأولى من دخول الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 اوت 2001 المتعلق بتطوير الإستثمار حيز التنفيذ، تذبذبا في عدد المشاريع فبينما سجلت سنة 2003 اعلى نسبة في المرحلة الأولى اي بين 2002 و2005 بعدد مشاريع قدر ب: 1369 مشروع سجلت في المقابل سنة 2002 اخفض عدد مشاريع والمقدرة بـ: 443 مشروع.

غير ان الملاحظ هو عدم التوافق بين المشاريع المنجزة وعدد مناصب الشغل المحدثه ففي سنة 2009 شهدت اعلى نسبة في عدد المشاريع والمقدرة بـ: 22% بينما سجلت نسبة اقل من عدد مناصب الشغل والمقدرة بـ: 9 بينما سجلت سنة 2008 نسبة مشاريع منخفضة مقارنة بسنة 2009 والمقدرة بـ 20% واعلى نسبة احداث مناصب الشغل والمقدرة بـ 26 منصب عمل.

الفرع الثالث: تقييم المشاريع الإستثمارية من حيث شكلها خلال الفترة 2002-2012

يسمح هذا المعيار بتقييم اصناف او اشكال المشاريع الإستثمارية من حيث المشاريع الحديثة النشأة وتلك الموجودة والتي يرغب اصحابها اما توسعتها او اعادة تأهيلها، او اعادة هيكلتها، او تخصيصتها، والجدول التالي يوضح جميع هذه الأشكال مع عدد مناصب الشغل المحدثه:

الجدول رقم (3-4): توزيع المشاريع الإستثمارية حسب شكل الإستثمار 2002-2012

شكل الإستثمار	عدد المشاريع	النسبة المؤوية	المبالغ مليون دج	النسبة المؤوية	مناصب الشغل	النسبة المؤوية
إنشاء	18990	59	1651042	65	115033	38
توسع	12799	40	807705	32	179362	60
اعادة التأهيل	192	1	44364	2	3673	1
إعادة التأهيل-توسع	20	0	43111	2	777	0
اعادة التكييف	1	0	2	0	17	0
خصخصة-توسع	2	0	617	0	253	0
المجموع	32004	100	2546840	100	299115	100

المصدر: الموقع الإلكتروني للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، <https://www.andi.dz>

تتنوع اصناف الإستثمار حسب الصيغ التي يقترحها ويكيفها قانون الإستثمار، فالإستثمارات التي تصنف في فئة "انشاء" تعبر عن الإستثمارات الجديدة التي لم تكن موجودة من قبل والتي تشكل في الجدول اعلاه 59% من عدد المشاريع الإجمالي وهذا نظرا للإميازات التي يمكن لصاحب المشروع الجديد ان يستفيد منها ليس فقط تلك المتعلقة بالجانب الجبائي وانما تلك المتعلقة بجانب التمويل والعقار الصناعي، حيث ساهمت هذه المشاريع في احداث 38 منصب شغل في الفترة ما بين 2002 و2012 بعدد يقدر ب: 179362 منصب شغل، بينما يشكل الصنف الثاني من اصناف الإستثمار والمتعلق باستثمارات موجودة اصلا ويريد اصحابها توسعتها والتي تصنف في خانة "استثمارات التوسع" ويقصد بالتوسع استحداث وحدات جديدة او سلاسل انتاج جديدة او سلاسل انتاج جديدة لكنها مرتبطة شكلا ومضمونا بالمشروع الإبتدائي والتي شكلت أكثر من 12799 مشروع، غير ان الأشكال الأخرى المرتبطة باعادة التاهيل واعادة الهيكلة.

الفرع الرابع: تقييم المشاريع الإستثمارية حسب وضعيتها القانونية وتوزيعها الجغرافي للفترة 2002-2012

1-تقييم المشاريع الإستثمارية حسب وضعيتها القانونية

لا شك ان كل قوانين الإستثمار موجهة عموما الى الإستثمار الخاص المحلي والأجنبي، غير ان القطاع العام كذلك يمكن له الإستفادة من مزايا قانون الإستثمار خاصة في موضوع الشراكة المختلط بين القطاع العام والقطاع الخاص، وهذا ما يرسمه لنا الجدول التالي:

الجدل رقم (3-5): المشاريع الإستثمارية حسب وضعيتها القانونية للفترة 2002-2012

الوضعية القانونية	عدد المشاريع	النسبة المؤوية	المبالغ مليون دج	النسبة المؤوية	مناصب الشغل	النسبة المؤوية
قطاع خاص	31638	98.86	1378385	54.12	264964	88.58
قطاع عمومي	328	1.02	777220	30.52	31024	10.37
قطاع مختلط	38	0.12	391235	15.36	3127	1.05
المجموع	32004	100	2546840	100	299115	100

المصدر: الموقع الإلكتروني للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، <https://www.andi.dz>

يقصد بالوضعية القانونية لقطاعات النشاط الإقتصادي بين عام و خاص و مختلط بينها، و باعتبار ان مختلف قوانين الإستثمار موجهة عموما الى القطاع الخاص، هذا لكون القطاع العمومي بحد ذاته يحظى بمعاملة تمييزية

مقارنة بالقطاع الخاص، ولهذا نجد ان 98.86% من المشاريع تعتبر ملكا للقطاع الخاص بينما يحوز القطاع المختلط بين العام و الخاص ما نسبته 0.12 فقط من عدد المشاريع، وهذا بطبيعة الحال ينعكس علي مناصب الشغل المحدثة من طرف القطاع الخاص والمقدرة بنسبة 88.58%، عكس القطاع العام الذي يساهم بنسبة محتشمة والمقدرة بـ: 10.37%.

2-تقييم المشاريع الإستثمارية حسب توزيعها الجغرافي:

والأهداف المحورية للسياسة الإستثمارية في الجزائر، محاولة خلق ذلك التوزيع المتجانس للمشاريع الإستثمارية على مختلف مناطق الوطن، والجدول التالي يوضح هذا التوزيع بالطريقة التالية:

الجدول رقم (3-6): التوزيع الجغرافي للمشاريع الإستثمارية للفترة ما بين 2002 و2012

المناطق	عدد المشاريع	النسبة المؤوية	المبالغ مليون دج	النسبة المؤوية	مناصب الشغل	النسبة المؤوية
الشمال-وسط	13157	41	1035564	42	145017	50
الشمال-غرب	3804	12	735342	30	39971	13
الشمال-شرق	4723	14	342756	13	41922	14
الهضاب العليا-غرب	931	3	31520	1	7762	3
الهضاب العليا-وسط	1369	4	105653	4	9121	3
الهضاب العليا-شرق	3317	11	134273	5	26107	8
الجنوب الغربي	942	3	41388	2	3908	1
الجنوب الشرقي	3617	11	108515	4	23491	8
الجنوب الكبير	144	0	11829	0	1816	1
المجموع	32004	100	25446840	100	299115	100

المصدر: الموقع الالكتروني للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، <https://www.andi.dz>

حدد الجدول اعلاه جميع مناطق الوطن وذلك بالتقسيم الذي يتوافق مع الأنظمة الضريبية الخاصة بكل منطقة سواء تلك المراد التوسع فيها والتي تتدخل الدولة لإنجاز البني التحتية فيها لمساعدة المستثمرين مثل الهضاب العليا و الجنوب او تلك التي لا تخضع الي هذا التنظيم و انما تخضع الي النظام العام، فنجد معظم المشاريع تتمركز في الشمال وبالضبط في وسط البلاد بنسبة 41% من عدد المشاريع والتي ادت الي استحداث 145017 منصب شغل، بينما تشكل الهضاب العليا منطقة الشرق 11% من عدد المشاريع و 8% من

منصب الشغل، ويحتل الجنوب الشرقي مكانة هامة في عدد المشاريع المستحدثة في الجنوب بنسبة 11 % وهو ما يمثل 3617 مشروع، هذا العدد ساهم في انشاء 23491 منصب شغل، ومن النسب السالفة الذكر نستنتج ان الهدف المراد تحقيقه من خلال التوازن الجهوي في عدد المشاريع لا زال بعيد المنال، بالرغم من ان كل منطقة من المناطق السالفة الذكر لها مقومات بشرية وطبيعية وحتى تشريعية يساعدها علي قلب الكفة على المناطق الاخرى التي يتمركز فيها العدد الأكبر من المشاريع.

المبحث الثاني: تحليل أثر الحوافز الجبائية على الجباية العادية والإنتاجية خلال الفترة من 2000-2021

ان تحليل أثر الحوافز الجبائية على الجباية العادية والإنتاجية في الاقتصاد الجزائري يتطلب دراسة تأثير تخفيض الضرائب وتوفير حوافز للمنتجين على كلا القطاعين.

- فيما يخص الجباية العادية توجد عدة آثار محتملة للحوافز الجبائية على الجباية العادية في الاقتصاد الجزائري، اذ قد ترتفع الإيرادات الضريبية إذا قام المنتجون بزيادة الإنتاج والمبيعات نتيجة لتخفيض الضرائب. وبالتالي، ستزيد العائدات المتحصلة عن الضرائب. ومع ذلك، قد تتأثر الجباية العادية سلباً إذا انخفضت الإيرادات الضريبية بسبب تحسينات في التهرب الضريبي أو انخفاض الأسعار بفعل منافسة السوق الزائدة.

- الجباية الإنتاجية يمكن أن تؤثر الحوافز الجبائية بشكل كبير على الجباية الإنتاجية في الاقتصاد الجزائري، فقد يشجع تخفيض الضرائب وتوفير الحوافز للمنتجين على زيادة الاستثمارات وتحسين التكنولوجيا والإنتاجية، فتنشأ فرص عمل جديدة وتزيد الإيرادات الضريبية من تنمية الصناعات الجديدة ونمو الشركات المحلية. وعليه فاننا قمنا بهذه الدراسة التحليلية التفصيلية والاستقصائية لتقييم الآثار الفعلية للحوافز الجبائية على الجباية العادية والإنتاجية في الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: تحليل أثر الحوافز الجبائية على إيرادات الجباية العادية.

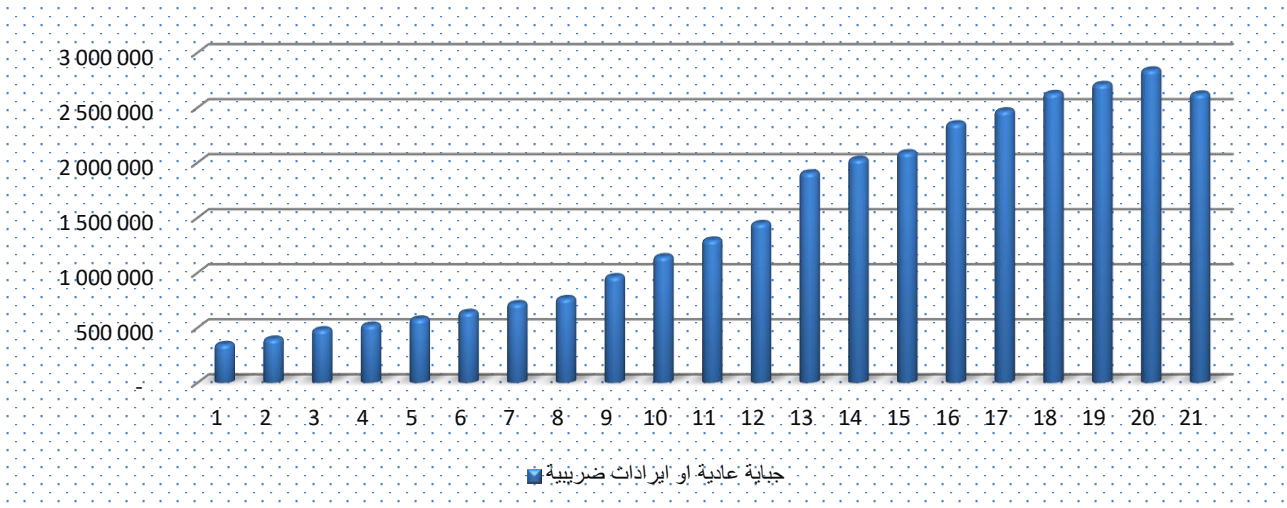
للمعرفة على العلاقة بين النفقات الجبائية والذي يعبر عنه بمقدار الخسارة في العائدات الجبائية العادية مقارنة بإيرادات الجباية العادية، يجب تحليل حجم النفقات الجبائية بصفة عامة مقارنة مع حجم إيرادات الجباية العادية، ثم تحليل هيكل النفقات الجبائية حسب الهدف من النفقات الجبائية (اقتصادي أو اجتماعي)، ومقارنته مع حجم الإيرادات الجبائية العادية، وفي الأخير تحليل هيكل النفقات الجبائية مقارنة بإيرادات الجباية العادية حسب التوجيه الموازي (ميزانية الدولة الجماعات المحلية).

الفرع الأول: تطور حجم إيرادات الجباية العادية للفترة الممتدة ما بين 2000 و2021

يوضح الجدول أدناه تطور إيرادات الجباية العادية والتي هي في ارتفاع مستمر رغم أنها لم تحقق الأهداف المسطرة الا وهي تغطية حجم نفقات التسيير، وهذا بالمقابل لا ينفي الجهود الكبيرة المبذولة من طرف الإدارة الجبائية عامة وإدارة الضرائب بصفة خاصة، في عمليات التحصيل والرقابة البعيدة، وقد ساعد على ذلك: تحسن مردودية الرسم على القيمة المضافة المطبق على السلع المستوردة، وقد شهدت هذه المرحلة توسعا كبيرا في حجم الواردات وهذا ما انعكس ايجابيا على حصيلة الرسم على القيمة المضافة، استمرار مردودية الضريبة على أرباح الشركات في الارتفاع وهذا نتيجة الجهود المبذولة من أجل تطوير الإدارة الضريبية وضبط نظام التصريحات الجبائية لأن هذا النوع من الضرائب يعتمد على التصريح الطوعي.

الشكل رقم (3-8): تطور حجم إيرادات الجباية العادية للفترة الممتدة ما بين 2000 و2021

الوحدة: مليون دينار جزائري



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات، <https://www.ons.dz>

الملحق رقم (08)

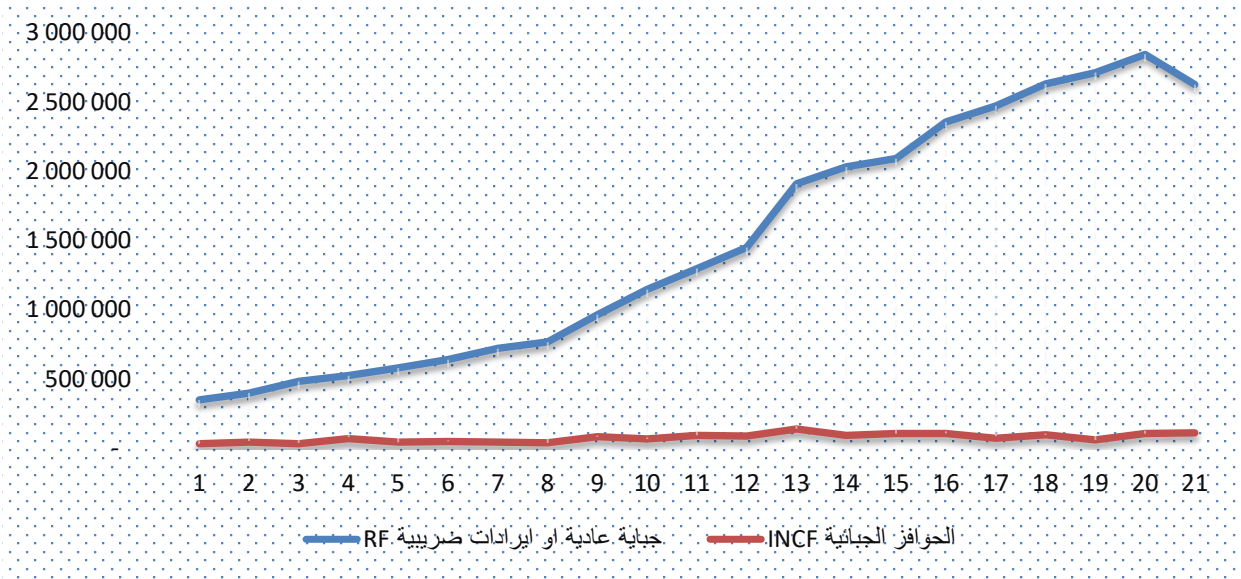
يبين الشكل أعلاه ان حجم إيرادات الجباية العادية في الجزائر قد شهد تطوراً خلال فترة الدراسة، وقد تأثرت هذه الإيرادات بعدة عوامل منها تغيرات هيكلية في طبيعة الاقتصاد الجزائري والتوجه رويدا رويدا نحو اقتصاد السوق والبحث عن موارد حقيقية ومستدامة للميزانية العامة بالإضافة الى إصلاحات عميقة في السياسة المالية والضريبية لمواجهة تحديات تذبذب أسعار المحروقات، التهرب الضريبي في توسيع وقمنة القطاعات ولاسيما وزارة المالية، وكذا النشاط التجاري، وبشكل عام ان حجم إيرادات الجباية العادية يرتبط بنمو الاقتصاد وتغيرات السياسات الضريبية.

الفرع الثاني: تحليل حجم الحوافز الجبائية مقارنة بإيرادات الجباية العادية للفترة من 2000 الى 2021

يعتبر معيار مقارنة حجم النفقات الجبائية بالإيرادات الجبائية للدولة من بين المقاييس الهامة لمعرفة الخسارة الجبائية، ومن ثمة إمكانية اتخاذ القرار والحكم باستمرارية الاعتماد على بعض النفقات الجبائية من عدمها، والشكل التالي بين ذلك:

الشكل رقم (3-9): تطور حجم النفقات الجبائية مقارنة بالجباية العادية للفترة من 2000 الى 2021

الوحدة: مليون دينار جزائري



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، والدوان الوطني للإحصائيات،

الملحق رقم (9-10)

نلاحظ من خلال الشكل ان تزايد حجم النفقات الجبائية يؤثر سلبا على حجم الإيرادات العادية ، كما يبين ازدياد حجم الإيرادات العادية بوتيرة أكبر من حجم النفقات الجبائية التي يظهر عليها الاستقرار التام الذي سببه القدرة التمويلية المحدودة للميزانية، اما عن حجم الإيرادات الضريبية المتزايد فهو مرتبط بتوسع الاقتصاد الجزائري وازداد حجمه وموارده، فالنفقات الجبائية والجباية العادية ترتبطان بشكل وثيق، فالجباية هي مبالغ التي يدفعها المواطنون والمؤسسات كضريبة على الدخل أو الاستهلاك أو العقارات وغيرها، بينما النفقات الجبائية هي المبالغ التي تخصصها الدولة في ميزانيتها العامة لتلبية الاحتياجات العامة في مختلف المجالات مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية والأمن والدفاع، ان الهدف من النظام الجبائي هو تمويل النفقات العامة وتعزيز

التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن المهم أن يكون هناك توازن بين الجباية والنفقات الجبائية لضمان استدامة النمو الاقتصادي وتلبية الاحتياجات للمجتمع بشكل فعال ومستدام.

الفرع الثالث: تحليل هيكل النفقات الجبائية حسب الأهداف 2000 الى 2020

ان فهم هيكل النفقات الجبائية حسب الأهداف المسطرة من أجلها في الاقتصاد الجزائري يتطلب دراسة شاملة لتوزيع الإنفاق الحكومي على مختلف القطاعات والبرامج، ومن المهم أن نفهم الأهداف التي يسعى القانون الجزائري لتحقيقها من خلال هذا التوزيع، عادةً ما تكون الأهداف الرئيسية للنفقات الجبائية تشمل:

- تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال استثمارات في البنية التحتية، الصناعة، الزراعة، والتكنولوجيا لتحسين الإنتاجية وتوفير فرص عمل جديدة.

- تحسين الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم والنقل والإسكان لتحسين جودة الحياة للمواطنين.

- دعم الشرائح الضعيفة من خلال برامج الرعاية الاجتماعية والدعم المالي للأسر ذات الدخل المحدود.

- تعزيز الأمن والدفاع لضمان أمن البلاد واستقرارها.

- تعزيز الاستدامة البيئية من خلال الاستثمار في مشاريع حماية البيئة والتنمية المستدامة.

ان تحليل هيكل النفقات الجبائية يشمل أيضاً فحص كيفية توجيه الإنفاق وما إذا كان يتماشى مع الأولويات الوطنية والاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية، وهو أمر حيوي لضمان استخدام الأموال العامة بكفاءة وفعالية وتحقيق النتائج المرجوة، فما من نفقة جبائية إلا وضعت من أجل تحقيق هدف معين، وتنحصر هذه الأهداف عموماً في الأهداف الاقتصادية والاجتماعية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-7): حجم الحوافز الجبائية بالنسبة الى الجباية العادية للفترة 2000 الى 2020

الوحدة: مليون دينار

حجم الحوافز الجبائية/حجم الجباية العادية			
النسبة %	الايرادات العادية	ANDI-ANSEJ (ANADE)	السنوات
9,29	349 502	4 632	2000
11,34	398 238	2 626	2001
7,02	482 896	2 583	2002
13,19	524 925	12 795	2003
7,48	580 411	2 949	2004
7,76	640 472	5 316	2005
6,13	720 884	4 837	2006

5,16	766 750	8 643	2007
8,67	965 289	7 406	2008
5,87	1 146 612	11 992	2009
7,22	1 297 944	20 488	2010
6,12	1 448 898	31 166	2011
7,34	1 908 576	48 596	2012
4,62	2 031 019	42 587	2013
5,07	2 091 456	35 044	2014
4,57	2 354 648	21 874	2015
2,94	2 472 208	6 137	2016
3,70	2 630 003	3 889	2017
2,22	2 711 762	1 369	2018
3,73	2 843 465	2 168	2019
4,23	2 625 168	743	2020

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، والديوان الوطني للإحصائيات،

الملحق رقم (10)

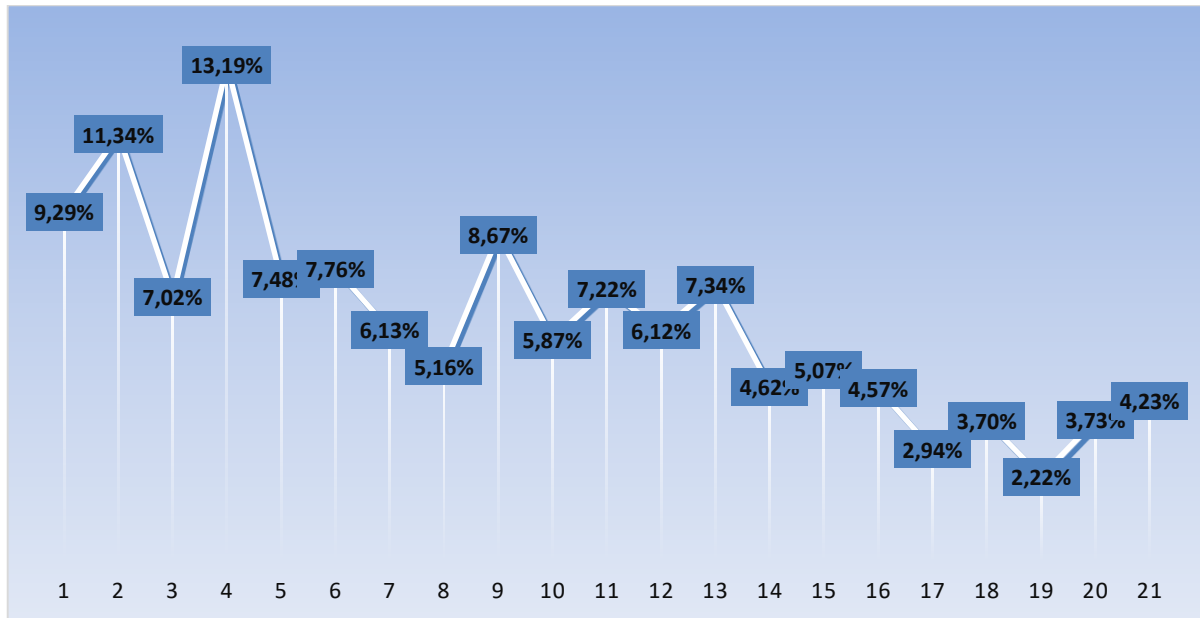
من خلال الجدول أعلاه نلاحظ حجم النفقات الجبائية لكلا الجهازين الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بالنسبة الى الإيرادات الجبائية حيث نلاحظ في اغلب الأحيان علاقة طردية بين حجم الإيرادات وحجم الحوافز والبعض السنوات ليست ذات دلالة، وفي الشكل العام تأخذ منحى تنازلي، وهذا راجع الى ارتباطها بتوجهات السياسة العامة للدولة وقوانين اعداد الميزانية العامة للدولة التي تربط بالاحتياجات العامة وأسباب اخرى يمكن تلخيصها في:

- حجم التطور الاقتصادي، قد تكون النفقات الجبائية مرتفعة نسبيا مقارنة بحجم الإيرادات، وذلك لأنه عندما تكون الأنشطة الاقتصادية متزايدة، فإن الإيرادات الجبائية ستكون محدودة في البداية ولكن النفقات الجبائية قد تكون مرتفعة لتلبية الاحتياجات المتزايدة للبنية الأساسية والخدمات العامة.
- زيادة الإيرادات بسبب التحسينات الجبائية بمرور الوقت وتحسين القدرة التنفيذية وفاعلية الإدارة الجبائية، اذا ازدياد حجم الإيرادات الجبائية في الاقتصاد الجزائري، لم يصاحبه ارتفاع في الحوافز الجبائية بنفس الوتيرة، بسبب عدم القدرة على تنفيذ المشاريع بسرعة أو تأخر في اتخاذ القرارات اللازمة لتوجيه النفقات.

- تجنب الضغط المالي في حالة نقص الموارد المالية، اذ يلزم القطاع العام بالتقشف وتقليل النفقات ويتم تحويل جزء من الحوافز الجبائية لتلبية احتياجات مالية في غير القطاعات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاستثمار.

- الأولويات الأخرى لدى الحكومة في استخدام الحوافز الجبائية، مثل تعزيز الخدمات الاجتماعية أو دعم قطاع آخر من الاقتصاد، وبالتالي قد يكون هناك تحول في توجيه الحوافز الجبائية بعيدا عن وكاتي التنمية التي تناولناها.

الشكل رقم (3-10): نسبة الحوافز الجبائية الممنوحة من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بالنسبة الى الإيرادات الجبائية للفترة 2000 الى 2020



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، والديوان الوطني للإحصائيات، الملحق رقم (07، و10)

يعكس هذا الشكل بيانات الجدول رقم (3-7) بصورة واضحة ويبين التغير في نسب الحوافز الجبائية بالمقارنة مع الإيرادات الضريبية، وكما ذكرنا سابقا في تحليل الجدول فان المنحى التنازلي يمكن ان يعبر عن الارتفاع في الإيرادات العادية بختلاف اصنافها: الاخضاعات الضريبية، نواتج املاك الدولة وغيرها، ويعبر من جهة اخرى عن الانخفاض في حجم الحوافز الجبائية التي كانت تاخذ ابعاد سياسية وخصوصا الممنوحة من قبل الوكالتين السالفتي الذكر، كما ان عدم جدوى هذه الحوافز كان له الاثر البالغ في مراجعتها و الحد منها، الا انه وابتداء من سنة 2019 نلاحظ المنحى التصاعدي للحوافز تبعا لتوجه الدولة لتشجيع الصادرات والرفع من انتاجية

المؤسسات، وودعم المقاولاتية والمؤسسات الناشئة وانشاء حاضنات للاعمال تقدم التحفيز والدعم اللازمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الصناعة والاستثمارات بصفة عامة.

المطلب الثاني: أثر الحوافز الجبائية من خلال القيمة المضافة للنشاط الاقتصادي للفترة الممتدة من 2000 الى 2021.

من المعروف أن القيمة المضافة للنشاط الاقتصادي هي إجمالي القيمة التي يتم إنتاجها في الاقتصاد بعد استخلاص تكاليف الإنتاج المباشرة، وتعتبر القيمة المضافة مؤشراً هاماً لقياس حجم النشاط الاقتصادي وتطوره.

الفرع الاول: أثر الحوافز الجبائية بالنسبة لمجموع القيمة المضافة للنشاط الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من 2000 الى 2021

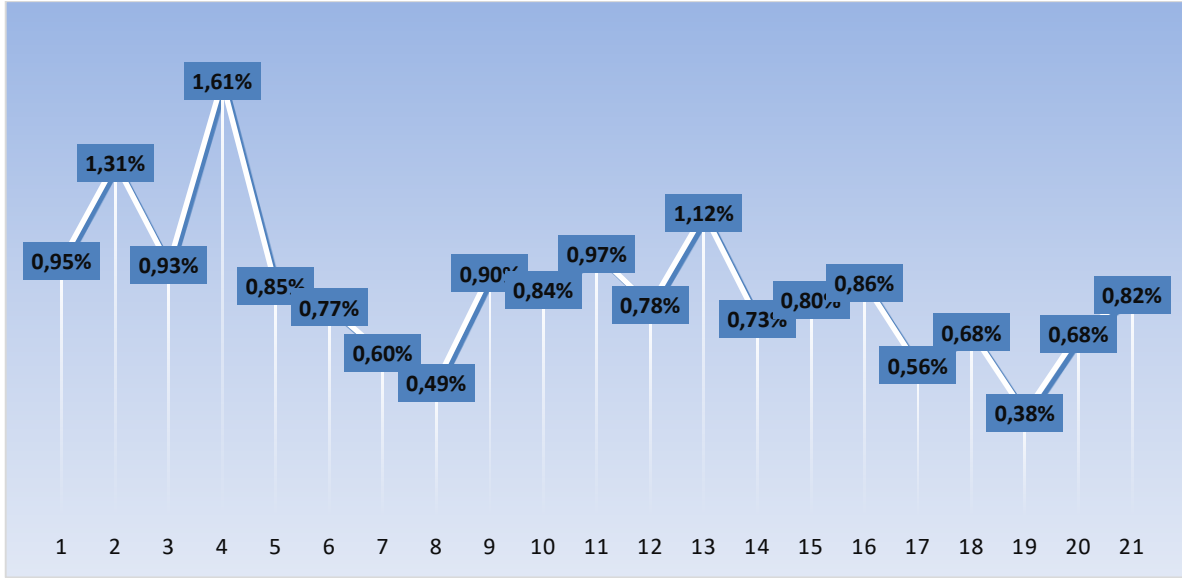
تهدف الحوافز الجبائية إلى تعزيز الاقتصاد الجزائري وجذب المزيد من الاستثمارات وتحسين التنافسية والانتاجية. وتعتبر القيمة المضافة للنشاط الاقتصادي عاملاً مهماً في تحديد حجم الحوافز الجبائية، حيث يمكن أن يؤثر زيادة القيمة المضافة على قرارات الحكومة بزيادة الحوافز الجبائية لدعم القطاعات ذات القيمة المضافة العالية.

وبالتالي، يمكن القول أن هناك علاقة متبادلة بين القيمة المضافة للنشاط الاقتصادي والحوافز الجبائية في الجزائر. حيث يمكن أن تؤثر زيادة القيمة المضافة في زيادة الحوافز الجبائية، وبالمقابل يمكن أن تؤثر الحوافز الجبائية في تعزيز النشاط الاقتصادي وزيادة القيمة المضافة.

الشكل رقم (3-11): التعبير عن أثر الحوافز الجبائية من خلال قيم مجموع القيمة المضافة للنشاط

الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من 2000 الى 2021.

الوحدة: مليار دينار جزائري



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات، الديوان الوطني للإحصائيات، الملحق رقم (04، 05، 08)

يبين هذا الشكل الرافعة التي تحدثها الحوافز الجبائية على قيم مجموع النشاط الاقتصادي للقطاع العام والخاص لفترة الدراسة، ان تحليل هذه القيم يتطلب دراسة تأثير هذه الحوافز على كفاءة وإنتاجية المؤسسات الاقتصادية، ومن أجل ذلك يمكن استخدام هذا العامل او المتغير كمؤشر لأداء المؤسسات، فمع انخفاض الضرائب وزيادة التحفيز الجبائي يزيد عدد المؤسسات التي تستثمر، هذا يمكن أن يؤدي إلى زيادة الإنتاجية بسبب زيادة المنافسة وتوفير المزيد من الموارد المالية وغيرها، كما يمكن للحوافز الجبائية أن تشجع المؤسسات الاقتصادية على استخدام تكنولوجيا أكثر تطوراً وتحديثاً لزيادة إنتاجيتها ورفع كفاءتها، وبالتالي يؤدي ذلك إلى زيادة مجموع القيمة المضافة للنشاط الاقتصادي، كما تأثر الحوافز الجبائية على استقطاب المواهب والكفاءات مما يعزز الإنتاجية ويسهم في تحسين النشاط الاقتصادي.

ويظهر من خلال الشكل ان العلاقة بين حجم الحوافز الجبائية ومجموع القيمة المضافة للنشاط الاقتصادي هي علاقة تصاعدية، وذلك يعني أن زيادة حجم الحوافز الجبائية قد تؤدي إلى زيادة مجموع القيمة المضافة، اذ تعد هذه الآلية أداة هامة تستخدمها الدولة لتشجيع النشاط الاقتصادي ودفع الشركات والأفراد لزيادة إنتاجهم وأرباحهم.

ان زيادة حجم الحوافز الجبائية تؤدي إلى زيادة الاستثمار والإنتاجية، وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي، ولكن يجب مراعاة التناسب والتوازن بين حجم الحوافز الجبائية والوضع الاقتصادي والمالي للدولة لضمان تحصيل الإيرادات الضريبية اللازمة للدولة، كما انه من المهم مراقبة وتقييم تأثير هذه الحوافز من أجل تحسين السياسات الجبائية وزيادة الكفاءة الاقتصادية في البلاد.

الفرع الثاني: أثر الحوافز الجبائية على الانتاج الداخلي الخام

الجدول رقم (3-8): تطور حجم الحوافز الجبائية مقارنة بالانتاج الداخلي الخام 2000 – 2020

الوحدة: مليون دينار

السنوات	الانتاج الداخلي الخام	الحوافز الجبائية	%
2000	3 698 683,70	32 457,00	0,88
2001	3 754 870,80	45 180,00	1,20
2002	4 023 413,80	33 878,00	0,84
2003	4 700 040,40	69 246,00	1,47
2004	5 545 851,50	43 434,00	0,78
2005	6 930 153,30	49 717,00	0,72
2006	7 823 794,60	44 173,00	0,56
2007	8 554 266,00	39 565,00	0,46
2008	9 968 908,70	83 689,00	0,84
2009	8 770 806,40	67 356,00	0,77
2010	10 404 470,80	93 671,00	0,90
2011	12 211 018,10	88 665,00	0,73
2012	13 561 457,20	140 078,00	1,03
2013	14 096 723,50	93 849,00	0,67
2014	14 490 178,80	105 972,00	0,73
2015	13 812 762,80	107 551,00	0,78
2016	14 455 022,30	72 670,00	0,50
2017	15 804 189,40	97 349,00	0,62
2018	17 390 711,12	60 213,00	0,35
2019	17 321 321,30	106 006,00	0,61
2020	15 024 828,90	111 005,00	0,74

المصدر: من اعداد الطالب، بالاعتماد على بيانات الصندوق النقد العربي، المديرية العامة للضرائب، الملحق رقم (04)،

(08).

من خلال معطيات الجدول نلاحظ انه كلما زاد حجم الانتاج الداخلي الخام كلما زاد حجم الحوافز والعكس صحيح وهذا بنسب متفاوتة لوجود الكثير من المتغيرات التي تآثر على هذه العلاقة، مثلا في سنة 2003

كانت مساهمة الحوافز الجبائية في تطور الناتج الداخلي الخام جد معتبرة إذ قدرت بنسبة 1,47%، وفي سنة 2019 لتراجع فيما بعد ثم تأخذ منحني تصاعدي ابتداء من 2019، يمكن القول انه هناك علاقة طردية بين التطور في حجم الحوافز الجبائية والتطور في حجم الناتج الداخلي الخام. يمكن أن تؤثر الحوافز الجبائية على الانتاج الداخلي الخام بعدة طرق، مثلاً تؤثر الخصومات الجبائية القائمة على بعض الصناعات أو القطاعات في زيادة الإنتاج في تلك الصناعات أو القطاعات نظراً لتحسين تنافسيتها، ويمكن أيضاً أن تؤثر الحوافز الجبائية على استثمارات الشركات ورأس المال المتاح لها، فقد يؤدي تخفيض الضرائب على الشركات إلى زيادة الاستثمارات، وبالتالي زيادة الإنتاج الداخلي الخام. ومن جهة أخرى، إذا كانت الحوافز الجبائية توجه لتحقيق أهداف محددة مثل زيادة المستوى الحضري أو تنمية مناطق معينة، فقد تكون لها تأثير على توجه الاستثمارات والإنتاج في تلك المناطق، إذ يمكن أن يحفز الحصول على امتيازات ضريبية في مناطق الاستثمار الجديدة الشركات على الاستثمار في تلك المناطق وزيادة الإنتاج الداخلي الخام فيها.

إذا تعد الحوافز الجبائية واحدة من الأدوات التي تستخدمها الدولة لتشجيع الاستثمارات وتعزيز الإنتاج الداخلي الخام في الاقتصاد الجزائري. ولكن يجب مراعاة أن الحوافز الجبائية لها تأثيرات إيجابية وسلبية محتملة، ويحتاج التوازن بينها إلى دراسة دقيقة لتحقيق النتائج المرجوة وضمان استفادة بشكل كبير. ان فعالية الحوافز الجبائية تظهر جليا في العلاقة بين التطور الناتج الداخلي الخام مقارنة بحجم النفقات الجبائية الممنوحة.

الفرع الثالث: فعالية الحوافز الجبائية في خلق مناصب الشغل.

تعتبر فعالية الحوافز الجبائية أحد العوامل الرئيسية في خلق مناصب العمل في الاقتصاد الجزائري، إذ تؤثر السياسات الضريبية والتوجيهات الحكومية في تشجيع الاستثمارات وجذب رؤوس الأموال إلى البلاد، مما يؤدي

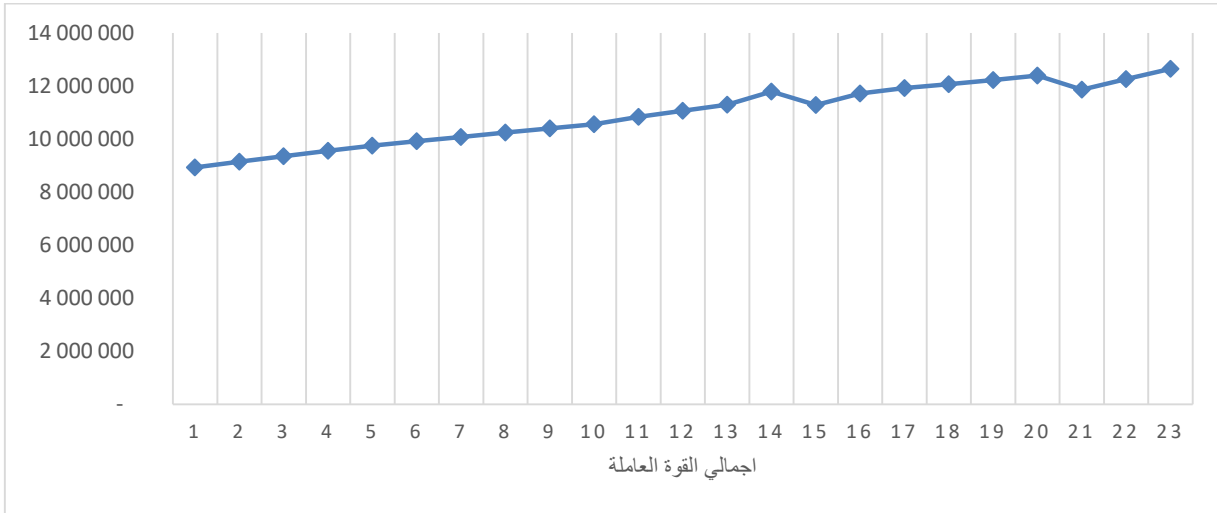
بدوره إلى إنشاء وتوسع المشاريع والشركات وبالتالي إلى خلق فرص عمل جديدة. عادة ما تتمثل الحوافز الجبائية في تخفيض الضرائب، وتوفير الإعفاءات الضريبية للشركات والمستثمرين الذين يستثمرون في القطاعات التي تعتبرها الحكومة الجزائرية مهمة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية. يمكن أن تشمل الحوافز الجبائية أيضاً توفير تسهيلات في تنفيذ الإجراءات الإدارية وتخفيض الروتين البيروقراطي، مما يزيد من جاذبية البلاد للاستثمار وبالتالي يدفع إلى توسيع قاعدة الشركات والمشاريع وخلق فرص عمل.

ومع ذلك، يجب الأخذ في الاعتبار أن فعالية الحوافز الجبائية في خلق فرص العمل تعتمد أيضاً على عوامل أخرى مثل الاستقرار السياسي والاقتصادي، وتوافر البنية التحتية السليمة، وتوجه الاستثمارات نحو القطاعات الأكثر تحقيقاً للبنود الموجودة في السياسات الحكومية.

ان الحوافز الجبائية يمكن أن تساهم في خلق مناصب العمل في الاقتصاد الجزائري إذا تم تنفيذها بشكل صحيح وفقاً لاحتياجات السوق ومتطلبات الاستثمارات، ويبين الجدول ادناه علاقة الحوافز الجبائية بعدد مناصب الشغل المنشأة.

الشكل رقم (3-12): علاقة الحوافز الجبائية بمناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة الممتدة من 2000 -

2022



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات، البنك الدولي، منظمة العمل الدولية الملحق رقم (09)

يبين الجدول تطور الإجمالي القوة العاملة في الجزائر خلال فترة الدراسة التي تعكس تأثير الحوافز على التشغيل رغم ان هناك العديد من العوامل التي تآثر على هذا المتغير الا انه يمكن اعتماد هذا المؤشر كدليل إيجابي لسلامة السياسة الجبائية بالآخذ بعين الاعتبار باقي المؤشرات التي تعزز نتائجها ومخرجاتها صحة التحليل النظري الوصفي لهذه العلاقة، اذ يمكن أن تؤثر الحوافز الجبائية بطرق مختلفة، واحدة من هذه الطرق هي جذب المزيد من العمال المهرة والمؤهلين من خلال تخفيض الضرائب على الدخل، يمكنها أيضاً تشجيع الاستثمارات في

القطاع الخاص وتعزيز نمو الشركات المحلية وإنشاء فرص عمل جديدة، إذا كان هناك المزيد من الوظائف، إن ذلك قد يؤدي إلى زيادة عدد العمال وبالتالي زيادة إجمالي القوة العاملة، ان تنفيذ حوافز جبائية بفعالية قد يحقق تحسناً في إجمالي القوة العاملة.

الفرع الرابع: فعالية الحوافز الجبائية في تعزيز الاستثمار.

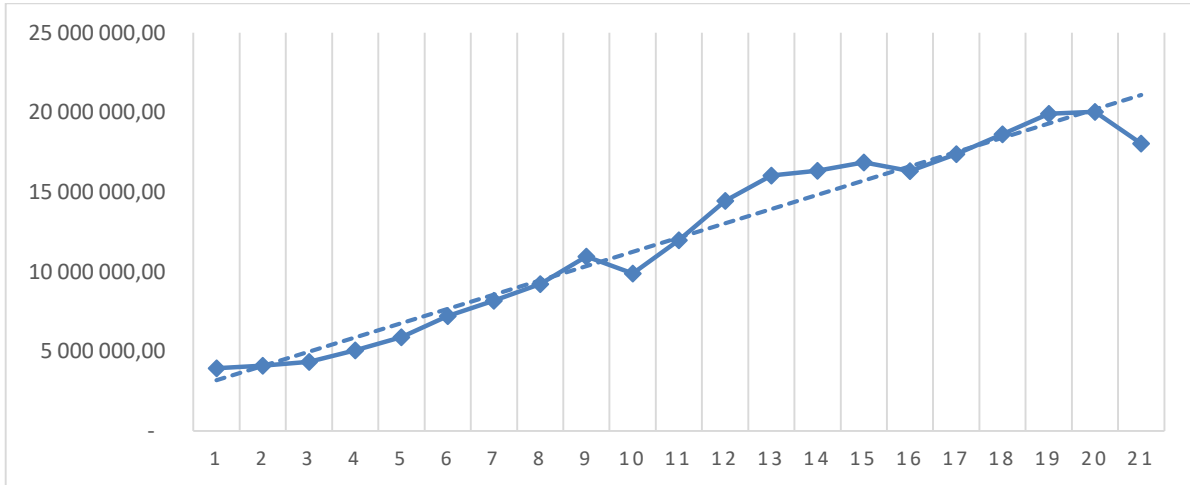
تعد الحوافز الجبائية أداة هامة تستخدم لتعزيز الاستثمار وتهدف هذه إلى جذب المستثمرين وتشجيعهم على الاستثمار في البلاد من خلال تقديم مزايا مالية أو ضريبية.

من بين الحوافز الجبائية المتاحة: تقديم تخفيضات في الضرائب للمؤسسات التي تستثمر في قطاعات محددة أو في مناطق محددة، يمكن أن يشمل ذلك تخفيضات في ضريبة الدخل أو ضريبة القيمة المضافة، تقديم إعفاءات من رسوم الأراضي أو ضرائب التسجيل المحلية للمستثمرين، تقديم تسهيلات جمركية للشركات المستثمرة، مثل تخفيض الرسوم الجمركية على المعدات والمواد اللازمة للإنتاج، توفير تسهيلات في جوازات العمل وتأشيرات الإقامة للعاملين الأجانب في الشركات المستثمرة، تقديم ضمانات للمستثمرين، مثل ضمانات الاستثمار و ضمانات العملات الأجنبية.

تعتبر هذه الحوافز مهمة لتعزيز الاستثمار في الاقتصاد الجزائري وتحسين مناخ الأعمال، الا انه يجب أن يتم التوازن بين تقديم الحوافز وحماية المصالح الوطنية وضمان استفادة الاقتصاد الجزائري من الاستثمارات الأجنبية.

الشكل (3-13): تطور حجم الاستثمار في الجزائر خلال الفترة من 2000-2020

الوحدة: مليون دينار جزائري



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات صندوق النقد العربي، الملحق رقم (10)

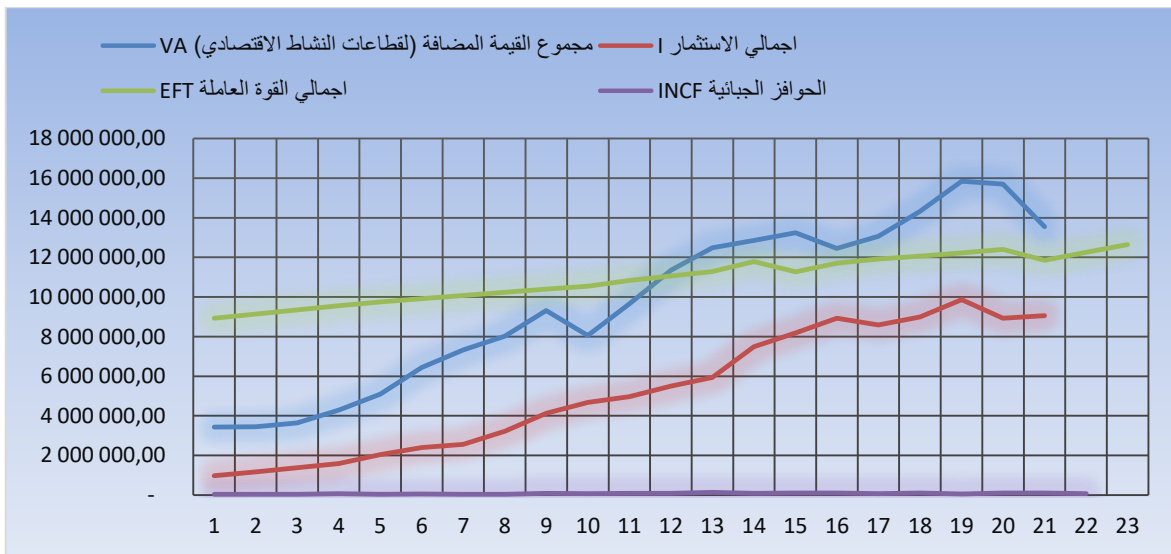
نلاحظ من خلال الشكل اعلاه المنحنى التصاعدي لحجم الاستثمارات في الجزائر وهذا راجع لسياسة الدعم والتحفيز التي تنتهجها الدولة الجزائرية بالإضافة الى مختلفة الانجازات الخاصة بالبنية التحتية والاجراءات المتعلقة برفع العراقيل وبرامج التي تهدف الى تشجيع الاستثمار وتطويره، وهي ذات تكلفة ضخمة وتحتاج مخصصات

ميزانية كبيرة، وهو يعكس توجه السياسة العامة للدولة بتحقيق التنمية الشاملة ورفع مستوى المعيشة باستخدام اليات مختلفة منها الحوافز الجبائية بزيادة الانفاق بكل اشكاله كالية لتحفيز الاستثمار.

الفرع الخامس: العلاقة بين التغير في حجم النفقات الجبائية والاستثمار والتشغيل

العلاقة بين التغير في حجم النفقات الجبائية والاستثمار والتشغيل في الاقتصاد الجزائري قد تكون مترابطة بعض الشيء، فعادةً ما تؤثر زيادة النفقات الجبائية على القطاعات المختلفة في الاقتصاد، وقد تؤثر بشكل خاص على الاستثمار والتشغيل، إذا استخدم الحوافز الجبائية بشكل فعال لتمويل برامج التشغيل والتوظيف، قد يؤدي ذلك إلى زيادة في فرص العمل وتحسين القدرة الشرائية للمستهلكين، وبدوره يؤدي زيادة الاستهلاك إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق المزيد من الاستثمار في الاقتصاد.

الشكل رقم (3-14): العلاقة بين التغير في حجم النفقات الجبائية والاستثمار والتشغيل



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات صندوق النقد العربي، الديوان الوطني للإحصائيات، البنك الدولي، والمديرية العامة للضرائب، الملحق رقم (10)

يظهر الشكل أعلاه حجم الحوافز الجبائية والاستثمار والتشغيل ومجموع القيمة المضافة لقطاع النشاط الاقتصادي في صحيفة واحدة يمكن خلالها وصف أثر لحوافز الجبائية بصورة على هذه المتغيرات ودرجة التأثير والاستجابة، ان العلاقة بين هذه العوامل تعتمد على كيفية توجيه واستخدام الحوافز الجبائية والأولويات

الاقتصادية للدولة، كما أن الإجراءات الحكومية الأخرى مثل السياسات الاقتصادية والتنمية، ومستوى الدين العام تؤثر أيضاً على العلاقة بين هذه العوامل، كما يبينه الجدول الآتي:

الجدول رقم (3-9): هيكل الاعفاءات الجبائية وعدد المشاريع المستفيدة منها سنة 2014

المجموع	الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	الوحدة	التعيين
167,091	18,235	7,087	121,602	20,167	مكلف بالضريبة	عدد المشاريع المستفيدة من الإعفاءات
95,508,530	6 393,752	949 784	33,950,458	5,421,536	مليار دج	الرسم على القيمة المضافة
6,742,059	25,490	1,941	593,328	6,121,300		الضريبة على أرباح الشركات
3,721,231	64,489	10,101	500,909	3,145,732		الرسم على النشاط المهني
105,971,820	6,483,731	961,826	35,044,695	63,481,568	المجموع	

المصدر: من اعداد الطالب باعتماد على تقرير مجلس المحاسبة لسنة 2015.

يبين الجدول أعلاه قيمة الحوافز الجبائية التي بلغت سنة 2014 بعنوان الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، مبلغ 105,972 مليون دج وهي تتعلق بالرسم على القيمة المضافة، الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني، كما يوضح انه من أصل 370 848 منصب عمل تم الاعلان عنه من طرف المستثمرين لم يحدث سوى 49 637 منصب عمل أي نسبة إنجاز إجمالية تقدر ب 13,38 % فقط. من خلال مضمون تقرير مجلس المحاسبة وفي غياب آلية لتقييم الحوافز الجبائية وفعاليتها (خاصة القيمة المضافة وعدد مناصب العمل التي أحدثت)، تم الاعتماد على تقرير حصيلة النشاط للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار للفترة 2014/2012 لمعرفة عدد مناصب العمل المحدث في إطار البرامج المستفيدة من الامتيازات المرتبطة بالاستثمارات.

المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر الحوافز الجبائية على الانتاجية المتوسطة للعمل ورأس المال

على الرغم من أن نماذج ARDL (Stands for Autoregressive Distributed Lag) استخدمت في الاقتصاد القياسي منذ عقود، إلا أنها اكتسبت مكانة هامة في السنوات الأخيرة كوسيلة لدراسة علاقات التكامل المشترك، تم تطوير هذا النموذج من قبل pesaran (1997) و shiramd and sun (1998) و pesaran and al (2001)¹، حيث يتميز هذا النموذج عن باقي نماذج القياس الاقتصادي بأنه لا يشترط ان تكون كل المتغيرات مستقرة من نفس الدرجة، اذ يمكن اعتمادها اذا كانت المتغيرات:

* كلها مستقرة عند المستوى.

* او كلها مستقرة عند الفرق الأول.

* او بعضها مستقرة في المستوى والبعض الاخر مستقر في الفرق الأول.

خلافًا لغيرها من تقنيات التكامل المشترك الحساسة لحجم العينة، فإن اختبار منهجية ARDL أكثر قوة نسبيًا في العينات الصغيرة والمحدودة، وتعطي نتائج أفضل في الدراسات التي تستخدم ما بين 30 إلى 80 مشاهدة، وإذا كشف اختبار الحدود عن وجود علاقة تكامل مشترك، يتم تقدير معاملات طويلة الأمد ونموذج تصحيح الخطأ الذي يضم معاملات قصيرة الأجل ومعامل سرعة التعديل، وبخصوص فترات الإبطاء فيتم اختيارها بالاعتماد على معايير المعلوماتية وأشهرها AIC و SC، كما تمكن هذه المنهجية من تقدير العلاقة قصيرة الأجل وطويلة الأجل في آن واحد، فهي تستند إلى إطار المعادلة الواحدة، مما يسهل من التطبيق والتفسير.

يمكن استخدام هذه المنهجية في حالة السلاسل الزمنية القصيرة، فضلاً عن إمكانية الحصول على تقديرات المدى القصير والبعيد في آن واحد، ويشترط ألا تكون هناك متغيرات مستقرة من الدرجة الثانية (2) I أو رتبة أعلى.

المطلب الأول: منهجية الدراسة والنماذج المستعملة

تتمثل المنهجية المستعملة في هذه الدراسة باختبار مدى صحة الفرضية القائلة بأن الحوافز الجبائية تساهم في رفع الإنتاجية المتوسطة للعمل في الجزائر وأيضاً اختبار الفرضية القائلة بوجود أثر إيجابي للحوافز الجبائية على الإنتاجية المتوسطة لرأس المال، ومن أجل ذلك سنقوم بتقدير نموذج قياسي وهو عبارة عن الحدار خطي متعدد بغية تقدير الأثر الذي يحدثه المتغير التفسيري السابق على المتغير التابع في النموذج الأول و المتمثل في الإنتاجية

¹ - Pesaran, M.H, Shin, Y & Smith, R j, **Bounds testing approaches to the analysis of level relationships.** Journal of applied econometrics, 16 (3), 2001 p, 289-326.

المتوسطة للعملو كذا الأثر الذي يحدثه نفس المتغير التفسير على المتغير التابع في النموذج الثاني و المتمثل هو الآخر في الإنتاجية المتوسطة لرأس المال.

الفرع الأول: النموذج المستخدم في الدراسة

إن حجم العينة التي سنعمد عليها في دراستنا تساوي 21 مشاهدة أي أننا سنقوم باستخدام قاعدة بيانات زمنية (سلاسل زمنية) للجزائر حيث أن عدد السنوات يساوي 21 وحدة سنوية فهي بذلك تغطي الفترة السنوية من 2001 إلى غاية 2021 (T= 21)، وبهذا يكون عدد المشاهدات المستخدمة في هذه الدراسة هو 21 مشاهدة.

حتى يمكننا القيام بدراسة تطبيقية حول هذه الظاهرة يتوجب علينا أولاً تعريف النموذج المستخدم في هذه الدراسة مع مراعاة ترتيب المتغيرات حسب طبيعتها، أي القيام بتحديد المتغيرات التابعة والمتغيرات المفسرة وهذا ما يجعل النموذجين يأخذان الصيغة التالية:

$$PM_{Labor} = f(CEF)$$

$$PM_{Capital} = f(CEF)$$

ولتطبيق هذين النموذجين نقوم باستخدام قاعدة بيانات زمنية (سلاسل زمنية) للجزائر حيث أن عدد السنوات يساوي 21 وحدة سنوية فهي بذلك تغطي الفترة السنوية من 2001 إلى غاية 2021 (T= 21)، وبهذا يكون عدد المشاهدات المستخدمة في هذه الدراسة هي 21 مشاهدة، إذن انطلاقاً من العينة المستخدمة في هذه الدراسة يمكننا كتابة الصيغة الأساسية للنموذجين على الشكل التالي:

$$PM_{Labor}_t = C + \beta_1 CEF_t + \varepsilon_t$$

$$PM_{Capital}_t = C + \beta_1 CEF_t + \varepsilon_t$$

الجدول رقم (3-10): تعريف لرموز المتغيرات المستعملة في الدراسة

رمز المتغير	اسم المتغير
PM_{Labor}	الإنتاجية المتوسطة للعمل
$PM_{Capital}$	الإنتاجية المتوسطة لرأس المال
CEF	الحوافز الجبائية

الفرع الثاني: وصف وتعريف متغيرات الدراسة

لقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على متغير الحوافز الجبائية في الجزائر، من أجل تحديد وتقييم تأثير هذا المتغير على إنتاجية المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، يمكن حساب الإنتاجية المتوسطة لأي من عوامل الإنتاج بسهولة، وذلك بقسمة قيمة المنتج بالأسعار الثابتة على مقدار الاستخدام لعامل الإنتاج، أو بقسمة متوسط قيمة المنتج على متوسط مقدار الاستخدام في حالة المشاهدات المتعددة، فمثلا لمقدار المنتج Y ومقدار العمل L مقدار رأس المال K يمكن حساب مؤشرات متوسط الإنتاجية¹ كالتالي:

$$Y/K = \text{متوسط إنتاجية العمل}$$

$$Y/K = \text{متوسط إنتاجية رأس المال}$$

لغرض دراسة أثر الحوافز الجبائية على إنتاجية المؤسسات الاقتصادية في الجزائر استخدمنا بيانات سنوية للفترة 2000-2022، وتمشيا مع التوجهات الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية قمنا باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL.

* متغيرات النموذج: وفقا للهدف من تقدير هذا النموذج المتمثل في تحليل وقياس اثر الحوافز الجبائية على إنتاجية المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، تم تحديد المتغيرات المستخدمة وهي:

* المتغير المستقل:

- الحوافز الجبائية.

* المتغير التابع:

- الإنتاجية المتوسطة للعمل

- والإنتاجية المتوسطة لرأس المال.

* بيانات متغيرات النموذج: البيانات المستعملة في هذا النموذج محصلة من منشورات الديوان الوطني للإحصائيات، صندوق النقد العربي، البنك الدولي، ووزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، وتشمل الفترة (2000-2022)، وبالنسبة لمتغير إنتاجية المؤسسات الاقتصادية فقد تم احتسابه بالصيغة بالاعتماد على طريقة الجرد الدائم لرأس المال، اجمالي القوة العاملة، حجم الاستثمار، ومجموع القيمة المضافة للنشاط الاقتصادي، اما بالنسبة للحوافز الجبائية فقد تم حسابه من خلال مجموع الحوافز المقدمة من خلال الهيئات: (ANDI, ANSEJ/(ANADE), CNAC, ANJEM)، والتي تشمل مختلف أنواع الضرائب:

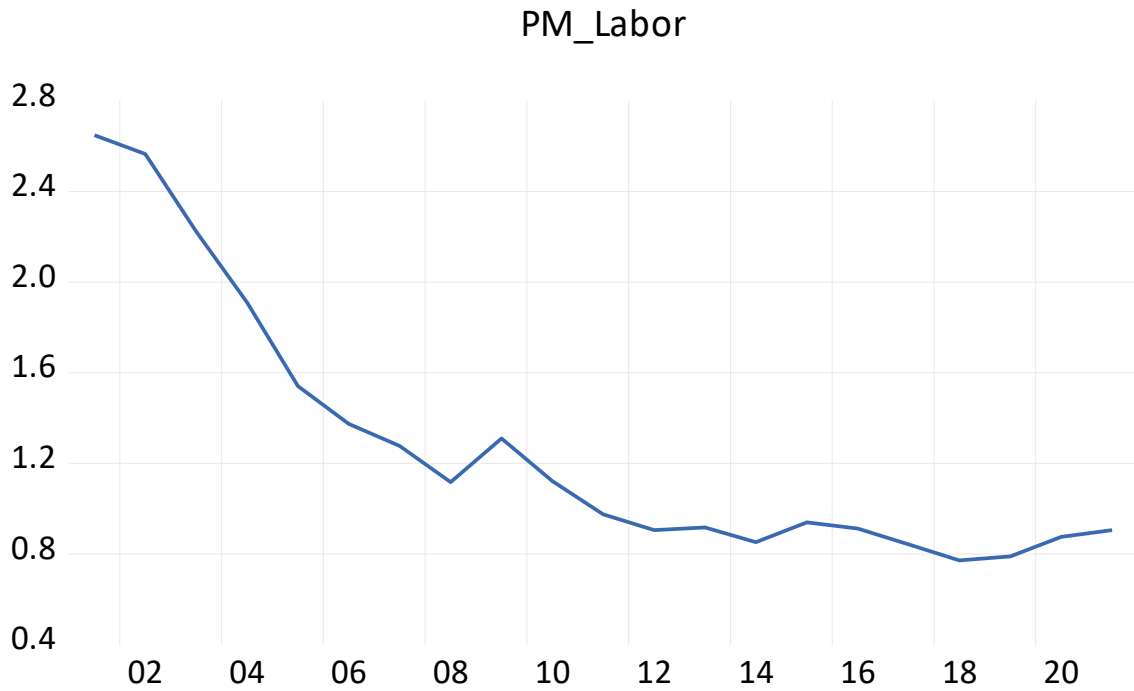
(TVA, IBS, IRG, IFU, TAP, TF, ERGS)

¹ مصطفى بابكر، الإنتاجية وقياسها، المعهد العربي للتخطيط، العدد 61، 2007، الكويت، ص 4

1- الإنتاجية المتوسطة للعمل (PM_Labor):

هو مؤشر يشير إلى أهم عامل في الإنتاج وهو سهل القياس نسبياً. كما أنه يلعب دوراً رئيسياً في حساب مستويات المعيشة، معبراً عنها في دخل الفرد مما يعطيه أهمية كبيرة في العمل العام، ومع ذلك، فهو يعكس بشكل جزئي فقط القدرات الشخصية للعمال أو كثافة الجهود التي يبذلونها، تعبر إنتاجية العمل عن درجة الكفاءة التي يتم بها الجمع بين العمل وعوامل الإنتاج الأخرى وحجم هذه العوامل الأخرى المتاحة لكل عامل وسرعة التطور التقني والجسدي والمادي، كما انه يوفر معلومات عن الملف الزمني للاستخدام المنتج للعمل من أجل توليد قيمة مضافة، فضلاً عن التغيرات في التقنية والتنظيم والكفاءة داخل المؤسسات فيما بينها، وأخيراً تأثير وفورات الحجم والتباين في معدلات استخدام القدرات.

الشكل رقم (3-15): الإنتاجية المتوسطة للعمل في الجزائر للفترة 2001-2021



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مستخرج برنامج Eviews 12

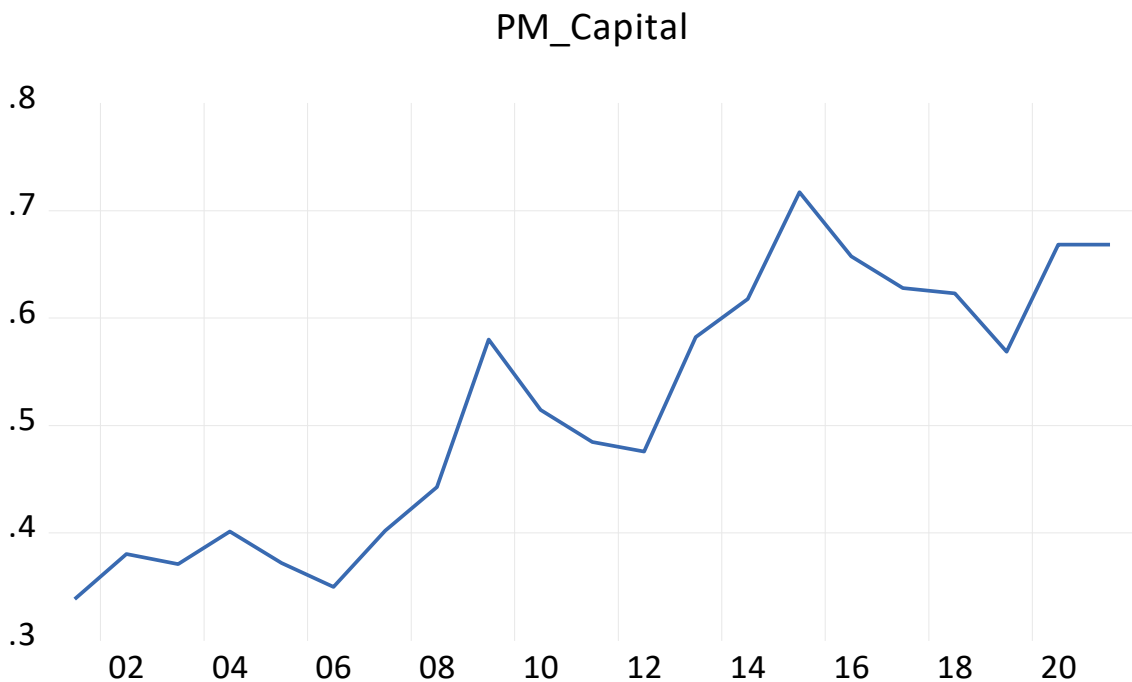
نلاحظ من خلال الشكل المنحني المتناقص للإنتاجية المتوسطة للعمل في الجزائر و الذي يمكن أن يكون لاسباب متعددة ومتنوعة، كنقص الاستثمارات لتحسين التكنولوجيا وتحديث المعدات والبنية التحتية، مما يؤثر سلباً على إنتاجية العمل، بالإضافة الى ان الاقتصاد الجزائري يعاني من قطاع غير منظم وغير مهيكّل

بشكل كبير، مما يؤدي إلى تشتت الإنتاجية وتدني الكفاءة، ناهيك عن نقص في المهارات والتدريب المهني في بعض القطاعات، كما ان الشركات والمؤسسات في الجزائر تعاني من بيروقراطية الإجراءات وتعقيد القوانين والتشريعات، مما يعيق الإنتاجية ويؤثر سلباً على الأعمال الاقتصادية، قلة الابتكار والبحث العلمي وتطوير المنتجات والخدمات، مما يقيد تحسين الإنتاجية، كما ان عدم التوافق بين العرض والطلب في بعض القطاعات يؤدي إلى تراجع الإنتاجية وتراكم المخزونات، وبدون اغفال عدم الاستدامة البيئية فقد يؤثر التلوث البيئي واستغلال الموارد بشكل غير مستدام على الإنتاجية في بعض القطاعات.

2- الإنتاجية المتوسطة لرأس المال (PM-Capital):

تميل مقاييس إنتاجية رأس المال في القيمة المضافة إلى أن تكون أقل حساسية من تلك الموجودة في الناتج الإجمالي لعمليات الإحلال بين العوامل الوسيطة ورأس المال، عندما يتم قياس عامل رأس المال في شكله الأنسب، كتدفق الخدمات وتصحيح التغيرات التي تؤثر على جودة السلع الرأسمالية، فإنه يعكس التطور التقني المادي (زيادة أو انخفاض جودة السلع الرأسمالية) إلى زيادة أو انخفاض في تدفق خدمات رأس المال معبراً عنه بجودة ثابتة، يجب أن نميز إنتاجية رأس المال عن معدل العائد على رأس المال. الأول هو مقياس جزئي ومادي للإنتاجية. والثاني هو مقياس الدخل، الذي ينشئ علاقة بين دخل رأس المال وقيمة مخزون رأس المال، تشير التغيرات في إنتاجية رأس المال إلى المدى الذي يمكن فيه زيادة الإنتاج عن طريق تقليل تكاليف الرفاهية، وتأخذ التكاليف شكل استهلاك غير محقق.

الشكل رقم (3-16): الإنتاجية المتوسطة لرأس المال في الجزائر للفترة 2001-2021



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مستخرج برنامج Eviews 12

من خلال الشكل اعلاه، نلاحظ منحني التصاعدي للإنتاجية المتوسطة لرأس المال في الاقتصاد الجزائري وهذا راجع الى زيادة الاستثمارات، التي بدورها تزيد من الإنتاجية المتوسطة لرأس المال. وتشمل الاستثمارات زيادة الإنتاجية والتكنولوجيا والتحسينات في العمليات الإنتاجية، وتحسين التكنولوجيا باستخدام أحدث المعدات والأجهزة في الإنتاج، مما أدى الى الزيادة في الإنتاجية المتوسطة لرأس المال، وبدون اغفال دور تحسين المستوى التعليمي وتوفير التدريب المناسب للعمال، الذي يؤدي إلى زيادة كفاءتهم ومهاراتهم وبالتالي زيادة الإنتاجية المتوسطة لرأس المال.

توضع هذه الأسباب معاً يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع المنحني التصاعدي للإنتاجية المتوسطة لرأس المال في الاقتصاد الجزائري.

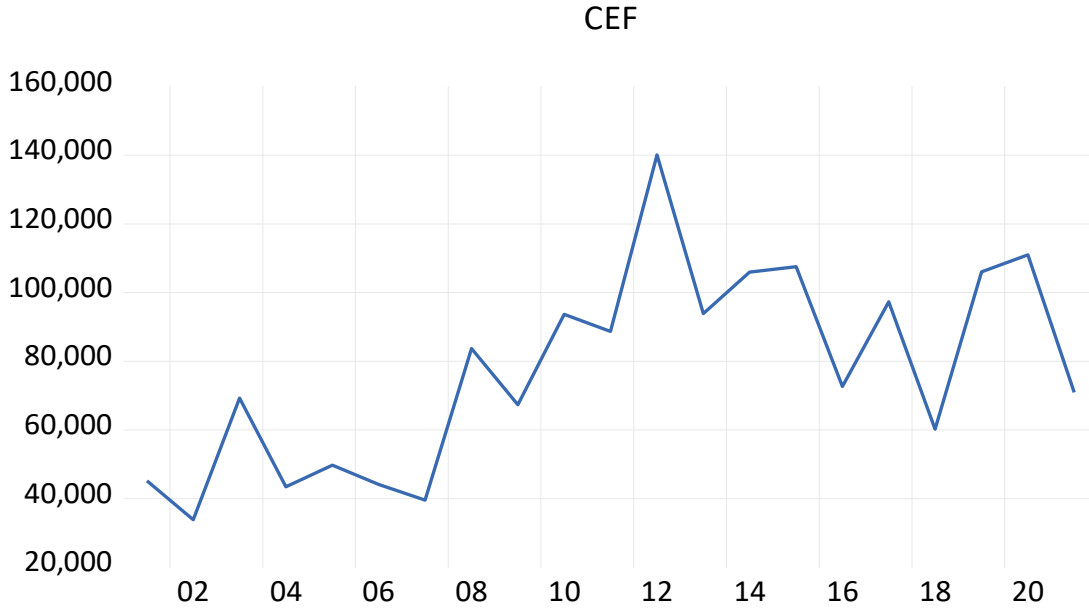
3- الحوافز الجبائية (CEF):

تشكل الحوافز الجبائية تحويلاً للموارد العامة يتم تنفيذه من خلال تخفيض الالتزامات الضريبية فيما يتعلق بالضريبة المرجعية، ومع ذلك، يجب أن تسعى هذه التحويلات بشكل أساسي إلى تحقيق واحد على الأقل من هذه الأهداف الأربعة¹:

- تحسين تدرجية النظام الضريبي
- توفير قدر أكبر من الكفاءة في الهيكل الضريبي
- تخفيض استهلاك السلع ذات الجودة
- تشجيع الاستثمار في قطاعات معينة أو المناطق الخاصة.
- تحفيز إنتاجية المؤسسات وتعزيز كفاءتها.

الشكل رقم (3-17): الحوافز الجبائية في الجزائر للفترة 2001-2021

¹ - Djelil Zineabidine, Op.cit.



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مستخرج برنامج Eviews 12

المطلب الثاني: دراسة تحليلية للمتغير التابع والمتغيرات التفسيرية المدرجة في النموذجين

قبل تقدير النموذجين السابقين سنقوم بتحليل المركبات الأساسية لمتغيرات الدراسة عن طريق تقنية التحليل الشعاعي بالمكونات الأساسية (ACP)، فهذه التقنية تسمح لنا بمعالجة عدد غير محدود من المتغيرات الكمية وهذا بعرض وتحليل سريع للارتباطات ما بين المتغيرات الكمية، كما تقدم عرض وتحليل لمختلف المتغيرات في تمثيل بياني ذو بعدين أو ثلاثة أبعاد.

الفرع الأول: الارتباط بين المتغيرات التفسيرية:

سنقوم في هذه المرحلة بعرض مصفوفة معامل الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة وذلك لتحديد قوة الارتباط بين هذه المتغيرات، وكذلك تحديد علاقة الارتباط بينها بغية أن يكون النموذج المراد تقديره مبني على متغيرات مفسرة ومرتبطة بالظاهرة ارتباطا تاما لكي نقلل من نسبة الخطأ وسوء التقدير.

من خلال ملاحظتنا للملحق رقم 30 يمكننا القول أن معامل الارتباط بين الحوافز الجبائية والإنتاجية المتوسطة للعمل يساوي 0,664 وهو ذو دلالة إحصائية، وهذا يتفق مع الفرضية التي تنص على وجود علاقة طردية بينهما، وهذا يعطينا فكرة أن الارتباط بين هذين المتغيرين موجب، أي أن علاقة الارتباط التي تجمع بينهما

هي علاقة طردية، كما أن القيمة المطلقة لمعامل الارتباط تساوي 0,664 و هي أكبر تماما من 0.5 مما يجعل الارتباط بين هذين المتغيرين قوي نسبيا، ويمكن القول بأن هناك علاقة ارتباط بين هذين المتغيرين لأن قيمة معامل الارتباط أكبر تماما من 0.5.

كما نلاحظ أيضا أن الارتباط بين الحوافز الجبائية والإنتاجية المتوسطة لرأس المال تساوي 0,588 وهو ذو دلالة إحصائية، وهذا يتفق مع الفرضية التي تنص على وجود علاقة طردية بينهما، وهذا يعطينا فكرة أن الارتباط بين هذين المتغيرين موجبة، أي أن علاقة الارتباط التي تجمع بينهما هي علاقة طردية، كما أن القيمة المطلقة لمعامل الارتباط تساوي 0,588 وهي أكبر تماما من 0.5 مما يجعل الارتباط بين هذين المتغيرين قوي.

الفرع الثاني: اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

الهدف من هذا الاختبار هو معرفة إذا كانت المتغيرات التابعة تتبع التوزيع الطبيعي، فإذا كان المتغير التابع يتبع التوزيع الطبيعي في الانحدار الخطي كما هو في حالتنا فهذا يسمى الانحدار الخطي العام أما إذا كان المتغير التابع لا يتبع التوزيع الطبيعي فهذا يسمى بالانحدار الخطي المعمم فلهذا قبل القيام بأي تقدير يجب أولا معرفة هذه الخاصية من أجل دقة التقدير وعدم التحيز أيضا.

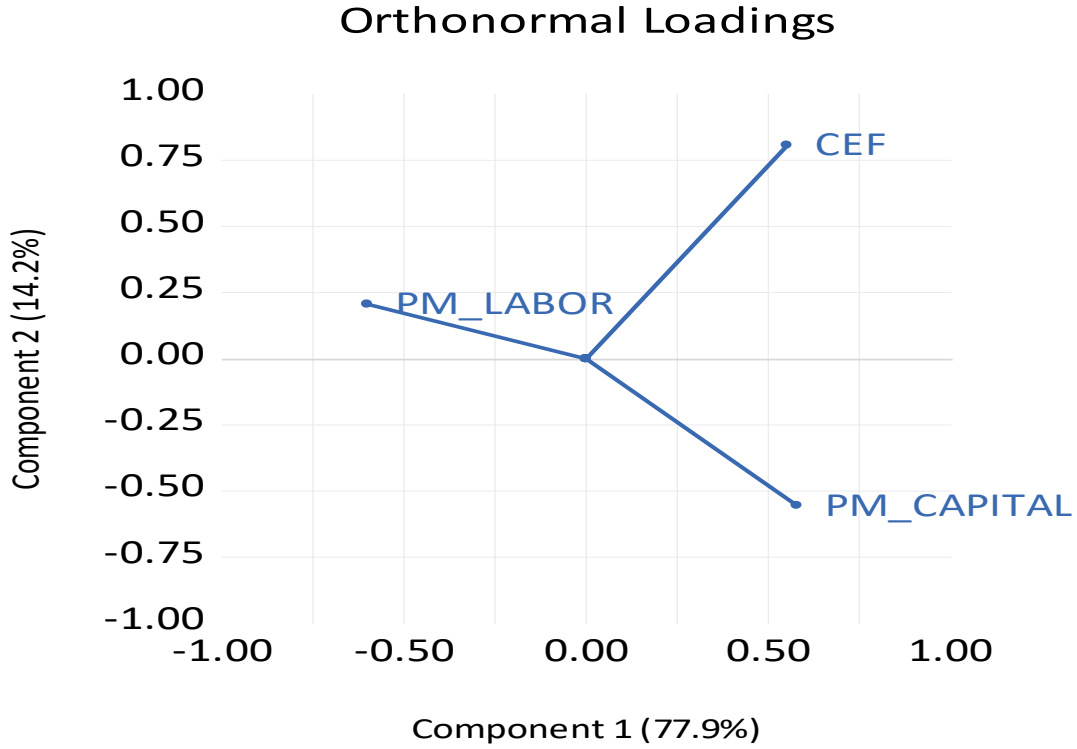
نلاحظ من خلال الملحق رقم (11) أن المتغير التابع الأول PM_Labor والمتغير التابع الثاني PM_Capital يتبعان التوزيع الطبيعي مما يجعلنا نستنتج أن الانحدار الذي سنعمد عليه في النموذج الأول هو الانحدار الخطي العام، كذلك بالنسبة للمتغير التفسيري والتي تظهر قيمته الاحتمالية أكبر من 0.05، مما يجعلنا نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلية وعليه يمكن القول إن المتغير التفسيري يتبع التوزيع الطبيعي، ومنه نستنتج أن الانحدار المستخدم في هذا النموذج الثاني هو أيضا الانحدار الخطي العام.

الفرع الثالث: دائرة معامل الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة

نلاحظ من خلال الشكل رقم 14 أن المتغيرات ستمثل على مستوي ذو بعدين (F1 و F2)، وهذا لأن مجموع القيمة الذاتية لمحور الشعاعي الأول F1 ومحور الشعاعي الثاني F2 يمتلك نسبة كبيرة من الكثافة الاجمالية (Inertie totale)¹ ما يقارب 92,1 %، أي أننا سنمثل على المستوي محاور شعاعية ذات قيمة ذاتية أكبر من الواحد، كما نلاحظ أيضا أن باقي القيم الذاتية عرفت انخفاضا حادا أو سقوط حر في نسبة تمثيلها من الكثافة الاجمالية، فهذا يوحي أن نتائج هذه الدراسة التحليلية ستكون مرضية جدا.

الشكل رقم (3-18): دائرة معامل الارتباط الخطي بين المتغيرات والمحاور

$${}^1J_{t(0)} = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^n d^2(i, 0) = p(\text{lenombre des variable})$$



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مستخرج برنامج Eviews 12

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن المتغير التفسيري له علاقة ارتباط مع المتغير التابع الأول PM-Labor والمتغير التابع الثاني PM-Capital، حيث أن هذه العلاقة تكون علاقة إيجابية كما سبق ووضحناه في مصفوفة معامل الارتباط الخطي، أي أننا نؤكد مرة أخرى صحة النتائج التي تحصلنا عليها سابقا، حيث أن هذه النتائج مطابقة لما تظهره دائرة معامل الارتباط الخطي.

المطلب الثالث: تقدير نماذج الدراسة

سنقوم بتقدير النموذجين السابقين باستخدام طريقة المربعات الصغرى، ويلزمنا في ذلك دراسة استقرارية متغيرات النموذجين وفق المنهجية التالية:

الفرع الأول: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

يهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص السلاسل الزمنية حمل الدراسة، وتحديد درجة تكاملها (درجة السكون للسلسلة الزمنية لكل متغير)، كوهنا شرطا أساسيا من شروط التحليل للوصول إلى نتائج صحيحة ومنطقية، ولتفادي ما يعرف بالانحدار الزائف أو المضلل Supérior Régession نستخدم في هذه الدراسة اختبارين، ومنها: اختبار (Augmentedickey-Fuller1981)، واختبار (Peron -Phillips1988)، باعتبارهما الاختيار الأكثر استخداما في الدراسات الاقتصادية القياسية.

- اختبار ديكي فولر الموسع ADF واختبار فيلبس بيرون PP

في إطار تطبيق منهج ARDL للتكامل المشترك لمتغيرات الدراسة نبحث طبيعة استقرارية السلاسل، فنأكد انما ليست متكاملة من الرتبة الثانية (2)I ويتم دراسة الاستقرارية بالاعتماد على اختبار فيليب بيرون (PP) وديكي فولر (ADF) والتي يمكن الحصول على نتائجها مباشرة وفي نفس الوقت بالاعتماد على البرمجية المعدة خصيصا في برنامج Eviews 12 من خلال نتائج الملاحق رقم (12، 13) والملحقة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-11): درجة استقرارية متغيرات الدراسة القياسية

من نوع I(0)	من نوع I(1)
/	PM_Labor, PM_Capital, CEF

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مستخرج برنامج Eviews 12، الملاحق رقم (12، 13)

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن جميع المتغيرات (PM_Labor, PM_Capital, CEF) غير مستقرة في المستوى، بل تستقر عند أخذ الفرق الأول، أي متكاملة من الدرجة الأولى (1) I، عند مستوى المعنوية 10 % وأيضا 5 %، ويتبين من خلال نفس الجدول أن جميع المتغيرات الدراسة مستقرة، ولكن بعد أخذ الفرق الأول. I (1).

من خلال الاختبارين السابقين ADF وPP لاختبار استقرارية السلاسل الزمنية، تم الحكم على استقرارية المتغيرات من خلال مقارنة t الجدولية مع t المحسوبة عند مستوى المعنوية 5% و 10% وتؤكد نتائج الاختبارين أن كل متغيرات الدراسة غير مستقرة عند هذا المستوى، إنما تستقر بعد أخذ الفرق الأول (1) I، عند مستوى المعنوية 5% و 10% ولا وجود لمتغيرات مستقرة عند الفرق الثاني (2) I، ومن ثم يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود ARDL.

الفرع الثاني: اختبار التكامل المشترك لمتغيرات الدراسة

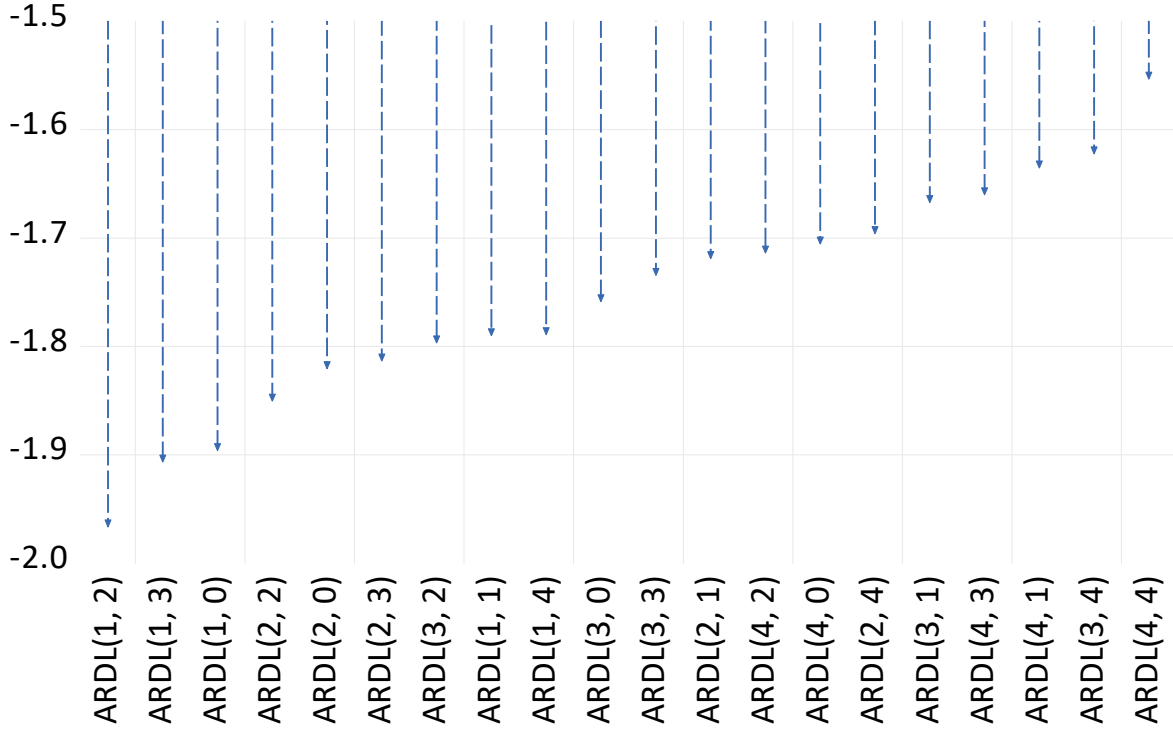
قبل الكشف عن وجود علاقات التكامل المشتركة باستخدام منهجية اختبار الحدود لـ All and Pesaran 2001 سوف يتم تحديد فترة الإبطاء المثلى.

1-تحديد فترة الإبطاء المثلى:

سوف يتم تحديد فترة الإبطاء المثلى لمتغيرات الدراسة باستخدام معيار AKAIKE. والشكل التالي يوضح ذلك

الشكل رقم (3-19): اختيار فترات الإبطاء الملائمة لنموذج الإنتاجية المتوسطة للعمل

Akaike Information Criteria



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مستخرج برنامج Eviews 12

من خلال الشكل السابق ووفقا لمعيار AIC، تبين أن النموذج ARDL (1,2) هو النموذج الأمثل لهذه الدراسة من بين أفضل 20 نموذج ويمكن صياغة نموذج الدراسة وفق لصيغة التالية:

$$\Delta PM_Labor_t$$

$$= C + \sum_{i=1}^1 B_{1i} \Delta PM_Labor_{t-i} + \sum_{i=1}^2 B_{2i} \Delta CEF_{t-i} + \alpha_1 PM_Labor_{t-1} + \alpha_2 CEF_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث:

Δ الفروق من الدرجة الأولى

C الحد الثابت

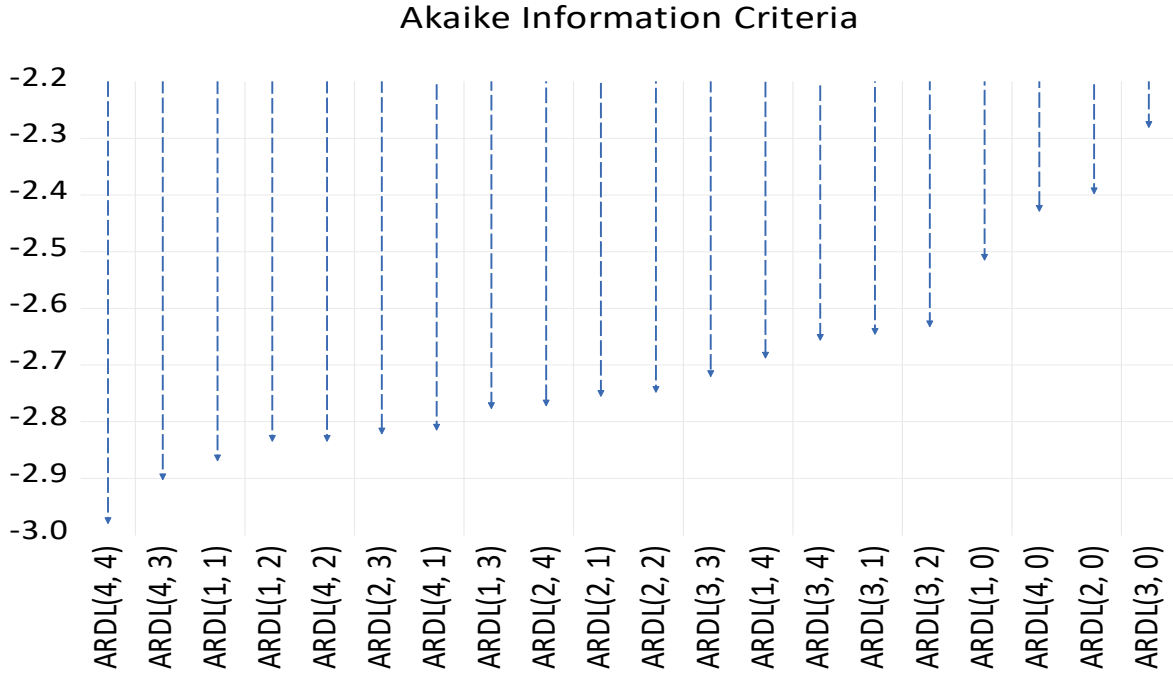
T اتجاه الزمن

ε حد الخطأ العشوائي

B معاملات العلاقة قصيرة الأجل

α معاملات العلاقة طويلة الأجل

الشكل رقم (3-20): اختيار فترات الإبطاء الملائمة لنموذج الانتاجية المتوسطة لرأس المال



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مستخرج برنامج Eviews 12

من خلال الشكل السابق وفقا معيار AIC، تبين أن النموذج ARDL (4,4) هو النموذج الأمثل لهذه الدراسة من بين أفضل 20 نموذج. يمكن صياغة نموذج الدراسة وفق الصيغة التالية:

$$\Delta PM_Capita_t$$

$$= C + \sum_{i=1}^4 B_{1i} \Delta PM_capital_{t-i} + \sum_{i=1}^4 B_{2i} \Delta CEF_{t-i} + \alpha_1 PM_capital_{t-1} + \alpha_2 CEF_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث:

Δ الفروق من الدرجة الأولى

C الحد الثابت

T اتجاه الزمن

ε حد الخطأ العشوائي

B معاملات العلاقة قصيرة الأجل

α معاملات العلاقة طويلة الأجل

2- اختبار الحدود للتكامل المشترك: BOUND TEST

اعتمادا على المعادلة السابقة سوف نجري اختبار BOUND TEST لـ (2001) Pesaran للتحقق من قيمة المعلمات، حيث يهدف هذا الاختبار إلى الكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

- فرضية العدم: عدم وجود تكامل مشترك (لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل، بين المتغيرات)

- الفرضية البديلة: وجود تكامل مشترك (وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات)

لإجراء هذا الاختبار، تم صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الصفرية: لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل

$$\alpha_1 = \alpha_2 = 0$$

الفرضية البديلة: توجد علاقة توازنية طويلة الأجل

$$\alpha_1 \neq \alpha_2 \neq 0$$

الجدول رقم (3-12): اختبار BOUND TEST لنموذج الانتاجية المتوسطة للعمل

مستوى المعنوية			قيمة فيشر المحدولة	قيمة فيشر المحسوبة
%10	%5	%1		القيمة
3.02	3.62	4.94	الحد الأدنى I(0)	22.29244
3.51	4.16	5.58	الحد الأعلى I(1)	K=1

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مستخرج برنامج Eviews 12 ، الملحق رقم (14)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة فيشر F الإحصائية تساوي 22.29244، وهي أكبر من القيم الجدولية العليا والقيمة الدنيا عند مستوى المعنوية 1% مما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير المستقل CEF والمتغير التابع PM_Labor، وبالتالي يتم قبول الفرضية البديلة التي تشير إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

الجدول رقم (3-13): اختبار BOUND TEST لنموذج الانتاجية المتوسطة لرأس المال

مستوى المعنوية			قيمة فيشر المحدولة	قيمة فيشر المحسوبة
%10	%5	%1		القيمة

3.02	3.62	4.94	الحد الأدنى $I(0)$	20.20553
3.51	4.16	5.58	الحد الأعلى $I(1)$	K=1

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد مستخرج برنامج Eviews 12، الملحق رقم (15)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة فيشر F الإحصائية تساوي 20.20553، وهي أكبر من القيم الجدولية العليا والقيمة الدنيا عند مستوى المعنوية 1% مما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير المستقل CEF والمتغير التابع $PM_Capital$ ، وبالتالي يتم قبول الفرضية البديلة التي تشير إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

بناء على ذلك يمكن تطبيق منهجية تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة $ARDL$ للعلاقات طويلة وقصيرة الأجل للنموذجين.

الفرع الثالث: تقدير الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة $ARDL$

1-النموذج الأول إنتاجية المتوسطة للعمل:

وفقا للنموذج المختار في هذه الدراسة فإن الملحق رقم 31 يبين نتائج تقدير النموذج $ARDL(1,2)$ ، أما الجدول الذي يأتي بعده فإنه يعرض المعاملات المقدرة للنموذج على مدى الطويل والقصير.

1-1- اختبار علاقة قصيرة الأجل وطويلة الأجل:

الجدول رقم (3-14): نتائج تقدير معاملات الاجلين الطويل والقصير لنموذج $ARDL$

علاقة الاجل الطويل			
الاحتمال P	إحصائية T	المعلمة coef	المتغير
0.7865	-0.276169	-1.35E-06	CEF
0.0581	2.063542	0.954638	C
علاقة الاجل القصير			
0.0008	-4.232497	-0.250498	ECT
0.8185	0.233774	2.17E-07	$D(CEF)$
0.0768	1.910445	1.74E-06	$D(CEF(-1))$

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مستخرج برنامج Eviews 12 الملحق رقم (16)

- تحليل نتائج تقدير العلاقة على المدى البعيد: نلاحظ وجود إشارة موجبة تسبق المتغير CEF (الحوافز الجبائية) وهي غير معنوية عند 5% حيث نلاحظ قيمة احتمال مقابل لها تساوي 0.7865 وهي أكبر من 0.05 دلالة على عدم وجود معنوية إحصائية، أي انه لا يمكن تفسير العلاقة بين الحوافز الجبائية والإنتاجية المتوسطة للعمل في مؤسسات القطاع الاقتصادي في الجزائر على المدى البعيد خلال الفترة المدروسة من خلال هذه العينة او النموذج المعتمد.

1-2- اختبار جودة النموذج

يبقى الغرض من هذه المرحلة التأكد من خلو النموذج من المشاكل القياسية التالية:

- مشكلة عدم ثبات التباين
- مشكلة الارتباط الذاتي
- مشكلة الارتباط الذاتي المتعدد
- مشكلة عدم التوزيع الطبيعي للبواقي

1-3- اختبار مشكلة عدم ثبات التباين heteroskedasticitytest

1-3-1- اختبار ARCH الغرض من هذا الاختبار هو الكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين للبواقي نلاحظ من خلال الملحق رقم (17) أن قيمة $Prob. Chi-Square$ (0,7650) أكبر تماما من مستوى المعنوية 5% وبالتالي قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أثر لـ $ARCH$.

1-3-2- اختبار $BREUSH-PAGAN-GODFREY$ الغرض من هذا الاختبار الكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين .

نلاحظ من خلال الملحق رقم (18) أن قيمة $Prob. Chi-Square$ (0,4223) أكبر تماما من مستوى المعنوية 5% وبالتالي قبول فرضية العدم التي تنص على ثبات التباين أو تجانسها. وما يمكن ملاحظته من خلال الاختبارين السابقين، نجد أن القيمة الإجمالية لجميع الاختبارات أكبر من 5% وبالتالي نستنتج أن النموذج لا يعاني من مشكلة اختلاف التباين، وهي صفة مرغوبة في النموذج.

1-3-3- اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء:

نلاحظ من خلال الملحق رقم (19) أن القيمة الاحتمالية لاختبار $LM TEST$ تساوي 0,4791 وهي أكبر من 5% مما يشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين أخطاء في النموذج عند مستوى المعنوية 5% .

1-3-4- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

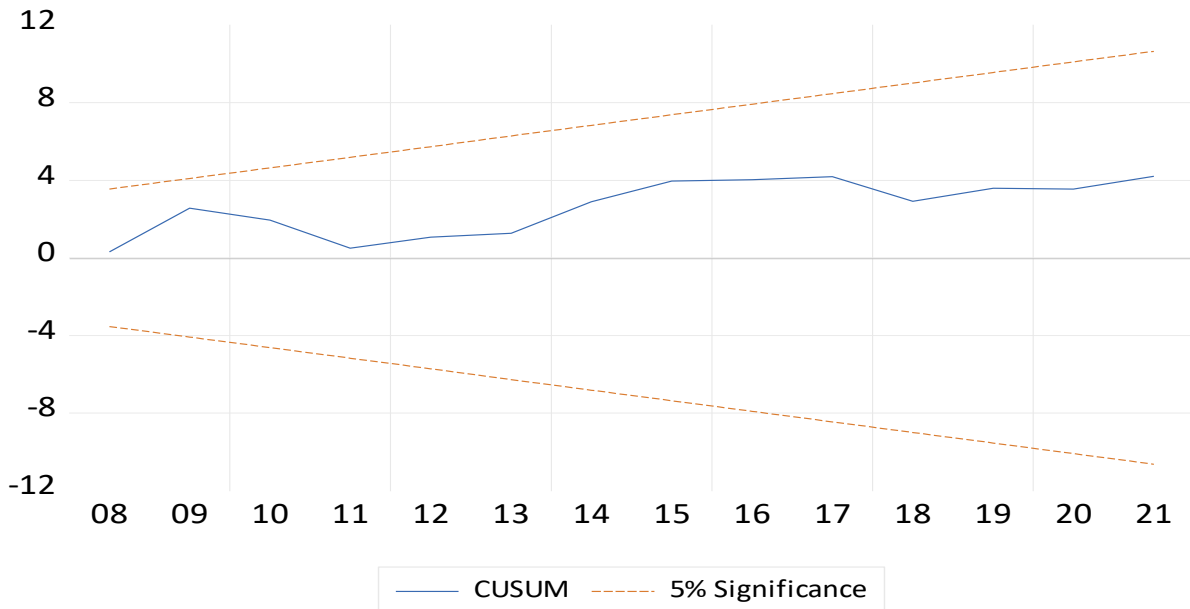
من خلال الملحق رقم (20) نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لاحصائية JARQUE-BERRA تساوي 0,447193 وهي أكبر من 5%، ومنه فإن البواقي تتبع توزيعا طبيعيا عند مستوى المعنوية 5%.

1-3-5- اختبار استقرار الهيكل للنموذج:

يكمن الغرض من هذا الاختبار في التحقق من خلو البيانات المستخدمة في الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية عبر الزمن، ولمعرفة ذلك يتم استخدام الاختبارين الآتيين:

أ-المجموع التراكمي للبواقي الراجعة CUSUM:

الشكل رقم (3-21): اختبار المجموع التراكمي للبواقي الراجعة CUSUM

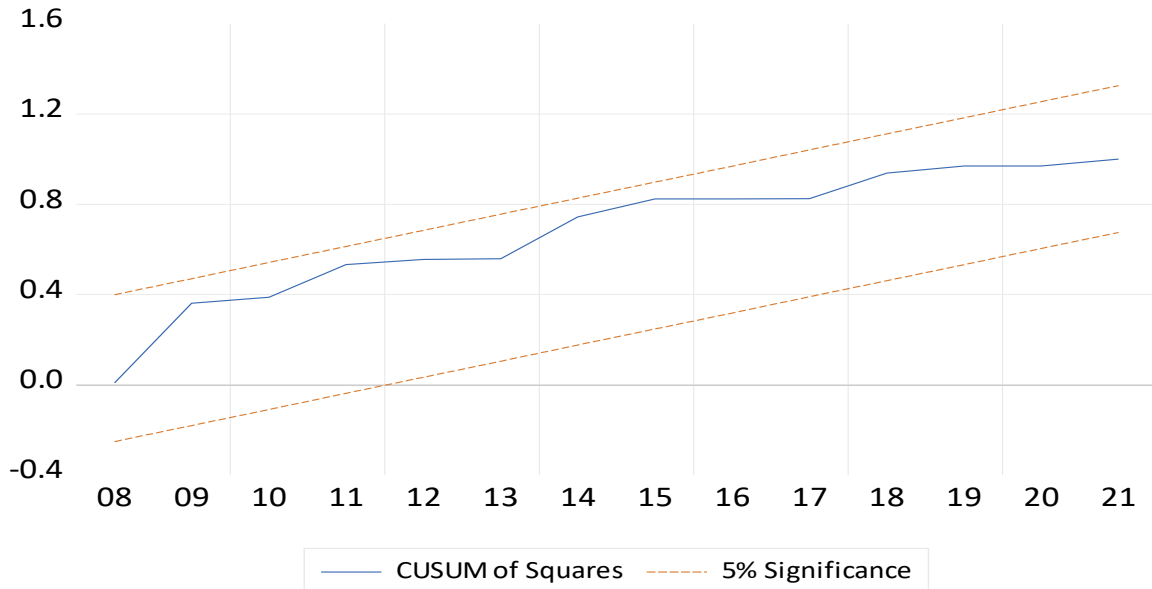


المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مستخرج برنامج Eviews 12

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن المنحنى البياني للمجموع التراكمي للبواقي الراجعة CUSUM يقع داخل مجال الثقة 95% مما يؤكد على استقرارية المعلمات في الكدى الطويل عند مستوى المعنوية 5% .

ب-المجموع التراكمي لمربعات البواقي الراجحة CUSUMSQ:

الشكل رقم (3-22): اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي الراجحة CUSUMSQ



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مستخرج برنامج Eviews 12

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن المنحنى البياني لمجموع التراكمي لمربعات البواقي الراجحة يقع داخل مجال الثقة 95 %، مما يؤكد على استقرار المعاملات في المدى الطويل عند مستوى المعنوية 5 %.

2-النموذج الثاني إنتاجية المتوسطة لرأس المال:

وفقا للنموذج المختار في هذه الدراسة فإن الملحق رقم 32 يبين نتائج تقدير النموذج (4,4) ARDL ، أما الجدول الذي يأتي بعده فإنه يعرض المعاملات المقدرة للنموذج على مدى الطويل والقصير.

2-1-اختبار علاقة قصيرة الأجل وطويلة الأجل:

الجدول رقم (3-18): نتائج تقدير معلمات الاجلين الطويل والقصير لنموذج (ARDL)

علاقة الاجل الطويل			
الاحتمال P	إحصائية T	المعلمة coef	المتغير
0.0056	3.938620	4.50E-06	CEF
0.0575	2.269367	0.211255	C
علاقة الاجل القصير			
0.3204	1.069285	6.14E-07	D(CEF)
0.7166	-0.378088	-3.79E-07	D(CEF(-1))
0.1152	-1.797938	-1.74E-06	D(CEF(-2))
0.2594	-1.227361	-1.15E-06	D(CEF(-3))

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مستخرج برنامج Eviews 12 الملحق رقم (24)

- تحليل نتائج تقدير العلاقة على المدى البعيد: نلاحظ وجود إشارة موجبة تسبق المتغير CEF (الحوافز الجبائية) وهي ذات معنوية عند 5% حيث نلاحظ قيمة احتمال مقابل لها تساوي 0.005 وهي اقل من 0.05 دلالة على وجود معنوية إحصائية وهذا رغم ان قيمة المعلمة صغيرة الا انها تظهر الأثر الإيجابي للحوافز الجبائية على الإنتاجية المتوسطة لرأس المال في مؤسسات القطاع الاقتصادي في الجزائر حيث ان الزيادة في التحفيزات الجبائية تؤدي الى زيادة في الإنتاجية المتوسطة لمؤسسات القطاع الاقتصادي على المدى البعيد.

2-1- اختبار جودة النموذج

يبقى الغرض من هذه المرحلة التأكد من خلو النموذج من المشاكل القياسية التالية:

- مشكلة عدم ثبات التباين
- مشكلة الارتباط الذاتي
- مشكلة الارتباط الذاتي المتعدد
- مشكلة عدم التوزيع الطبيعي للبواقي

2-2- اختبار مشكلة عدم ثبات التباين *heteroskedasticitytest*

2-2-1- اختبار *ARCH* الغرض من هذا الاختبار هو الكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين للبواقي

نلاحظ من خلال الملحق رقم (25) أن قيمة *Prob. Chi-Square* (0,1099) أكبر تماما من مستوى المعنوية 5% وبالتالي قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أثر لـ *ARCH*.

2-2-2- اختبار *BREUSH-PAGAN-GODFREY* الغرض من هذا الاختبار الكشف عن

مشكلة عدم ثبات التباين

نلاحظ من خلال الملحق رقم (21) أن قيمة *Prob. Chi-Square* (0,4033) أكبر تماما من مستوى المعنوية 5% وبالتالي قبول فرضية العدم التي تنص على ثبات التباين أو تجانسها.

وما يمكن ملاحظته من خلال الاختبارين السابقين، نجد أن القيمة الإجمالية لجميع الاختبارات أكبر من 5% وبالتالي نستنتج أن النموذج لا يعاني من مشكلة اختلاف التباين، وهي صفة مرغوبة في النموذج.

2-2-3- اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء:

نلاحظ من خلال الملحق رقم (22) أن القيمة الاحتمالية لاختبار $LM TEST$ تساوي 0,5637 وهي أكبر من 5% مما يشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين أخطاء في النموذج عند مستوى المعنوية 5% .

2-2-4- اختبار التوزيع الطبيعي للبقايا:

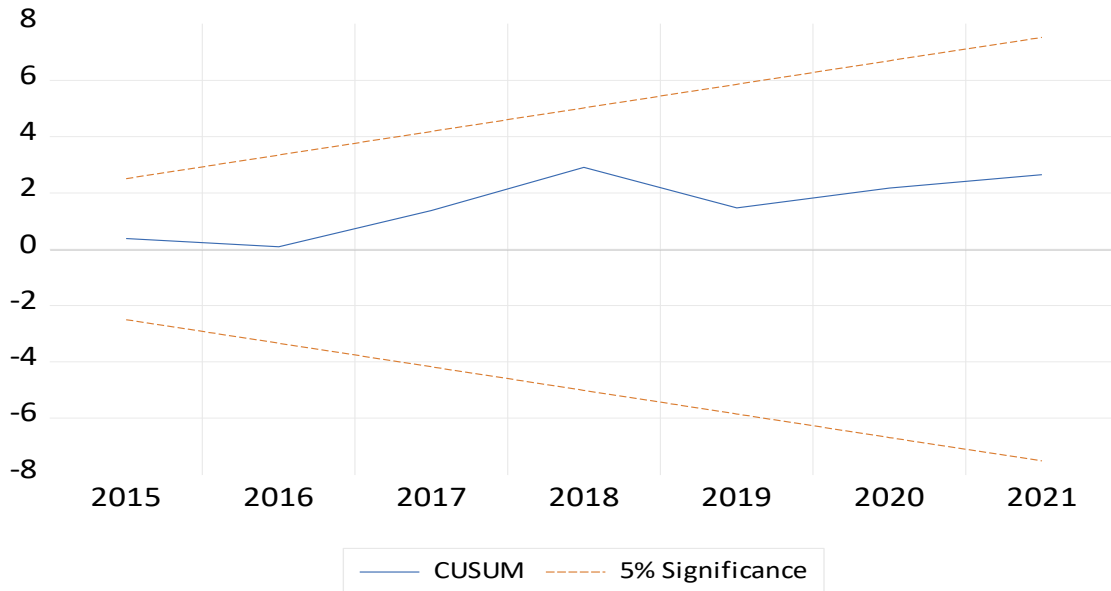
من خلال الملحق رقم (23) السابق نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لاختبار JARQUE-BERRA تساوي 0,55099 وهي أكبر من 5%، ومنه فإن البقاي تتبع توزيعا طبيعيا عند مستوى المعنوية 5% .

2-2-5- اختبار استقرار الهيكل للنموذج:

يكمن الغرض من هذا الاختبار في التحقق من خلو البيانات المستخدمة في الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية عبر الزمن، ولمعرفة ذلك يتم استخدام الاختبارين الآتيين:

أ- المجموع التراكمي للبقايا الراجعة CUSUM:

الشكل رقم (3-23): اختبار المجموع التراكمي للبقايا الراجعة CUSUM

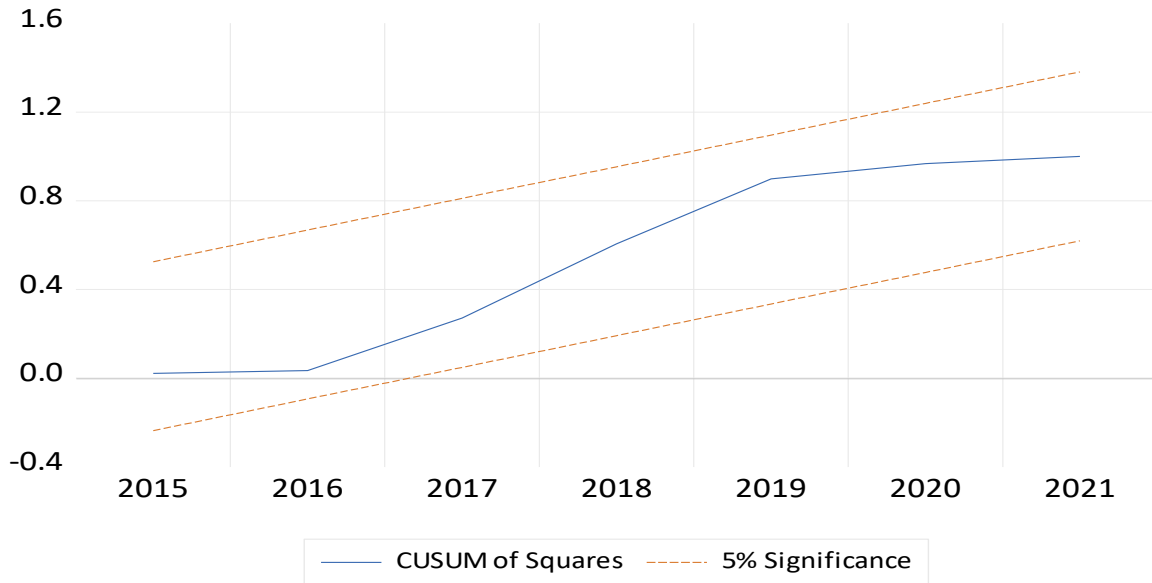


المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مستخرج برنامج Eviews 12

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن المنحنى البياني للمجموع التراكمي للبقايا الراجعة CUSUM يقع داخل مجال الثقة 95% مما يؤكد على استقرارية المعلمات في الكدى الطويل عند مستوى المعنوية 5% .

ب-المجموع التراكمي لمربعات البواقي الراجحة CUSUMSQ

الشكل رقم (3-24): اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي الراجحة CUSUMSQ



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مستخرج برنامج Eviews 12

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن المنحنى البياني لمجموع التراكمي لمربعات البواقي الراجحة يقع داخل مجال الثقة 95 %، مما يؤكد على استقرار المعاملات في المدى الطويل عند مستوى المعنوية 5 %.

الفرع الرابع: مناقشة نتائج الدراسة القياسية:

استنادا إلى جداول التقدير السابقة سوف نقوم بتحليل نتائج تقدير النموذج الأول (1,2) ARDL الخاص بالإنتاجية المتوسطة للعمل والنموذج الثاني (4,4) ARDL الخاص بالإنتاجية المتوسطة لرأس المال بالنسبة للمدى القصير والمدى الطويل، ولكن قبل هذا سوف نختبر جودة توفيق النموذجين.

1-1-النموذج الأول الخاص بالإنتاجية المتوسطة للعمل

1-1-جودة توفيق النموذج:

نلاحظ من خلال جدول تقدير النموذج الأول ARDL (1) الخاص بالإنتاجية المتوسطة للعمل أن معامل التحديد يساوي 0,965878 وهو معدل جد مقبول وهذا يعني أن 96 % من التغيرات التي طرأت على PM_Labor يتم تفسيرها من خلال المتغير التفسيري CEF، بينما 4 % من هذه التغيرات يمكن إرجاعها إلى متغيرات اقتصادية أخرى غير مدرجة في النموذج، مما يدل على أن النموذج له قدرة تفسيرية عالية.

إضافة إلى ذلك أن قيمة الاحتمالية لاحصائية فيشر تساوي 0,00000 أي أن النموذج له دلالة معنوية عند المستوى 5 %، وبالتالي يمكن القول إن المتغيرة المستقلة قادرة على تفسير التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع.

1-2- نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل من خلال اختبار BOUND نقوم فيما يلي بتحليل نتائج تقدير الآثار قصيرة وطويلة الأجل، وهي كالآتي:

1-2-1- علاقة قصيرة الأجل:

تشير نتائج الأجل القصير في تقدير النموذج أن قيمة سرعة التكيف والتي تمثل المعلمة المقدرة لحد تصحيح الخطأ الذي يكشف عن سرعة أو إبطاء عودة المتغيرات إلى حالة التوازن، والذي يجب أن يكون هذا المعامل معنوياً وسالبا للكشف عن وجود تكامل مشترك بين المتغيرات والذي بلغ في هذا النموذج ناقص 25 % $PM_Labor (-1) * = -0,25$ ، ذات معنوية إحصائية قوية بلغت 0,0008، وهذا ما يؤكد صحة العلاقة التوازنية في المدى الطويل.

تشير نتائج الأجل القصير أن جميع معالم النموذج جاءت متسقة مع النظرية الاقتصادية وذلك على النحو التالي:

- إشارة معامل CEF، جاءت موجبة ولكن ضعيفة نسبياً، وهذا ما يدل على وجود علاقة بينها وبين PM_Labor

1-2-2- علاقة طويلة الأجل:

من نتائج الأجل الطويل في جدول تقدير النموذج نجد أن كل معالم النموذج معنوية ومتوافقة مع النظرية الاقتصادية، وذلك على النحو التالي:

- إشارة معامل CEF، جاءت موجبة ولكن ضعيفة نسبياً، وهذا ما يدل على وجود علاقة بينها وبين PM_Labor

2- النموذج الثاني الخاص بالإنتاجية المتوسطة لرأس المال

1-2- جودة توفيق النموذج:

نلاحظ من خلال جدول تقدير النموذج الأول (4,4) ARDL الخاص بالإنتاجية المتوسطة لرأس المال أن معامل التحديد يساوي 0,922386 وهو معدل جد مقبول وهذا يعني أن 92 % من التغيرات التي طرأت على $PM_Capital$ يتم تفسيرها من خلال المتغير التفسيري CEF، بينما 8 % من هذه التغيرات يمكن إرجاعها إلى متغيرات اقتصادية أخرى غير مدرجة في النموذج، مما يدل على أن النموذج له قدرة تفسيرية قوية.

إضافة إلى ذلك أن قيمة الاحتمالية لفيشر تساوي 0,003906 أي أن النموذج له دلالة معنوية عند المستوى 5 %، وبالتالي يمكن القول إن المتغير المستقل قادرة على تفسير التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع.

2-2- نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل من خلال اختبار BOUND نقوم فيما يلي بتحليل نتائج تقدير الآثار قصيرة وطويلة الأجل، وهي كالاتي:

2-2-1- علاقة قصيرة الأجل:

تشير نتائج الأجل القصير في دول تقدير النموذج أن قيمة سرعة التكيف والتي تمثل المعلمة المقدرة لحد تصحيح الخطأ الذي يكشف عن سرعة أو ابطاء عودة المتغيرات إلى حالة التوازن، والذي يجب أن يكون هذا المعامل معنوياً وسالبا للكشف عن وجود تكامل مشترك بين المتغيرات والذي بلغ في هذا النموذج ناقص 50 % $PM_Capital (-1) * = -0,50$ ، ذات معنوية إحصائية قوية بلغت 0,0018، وهذا ما يؤكد صحة العلاقة التوازنية في المدى الطويل.

تشير نتائج الأجل القصير أن جميع معالم النموذج جاءت منسقة مع النظرية الاقتصادية وذلك على النحو التالي:

إشارة معامل CEF، جاءت موجبة ولكن ضعيفة نسبياً، وهذا ما يدل على وجود علاقة بينها وبين $PM_Capital$.

2-2-2- علاقة طويلة الأجل:

من نتائج الأجل الطويل في جدول تقدير النموذج نجد أن كل معالم النموذج معنوية ومتوافقة مع النظرية الاقتصادية، وذلك على النحو التالي:

إشارة معامل CEF، جاءت موجبة ولكن ضعيفة نسبياً، وهذا ما يدل على وجود علاقة بينها وبين $PM_Capital$.

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل من الدراسة قمنا بدراسة أثر الحوافز الجبائية على الانتاجية المتوسطة للعمل والانتاجية المتوسطة لراس المال باستخدام نموذج القياسي وعبارة عن الحدار خطي متعدد بغية تقدي الاثر الذي تحدثه الحوافز الجبائية على المتغير التابع الاول وهو الانتاجية المتوسطة للعمل ، والمتغير التابع الثاني وهو الانتاجية المتوسطة لراس المال، حيث ان حجم العينة تساوي واحد وعشرون (21) مشاهدة باستخدام سلاسل زمنية حيث قمنا بتحليل المركبات الاساسية لمتغيرات الدراسة عن طريق تقنية التحليل الشعاعي بالمكونات الاساسية (ACP) وهذا بعرض تحليل سريع للارتباطات ما بين المتغيرات الكمية، ووفقا لمعيار (AIC) تبين ان النموذج ARDL هو النموذج الامثل لهذه الدراسة من بين افضل من 20 نموذج.

خاتمة

الخاتمة:

يمكن تصميم سياسات وبرامج للحوافز الجبائية بشكل أفضل حول أهداف قائمة على الإنصاف وتوجيه الخيارات المالية، إن تحميل المؤسسات المسؤولية عن أهداف محددة لكي تغير استثماراتها بشكل هادف يزيد من احتمالية أن تحفز الحوافز إنتاجية المؤسسات والتنمية الاقتصادية، ومن المتوقع أن تساعد نتائج هذا البحث في توجيه السياسات الضريبية في الجزائر وتعزيز البيئة الاقتصادية للمؤسسات، كما يمكن أن يؤدي تحسين الحوافز الجبائية إلى زيادة الانتاجية والاستثمار والابتكار وتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدام، وذلك باستخدامها كجزء من إستراتيجية جيدة التصميم والتنفيذ، متضمنة أهداف واضحة ومحددة مسبقا ومستند إلى القانون، وأن تسير بكفاءة، من الضروري أن يكون النظام الضريبي قابلا للتنبؤ، فعالا ومستقرا، كما أن الحوافز الجبائية لا يمكن أن تعوض عن هيكل ضريبي ضعيف أو مناخ استثماري غير موثوق، مثل العوائق الإدارية الكبيرة أو القيود المفروضة على المنافسة أو عدم وجود نظام قانوني مستقل أو فشل في حماية حقوق الملكية، كما توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى إثبات وجود علاقة ارتباط بين تنفيذ هذه الحوافز والزيادة في إنتاجية المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، وجود آثار دورية وهيكلية للحوافز الجبائية على المؤسسات الاقتصادية، وتقييم تأثير أنواع مختلفة من الحوافز الجبائية على النظام الاقتصادي الجزائري، حيث ان حافز على الاستثمار يساوي عمرة ونصف من تكلفتها في الميزانية، لفاعليتها يجب اعتمادها في الوقت المناسب وان تتمتع ببعض الاستمرارية وإلا فإن آثارها ستكون فقط عابرة وتقتصر على تأثير التقويم الذي يعدل برغبة الاستثمارات دون زيادة مستواها العام.

اختبار الفرضيات:

- الفرضية الأولى:** التدابير الجبائية والأنظمة التحفيزية المتخذة في التشريع الجزائري ساهمت في تطوير إنتاجية المؤسسات الاقتصادية في الجزائر.
- أثبتت التدابير الجبائية والأنظمة التحفيزية المتخذة في القانون الجزائري أنها تساهم في تعزيز كفاءة المؤسسات الاقتصادية في الجزائر وتعزز إنتاجيتها، وهذا مثبت بالبيانات الإحصائية للمؤشرات الاقتصادية الكلية لإنتاجية المؤسسات الاقتصادية في الجزائر على غرار تطور الإنتاج الداخلي الخام، إجمالي الاستثمار، إجمالي القيمة المضافة للنشاط الاقتصادي، إجمالي القوى العاملة، الإيرادات الضريبية أو الجبائية العادية.
- **الفرضية الثانية:** وجود علاقة موجبة ذات معنوية إحصائية بين الحوافز الجبائية وإجمالي إنتاجية المؤسسات الاقتصادية في الجزائر.

- وجود علاقة التكامل المشترك بين متغيرات النموذج، اذ ان اجمالي إنتاجية المؤسسات الاقتصادية كان حساس بالنسبة لإجمالي الحوافز الجبائية حيث ان النموذج الأول ARDL الخاص بالإنتاجية المتوسطة للعمل أن معامل التحديد يساوي 0,965878 وهو معدل جد مقبول وهذا يعني أن 96 % من التغيرات التي طرأت على PM_Labor يتم تفسيرها من خلال المتغير التفسيري CEF، بينما 4 % من هذه التغيرات يمكن إرجاعها إلى متغيرات اقتصادية أخرى غير مدرجة في النموذج، مما يدل على أن النموذج له قدرة تفسيرية عالية.

إضافة إلى ذلك أن قيمة الاحتمالية لاحصائية فيشر تساوي 0,00000 أي أن النموذج له دلالة معنوية عند المستوى 5 %، وبالتالي يمكن القول إن المتغيرة المستقلة قادرة على تفسير التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع. والنموذج الثاني الخاص بالإنتاجية المتوسطة لرأس المال فمعامل التحديد يساوي 0,922386 وهو معدل جد مقبول وهذا يعني أن 92 % من التغيرات التي طرأت على PM_Capital يتم تفسيرها من خلال المتغير التفسيري CEF، بينما 8 % من هذه التغيرات يمكن إرجاعها إلى متغيرات اقتصادية أخرى غير مدرجة في النموذج، مما يدل على أن النموذج له قدرة تفسيرية قوية.

إضافة إلى ذلك أن قيمة الاحتمالية لفischer تساوي 0,003906 أي أن النموذج له دلالة معنوية عند المستوى 5 %، وبالتالي يمكن القول إن المتغير المستقل قادرة على تفسير التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع. **الفرضية الثالثة:** توجد علاقة توازنية طويلة الاجل بين الحوافز الجبائية واجمالي إنتاجية المؤسسات الاقتصادية في الجزائر.

- هناك علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات الاقتصادية الكلية لإنتاجية المؤسسات الاقتصادية في الجزائر والحوافز الجبائية، بوجود إشارة موجبة تسبق المتغير CEF (الحوافز الجبائية) وهي غير معنوية عند 5% حيث نلاحظ قيمة احتمال مقابل لها تساوي 0.7865 وهي أكبر من 0.05 دلالة على عدم وجود معنوية إحصائية، أي انه لا يمكن تفسير العلاقة بين الحوافز الجبائية والإنتاجية المتوسطة للعمل في مؤسسات القطاع الاقتصادي في الجزائر على المدى البعيد خلال الفترة المدروسة من خلال هذه العينة او النموذج المعتمد. ووجود إشارة موجبة تسبق المتغير CEF (الحوافز الجبائية) وهي ذات معنوية عند 5% حيث نلاحظ قيمة احتمال مقابل لها تساوي 0.005 وهي اقل من 0.05 دلالة على وجود معنوية إحصائية وهذا رغم ان قيمة المعلمة صغيرة الا انها تظهر الأثر الإيجابي للحوافز الجبائية على الإنتاجية المتوسطة لرأس المال في مؤسسات

القطاع الاقتصادي في الجزائر حيث ان الزيادة في التحفيزات الجبائية تؤدي الى زيادة في الإنتاجية المتوسطة لمؤسسات القطاع الاقتصادي على المدى البعيد

الفرضية الرابعة: تتوقف كفاءة وفعالية الحوافز الجبائية على طريقة تصميمها وادارتها.

من خلال الدراسة النظرية تم اثبات هذه الفرضية، فمهما كانت مغرية ومكلفة ان لم تراعي معايير الاهلية ومبادئ الحوكمة الرشيدة، وأسس الشفافية والنزاهة، في إطار مناخ استثماري ملائم، واهداف استراتيجية محددة، في نطاق اداري وقانوني واضح وثابت، فان قوة أثرها يتوقف على هذا المزيج المتكامل.

نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة النظرية والتحليلية تم استخلاص النتائج الآتية:

- النتائج المتعلقة بتأثير الحوافز الجبائية على المؤسسات الاقتصادية في الجزائر ليست قوية، وتختلف التقديرات اختلافاً كبيراً من دراسة إلى أخرى ويبدو أنها تعتمد على البيانات المستخدمة، والفترة الزمنية ومجال النشاط، ونوع العوامل الاقتصادية التي تم النظر فيها أو حتى النموذج التجريبي.

- تكون زيادة قيمة التحفيزات الجبائية جزءاً من جهود الدول لزيادة التحصيل وتقليل التهرب الضريبي، او جزءاً من استراتيجية أوسع لمعالجة الضغوط الاجتماعية وسياسية ولتحسين مستوى المعيشة.

- تستعمل الحوافز الجبائية كبديل عن برامج الانفاق العام في الميزانية، (من خلال دعم الأسعار، إعادة التوزيع).

- يجب أن تستند القرارات السياسية المتعلقة بالحوافز الجبائية إلى تحليل رشيد لضمان فعاليتها وكفاءتها، الأمر الذي يتطلب الشفافية والجهد لجمع المعلومات وتقييمها بشكل منهجي، من المهم أن تمتلك الإدارة المهارات والأدوات والبيانات اللازمة لإجراء التقييمات التي تساعد في عملية صنع القرار، إن نشر مراجعة سنوية للحوافز الجبائية كجزء من عملية الميزانية خطوة مهمة في هذا الاتجاه.

- يقع على عاتق المؤسسات التي تستفيد من الحوافز الضريبية مسؤولية اجتماعية خاصة تجاه المواطنين والدولة وأصحاب المصلحة الآخرين، يجب عليهم الالتزام ليس فقط بنص التشريع الضريبي ولكن أيضاً بروحه، يمكن لإدارة الضرائب تطوير مدونة لقواعد السلوك تحظر فيها قبول أو طلب الإغراءات التي لا تلي معايير الشفافية.

- يجب على صانعي السياسات حساب تكلفة الميزانية الصافية للحوافز وكيفية دفعها.

-تعتمد الآثار الاقتصادية للحوافز جزئياً على خصائص المؤسسات التي تتلقاها، حسب طبيعة كان المستفيدين: المصدرين، الشركات عالية التأثير، الشركات محلية.

- يمكن أن تختلف التأثيرات اعتماداً على الوقت الذي تتلقى فيه المؤسسات الحوافز وما إذا كان البرنامج يساعدها في التغلب على العوائق العملية أمام النمو.
- تحتاج التقييمات الشاملة للحوافز إلى النظر في كيفية اختلاف التأثيرات باختلاف حالة الاقتصاد.
- يعتمد تحليلنا على نموذج اقتصادي يقدر التكاليف والفوائد والعواقب الغير المقصودة للحوافز لتحديد التأثير الصافي على الرفاهية الاقتصادية للسكان.
- عندما يحفز الحافز نشاطاً تجارياً جديداً يكون له آثار في الميزانية تتجاوز التكلفة الأولية للبرنامج، كما ينتج عن زيادة النشاط الاقتصادي إيرادات ضريبية إضافية، وبالتالي فإن الإنفاق الحكومي سينمو أيضاً حيث تجتذب فرص العمل الجديدة عدداً إضافياً من السكان، مما يعزز الطلب على الخدمات الحكومية مثل النقل والسلامة العامة.
- تعتمد تكلفة الميزانية الصافية: على (التكلفة الأولية للحافز + احتياجات الإنفاق المتزايدة، (زيادة الإيرادات / القوة النسبية لهذه التأثيرات الثلاثة)، ويجب أن يأخذ التحليل الشامل في الاعتبار هذه التأثيرات المتناقضة على الميزانية.
- تؤدي تخفيضات الإنفاق الحكومي إلى عدد أقل من الوظائف ونشاط اقتصادي أقل، وتؤدي التخفيضات في الاستثمارات الحكومية طويلة الأجل إلى الإضرار بالازدهار الاقتصادي في المستقبل، مثلاً يمكن أن تضر التخفيضات في التعليم بآفاق عمل الطلاب وإمكانات الأجور لسنوات عديدة قادمة. وإنفاق الأموال على أحد برامج الحوافز يعني أن الدولة قد تضطر إلى التخلي عن استراتيجيات التنمية الاقتصادية الأخرى التي يحتمل أن تكون منتجة.
- إن تقديم الحوافز للمؤسسات التي تبيع سلعها محلياً، مثل تجار التجزئة، سيميل إلى الإضرار بالأعمال الأخرى في المجتمع وتقويض الفوائد الاقتصادية المحتملة للبرنامج لأن المبيعات والوظائف في المؤسسة الجديدة ستأتي على حساب الشركات القائمة.
- إن الحوافز الممنوحة للمصدرين، مثل الشركات المصنعة التي تبيع منتجاتها في المقام الأول خارج الولاية أو المجتمع، من المرجح أن تقدم فوائد اقتصادية محلية لأن هذه الشركات تجلب دولارات ووظائف جديدة، قد تقوم بعض الشركات بالأمرين معاً، حيث تقوم ببيع جزء من سلعها محلياً وتصدير الباقي.

- من المهم لمقيمي الحوافز أن يفكروا فيما إذا كان من المحتمل أن يكون لدى الشركات المتلقية مضاعفات محلية عالية أو منخفضة، مثلاً الشركات التي تدفع أجوراً أعلى أو تستخدم المزيد من الموردين المحليين، ستميل إلى أن يكون لها تأثير مضاعف أكبر وبالتالي يكون لها تأثير اقتصادي أكبر.
- يجب أن يأخذ الحساب الشامل لفوائد الحوافز في الاعتبار كيفية تأثير الملكية المحلية على ما إذا كانت الأرباح المضافة تتراكم داخل أو خارج المدينة أو الدولة، نظراً لأن الشركات المملوكة محلياً قد تكون أكثر عرضة لاستخدام الموردين القريبين وإنفاق أرباحها المتزايدة في الاقتصاد المحلي، فقد يكون لها تأثيرات اقتصادية أعلى قليلاً.
- يعد برنامج الحوافز الذي يتم تحميله مسبقاً أكثر قيمة للمستفيدين، وله تأثير أكبر على قراراتهم للاستثمار، وهو أكثر فعالية من حيث التكلفة مما لو تم توزيع الحافز على مدى سنوات عديدة.
- يجب أن تكون سلطة تقديم الحوافز الجبائية على المستوى الوطني من اختصاص وزير المالية حصرياً، هو في أفضل وضع لتقييم الأولويات المختلفة مع الأخذ في الاعتبار تكلفة الحوافز، عندما يُعهد بهذه السلطة إلى آخرين يمكن للمصالح الخاصة أن تكون لها الأسبقية بسهولة على المصلحة العامة.
- يجب أن تقع مسؤولية تنفيذ ورصد تطبيق التدابير الحافزة على عاتق إدارة الضرائب، حيث إنها السلطة الوحيدة التي تمتلك المهارات والخبرة المطلوبة لإنفاذ التشريع الضريبي، والتي تعتبر الحوافز جزءاً منها، تخضع العديد من الحوافز لشكل من أشكال الموافقة من قبل إدارة الضرائب، يتطلب تدقيق الحقائق أحياناً الحصول على معلومات أو شهادات من وزارات أخرى أو هيئات حكومية متخصصة، تتطلب قواعد الشفافية من إدارة الضرائب نشر القرارات والوثائق ذات الصلة.
- تهدف الحوافز إلى تحسين رفاهية المواطنين لكنها تستجيب لدوافع سياسية، تقدم حوافز الجبائية لإثبات حس المبادرة في مواجهة النتائج الاقتصادية السيئة أو لصالح منطقة معينة، خاصة وأن التكلفة المالية لهذه الحوافز يصعب قياسها بشكل عام وتتجسد فقط في شكل إيرادات مفقودة بمرور الوقت.
- تخلق الحوافز الجبائية مصالح راسخة بين الشركات وداخل الإدارة، مما يجعل إلغاؤها صعباً، حتى عندما تكون غير فعالة.
- إذا يجب إجراء بحث وتحليل متعمق لتحديد الأسباب لعدم وجود أهمية إحصائية في حالة الجزائر، حيث أن العوامل التي تؤثر على العلاقة بين الحوافز الجبائية والإنتاجية تختلف باختلاف البلدان والسياقات.

- تستطيع النخب الاقتصادية أحياناً التأثير على الحوكمة وتصميم الحوافز الجبائية والتلاعب بالرأي العام لخدمة أهدافها، قد يتحولون إلى مجموعات ضغط قوية يمكنها السيطرة على العملية السياسية لمقاومة التغيير.

نتائج الدراسة القياسية:

- تتوافق النتائج الى حد كبير مع الادبيات النظرية والتطبيقية في الادب الاقتصادي، حيث ان مقدرات المعلمات، والمقدرة التفسيرية للنموذج بصفة عامة كانت اقل في الاجل القصير مقارنة بالاجل الطويل، وقد اجتاز النموذج كافة الاختبارات الإحصائية، مما يدل على ملائمة النموذج المستخدم واستقراره.

- أظهرت النتائج توافقاً مع النظرية الجزئية الأولى القائلة بأنه توجد ظاهرة التكامل المشترك بين متغيرات النموذج، اذن هناك علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات الاقتصادية الكلية لإنتاجية المؤسسات الاقتصادية في الجزائر والحوافز الجبائية.

- توضح نتائج القياس في الاجل الطويل من حيث التأكد على وجود علاقة التكامل المشترك بين متغيرات النموذج، واتجاه تأثير المتغيرات التفسيرية وقيم المعلمات المقدرة، اذ ان اجمالي إنتاجية المؤسسات الاقتصادية كان حساس بالنسبة لاجمالي الحوافز الجبائية.

- توضح نتائج نموذج تصحيح الخطأ (ECM) في الاجل القصير من حيث اتجاه تأثير المتغيرات التفسيرية وقيم المعلمات المقدرة، والمقدرة التفسيرية للنموذج، حيث يتاثر اجمالي إنتاجية المؤسسات الاقتصادية ايجابياً بالحوافز الجبائية.

- النموذج له قدرة تفسيرية عالية، وبالتالي يمكن القول ان المتغير المستقل قادر على تفسير التغيرات التي تطرأ على المتغيرات التابعة.

- تشير نتائج الأجل القصير عن وجود تكامل مشترك بين المتغيرات وهذا ما يؤكد صحة العلاقة التوازنية في المدى الطويل، وهو نتيجة إيجابية لأنه يشير إلى وجود علاقة قوية يمكن الاعتماد عليها لوضع تنبؤات طويلة المدى أو تنفيذ الاستراتيجيات، ويثبت إلى أن المتغيرات ليست عشوائية أو غير مرتبطة، بل تتحرك معاً على المدى الطويل.

- تشير نتائج الأجل القصير أن جميع معالم النموذج جاءت متسقة مع النظرية الاقتصادية، وهذا يعكس بدقة العلاقة بين هذه العوامل وتأثيرها على الاقتصاد على المدى القصير، كما ان هذا النموذج يجسد العلاقة بين الحوافز الجبائية والسلوك الاقتصادي بدقة، مما يعني أن النموذج نجح في التقاط العلاقة بين هذه المتغيرات

والنتاج الاقتصادي، وبشكل عام، فإن توافق النتائج قصيرة المدى مع النظرية الاقتصادية يعد مؤشراً إيجابياً على دقة النموذج وموثوقيته في محاكاة تأثيرات الحوافز الجبائية والإنتاجية على الاقتصاد.

* التحليل الاقتصادي لعدم تأثير الحوافز الجبائية على الإنتاجية المتوسطة للعمل في مؤسسات القطاع الاقتصادي الجزائري في الاجل القصير:

- التأثير المحدود للحوافز الجبائية: قد تكون الحوافز الجبائية المقدمة غير كبيرة أو واسعة بما يكفي لتحفيز المؤسسات على زيادة إنتاجية عملها، أو لم تكن كافية من حيث نطاقها أو حجمها لتحفيز المؤسسات على الاستثمار في التكنولوجيات، أو التدريب، أو الابتكار الذي يمكن أن يدفع نمو الإنتاجية.

- الافتقار إلى الوعي والفهم: ربما لم تكن المؤسسات على دراية كاملة بالحوافز الجبائية المتاحة أو مزاياها المحتملة، ومن الممكن أن يؤدي الوعي المحدود إلى نقص الاستيعاب بين المؤسسات، مما أدى إلى تأثير ضئيل على إنتاجية العمل.

- التحديات الهيكلية: يواجه القطاع الاقتصادي الجزائري تحديات هيكلية تحد من نمو إنتاجية العمل، وتشمل هذه التحديات عدم الكفاءة في تخصيص الموارد، أو محدودية الوصول إلى التمويل، الافتقار إلى المنافسة، عدم كفاية البنية التحتية، وقد لا تكون الحوافز الجبائية وحدها كافية لمعالجة هذه القضايا الأساسية وتعزيز الإنتاجية بشكل كبير.

- انخفاض الاستثمار في رأس المال البشري: إذا لم تستثمر المؤسسات بشكل كاف في تنمية رأس المال البشري، فإن الحوافز الجبائية وحدها ليست كافية لدفع نمو إنتاجية العمل، ومن الممكن أن يساهم الافتقار إلى الاستثمار في التدريب والتعليم، أو انخفاض مستويات المهارات، أو عدم التوافق بين التعليم واحتياجات السوق، في التأثير المحدود على الإنتاجية على الرغم من الحوافز الجبائية.

- الحواجز البيروقراطية: التعقيد والعقبات البيروقراطية المرتبطة بالحصول على الحوافز الجبائية يمكن أن تمنع المؤسسات من الاستفادة منها بشكل فعال، وإذا كانت عملية المطالبة بالحوافز مرهقة أو تستغرق وقتاً طويلاً، فهذا يثني المؤسسات عن الاستفادة منها، مما يؤدي إلى تأثير محدود على إنتاجية العمل.

- عوامل اقتصادية أخرى: قد تكون هناك عوامل أخرى تؤثر على إنتاجية العمل في الجزائر وتطغى على تأثير الحوافز الجبائية، وتشمل هذه العوامل عدم استقرار الاقتصاد الكلي، أو عدم اليقين السياسي، أو القيود التنظيمية، أو التقلبات في أسعار السلع الأساسية العالمية، وفي مثل هذه الحالات، قد يكون للحوافز الجبائية تأثير محدود على نمو الإنتاجية.

* التحليل الاقتصادي لعدم وجود دلالة إحصائية بين الحوافز الجبائية والإنتاجية المتوسطة للعمل في مؤسسات القطاع الاقتصادي الجزائري على المدى البعيد، وهذه بعض التفسيرات:

- التنفيذ غير الفعال: قد لا يتم تنفيذ الحوافز الجبائية التي تقدمها الدولة بشكل فعال أو لا تستهدف القطاعات أو الصناعات التي يمكن أن يكون لها أقصى تأثير على الإنتاجية، بالإضافة إلى عدم وصول السياسات أو الآليات القائمة لتقديم الحوافز إلى المستفيدين المستهدفين والتي تكون مخفوفة بالعقبات البيروقراطية.

- محدودية البنية التحتية الداعمة: حتى مع وجود الحوافز الجبائية، فإن غياب البنية التحتية الداعمة التكميلية، مثل الوصول إلى الائتمان أو المساعدة الفنية أو برامج التدريب، يحد من قدرة المؤسسات على الاستفادة من هذه الحوافز بفعالية، وهذا النقص في الدعم يمكن أن يعيق ترجمة الحوافز إلى زيادة الإنتاجية.

- الاختلالات الهيكلية: ان وجود اختلالات هيكلية داخل الاقتصاد الجزائري، مثل عدم كفاية الأطر التنظيمية، أو الفساد، أو الافتقار إلى الشفافية، أو عدم الكفاءة في سوق العمل، ممكن أن يؤدي إلى تقويض الآثار الإيجابية المحتملة للحوافز الجبائية على الإنتاجية.

- عوامل الاقتصاد الكلي: ان التأثير الطويل المدى للحوافز الجبائية على الإنتاجية يتأثر بعوامل الاقتصاد الكلي، مثل عدم الاستقرار الاقتصادي، التضخم، تقلبات أسعار الصرف، مناخ الاستثمار غير المؤكد، فإذا كانت البيئة الاقتصادية العامة غير مواتية أو متقلبة، فقد لا تكون الحوافز كافية للتغلب على تحديات الاقتصاد الكلي هذه.

- الفارق الزمني وقضايا القياس: يستغرق تأثير الحوافز الجبائية على الإنتاجية وقتاً طويلاً ولا يتم تسجيله على الفور في التحليلات الإحصائية، بالإضافة إلى ان قياس الإنتاجية بدقة أمر صعب، مع وجود قيود في البيانات المتاحة أو المنهجيات المستخدمة في التحليل، مما يؤدي إلى نقص الأهمية الإحصائية.

* التحليل الاقتصادي لعدم تأثير الحوافز الجبائية على الإنتاجية المتوسطة رأس المال على المدى القصير:

- الفارق الزمني: يستغرق تنفيذ الحوافز الضريبية وقتاً طويلاً، كما يستغرق تنفيذ الشركات وقتاً لتعديل قراراتها الاستثمارية، وعلى المدى القصير، قد لا يكون لدى الشركات الوقت الكافي لتقييم الفوائد واتخاذ قرارات الاستثمار على أساس الحوافز الجبائية.

- عدم اليقين: غالباً ما تأتي الحوافز الضريبية مصحوبة بشروط ومعايير أهلية يمكن أن تكون معقدة وغير مؤكدة، قد تكون الشركات غير متأكدة مما إذا كانت مؤهلة للحصول على الحوافز أو ما إذا كانت ستظل

متاحة في المستقبل، وعليه يمكن أن يؤدي عدم اليقين هذا إلى ردع الشركات عن اتخاذ قرارات استثمارية فورية بناءً على الحوافز الجبائية.

- **الظروف الاقتصادية:** لا يتم تحديد القدرة الإنتاجية لرأس المال فقط من خلال الحوافز الجبائية. تلعب عوامل مثل الظروف الاقتصادية العامة والطلب في السوق والتقدم التكنولوجي أيضاً أدواراً مهمة، وفي الاجل القصير، قد تطغى هذه العوامل الأخرى على تأثير الحوافز الجبائية على تعزيز الإنتاجية.

- **مخزون رأس المال الحالي:** قد تعمل الحوافز الضريبية في المقام الأول على تشجيع الاستثمارات الجديدة بدلاً من التأثير على إنتاجية رأس المال الحالي. وعلى المدى القصير، قد يكون تأثير الحوافز الجبائية على رأس المال الحالي محدوداً، حيث يستغرق دخول الاستثمارات الجديدة حيز التنفيذ والمساهمة في زيادة الإنتاجية وقتاً طويلاً.

- **تأثير الاستبدال:** يمكن أن تؤدي الحوافز الجبائية إلى تأثير الاستبدال، حيث تقوم الشركات بتحويل الاستثمارات من الأصول غير المؤهلة إلى الأصول المؤهلة دون الحاجة إلى زيادة الإنتاجية الإجمالية، مثلاً، إذا كان الحافز الجبائي يشجع الاستثمار في المعدات ولكن ليس في العمالة، فقد تقوم الشركات بإعادة تخصيص رأس المال من عمليات الإنتاج كثيفة العمالة إلى عمليات الإنتاج الكثيفة المعدات دون تحسين الإنتاجية الإجمالية بشكل كبير.

- **التخصيص غير الفعال:** قد تؤدي الحوافز الضريبية في بعض الأحيان إلى عدم كفاءة تخصيص رأس المال، قد تتخذ الشركات قرارات استثمارية مدفوعة في المقام الأول بالمزايا الضريبية بدلاً من الحدود الاقتصادية للاستثمار، وهذا يمكن أن يؤدي إلى سوء تخصيص رأس المال، مع توجيه الموارد نحو المشاريع الأقل إنتاجية أو التي لا مبرر لها اقتصادياً.

* **يبرر الأثر الايجابي للحوافز الجبائية الإنتاجية المتوسطة لرأس المال على المدى الطويل اقتصادياً بمايلي:**

- ان الإعفاءات الضريبية أو الاستهلاك المتسارع، توفر فوائد مالية للمؤسسات والأفراد الذين يستثمرون في الأصول الرأسمالية، ويؤدي هذا إلى زيادة الاستثمار في الآلات والمعدات والتكنولوجيا والبنية الأساسية الجديدة، وهو ما من شأنه أن يرفع القدرة الإنتاجية للمؤسسات ويعزز الإنتاجية في الأمد البعيد.

- الحوافز الجبائية تشجع الشركات على اعتماد تكنولوجيات أحدث وأكثر تقدماً عن طريق خفض تكلفة الاستحواذ، وهذا يؤدي إلى تنفيذ أساليب وعمليات إنتاج أكثر كفاءة، والتي تعزز الإنتاجية مع مرور الوقت.

- الحوافز الجبائية تشجع المؤسسات على الاستثمار في أنشطة البحث والتطوير، والتي تؤدي إلى التقدم التكنولوجي والابتكار، ومنه تؤدي هذه التطورات إلى وجود منتجات وخدمات وتقنيات إنتاج جديدة يمكنها تحسين الإنتاجية بشكل كبير على المدى الطويل.

- إن استهداف الحوافز الجبائية مناطق أو صناعات محددة تعتبر متخلفة، من خلال توفير المزايا الضريبية للمؤسسات العاملة في هذه المجالات، يمكن الحكومات من جذب الاستثمار وتعزيز التنمية الاقتصادية، وهذا يؤدي إلى زيادة مخزون رأس المال، ونمو الإنتاجية مع مرور الوقت.

من المهم ملاحظة أن تأثير الحوافز الجبائية على الإنتاجية المتوسطة رأس المال يختلف اعتماداً على تصميم وتنفيذ خطط الحوافز، والظروف الاقتصادية الأوسع، والعوامل الأخرى التي تؤثر على قرارات الاستثمار.

آفاق الدراسة:

يقترح هذا البحث افاقا واسعة لبحوث اخرى بإمكانها ان تساهم في دراسة أثر الحوافز الجبائية على انتاجية المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، ومن اهم هذه العناوين نذكر:

- دراسة تأثير الحوافز الجبائية على التوظيف في المؤسسات الاقتصادية في الجزائر: يمكن أن يتم التحقق مما إذا كانت الحوافز الضريبية تؤدي إلى زيادة عدد الوظائف المتاحة في الشركات الجزائرية، وبالتالي تحفيز النمو الاقتصادي.

- تقييم تأثير الحوافز الجبائية على استثمارات الشركات: يمكن أن يساعد هذا البحث في فهم ما إذا كانت الحوافز الجبائية تزيد من استثمارات الشركات في الجزائر وتعزز النمو الاقتصادي.

- دراسة تأثير الحوافز الجبائية على الابتكار في المؤسسات الاقتصادية في الجزائر: يمكن للبحث أن يحدد ما إذا كانت الحوافز الجبائية تشجع المؤسسات على الابتكار وتحسين مستوى التكنولوجيا في الجزائر.

- تحليل تأثير الحوافز الجبائية على الصادرات والواردات: يمكن للبحث أن يدرس كيف يؤثر تقديم حوافز الجبائية على الصادرات والواردات في الجزائر، وهل يمكن أن تساعد في تعزيز القطاع التصديري وتحقيق التوازن التجاري.

- دراسة تأثير الحوافز الجبائية على الاستثمارات في الطاقة المتجددة في الجزائر: يمكن أن يحدد هذا البحث ما إذا كانت الحوافز الجبائية تعزز الاستثمارات في مجال الطاقة المتجددة في الجزائر، وبالتالي تساهم في التنمية المستدامة وتخفيف الاعتماد على الوقود الأحفوري.

- دراسة تأثير الحوافز الجبائية على نمو الشركات الناشئة في الجزائر: يمكن أن يحدد هذا البحث ما إذا كانت الحوافز الجبائية تسهم في تشجيع نمو الشركات الناشئة في الجزائر، وبالتالي دعم ريادة الأعمال وتوفير فرص العمل.

إن هذه العناوين تمثل فرصاً هامة للبحوث المستقبلية التي تهتم بدراسة تأثير الحوافز الجبائية على الاقتصاد في الجزائر. يمكن استخدام التحليلات الاقتصادية والإحصائية لفهم العلاقة بين الحوافز الجبائية وأداء المؤسسات الاقتصادية في هذه الدراسات، كما تساهم هذه المعرفة في توجيه السياسات الحكومية واتخاذ قرارات أكثر فاعلية لتعزيز النمو.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

اولا: مراجع باللغة العربية

1/ الكتب:

- 1- ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص.40
- 2- رمضان صديق محمد، الصناعات القانونية والحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمارات، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998، ص.54
- 3- عصام الدين محمد متولي، احمد صلاح علي، أثر الحوافز الضريبية على الاستثمار الأجنبي في مصر والدول العربية، جامعة عين شمس، كلية التجارة، قسم المحاسبة والمراجعة، دار المنظومة، 2018.
- 4- ناصر مراد، فعاليات النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، دار هومة، الجزائر، 2003، ص ص 188-119.
- 5- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005، ص.189
- 6- سعيد بن عبد العزيز عثمان، النظم الضريبية (مدخل تحليلي مقارن)، الدار الجامعية الإسكندرية، 2000، ص.13
- 7- سعيد عبد العزيز عثمان، النظم الضريبية مدخل تحليل مقارن، الدار الجامعية الاسكندرية الدار الجامعية، 2003، ص ص 116-117.
- 8- الناصر مراد، الإصلاح الضريبي في الجزائر (1992-2003)، دار هومة، الجزائر، 2003، ص 178.
- 9- مرسي السيد الحجازي، النظم والقضايا الضريبية المعاصرة، اليكس لتكنولوجيا المعلومات، الاسكندرية، مصر 2004، ص 288.
- 10- دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي، المعوقات والضمانات القانونية، معهد الدراسات العربية للنشر والتوزيع، بيروت، 2006، ص.180
- 11- عبد المجيد قدي، السياسية الجبائية وتأهيل المؤسسة، المرجع السابق، ص.03.
- 12- بعلي محمد الصغير، يسري أبو العلا، المالية العامة (النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة)، دار العلوم، الجزائر، ص.70.
- 13- محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر 2003، ص225

- 14- عبد العزيز عثمان سعيد، النظم الضريبية: مدخل تحليلي مقارنة، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص116.
- 15- فيتو تانري، هاول زي، البلدان النامية والسياسة الضريبية، سلسلة قضايا الإقتصادية، صندوق النقد الدولي، مارس 2001، ص13.
- 16- رمضان صديق محمد الضمانات القانونية والحوافز الضريبية لتشجيع الإستثمار، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998، ص58.
- 17- يونس أحمد البطريق، سعيد عبد العزيز عثمان، النظم الضريبية مدخل تحليلي مقارنة، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2002، ص60.
- 18- عبد المنعم فوزية، المالية العامة والسياسة المالية، بيروت، دار النهضة العربية، 1981، ص34.
- 19- سعيد عبد العزيز عثمان، النظام الضريبي وأهداف المجتمع، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 2007، ص211.
- 20- كراجة عبد الحليم، العابدي هيثم، المحاسبة الضريبية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
- 21- عبد الباسط علي جاسم الجحيشي، الإعفاءات من ضريبة الدخل، دراسة مقارنة، دار حامد الشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- 22- سونيا محمد البكري، تخطيط ومراقبة الإنتاج، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1988، ص273.
- 23- محمد منصور، إدارة النظم والعمليات الإنتاجية، مركز البحوث والسلام الاقتصادية، بنغازي، ليبيا، 1993، ص230.
- 24- صلاح الشنواني، إدارة الإنتاج (مدخل تاريخي، التطور التكنولوجي، مدخل إنشائي، المنشأة الصناعية)، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2000، ص352.
- 25- محمد ابو الراغب، مها رشيد شاويش، تطوير وتحسين الانتاجية باتباع منهج الجودة الياباني (الكايزن)، دار المناهج للنشر والتوزيع، طبعة1، مجلد1، 01/1/2015، ص175.
- 26- محمود جاسم الصميدعي، ردينة عثمان يوسف، مدخل في الاقتصاد الإداري، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007، ص175.
- 27- زكريا طاحون، إدارة الإنتاج والعمليات بالجودة الشاملة، مكتب جادو، مصر، 2009، ص94.
- 28- حضير كاظم حمود، إدارة الجودة الشاملة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص51.
- 29- شاكر تركي أمين، ملتقى عمل، جامعة الملك عبد العزيز، رابع، 2012، ص16.
- 30- علي الشرقاوي، إدارة النشاط الإنتاجي (مدخل التحليل الكمي)، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص240.

- 31- بن عشر عبد الرحمن، إدارة الإنتاج في المنشأة الخدمية والصناعية (مدخل تحليلي)، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، مرجع سبق ذكره، ص.215
- 32- فليح حسن خلف، اقتصاديات الأعمال، عالم الكتب الحديث للنشر، الطبعة الأولى، أربد، الأردن، 2009، ص.136
- 33- عبد القادر السيد، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، دار الفكر للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2011، ص.225
- 34- عبد القادر عطية، رمضان احمد مقلد، النظرية الاقتصادية الكلية، قسم الاقتصاد كلية التجارة، الإسكندرية، مصر، 2005، ص.163
- 35- عبد السلام رضا، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، جمهورية مصر العربية، 2007، ص.121
- 36- العمر حسين، (تأثير عرض النقد وسعر الصرف على التضخم في الاقتصاد الكويتي)، مجلة جامعة الملك سعود، العلوم الإدارية، العدد 09، المجلد 02، 1997، ص.335
- 37- فريد النجار، إدارة الجودة الشاملة والإنتاجية والتخطيط التكنولوجي للتميز والريادة والتفوق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص.54-55
- 38- اونيس عبد المجيد، إدارة العلاقات الإنسانية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011، ص.102
- 39- محمد جاسم الصميدعي، ردينة عثمان يوسف، مدخل في الاقتصاد الإداري، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2006، ص.176
- 40- محمد توفيق ماضي، إدارة الإنتاج والعمليات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، دون سنة، ص.73
- 41- محمد توفيق ماضي، بحوث العمليات وتخطيط الإنتاج، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2006، ص.73
- 42- جلال محمد النعيمي، دراسة العمل في إطار إدارة الإنتاج والعمليات، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص.52
- 43- عجمية محمد، ناصف إيمان، نجا علي، التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص.75
- 44- عبد السلام أبو تحف، التجربة اليابانية في الإدارة والتنظيم الدعائم الأساسية ومقومات النجاح، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، بيروت، 1992، ص.67
- 45- خلف فليح، التنمية والتخطيط الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار جدار للكتاب العالمي، علم الكتب الحديثة، عمان، الأردن، 2006، ص.112

قائمة المصادر والمراجع

- 46- وجيه عبد الرسول، الإنتاجية، مفهومها، قياسها، العوامل المؤثرة فيها، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 1983، ص.16
- 47- القرشي محمد، علم اقتصاد التنمية، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010، ص.100.
- 48- صبري أحمد أبو زيد، (الإنتاجية)، المحلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس القاهرة، مصر، العدد الأول، 1987، ص 532
- 49- المعهد العربي للتخطيط، الإنتاجية وقياسها، العدد الواحد والستون، منظمة عربية مستقلة، الكويت، 2007، ص.2
- 50- زكريا طاحون، إدارة الإنتاج والعمليات بالجودة الشاملة، مكتب جادو، نصر، 2009، ص.185.
- 51- فريد راغب النجار، إدارة الإنتاج والعمليات والتكنولوجيا، مدخل تكاملي تجريبي، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1997، ص 126.
- 52- محمد عبد الفتاح، فاطمة سوسن نظمي، (الإنتاجية والتنمية الصناعية)، المؤتمر الثاني لقسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، أبريل 1991، ص.258
- 53- مدحت القرشي، الاقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2005، ص.155.
- 54- مصطفى بابكر، الإنتاجية وقياسها، المعهد العربي للتخطيط، العدد 61، 2007، الكويت، ص 4
- 55- علي السلمي، إدارة الإنتاجية، مكتبة غريب، مصر، 1991.

2/ الاطروحات والمذكرات:

2-1/ الدكتوراه:

- 1- معيني لعزير، الوسائل القانونية لتفعيل الاستثمار في الجزائر، رسالة دكتوراه في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2015، ص.142
- 2- عبد الحميد شنتوفي، المعاملة الإدارية والضريبية للإستثمارات في الجزائر، رسالة دكتوراه في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2017، ص.259.
- 2- منصور الزين، آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص.181
- 3- حسين نواره، الحماية القانونية للملكية المستثمر الأجنبي في الجزائر، رسالة دكتوراه في القانون كلية الحقوق جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2013، ص.82

- 4- عيوط محندو علي، الحماية القانونية للإستثمارات الأجنبية في الجزائر، رسالة دكتوراه في القانون، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2006، ص ص 48، 49.
- 5- عودة سيف الدين، نموذج قياسي مقترح لتقدير دوال الإنتاج والتكاليف في القطاع المصرفي الفلسطيني، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة دمشق، سوريا، 2009، 143.
- 2-2/ الماجستير:
- 1- لعلا رمضاني، أثر التحضيرات الجبائية على الاستثمار في ظل الإصلاحات الاقتصادية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2002، ص ص 41-42.
- 2- بن الجوزي محمد، الإصلاحات الجبائية انعكاساتها الاقتصادية والمالية في الجزائر في الفترة 1992-1998، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1998، ص. 58.
- 3- ربيعي عنتر، دور التدابير الجديدة للاستثمار الأجنبي في الجزائر، مذكرة نهاية التبرص، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2010، ص 116.
- 4- يحي لخضر، دور الإمتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية-دراسة حالة: مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب-بسكرة، مذكرة ماجستير، تخصص علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2007، ص. 24.
- 5- ساعد بوراوي، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (الجزائر-تونس-المغرب) "دراسة مقارنة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007-2008، ص. 63.
- 6- عبد القادر بريش، دراسة أثر الضريبة على التسيير المالي للمؤسسة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1999، ص 73.
- 7- نشيدة معزوز، دور التحفيزات الجبائية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة ماجستير، جامعة البلدية، الجزائر، ص 63.
- 8- صحراوي علي، مظاهر الجباية في الدول النامية وأثارها على الاستثمار الخاص من خلال إجراءات التحريض الجبائي، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1992، ص 109.
- 9- نجيب زروقي، جريمة التملص الضريبي وآليات مكافحتها في التشريع الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم القانونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013، ص 67.
- 10- سعيد معزوز، دور التحفيزات الجبائية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة ماجستير، جامعة البلدية، الجزائر، 2005، ص 54.

- 11-خيالي خيرة، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2016، ص.14
- 12-بركان عبد الغني، سياسة الاستثمار وحماية البيئة في الجزائر، مذكرة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2010، ص.80.
- 13-قرقوس فتيحة، النظام الجبائي والاستثمار، مذكرة ماجستير في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2010، ص.94.
- 14-العامري عادل، أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في اليمن، دراسة تحليلية قياسية (1999-2001)، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، أربد، الأردن، 2003، ص.9.
- 15-قاسي ياسين، التنافسية الجبائية وتأثيرها على تنافسية، مذكرة ماجستير، قسم العلوم التجارية، جامعة البليدة، 2005، ص.112.
- 3/المجلات:
- 1-كردودي سهام، موسي سهام، (الإفناق الجبائي وعلاقته بمشاريع دعم الدولة لتطوير الاستثمار في الجزائر)، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 4، العدد 2، 2020، ص.30
- 2-كريم بوزيان، محمد زيدان، (مساهمة التحفيزات الجبائية في المداخلات الضريبية من خلال الدعم الموجه للاستثمار في القطاع السياحي. دراسة حالة فندق الونشريس الشلف 2021)، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف (الجزائر)، المجلد 13، العدد 2، 2021، ص.93
- 3-مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الحوافز، (سلسلة الأونكتاد بشأن مسائل اتفاقات الاستثمار الدولية)، الأمم المتحدة، جنيف، 2004، ص ص 6-8.
- 4-عفيف عبد المجيد، عوينان عبد القادر، (فعالية الحوافز الضريبية في تطوير الاستثمار حالة الجزائر خلال الفترة 2010-2018)، مجلة العلوم الإنسانية، 2020، المجلد 20، العدد 2، ص.525
- 5-مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الحوافز (سلسلة دراسات الأونكتاد بشأن مسائل اتفاقات الاستثمار الدولية)، نيويورك وجنيف، 2004، ص.7.
- 6-طالبي محمد، (أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد 06، 2009، ص.318
- 7-صندوق النقد الدولي، تعبئة الإيرادات في البلدان النامية، تقرير رقم 21-11، واشنطن العاصمة، مارس 2011، ص ص 94-95.
- 8-مجموعة البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010، واشنطن العاصمة، 2009.

قائمة المصادر والمراجع

9- باركة محمد الزين، جليل زين العابدين، (دور النفقات الجبائية في تشجيع الاستثمار- حالة الجزائر)، المحلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 2013، العدد 03، جامعة أبو بكر بلقايد، 31 ديسمبر 2013، ص 13-28.

10- ملوكاوى، مولود، (واقع الحوكمة الجبائية لسياسة الإنفاق الجبائي في الجزائر)، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 08، 2015، ص 144-145.

11- زيرار سمية، الزعبي بشير، عوض طالب، (أثر سياسة سعر الصرف الأجنبي في الميزان التجاري الجزائري)، مجلة دراسات العلوم الإدارية، العدد 36، المجلد 02، 2009، ص 363.

12- عبد السلام عمران، عماد محمد عبد الرسول، (دور الائتمان المصرفي في تمويل قطاع السياحة في الجماهيرية الليبية خلال الفترة 1984-2003)، مجلة السائل، العدد الأول، 2006، ص 268.

13- مومني عبد القادر، تربش محمد، تقنيات الجودة الشاملة الداعمة للاداء، مجلة نوميروس الاكاديمية، المجلد الثاني/العدد الاول (2021)

14- محمد البشير، ابراهيم احمد، اسلوب التكلفة على النشاط ودوره في الرقابة على التكاليف-دراسة تطبيقية على بعض المؤسسات الحكومية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 04/العدد 1 (2019).
4/الملتقيات:

4-1/ الملتقيات الدولية:

1- بلال شيخي، لعبيدي مهاوات، إسماعيل ممي، مداخلة بعنوان: (التحفيزات الجبائية آلية لدعم وترقية الاستثمار في الجزائر، المحور الثالث: مساهمة الجماعات المحلية في ترقية الاستثمار)، الملتقى الدولي الخامس-دور الجماعات المحلية في ترقية الاستثمار-تجارب دولية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، يومي 17 و 18 أبريل 2018، ص 6-7.

2- عبد المجيد قدي، (السياسة الجبائية وتأهيل المؤسسة)، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2001 أيام 29-30 أكتوبر، ص 03.

5/ النصوص القانونية:

5-1/ القوانين:

1- قانون رقم 06-2000، المؤرخ في 23 ديسمبر 2000، يتضمن قانون المالية 2001، الجريدة الرسمية، عدد 80، الصادرة في 24 ديسمبر 2000.

2- قانون رقم 05-16، المؤرخ في 31 ديسمبر 2005، يتضمن قانون المالية لسنة 2006، الجريدة الرسمية، عدد، الصادرة في 31 ديسمبر 2005.

- 3- قانون رقم 07-12 المؤرخ في 30 ديسمبر 2007، يتضمن قانون المالية لسنة 2008، الجريدة الرسمية، عدد 82، الصادرة في 31 ديسمبر 2007.
- 4- قانون رقم 08-21، المؤرخ في 30 ديسمبر 2009، يتضمن قانون المالية لسنة 2009، الجريدة الرسمية، عدد 74، الصادرة في 31 ديسمبر 2009.
- 5- قانون رقم 11-16، المؤرخ في 28 ديسمبر 2011، يتضمن قانون المالية لسنة 2012، الجريدة الرسمية، عدد 72، الصادرة في 31 ديسمبر 2014.
- 6- قانون رقم 14-10، المؤرخ في 30 ديسمبر 2014، يتضمن قانون المالية لسنة 2015، الجريدة الرسمية، عدد 78، الصادرة في 29 ديسمبر 2022.
- 7- قانون رقم 16-01 المؤرخ في 6 مارس 2016، المتضمن التعديل الدستوري الجزائري، ج.ر، العدد 14، المؤرخة في 7 مارس 2016.
- 8- قانون رقم 16-09، المؤرخ في 03 أوت 2016، يتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، عدد 46، الصادرة في 03 أوت 2016.
- 9- القانون رقم 16-01 المؤرخ في 6 مارس سنة 2016، المتضمن التعديل الدستوري الجزائري، الجريدة الرسمية، العدد 14، المؤرخة في 7 مارس 2016.
- 10- قانون رقم 19-14، المؤرخ في 11 ديسمبر 2019، يتضمن قانون المالية لسنة 2020، الجريدة الرسمية، عدد 81، الصادرة في 30 ديسمبر 2019.
- 11- قانون رقم 20-16، المؤرخ في 31 ديسمبر 2020، يتضمن قانون المالية لسنة 2021، الجريدة الرسمية، عدد 83، الصادرة في 31 ديسمبر 2020.
- 12- قانون رقم 22-18، الصادر في 24 جويلية 2022، المتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية الجزائرية، عدد 50، الصادرة في 28 جويلية 2022.
- 13- قانون رقم 21-16، المؤرخ في 30 ديسمبر 2021، يتضمن قانون المالية لسنة 2022، الجريدة الرسمية، عدد 100، الصادرة في 30 ديسمبر 2021.
- 14- قانون رقم 22-24، المؤرخ في 25 ديسمبر 2022، يتضمن قانون المالية لسنة 2023، الجريدة الرسمية، عدد 89، الصادرة في 29 ديسمبر 2022.
- 15- قانون الرسوم على رقم الأعمال، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، 2023.
- 16- قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، 2023.
- 5-2/ الأوامر:

- 1- الأمر 95-27، المتضمن قانون المالية لسنة المؤرخ في 30 ديسمبر 1996، المعدلة للمادة 99 من قانون المالية لسنة 1994، الجريدة الرسمية، عدد 82، الصادرة في 31 ديسمبر 1996.

- 2-الأمر 06-08 المؤرخ 15 يوليو 2006 المعدل والمتمم للامر رقم 01-03 المؤرخ في 20 اوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار.
- 3-الأمر رقم 09-01، المؤرخ في 22 يوليو 2009، المتضمن قانون المالية التكميلي 2009، الجريدة الرسمية، عدد 44، الصادرة في 26 يوليو. 2009.
- 3-5/ المراسيم والتشريعات:
- 1-المرسوم التشريعي رقم 93-12، المؤرخ في 5 أكتوبر 1993، والمتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 64، المؤرخة في 10 أكتوبر 1993.
- 2-التعليمة رقم 336 بتاريخ 21 ديسمبر 2008 المتعلقة بمزايا النظام العام الممنوح من قبل ANDI للاستثمارات.
- ثانيا/ المراجع باللغة الأجنبية:

- 1- Engone, K.C, *Les mécanismes d'incitations fiscales à l'investissement des entreprises étrangères en France et au Gabon*. Thèse pour obtenir le grade de Docteur de l'Université de Limoges Droit public, : Univesité de limoges, Fracais, 2019, p19.
- 2- Mike PFISTER, *une fiscalité orientée vers l'investissement et le développement*, Rapport d'OCDE, paris, 2014, p13.
- 3-Sebastian James, *Tax and Non-Tax Incentives and Investments: Evidence and Policy Implications*,FIAS, The World Bank Group, December 2009, p2,Electronic copy available , at: <https://ssrn.com/abstract=1540074>
- 4- Luiz Villela, Andrea Lemgruber, Michael Jorrattl, "*Tax Expenditure Budgets: Concepts and Challenges for Implementation*", Inter-American Development Bank (IDB), Working Paper, Washington, April 2010, p4.
- 5- SWIFT, Z. L., H. P. BRIXI, AND C. M. A. VALENDUC. 2004. "*Tax Expenditures: General Concept, Measurement, and Overview of Country Practices.*" In: BRIXI, H. P.
- 6- Slemrod, Joel, "*Complexity, Compliance Costs, and Tax Evasion,*" in *Taxpayer Compliance: Social Science Perspectives*, ed. By Jeffrey A. Roth, John T. Scholz, University of Pennsylvania Press. Philadelphia, 1989.
- 7- Ohaka, John – Agundu, Prince, *Tax Incentives for Industry Synergy in Nigeria: A Pragmatic Proprietary System Advocacy*, An International Multidisciplinary Journal, Ethiopia Vol6 (3), Serial No26, July 2012, PP. 42-58) disponible, à: <https://dx.doi.org/10.4314/afrrev.v6i3.3>.

- 8-Organisation for Economic Development and Cooperation, **Principles to enhance the transparency and governance of tax incentives for investment in developing countries**, Paris, 2013.
- 9- Fontaneau pierre, (*fiscalité et investissement*), **presse universitaire de France**, France, 1972, p191
- 10- Thuronyi, Victor, **Tax Law Design and Drafting**, Vol.2, International Monetary Fund, Washington D.C.2, 1998, p90.
- 11- Zineaabidine, Djelil,. **L'impact des dépenses fiscales sur l'economie algerienne une évaluation à l'aide d'un modèle d'equibre général calculable**, Thèse pour l'otention du **diplome de doctorat, LMD**, en sciences de gestion, Facultédes des sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion, Université d'Oran, 2016- 2017, p 60.
- 12-OCDE, **Options pour une utilisation efficace et efficiente des incitations fiscales à l'investissement dans les pays à faible revenu**. FMI, de l'OCDE nations unies et de la banque mondiale au groupe de travail du G20 sur le développement, 2015. P28.
- 13- Alexander Klemon, **Causes, Benefits, and Risks of Business Tax Incentives**, working paper No 09/21, Washington DC, January 2009
- 14- Rapport du FMI, **Options pour une utilisation efficace ET efficiente des incitations fiscales à l'investissement dans les pays à faible revenu**, de l'ocde, des nations unies et de la banque mondiale au groupe de travail du g20 sur le développement.
- 15-United nations conference on trade and development; **Global value chains, Investment and trade For Development**, **World Investment**, Report, New york and geneva, 2013.
- 16-The World Bank Group, **Paying Taxes the Global Picture**, Washington D.C, Report 2017, p40.
- 17- Thuronyi Victor, **Tax Law Design and Drafting**, volume 2, International Monetary Fund, 1998 (Chapter 23), David Holland and Richard J. Vann, **Income, Tax Incentives for Investment**.
- 6- C. M. A. VALENDUC and Z. L. SWIFT (Eds.). **Tax Expenditures – Shedding Light on Government Spending through the Tax System. Lessons from Developed and Transition Economies**. Washington, DC: World Bank.
- 19- William Steven Clark, Emilia Skrok, "**The Use of Corporate Tax Incentives: A Guidance Note and Experience from Poland, Hungary and Latvia**", the World Bank, 2019.No 139826, pp. 1-41

- 20- David Holland and Richard J, **Tax Law Design and Drafting** (volume 2; International Monetary Fund: 1998; Victor Thuronyi, Ed.) Chapter 23, **Income Tax Incentives for Investment** - 1 - 23 Income Tax Incentives for Investment. Vannl
- 21-Michel Dumont, "**Impact des subventionset des incitations fiscales surrecherche et le développement des entreprises enBelgique (2001-2009)**", Documents de travail (Working Paper) 8-12, Bureau fédéral du Plan, Bruxelles, Juin 2012.
- 22- Gilbert Cette, Anne Épaulard, Pauline Givord, "**Croissance de la productivité: le rôle des institutions et de la politique économique**", *Economie et statistique, institutions et politique économique*, n°419-420, 2008, pp 3-10
- 23- OCDE, **Mesurer la croissance de la productivité par secteur et pour l'ensemble de l'économie**, *Mesurer la productivité Manuel de l'OCDE*, Service des Publications de l', Paris, France, 2001
- 24- Diewert, Erwin Wùm Denis Lawrence, "**Measuring New Zealand's Productivity**", **Treasury**, Working Paper 99/5, 1999, <https://www.treasury.govt.nz/workingpapers/99-5.htm>
- 25- Harberger, Arnold C, "A Vision of the Growth Process", **American Economic Review**, Mars 1998.
- 26- Baily, Martin, "**Competition, Regulation, and Efficiency in Service Industries**", *Brookings Papers on Economic Activity*, 1993, pp 71-159.
- 27- Himadri Barman, Dibyojyoti Bhattacharjee, "**Understanding Enterprise Productivity An Information Technology**" **PerspectiveDAVCC's Advance Management Research**, *International Journal (DAVCC's AMRIJ) Bi-Annual Publication of DAV Centenary College, Faridabad, Haryana, India, Vol.2, Issue-3, October 2014, Page No.1-99.*
- 28- Kadir YILDIRIM, Levent ŞAHİN, **THE EFFECTS OF DEVELOPMENT IN INFORMATION TECHNOLOGIES ON THE PRODUCTIVITY OF BUSINESS ENTERPRISES**, (5: 2) 2007 *Journal of Administrative Sciences*.
- 29- Yildirim K. and Şahin L, **The Effects of Development in Information Technologies on the Productivity of Business Enterprises**, *Journal of Administrative Sciences* 5: 2, 2007
- 30 -Taylor P. **Special Report: Productivity and IT**, 2008 at: <https://www.ft.com/cms/s/0/882c56b4-c9fe-11df-87b8-00144feab49a.html> retrieved on October 9, 2013
- 31 -Gupta M.P., Kanungo S., Kumar R. And Sahu G.P. **A Study of Information Technology Effectiveness in Select Government Organizations in India**, *Vikalpa*, 2007, 32:2

- 32- Ayanwale, adeolu, **FDI and economic growth evidence from Nigeria**, AERC research paper 165. African economic research consortium, 2007, p01.
- 33- Jochumzen, peter, **essentials of macro economics**, ventus publishing APS, ISBN978-87-7681-558-5, 2010, P 19.
- 34- Dombrecht, Michel, khalil, saead, **effective exchange rate for Palestine**, Palestinian monetary authority, 2011, p07.
- 35- **OECD Productivity Manual: A Guide to the Measurement of Industry-Level and Aggregate Productivity Growth**, OECD, Paris, March 2001, Annex 1 – Glossary (translated)
- 36- W.briec, N.peypoch, **microéconomie de la production, la mesure de l'efficacité et de la productivité**, groupe de boeck, 1er édition, bruxelles, Belgique, 2010, p110
- 37- Salvadori, Neri, **The theory of economic growth aclassical, perspective**, Edward Elgar publishing, INC? 136 wesst street suitezoz 202 north ampaton massachuesttsolors, USA, 2003 p3
- 38- **Collège of Business (COB)**, King Abdelaziz University - Rābigh, p10.
- 39- Yongzheng Liu Renmin, **How do Tax Incentives Aect Investment and Productivity? Firm-Level Evidence from China**, University of China Jie Mao University of International Business and Economics, Working Paper August 2017,pp 16-17.
- 40- David, Maradan, Giovanni Ferro Luzzi, "**Estimation des impacts économiques de la troisième réforme de l'imposition des entreprises (Rie III) dans le canton.etape1**". Revue de la littérature, Genève, le 17 juin 2016, p9.
- 41- UEMOA, **Evaluation des dépenses fiscales. Union économique et monétaire ouest africaine**, Le Conseil des Ministres Au Sénégal, 2013.
- 42- Kevin A. Hassett, Aparna Mathur, **Taxes and Wages**, American Enterprise Institute, AEI WORKING PAPER #128, JUNE, 2006.
- 43- Jérôme Creel, Éric Heyer et Mathieu Plane, **Petit précis de politique budgétaire par tous les temps Les multiplicateurs budgétaires au cours du cycle**, Dans Revue de l'OFCE 2011/1(n°116), pages 61 à 88 ÉditionsOFCE
- 44- Antonio Spilimbergo, Steve Symansky, and Martin Schindler, **Fiscal Multipliers**, NTERNATIONAL MONETARY FUNDI, May 20, 2009
- 45-OCDE, **Options pour une utilisation efficace et efficiente des incitations fiscales à l'investissement dans les pays à faible revenu**. FMI, de l'OCDE nations unies et de la banque mondiale au groupe de travail du G20 sur le développement, 2015. P28.

- 46- Giorgia Maffini, Jing Xing, Michael P. Devereux, *The impact of investment incentives: evidence from UK corporation tax returns*, Oxford University Centre for Business Taxation, January 2016.
- 47- Crédit Suisse, *Imposition des entreprises: Vaud et Genève sous pression*, Swiss Issues Régions, 2016
- 48- Cummins, Jason G., Kevin A. Hassett, and R. Glenn Hubbard, 1996, *Tax reforms and investment: A cross-country comparison*, *Journal of Public Economics* 62(1-2), 237-273.
- 49- Chen, Minjia, and Alessandra Guariglia, , *internal financial constraints and firm productivity in China: Do liquidity and export behavior make a difference?* *Journal of Comparative Economics*, 2013, 41(4), 1123-1140.
- 50- Pesaran, M.H, Shin, Y & Smith, R.j. (2001) *Bounds testing approaches to the analysis of level relationships*. *Journal of applied econometrics*, 16 (3), 289-326.
- 51- Djelil Zineabidine, *L'impact des dépenses fiscales sur l'economie algérienne une évaluation à l'aide d'un modèle d'équilibre général calculable*, these pour l'obtention du diplôme de doctorat, LMD, en sciences de gestion
- 52- Christian Valenduc, "*Dans Reflets et perspectives de la vie économique*", *Les dépenses fiscales*, Éditions De Boeck Supérieur, Tome XLIII, 2004/1, p90
- 53-Marcelo Tocman Ramos, Jorge Rodríguez Cabello, Et Cristobal Marshall Silva, *Les exclusions fiscales comme instrument de politique publique*, *Études générales*, 102 (2006)
- 54- Ministère des finances direction general des impts «*Les Amortissements règles fiscale et comptable*», Alger, 2001, P14
- 55- OCDE, *MESURER LA CROISSANCE DE LA PRODUCTIVITÉ PAR SECTEUR ET POUR L'ENSEMBLE DE L'ÉCONOMIE*, *Mesurer la productivité*, Manuel de l'OCDE 2011.
- 56- David Maradan, Giovanni Ferro Luzzi, "*Estimation des impacts économiques de la troisième réforme de l'imposition des entreprises (RIE III) dans le canton.etape1*". *Revue de la littérature*, Genève, le 17 juin 2016, page 9
- 57- David Maradan, Giovanni Ferro Luzzi, "*Estimation des impacts économiques de la troisième réforme de l'imposition des entreprises (RIE III) dans le canton.etape1*". *Revue de la littérature*, Genève, le 17 juin 2016, pp10-11.
- 58- Michel Dumont, *Méthodes pour estimer les effets des incitations en faveur de la recherche et du développement*, *Dans Reflets et perspectives de la vie économique* 2011/1-

2 (Tome L), pages 117 à 130, <https://www.cairn.info/revue-reflets-et-perspectives-de-la-vie-economique-2011-1-page-117.htm>

59- Michel Dumont, **Impact des subventions et des incitations fiscales sur recherche et le développement des entreprises en Belgique (2001-2009)** Juin 2012-, Avenue des Arts 47-49 1000 Bruxelles E-mail: contact@plan.be <http://www.plan.be>

60- Michel Dumont, **Méthodes pour estimer les effets des incitations en faveur de la recherche et du développement**, 02/01/2021, sur [cairn.info](https://www.cairn.info): <https://www.cairn.info/revue-reflets-et-perspectives-de-la-vie-economique-2011-1117.htm>, p122.

61- Lourdes Germán, Joseph Parilla, **How tax incentives can power more equitable, inclusive growth**, <https://www.brookings.edu/articles/how-tax-incentives-can-power-more-equitable-inclusive-growth/05/05/2021> .

62- Dirk- Jan Kraam, **Dépenses Hors Budget et Dépense Fiscales**, https://read.oecd-ilibrary.org/governance/depenses-hors-budget-et-depenses-fiscales_budget-v4-art6-fr#page1, Consulté Le: 11/10/2022.

63- OCDE, **Budgétaire Revue De L' O.C.D.E Sur La Gestion**, N°:1, 2004, p150.

ثالثا/ مراجع الانترنت:

1-**The World Bank**, **Doing Business**, <https://datacatalog.worldbank.org/dataset/doing-business>, (on 12/05/2019), consulter le 15/01/2023

2- <https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/2020-12-14-14-58-06>, consulter le 20/06/2023

3- <https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/2020-12-15-14-40-35>, consulter le 20/06/2023

4- Will kenton, **what Is Productivity and How to Measure It Explained**, at: <https://www.investopedia.com/terms/p/productivity.asp>, Updated, May 28, 2023, consulter le 01/09/2023

5 -McDonald M.P, **How does IT raise Enterprise Productivity.** , 2010, https://blogs.gartner.com/mark_mcdonald/2010/03/12/how-does-it-raiseenterprise-productivity/; 1636, 11042013, consulter le 15/07/2023

6- Will Kenton, **What Is Productivity and How to Measure It Explained**, Updated May 28, 2023, at: <https://www.investopedia.com/terms/p/productivity.asp> ,consulter le 10/06/2023.

7- **What Factors Influence the Effectiveness of Business Incentives?** Key policy and economic questions can inform evaluations of costs and benefits, issue brief April 4, 2019, Projects: Economic Development, at: <https://www.pewtrusts.org/en/research-and->

analysis/issue-briefs/2019/04/what-factors-influence-the-effectiveness-of-business-incentives, consulter le 25/05/2023.

8- Cailin R. Slattery Owen M. Zidar, *evaluating state and local business tax incentives*, Working Paper 26603, National bureau of economic, January 2020, at: <https://www.nber.org/papers/w26603>, consulter le 25/03/2023.

9-OECD, *Perspectives des politiques d'investissement au Moyen Orient et en Afrique du Nord.*, 2021, P165, www.oecd.org/about/publishing/corrigenda.htm, Consulté le 02 10, 2023.

10- Lourdes, german; Joseph, parilla, *How tax incentives can power more equitable, inclusive growth*, 05/05/2021, sur Brookings: <https://www.brookings.edu/blog/the-avenue/2021/05/05/how-tax-incentives-can-power-more-equitable-inclusive-growth>, Consulter le 02/11/2023. P28.

11- <https://www.andi.dz>

12- <https://www.ons.dz/spip.php?rubrique4>

13- https://www.amf.org.ae/ar/arabic_economic_database

14- <https://www.mfdgi.gov.dz/>

15- <https://data.albankaldawli.org/>

16- <https://www.ccomptes.dz/ar/>

الملاحق

الملحق رقم (01) : الميزانية العامة للدولة من 1963 إلى 2020

النفقات			الإيرادات				السنة
المجموع	التجهيزات (إسهامات نهائية)	التسيير	المجموع	غير الجانبية	منها: الجانبية البترولية	الجانبية	
-	-	2 237	4 110	-	257	2 163	1963
-	-	2 070	4 200	-	295	2 581	1964
3 489	732	2 757	2 862	110	377	2 752	1965
3 798	952	2 846	3 517	493	632	3 024	1966
4 234	836	3 398	4 019	652	880	3 377	1967
4 701	1 296	3 405	4 568	615	1 134	3 953	1968
5 453	1 875	3 578	3 688	954	1 320	4 734	1969
5 876	1 623	4 253	6 306	850	1 350	5 456	1970
6 941	2 254	4 687	6 919	937	1 648	5 982	1971
8 197	2 832	5 365	9 178	744	3 278	8 434	1972
9 989	3 719	6 270	11 067	1 111	4 114	9 956	1973
13 408	4 002	9 406	23 438	2 039	13 399	21 399	1974
19 068	5 412	13 656	25 052	1 858	13 462	23 195	1975
20 118	6 948	13 170	26 215	1 239	14 237	24 976	1976
25 473	10 191	15 282	33 479	2 200	18 019	31 279	1977
30 106	12 531	17 575	36 782	1 403	17 365	35 379	1978
33 515	13 425	20 090	46 429	1 585	26 516	44 844	1979
44 016	17 227	26 789	59 594	1 574	37 658	58 020	1980
57 655	23 450	34 205	79 384	2 670	50 954	76 714	1981
72 445	34 449	37 996	74 246	4 798	41 458	69 448	1982
84 825	40 434	44 391	80 644	5 792	37 711	74 852	1983
91 598	41 326	50 272	161 365	10 556	43 841	90 809	1984
99 841	45 181	54 660	105 850	12 072	46 786	93 778	1985
101 817	40 663	61 154	89 690	15 595	21 439	74 095	1986
103 977	40 216	63 761	92 984	14 290	20 479	78 694	1987
119 700	43 500	76 200	93 500	11 300	24 100	82 200	1988
124 500	44 300	80 200	116 400	6 400	45 500	110 000	1989
136 500	47 700	88 800	152 500	5 200	76 200	147 300	1990
212 100	58 300	153 800	248 900	4 700	161 500	244 200	1991
420 131	144 000	276 131	311 864	9 200	193 800	302 664	1992
476 627	185 210	291 417	313 949	13 262	179 218	300 687	1993
566 329	235 926	330 403	477 181	78 831	222 176	398 350	1994
759 617	285 923	473 694	611 731	33 591	336 148	578 140	1995
724 609	174 013	550 596	825 157	38 557	495 997	786 600	*1996
845 196	201 641	643 555	926 668	47 890	564 765	878 778	1997
875 739	211 884	663 855	774 511	66 127	378 556	708 384	1998
961 682	186 987	774 695	950 496	75 608	560 121	874 888	1999
1 178 122	321 929	856 193	1 578 161	55 422	1 173 237	1 522 739	2000
1 321 028	357 395	963 633	1 505 526	150 899	956 389	1 354 627	2001
1 550 646	452 930	1 097 716	1 603 188	177 388	942 904	1 425 800	2002
1 639 265	516 504	1 122 761	1 974 466	164 566	1 284 975	1 809 900	2003
1 888 930	638 036	1 250 894	2 229 899	163 789	1 485 699	2 066 110	2004
2 052 037	806 905	1 245 132	3 082 828	174 520	2 267 836	2 908 308	2005
2 453 014	1 015 144	1 437 870	3 639 925	205 041	2 714 000	3 434 884	2006
3 108 669	1 434 638	1 674 031	3 687 900	209 300	2 711 850	3 478 600	2007
4 191 053	1 973 278	2 217 775	2 902 448	221 759	1 715 400	2 680 689	2008
4 246 334	1 946 311	2 300 023	3 275 362	201 750	1 927 000	3 073 612	2009
4 466 940	1 807 862	2 659 078	3 074 644	275 000	1 501 700	2 799 644	2010
5 853 569	1 974 363	3 879 206	3 489 810	433 317	1 529 400	3 056 493	2011
7 058 173	2 275 539	4 782 634	3 804 030	376 414	1 519 040	3 427 616	2012
6 024 131	1 892 595	4 131 536	3 895 315	248 396	1 615 900	3 646 919	2013
6 995 769	2 501 442	4 494 327	3 927 748	258 562	1 577 730	3 669 186	2014
7 656 331	3 039 322	4 617 009	4 552 542	474 954	1 722 940	4 077 588	2015
7 297 494	2 711 930	4 585 564	5 011 581	846 823	1 682 550	4 164 758	2016
7 282 630	2 605 448	4 677 182	6 047 885	1 290 895	2 126 987	4 756 990	2017
7 732 070	2 918 387	4 813 683	6 389 469	1 328 013	2 349 694	5 061 456	2018
7 741 345	2 846 109	4 895 236	6 601 576	1 239 623	2 518 488	5 361 953	2019
6 902 887	1 893 541	5 009 346	5 114 087	1 094 209	1 394 710	4 019 878	2020

* ملاحظة : 1996 : وضعية بنجزة على ضوء "التقديرات الصرفة"

ملحق رقم (02) : إيرادات الميزانية من 1997 إلى 2020

الوحدة: مليار دج

التعيين	السنة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الإيرادات الجبائية		878 778	708 384	874 888	1 522 739	1 354 627	1 425 800	1 809 900	2 066 110
الجبائية العادية		314 013	329 828	314 767	349 502	398 238	482 896	524 925	580 411
الضرائب المباشرة		81 844	88 100	72 193	82 022	98 479	112 234	127 915	147 983
التسجيل والطابع		10 606	11 314	12 658	16 208	16 835	18 869	19 285	19 590
الرسوم على رقم الأعمال		146 635	153 539	148 230	163 450	178 790	222 662	233 090	273 265
حاصل الضرائب المختلفة		1 418	1 389	1 444	1 501	451	776	828	735
الحقوق الجمركية		73 510	75 486	80 242	86 321	103 683	128 355	143 807	138 838
الجبائية على النفط		564 765	378 556	560 121	1 173 237	956 389	942 904	1 284 975	1 485 699
إيرادات أخرى للميزانية		47 890	66 127	75 608	55 422	150 899	177 388	164 566	163 789
إيرادات أملاك الدولة		-	-	-	-	-	-	-	-
إيرادات مختلفة للميزانية		-	-	-	-	-	-	-	-
إيرادات الوزارات		-	-	-	-	-	-	-	-
مساعدات خارجية		-	-	-	-	-	-	-	-
قطاع الدولة		-	-	-	-	-	-	-	-
إيرادات استثنائية		-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع		926 668	774 511	950 496	1 578 161	1 505 526	1 603 188	1 974 466	2 229 899
الإيرادات الجبائية		2 908 308	3 434 884	3 478 600	2 680 689	3 073 612	2 799 644	2 978 298	3 427 616
الجبائية العادية		640 472	720 884	766 750	965 289	1 146 612	1 297 944	1 448 898	1 908 576
الضرائب المباشرة		168 144	241 224	258 079	331 547	462 134	561 682	653 883	862 288
التسجيل والطابع		19 617	23 536	29 126	33 623	35 813	39 652	45 191	56 094
الرسوم على رقم الأعمال		312 083	335 321	347 648	426 839	470 486	494 423	522 606	653 234
حاصل الضرائب المختلفة		969	1 086	1 019	1 406	1 258	1 427	1 548	2 003
الحقوق الجمركية		143 888	114 849	133 126	164 882	170 231	181 865	210 427	338 209
إيرادات أخرى غير موزعة		- 4 229	4 868	- 1 248	6 992	6 690	18 895	15 243	- 3 252
الجبائية على النفط		2 267 836	2 714 000	2 711 850	1 715 400	1 927 000	1 501 700	1 529 400	1 519 040
إيرادات أخرى للميزانية		174 520	205 041	209 300	221 759	201 750	275 000	424 810	376 414
إيرادات أملاك الدولة		-	-	-	-	-	-	-	-
إيرادات مختلفة للميزانية		-	-	-	-	-	-	-	-
إيرادات الوزارات		-	-	-	-	-	-	-	-
مساعدات خارجية		-	-	-	-	-	-	-	-
قطاع الدولة		-	-	-	-	-	-	-	-
إيرادات استثنائية		-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع		3 082 828	3 639 925	3 687 900	2 902 448	3 275 362	3 074 644	3 403 108	3 804 630
الإيرادات الجبائية		3 646 919	3 669 186	4 077 588	4 164 758	4 756 990	5 061 456	5 361 953	4 019 878
الجبائية العادية		2 031 019	2 091 456	2 354 648	2 472 208	2 630 003	2 711 762	2 843 465	2 625 168
الضرائب المباشرة		823 110	881 254	1 034 468	1 109 199	1 207 589	1 203 761	1 264 737	1 183 358
التسجيل والطابع		62 518	70 769	84 713	85 782	92 601	88 397	83 703	69 342
الرسوم على رقم الأعمال		734 414	765 275	829 061	891 675	990 983	1 092 936	1 128 851	1 038 560
حاصل الضرائب المختلفة		3 458	1 675	1 501	6 612	4 277	4 181	5 230	6 122
الحقوق الجمركية		403 771	370 906	411 156	389 396	364 768	324 196	362 128	328 207
إيرادات أخرى غير موزعة		3 748	1 577	- 6 251	- 10 456	- 30 215	- 1 709	- 1 184	- 421
الجبائية على النفط		1 615 900	1 577 730	1 722 940	1 682 550	2 126 987	2 319 694	2 518 488	1 394 710
إيرادات أخرى للميزانية		248 396	258 562	474 954	846 823	1 290 895	1 328 013	1 239 623	1 094 209
إيرادات أملاك الدولة		-	-	-	-	-	-	-	-
إيرادات مختلفة للميزانية		-	-	-	-	-	-	-	-
إيرادات الوزارات		-	-	-	-	-	-	-	-
مساعدات خارجية		-	-	-	-	-	-	-	-
قطاع الدولة		-	-	-	-	-	-	-	-
إيرادات استثنائية		-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع		3 895 315	3 927 748	4 552 542	5 011 581	6 047 885	6 389 469	6 601 576	5 114 087

الملحق رقم (03) : الإنتاج الداخلي الخام حسب قطاع النشاط الاقتصادي من 2000 إلى 2013 كل القطاعات

القانونية

بالأسعار الجارية							قطاع النشاط الاقتصادي
2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
641 285,0	581 615,8	580 505,6	515 281,7	417 225,2	412 119,5	346 171,4	الفلاحة الحراجة، الصيد والغابات
82 658,0	74 808,7	67 788,7	61 774,6	55 461,4	52 295,6	47 268,9	المياه والطاقة
3 882 227,8	3 352 878,4	2 319 823,6	1 868 889,6	1 477 033,6	1 443 928,1	1 161 314,7	المحروقات
64 265,4	58 992,2	49 294,0	44 199,9	39 998,5	38 388,0	42 904,8	الخدمات والأشغال البترولية
8 582,9	6 317,0	5 632,7	5 618,3	5 480,6	6 136,0	5 021,6	المناجم والمقالع
45 364,9	43 567,7	41 326,1	37 974,8	34 306,3	33 947,6	33 230,1	ص ح م ك !*
50 869,5	45 970,7	41 711,3	33 331,7	36 085,4	32 476,8	26 737,1	مواد البناء والزجاج
610 071,1	505 423,9	458 674,0	401 014,4	369 939,3	320 507,1	292 046,3	البناء والأشغال العمومية
35 190,3	27 349,1	26 158,2	23 604,0	22 533,9	18 607,8	22 816,4	الكيمياء والمطاط والبلاستيك
146 022,7	138 391,0	127 309,0	118 385,8	115 114,4	108 898,3	104 611,5	الصناعات الفلاحية والغذائية
13 602,4	14 177,8	13 481,7	13 139,1	12 190,1	12 018,9	10 147,3	الصناعات النسيجية
2 568,4	2 721,0	2 688,7	2 477,7	2 602,8	2 273,2	2 399,3	صناعات الجلود والأحذية
16 559,9	15 566,9	15 396,5	13 785,9	13 334,0	11 245,7	10 247,5	صناعات الخشب والورق
48 162,0	49 425,0	46 700,5	45 278,7	40 447,3	37 330,5	28 269,9	الصناعات المختلفة
730 238,4	645 028,9	512 569,9	390 551,2	340 983,3	303 693,5	275 929,7	النقل والاتصالات
728 366,7	668 130,0	607 052,6	552 179,9	509 285,7	476 208,7	436 292,1	التجارة
75 202,7	69 628,2	62 696,5	58 520,2	53 490,5	49 287,6	45 293,9	ال فنادق والمقاهي والمطاعم
64 243,7	57 987,0	48 787,9	43 866,2	39 020,5	34 872,5	31 139,7	الخدمات المقدمة للمؤسسات
86 778,2	78 156,0	72 075,2	67 096,2	61 378,5	57 722,8	54 015,0	الخدمات المقدمة للأسر
7 332 260,0	6 436 135,1	5 099 672,7	4 296 969,8	3 645 911,4	3 451 958,4	3 430 857,3	مجموع القيمة المضافة
376 685,6	350 130,2	307 340,8	260 070,6	249 147,4	199 229,4	181 505,4	الرسم على القيمة المضافة
114 849,0	143 888,0	138 838,0	143 000,0	128 355,0	103 683,0	86 321,0	حقوق الجمارك
7 823 794,6	6 930 153,3	5 545 851,5	4 700 040,4	4 023 413,8	3 754 870,8	3 698 683,7	الإنتاج الداخلي الخام
2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	
1 640 006,1	1 421 693,3	1 183 216,1	1 015 258,8	931 349,1	727 413,1	708 072,5	الفلاحة الحراجة، الصيد والغابات
132 168,61	122 553,4	110 601,6	98 622,1	91 210,8	93 705,9	87 691,6	المياه والطاقة
4 968 018,3	5 536 381,8	5 242 502,8	4 180 357,7	3 109 078,9	4 997 554,5	4 089 308,6	المحروقات
58 133,7	80 050,5	70 701,2	63 312,0	94 767,1	86 719,5	92 368,8	الخدمات والأشغال البترولية
22 443,4	22 750,5	19 546,4	18 205,5	13 055,5	17 059,3	10 624,9	المناجم والمقالع
104 021,9	97 395,5	89 916,2	83 624,7	83 130,9	64 431,2	53 504,4	ص ح م ك !*
80 347,1	75 897,5	74 846,9	70 523,3	66 864,8	60 402,4	58 482,3	مواد البناء والزجاج
1 569 313,5	1 411 159,6	1 262 566,7	1 194 113,5	1 000 054,9	869 988,6	732 720,7	البناء والأشغال العمومية
64 940,5	60 074,1	53 603,2	48 363,8	44 859,4	41 910,2	37 159,2	الكيمياء والمطاط والبلاستيك
285 480,4	266 137,4	231 846,5	214 132,6	188 482,4	164 314,4	156 083,2	الصناعات الفلاحية والغذائية
14 330,7	14 008,3	13 477,7	13 842,8	14 590,7	12 876,1	13 039,8	الصناعات النسيجية
2 650,5	2 665,4	2 603,5	2 593,3	2 549,4	2 527,0	2 357,6	صناعات الجلود والأحذية
18 913,9	18 360,2	17 620,4	17 194,6	16 872,0	16 687,2	16 061,6	صناعات الخشب والورق
46 490,4	49 672,6	50 132,0	50 302,1	49 057,3	45 717,8	44 786,7	الصناعات المختلفة
1 463 055,1	1 194 841,7	1 074 147,7	933 707,6	865 214,5	830 341,5	808 380,9	النقل والاتصالات
1 870 581,0	1 649 969,8	1 446 331,4	1 283 227,7	1 160 160,0	1 003 199,4	863 197,3	التجارة
170 706,0	151 238,3	133 980,8	120 816,1	110 562,0	91 044,4	81 127,9	ال فنادق والمقاهي والمطاعم
178 358,7	154 621,6	140 295,8	122 751,9	98 579,7	84 040,0	71 713,6	الخدمات المقدمة للمؤسسات
167 113,8	154 480,1	138 444,9	125 832,0	114 542,9	105 047,1	95 130,5	الخدمات المقدمة للأسر
12 857 073,7	12 483 951,5	11 356 382,0	9 656 782,2	8 054 982,3	9 314 979,8	8 021 812,0	مجموع القيمة المضافة
835 878,8	739 296,7	632 265,1	565 823,6	545 593,1	489 047,0	399 328,0	الرسم على القيمة المضافة
403 771,0	338 209,0	222 371,0	181 865,0	170 231,0	164 882,0	133 126,0	حقوق الجمارك
14 096 723,5	13 561 457,2	12 211 018,1	10 404 470,8	8 770 806,4	9 968 908,7	8 554 266,0	الإنتاج الداخلي الخام

* ص ح م ك ! = الصناعات الحديدية و المعدنية و الميكانيكية و الكهربائية و الإلكترونية

الملحق رقم (04) : الإنتاج الداخلي الخام حسب قطاع النشاط الاقتصادي من 2014 إلى 2020 كل القطاعات

القانونية

بِالأسعار الجارية

الوحدة: مليون د ج

قطاع النشاط الاقتصادي	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الزراعة الحرجية، الصيد والغابات	1 772 202,4	1 935 113,0	2 140 304,7	2 219 064,4	2 421 567,8	2 529 053,9	2 598 511,9
المياه والطاقة	142 640,4	154 447,0	178 508,9	199 134,5	210 838,6	228 476,6	233 595,2
المحروقات	4 657 811,3	3 134 242,7	3 025 612,5	3 699 650,7	4 548 756,2	3 991 028,4	2 575 136,6
الخدمات والأشغال البترولية	63 792,3	57 388,8	79 248,9	86 341,1	92 456,9	91 592,7	112 928,8
المناجم والمقالع	23 043,1	26 319,7	28 412,6	26 318,4	34 330,1	33 051,8	34 327,3
ص ح م ك إ*	108 555,8	125 645,2	118 766,1	120 842,9	115 235,9	140 953,1	106 223,2
مواد البناء والزجاج	88 038,1	109 152,2	115 544,2	121 221,2	126 152,1	117 010,5	113 415,6
البناء والأشغال العمومية	1 730 198,1	1 859 784,5	1 993 653,1	2 117 392,9	2 254 104,9	2 400 389,6	2 285 088,5
الكيمياء والمطاط والبلاستيك	66 938,6	73 325,1	73 325,1	73 594,4	89 173,9	88 100,2	91 353,0
الصناعات الفلاحية والغذائية	326 582,3	355 983,8	381 647,1	407 474,1	433 407,2	444 701,4	465 580,8
الصناعات النسيجية	14 793,6	15 792,9	17 428,2	20 081,1	21 165,3	24 571,9	24 550,1
صناعات الجلود والأحذية	2 878,9	2 963,7	2 824,8	2 852,3	3 080,1	3 283,6	3 127,3
صناعات الخشب والورق	19 812,6	20 402,9	22 370,6	25 221,5	27 996,6	29 374,9	26 404,4
الصناعات المختلفة	44 433,4	37 799,2	40 464,3	44 039,9	49 504,2	52 922,3	54 904,0
النقل والاتصالات	1 550 496,5	1 665 379,8	1 800 357,0	1 973 037,9	2 096 804,6	2 187 942,9	2 044 064,7
التجارة	2 067 543,0	2 259 343,2	2 341 306,0	2 412 764,1	2 493 015,7	2 446 379,5	1 987 214,2
الفنادق والمقاهي والمطاعم	188 995,6	212 791,5	240 397,3	269 388,3	279 388,0	304 169,7	193 773,0
الخدمات المقدمة للمؤسسات	199 232,0	213 174,0	228 923,9	247 921,6	264 892,4	28 1249,3	292 485,7
الخدمات المقدمة للأسر	180 095,2	202 438,7	230 311,0	260 390,6	284 981,3	307 790,4	305 407,5
مجموع القيمة المضافة	13 248 083,2	12 459 026,6	13 059 417,6	14 326 731,9	15 846 851,9	15 702 042,6	13 548 132,0
الرسم على القيمة المضافة	871 189,6	942 580,2	1 006 208,7	1 112 689,6	1 219 663,4	1 257 150,7	1 147 351,397
حقوق الجمارك	370 906,0	411 156,0	389 396,0	364 768,0	324 196,0	362 128,0	329 345,5
الإنتاج الداخلي الخام	14 490 178,8	13 812 762,8	14 455 022,3	15 804 189,4	17 390 711,2	17 321 321,3	15 024 828,9

* ص ح م ك إ = الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية والإلكترونية

بِالأسعار الجارية

الوحدة: مليون د ج

جدول 1-17: الإنتاج الداخلي الخام حسب قطاع النشاط الاقتصادي من 1974 إلى 1983 - القطاع العمومي -

قطاع النشاط الاقتصادي	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983
الزراعة الحرجية، الصيد والغابات	980,7	1 414,0	2 012,4	1 599,7	2 206,9	2 622,1	2 736,0	3 144,6	2 756,9	2 721,0
المياه والطاقة	424,5	499,9	556,1	618,0	774,3	875,2	1 242,7	1 548,0	1 951,0	2 073,9
المحروقات	15 039,2	11 725,6	16 228,5	19 520,6	20 319,1	27 348,6	41 640,3	58 582,8	58 484,6	61 996,4
الخدمات والأشغال البترولية	1 389,5	2 156,6	3 030,3	3 257,0	4 238,5	4 405,3	3 670,7	2 715,5	3 227,9	3 630,0
المناجم والمقالع	334,2	310,1	297,4	324,1	277,2	495,6	696,2	704,1	756,5	792,8
ص ح م ك إ*	773,7	976,0	1 394,4	1 542,7	2 306,6	2 953,4	3 506,5	4 286,9	4 916,1	7 187,1
مواد البناء والزجاج	248,5	279,5	460,1	603,5	942,7	1 144,3	1 370,5	1 419,5	1 414,7	1 940,1
البناء والأشغال العمومية	2 003,7	2 848,2	4 082,4	5 744,8	7 231,4	8 905,4	11 188,9	13 824,0	16 964,9	20 093,9
الكيمياء والمطاط والبلاستيك	334,6	417,9	560,2	634,9	611,5	691,3	745,0	837,4	928,4	1 114,6
الصناعات الفلاحية والغذائية	805,3	969,6	1 222,9	1 320,0	1 734,1	2 019,2	2 186,7	2 559,0	3 057,1	3 050,8
الصناعات النسيجية	165,0	210,3	275,4	382,9	610,0	839,5	992,2	1 427,8	1 542,4	1 560,3
صناعات الجلود والأحذية	87,0	105,9	149,7	204,6	257,4	279,0	441,5	477,1	556,8	518,9
صناعات الخشب والورق	202,4	239,0	383,7	521,0	414,7	553,9	632,0	804,8	1 071,5	1 238,2
الصناعات المختلفة	120,0	122,1	188,9	252,4	242,2	181,9	171,7	192,5	202,1	266,6
النقل والاتصالات	2 241,0	2 503,7	2 880,7	3 740,9	4 322,3	5 350,1	6 059,4	6 583,2	7 109,5	9 006,3
التجارة	658,1	979,8	1 238,1	1 998,7	4 825,6	5 852,5	6 556,7	8 146,8	9 391,2	11 597,4
الفنادق والمقاهي والمطاعم	85,9	129,7	148,5	243,0	278,9	417,7	480,3	540,2	618,5	726,9
الخدمات المقدمة للمؤسسات	172,1	207,1	261,8	341,0	392,7	481,5	597,0	716,0	800,5	1 003,3
الخدمات المقدمة للأسر	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
مجموع القيمة المضافة	26 065,4	26 095,0	35 371,2	42 850,8	51 986,1	65 416,5	84 913,6	108 510,2	115 750,6	130 518,5

* ص ح م ك إ = الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية والإلكترونية

الملحق رقم 05: (ANDI-ANSEJ- Evolution des couts des exonérations fiscales 2000/2021 (ANADE-CNAC- ANJEM)

EVOLUTION DES COUTS DES EXONERATIONS FISCALES

2000/2021

ANDI / ANSEJ(ANADE) / CNAC / ANJEM

En Millions de DA

ANNEE	Nbr de prjts	TVA/F	IBS	IRG	IFU	TAP	TF	ERGS	TOTAL
2000	32 137	22 312	3 651		1 028	5 437	18	11	32 457
2001	29 375	29 283	7 237		2 365	6 249	29	17	45 180
2002	32 248	22 004	4 090		803	6 965	11	5	33 878
2003	33 801	39 606	5 923		1 786	21 920	8	3	69 246
2004	29 493	34 838	3 424		403	4 754	11	4	43 434
2005	29 947	32 523	12 158		193	4 826	9	8	49 717
2006	27 770	36 060	5 117		43	2 946	6	1	44 173
2007	29 606	33 255	1 880		0	4 421	8	1	39 565
2008	35 283	72 992	6 705		0	3 978	2	12	83 689
2009	52 595	65 319	842		0	1 158	37	0	67 356
2010	63 700	78 942	13 381	0	0	1 345	2	1	93 671
2011	104 640	80 881	3 623	0	0	4 159	2	0	88 665
2012	150 648	135 308	1 873	0	0	2 890	1	6	140 078
2013	136 193	88 068	2 971	0	0	2 804	5	1	93 849
2014	167 091	95 509	6 741	0	0	3 721	0	1	105 972
2015	0	97 787	6 090	0	0	3 669	3	2	107 551
2016		65 018	4 186	0	0	3 437	29	0	72 670
2017		76 119	13 053	349	16	7 788	20	4	97 349
2018		53 684	3 962	122	29	2 404	2	10	60 213
2019		69 178	20 862	1 509	22	14 418	2	15	106 006
2020		49 907	24 558	179	44	36 316	1	39	111 005
2021		25 252	22 057,1	139	87	23 407	1	1,6	70 943,1

Evolution des couts des exonérations fiscales 2000/2021 ANDI : الملحق رقم 06

EVOLUTION DES COÛTS DES EXONERATIONS FISCALES
2000/2021
ANDI

ANNEE	En Millions de DA									
	TVA	IBS	IKG	IFU	TAP	TF	ERGS	TOTAL		
2000	18 091	3 561		965	5 185	15	8	27 825		
2001	27 052	7 166		2 305	5 998	17	16	42 554		
2002	19 797	3 953		764	6 768	9	4	31 295		
2003	31 726	5 799		1 634	17 285	6	1	56 451		
2004	32 299	3 304		364	4 507	8	3	40 485		
2005	27 497	12 053		178	4 662	5	6	44 401		
2006	31 501	5 006		38	2 786	5	0	39 336		
2007	25 491	1 427		0	4 002	2	0	30 922		
2008 (2)	66 326	6 387		0	3 562	1	7	76 283		
2009	53 868	678		0	791	27	0	55 364		
2010	58 936	13 159		0	1 087	1	0	73 183		
2011	49 144	3 313		0	3 805	1	0	56 263		
2012	86 243	1 519		0	2 131	0	0	89 893		
2013	39 734	2 597		0	2 256	1	0	44 588		
2014	54 215	6 121		0	3 146	0	1	63 483		
2015	71 566	5 675		0	3 203	2	2	80 448		
2016	58 057	3 493		0	2 943	29	0	64 522		
2017	72 641	12 777	114	0	7 442	0	0	92 974		
2018	52 640	3 865	13	0	2 091	1	3	58 613		
2019	67 362	20733	1160	/	13951	/	/	103 206		
2020	49 651	24 434	19	/	36 087	/	/	110 191		
2021	25 117	22 017		/	23 182	/	/	70 316		

الملاحق رقم 07: Evolution des couts des exonérations fiscales 2000/2021 ANSEJ -

ANADE

EVOLUTION DES COÛTS DES EXONERATIONS FISCALES

2000/2021

ANSEJ/ANADE.

En Millions de DA

ANNEE	TVA	IBS	IRG	IFU	TAP	TF	ERGS	TOTAL
2000	4 221	90		63	252	3	3	4 632
2001	2 231	71		60	251	12	1	2 626
2002	2 207	137		39	197	2	1	2 583
2003	7 880	124		152	4 635	2	2	12 795
2004	2 539	120		39	247	3	1	2 949
2005	5 026	105		15	164	4	2	5 316
2006	4 559	111		5	160	1	1	4 837
2007	7 764	453		0	419	6	1	8 643
2008	6 666	318		0	416	1	5	7 406
2009	11 451	164		0	367	10	0	11 992
2010	20 006	222		0	258	1	1	20 488
2011	30 505	309		0	351	1	0	31 166
2012	47 502	353		0	734	1	6	48 596
2013	41 737	364		0	482	3	1	42 587
2014	33 950	593		0	501	0	0	35 044
2015	21 109	383		0	381	1	0	21 874
2016	5 100	605		0	432	0	0	6 137
2017	3 067	267	204	11	316	20	4	3 889
2018	884	90	87	11	289	1	7	1 369
2019	1500	108	242	19	289	2	8	2 168
2020	272	148	30	96	196	1	38	743
2021	119	36	109	51	205	1	1	521

Evolution des couts des exonérations fiscales 2000/2021 (الملحق رقم 08: ANDI- ANSEJ-ANADE-CNAC- ANJEM)

EVOLUTION DES COUTS DES EXONERATIONS FISCALES
2000/2021
ANDI / ANSEJ(ANADE) / CNAC / ANJEM

En Millions de DA

ANNEE	COUTS DES EXONERATIONS FISCALES
2000	32 457
2001	45 180
2002	33 878
2003	69 246
2004	43 434
2005	49 717
2006	44 173
2007	39 565
2008	83 689
2009	67 356
2010	93 671
2011	88 665
2012	140 078
2013	93 849
2014	105 972
2015	107 551
2016	72 670
2017	97 349
2018	60 213
2019	106 006
2020	111 005
2021	70 943,1

الملحق رقم 09: مستخرج اجمالي القوى العاملة بيانات منظمة العمل الدولية، البنك الدولي

Indicator Name	Indicator Code	Country Name	Country Code	Data Source	مؤشرات التنمية العالمية																	
التوى العمل، إجمالي	SL.TIF.TOTLIN	الجزائر	DZ	Last Updated Date	10/05/2023																	
2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
8926622	91:5785	9355943	9556009	9747177	9916026	10077549	10244513	10402784	10551825	10832192	11067848	11289832	11799700	11799335	11709818	11918421	12067162	12221429	12396383	11857820	12260834	12638622

منظمة العمل الدولية، قاعدة بيانات المؤشرات الرئيسية لسوق العمل.

<https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.TIF.TOTLIN?locations=DZ>

يشمل إجمالي التوى العمل للأشخاص من عمر 15 عاماً فأكثر الذين يتوفرون تعريف منظمة العمل الدولية للسكان النشطين اقتصادياً. جميع الأشخاص الذين يتوفرون الأيدي العاملة المشركه في إنتاج السلع والخدمات خلال فترة محددة. ويشمل تلك كل من العاملين والمطبلين عن بينما تقاربت معاملة المساربات الوطنية لتفانك مثل القوت المسله والمعال الموسمين أو الذين يعطون لبعض الوقت تشمل التوى العاملة بوجه عام كل من أفراد القوات المسله، والمطبلين عن العمل، والباطنين عن العمل لأن مره، ولكن يشتمل عليها ربات البيوت ومشمي الرعية ومشمي الرعية غير مدفوعه الأجر الأخرين، وعمله القطاع غير الرسمي.

الملحق رقم 10: بيانات مجمعة ومصنفة تخص فترة الدراسة من سنة 2000 إلى 2022، من اعداد الطالب

بالاعتمادات على: الديوان الوطني للإحصاء، الصندوق العربي، البنك الدولي، والمديرية العامة للضرائب

السنوات	الوحدة: مليون دج		الوحدة: مليون دج		الوحدة: مليون دج		الوحدة: مليون دج		الوحدة: مليون دج		الوحدة: مليون دج	
	الاتاج الداخلي الخام	مجموع القيمة المضافة (قطاعات النشاط الاقتصادي)	اجملي الاستثمار	الاجملي	التجزئة الوظيفي الاجملي	الاجملي	جباية عابئة و إيرادات ضريبية	مصرفية و تراكم الاموال الثابتة	الاجملي القوة العاملة	الاجملي	الاجملي	عدد المشاريع المستقطبة من الجوائز
Année	PIB	VA	I	PNG	RF	CFF	EFT	INFG	NPBINCT			
2000	3 698 683,70	3 430 857,30	969 614,00	3 948 273,60	349 502	469 673,20	8 926 622	32 457,00	32 137			
2001	3 754 870,80	3 451 958,40	1 168 300,00	4 103 923,00	398 238	441 094,80	9 145 785	45 180,00	29 375			
2002	4 023 413,80	3 645 911,40	1 386 380,00	4 348 104,50	482 896	454 966,30	9 355 943	33 878,00	32 248			
2003	4 700 040,40	4 296 969,80	1 593 590,00	5 062 343,50	524 925	510 281,40	9 556 009	69 246,00	33 801			
2004	5 545 851,50	5 099 672,70	2 046 700,00	5 895 856,80	580 411	615 875,80	9 747 177	43 434,00	29 493			
2005	6 930 153,30	6 436 135,10	2 393 850,00	7 225 856,90	640 472	788 561,70	9 916 026	49 717,00	29 947			
2006	7 823 794,60	7 332 260,00	2 564 980,00	8 180 362,70	720 884	841 900,10	10 077 549	44 173,00	27 770			
2007	8 554 266,00	8 021 812,00	3 223 890,00	9 233 660,90	766 750	911 466,10	10 244 513	39 565,00	29 606			
2008	9 968 908,70	9 314 979,80	4 124 650,00	10 963 923,90	965 289	1 136 943,70	10 402 784	83 689,00	35 283			
2009	8 770 806,40	8 054 982,30	4 672 660,00	9 884 179,70	1 146 612	819 560,90	10 551 825	67 356,00	52 595			
2010	10 404 470,80	9 656 782,20	4 968 140,00	11 985 466,60	1 297 944	991 803,80	10 832 192	93 671,00	63 700			
2011	12 211 018,10	11 356 382,00	5 504 930,00	14 461 891,20	1 448 898	1 207 352,00	11 067 848	88 665,00	104 640			
2012	13 561 457,20	12 483 951,50	5 938 440,00	16 040 667,90	1 908 576	1 293 278,80	11 293 832	140 078,00	150 648			
2013	14 096 723,50	12 857 073,70	7 488 270,00	16 349 760,10	2 031 019	1 265 069,20	11 793 700	93 849,00	136 193			
2014	14 90 178,80	13 248 083,20	8 185 200,00	16 867 496,40	2 091 456	1 257 619,10	11 279 335	105 972,00	167 091			
2015	13 812 762,80	12 459 026,60	8 935 310,00	16 325 589,40	2 354 648	1 030 521,30	11 709 818	107 551,00				
2016	14 455 022,30	13 059 417,60	8 585 730,00	17 386 655,70	2 472 208		11 918 421	72 670,00				
2017	15 804 189,40	14 326 731,90	8 996 040,00	18 633 493,60	2 630 003		12 067 162	97 349,00				
2018	17 390 711,12	15 846 851,90	9 873 190,00	19 909 907,90	2 711 762	1 605 105,10	12 221 429	60 213,00				
2019	17 321 321,30	15 702 042,60	8 930 100,00	20 035 587,30	2 843 465	1 717 767,80	12 396 383	106 006,00				
2020	15 024 828,90	13 548 132,00	9 055 000,00	18 041 447,00	2 625 168	1 697 027,10	11 857 820	111 005,00				
2021							12 260 834	70 943,10				
2022							12 638 622					

الملحق رقم 11: اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

Date: 11/25/23 Time: 10:44
Sample: 2001 2021

	PM_LABOR	PM_CAPITAL	CEF
Mean	1.275006	0.516363	77343.35
Median	0.974593	0.514472	72670.10
Maximum	2.649448	0.717176	140078.0
Minimum	0.771221	0.338446	33878.00
Std. Dev.	0.580673	0.123707	28823.52
Skewness	1.347720	-0.003186	0.225480
Kurtosis	3.524912	1.546921	2.218750
Jarque-Bera	1.983139	1.847544	0.712002
Probability	0.336914	0.397019	0.700472
Sum	26.77512	10.84362	1624210.
Sum Sq. Dev.	6.743622	0.306070	1.66E+10
Observations	21	21	21

الملحق رقم 12 : اختبار الاستقرارية باستخدام اختبار ADF

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)

Null Hypothesis: the variable has a unit root

		<u>At Level</u>		
		CEF	PM_CAPI...	PM_LABOR
With Constant	t-Statistic	-1.7877	-1.2208	-4.0315
	Prob.	0.3747	0.6440	0.0062
		n0	n0	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.3561	-3.7786	-1.4660
	Prob.	0.0860	0.0428	0.8071
		*	**	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.1811	0.9195	-4.4894
	Prob.	0.7276	0.8977	0.0001
		n0	n0	***
		<u>At First Difference</u>		
		d(CEF)	d(PM_CA...	d(PM_LABOR)
With Constant	t-Statistic	-8.1865	-4.1712	-2.5957
	Prob.	0.0000	0.0062	0.0111
		***	***	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-8.1311	-4.1087	-4.5333
	Prob.	0.0000	0.0264	0.0100
		***	**	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-8.2646	-4.5364	-2.2355
	Prob.	0.0000	0.0001	0.0279
		***	***	**

Notes:

a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant

b: Lag Length based on SIC

c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم 13 : اختبار الاستقرارية فيليبس بيرون PP

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)

Null Hypothesis: the variable has a unit root

		<u>At Level</u>		
		CEF	PM_CAPI...	PM_LABOR
With Constant	t-Statistic	-2.6223	-1.2208	-4.9020
	Prob.	0.1052	0.6440	0.0010
		n0	n0	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.4572	-2.6412	-1.4788
	Prob.	0.0720	0.2679	0.8026
		*	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.6370	1.0172	-4.2303
	Prob.	0.4286	0.9122	0.0002
		n0	n0	***
		<u>At First Difference</u>		
		d(CEF)	d(PM_CA...	d(PM_LABOR)
With Constant	t-Statistic	-8.6990	-4.7326	-2.5416
	Prob.	0.0000	0.0015	0.0122
		***	***	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-8.7367	-4.5914	-4.5205
	Prob.	0.0000	0.0089	0.0102
		***	***	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-8.5001	-4.5364	-2.1083
	Prob.	0.0000	0.0001	0.0367
		***	***	**

Notes:

a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant

b: Lag Length based on SIC

c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم 14 : اختبار بوند BOUND TEST للنموذج إنتاجية المتوسطة للعمل

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	22.29244	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
Actual Sample Size	17	Finite Sample: n=35		
		10%	3.223	3.757
		5%	3.957	4.53
		1%	5.763	6.48
Finite Sample: n=30				
		10%	3.303	3.797
		5%	4.09	4.663
		1%	6.027	6.76

الملحق رقم 15 : اختبار بوند BOUND TEST للنموذج إنتاجية المتوسطة لرأس المال

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	20.20553	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
Finite Sample: n=35				
Actual Sample Size	19	10%	3.223	3.757
		5%	3.957	4.53
		1%	5.763	6.48
Finite Sample: n=30				
		10%	3.303	3.797
		5%	4.09	4.663
		1%	6.027	6.76

الملحق رقم 16 : اختبار علاقة قصيرة الأجل وطويلة الأجل

ARDL Long Run Form and Bounds Test
 Dependent Variable: D(PM_LABOR)
 Selected Model: ARDL(1, 2)
 Case 2: Restricted Constant and No Trend
 Date: 11/25/23 Time: 11:35
 Sample: 2001 2021
 Included observations: 19

Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.239135	0.164618	1.452660	0.1684
PM_LABOR(-1)*	-0.250498	0.059184	-4.232497	0.0008
CEF(-1)	-3.39E-07	1.29E-06	-0.263399	0.7961
D(CEF)	2.17E-07	9.30E-07	0.233774	0.8185
D(CEF(-1))	1.74E-06	9.11E-07	1.910445	0.0768

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CEF	-1.35E-06	4.89E-06	-0.276169	0.7865
C	0.954638	0.462621	2.063542	0.0581

$$EC = PM_LABOR - (-0.0000*CEF + 0.9546)$$

الملحق رقم 17 : نتائج اختبار ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.079845	Prob. F(1,16)	0.7811
Obs*R-squared	0.089379	Prob. Chi-Square(1)	0.7650

الملحق رقم 18 : نتائج اختبار *BREUSH-PAGAN-GODFREY*

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

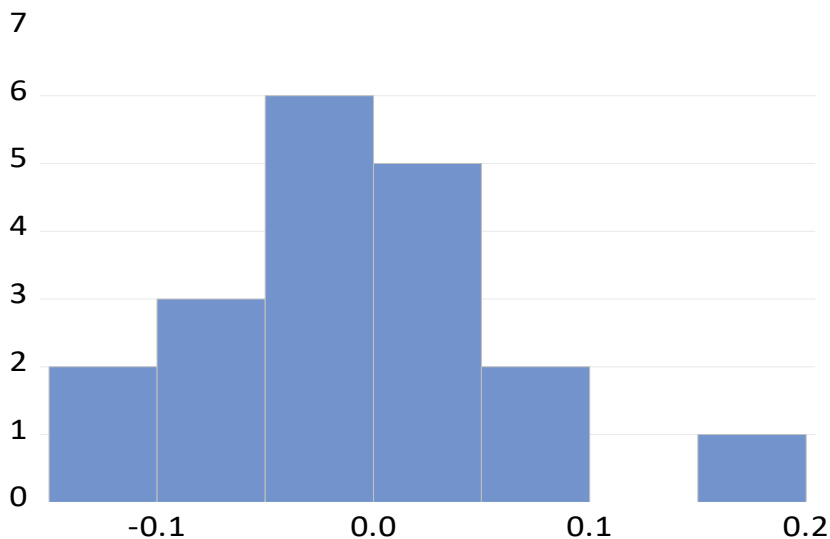
F-statistic	0.898522	Prob. F(4,14)	0.4908
Obs*R-squared	3.881284	Prob. Chi-Square(4)	0.4223
Scaled explained SS	2.712237	Prob. Chi-Square(4)	0.6071

الملحق رقم 19 : نتائج اختبار *BREUSH-GODFREY*

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.503773	Prob. F(2,12)	0.6165
Obs*R-squared	1.471713	Prob. Chi-Square(2)	0.4791

الملحق رقم 20 : نتائج اختبار *JARQUE-BERRA*



Series: Residuals	
Sample 2003 2021	
Observations 19	
Mean	1.94e-17
Median	-0.000897
Maximum	0.188875
Minimum	-0.118284
Std. Dev.	0.073031
Skewness	0.652580
Kurtosis	3.574147
Jarque-Bera	1.609528
Probability	0.447193

الملحق رقم 21 : نتائج اختبار *BREUSH-PAGAN-GODFREY*

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

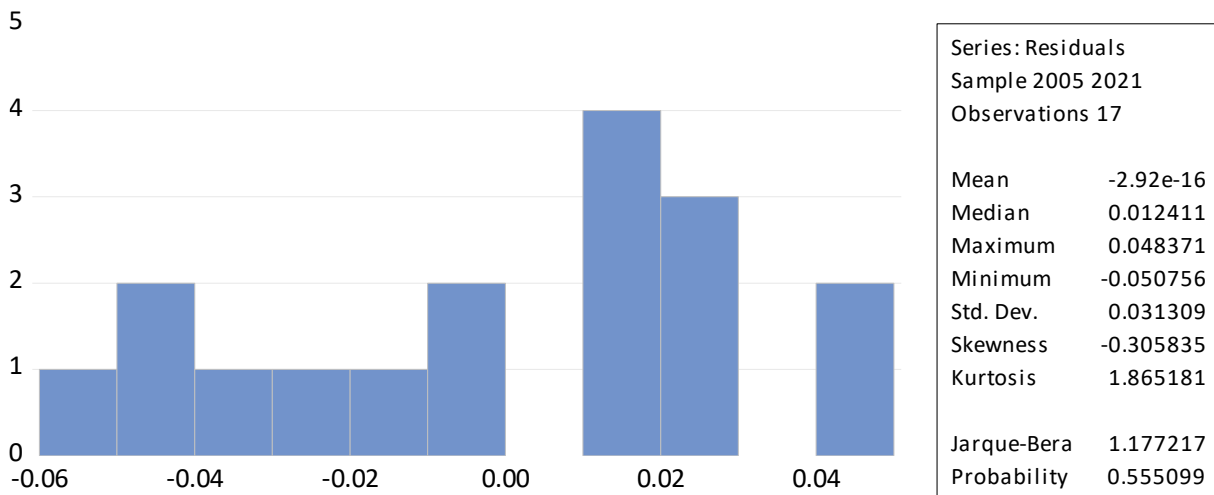
F-statistic	0.956591	Prob. F(9,7)	0.5361
Obs*R-squared	9.376351	Prob. Chi-Square(9)	0.4033
Scaled explained SS	0.687716	Prob. Chi-Square(9)	0.9999

الملحق رقم 22 : نتائج اختبار *BREUSH-GODFREY*

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	3.897558	Prob. F(2,5)	0.0955
Obs*R-squared	10.35684	Prob. Chi-Square(2)	0.5637

الملحق رقم 23 : نتائج اختبار *JARQUE-BERRA*



الملحق رقم 24: نتائج اختبار علاقة قصيرة الأجل وطويلة الأجل

ARDL Long Run Form and Bounds Test
 Dependent Variable: D(PM_CAPITAL)
 Selected Model: ARDL(4, 4)
 Case 2: Restricted Constant and No Trend
 Date: 11/25/23 Time: 11:49
 Sample: 2001 2021
 Included observations: 17

Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.105871	0.068390	1.548063	0.1655
PM_CAPITAL(-1)*	-0.501153	0.236485	-2.119177	0.0018
CEF(-1)	2.26E-06	1.10E-06	2.054093	0.0791
D(PM_CAPITAL(-1))	0.309360	0.259877	1.190409	0.2727
D(PM_CAPITAL(-2))	0.119366	0.283589	0.420913	0.6864
D(PM_CAPITAL(-3))	-0.433291	0.219935	-1.970084	0.0895
D(CEF)	6.14E-07	5.74E-07	1.069285	0.3204
D(CEF(-1))	-3.79E-07	1.00E-06	-0.378088	0.7166
D(CEF(-2))	-1.74E-06	9.65E-07	-1.797938	0.1152
D(CEF(-3))	-1.15E-06	9.37E-07	-1.227361	0.2594

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CEF	4.50E-06	1.14E-06	3.938620	0.0056
C	0.211255	0.093090	2.269367	0.0575

EC = PM_CAPITAL - (0.0000*CEF + 0.2113)

الملحق رقم 25: بين نتائج اختبار ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	2.661151	Prob. F(1,14)	0.1251
Obs*R-squared	2.555551	Prob. Chi-Square(1)	0.1099

الملحق رقم 26: الحساب للتوزيع الأولي للقيمة المضافة

يستعمل هذا الحساب للتوزيع الأولي للقيمة المضافة. في موارد نجد القيمة المضافة وكذلك إعانات الإستغلال التي قدمت للمؤسسات. تستعمل هذه القيمة المضافة لدفع عوامل الإنتاج. سيستعمل جزء منها لدفع أجور العمال و جزء منها سيستعمل لدفع العامل الرئيسي على شكل اهتلاكات اقتصادية (استهلاك الأموال الثابتة) و جزء آخر يدفع للدولة على شكل ضرائب غير المباشرة. و الباقي أي الفائض الصافي للإستغلال هو رصيد حساب الإستغلال و يمثل الدخل الأولي.

المختصرات :

PB=الانتاج الخام

CI=الاستهلاك الوسيط

VA=القيمة المضافة

الملحق رقم 27: إيرادات الميزانية من 1997 إلى 2020

الوحدة: مليار دج

2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	السنة	التعيين
2 066 110	1 809 900	1 425 800	1 354 627	1 522 739	874 888	708 384	878 778		الإيرادات الجبائية
580 411	524 925	482 896	398 238	349 502	314 767	329 828	314 013		الجبائية العادية
147 983	127 915	112 234	98 479	82 022	72 193	88 100	81 844		الضرائب المباشرة
19 590	19 285	18 869	16 835	16 208	12 658	11 314	10 606		التسجيل والطابع
273 265	233 090	222 662	178 790	163 450	148 230	153 539	146 635		الرسوم على رقم الأعمال
735	828	776	451	1 501	1 444	1 389	1 418		حاصل الضرائب المختلفة
138 838	143 807	128 355	103 683	86 321	80 242	75 486	73 510		الحقوق الجمركية
1 485 699	1 284 975	942 904	956 389	1 173 237	560 121	378 556	564 765		الجبائية على النفط
163 789	164 566	177 388	150 899	55 422	75 608	66 127	47 890		إيرادات أخرى للميزانية
-	-	-	-	-	-	-	-		إيرادات أملاك الدولة
-	-	-	-	-	-	-	-		إيرادات مختلفة للميزانية
-	-	-	-	-	-	-	-		إيرادات الوزارات
-	-	-	-	-	-	-	-		مساعدات خارجية
-	-	-	-	-	-	-	-		قطاع الدولة
-	-	-	-	-	-	-	-		إيرادات استثنائية
2 229 899	1 974 466	1 603 188	1 505 526	1 578 161	950 496	774 511	926 668		المجموع
2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005		
3 427 616	2 978 298	2 799 644	3 073 612	2 680 689	3 478 600	3 434 884	2 908 308		الإيرادات الجبائية
1 908 576	1 448 898	1 297 944	1 146 612	965 289	766 750	720 884	640 472		الجبائية العادية
862 288	653 883	561 682	462 134	331 547	258 079	241 224	168 144		الضرائب المباشرة
56 094	45 191	39 652	35 813	33 623	28 126	23 536	19 617		التسجيل والطابع
653 234	522 606	494 423	470 486	426 839	347 648	335 321	312 083		الرسوم على رقم الأعمال
2 003	1 548	1 427	1 258	1 406	1 019	1 086	969		حاصل الضرائب المختلفة
338 209	210 427	181 865	170 231	164 882	133 126	114 849	143 888		الحقوق الجمركية
-3 252	15 243	18 895	6 690	6 992	-1 248	4 868	- 4 229		إيرادات أخرى غير موزعة
1 519 040	1 529 400	1 501 700	1 927 000	1 715 400	2 711 850	2 714 000	2 267 836		الجبائية على النفط

الملحق رقم 28: الميزانية العامة للدولة من 1963 إلى 2020

النفقات			الإيرادات				السنة
التسيير	التجهيزات (إسهامات نهائية)	المجموع	غير الجبائية	الجبائية البترولية	الجبائية		
2 237	-	-	4 110	-	257	2 163	1963
2 070	-	-	4 200	-	295	2 581	1964
2 757	732	3 489	2 862	110	377	2 752	1965
2 846	952	3 798	3 517	493	632	3 024	1966
3 398	836	4 234	4 019	652	880	3 377	1967
3 405	1 296	4 701	4 568	615	1 134	3 953	1968
3 578	1 875	5 453	5 688	954	1 320	4 734	1969
4 253	1 623	5 876	6 306	850	1 350	5 456	1970
4 687	2 254	6 941	6 919	937	1 648	5 982	1971
5 365	2 832	8 197	9 178	744	3 278	8 434	1972
6 270	3 719	9 989	11 067	1 111	4 114	9 956	1973
9 406	4 002	13 408	23 438	2 039	13 399	21 399	1974
13 656	5 412	19 068	25 052	1 858	13 462	23 195	1975
13 170	6 948	20 118	26 215	1 239	14 237	24 976	1976
15 282	10 191	25 473	33 479	2 200	18 019	31 279	1977
17 575	12 531	30 106	36 782	1 403	17 365	35 379	1978
20 090	13 425	33 515	46 429	1 585	26 516	44 844	1979
26 789	17 227	44 016	59 594	1 574	37 658	58 020	1980
34 205	23 450	57 655	79 384	2 670	50 954	76 714	1981
37 996	34 449	72 445	74 246	4 798	41 458	69 448	1982
44 391	40 434	84 825	80 644	5 792	37 711	74 852	1983
50 272	41 326	91 598	101 365	10 556	43 841	90 809	1984
54 660	45 181	99 841	105 850	12 072	46 786	93 778	1985
61 154	40 663	101 817	89 690	15 595	21 439	74 095	1986
63 761	40 216	103 977	92 984	14 290	20 479	78 694	1987
76 200	43 500	119 700	93 500	11 300	24 100	82 200	1988
80 200	44 300	124 500	116 400	6 400	45 500	110 000	1989
88 800	47 700	136 500	152 500	5 200	76 200	147 300	1990
153 800	58 300	212 100	248 900	4 700	161 500	244 200	1991

الوحدة: مليون دج

الملاحق رقم 29: الحسابات الاقتصادية من 2000 إلى 2020

نظرا لأهمية الحسابات الاقتصادية نستعرض في هذه المنشورة مختلف الجداول الإحصائية المتضمنة لسلسلة متسقة للحسابات الاقتصادية السنوية المتعلقة بالفترة ما بين 2000-2011.

تجدر الإشارة إلى أن الحسابات المتعلقة بالفترة 2000 و2010 لها طابع شبه نهائي بخلاف سنة 2011 فهي حسابات مؤقتة.

يتم إعداد هذه السلسلة من الحسابات الموحدة للأمم إستنادا إلى نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية (SCEA)، وبالقيم الجارية، علاوة على ذلك ترفق ببعض الحسابات المعدة حسب النظام الدولي للمحاسبة الوطنية للأمم المتحدة (SCN)، وهذا لغرض إحتياجات المقارنة الدولية.

تستخدم مجموعة من مصادر المعلومات الإحصائية لإنجاز هذه السلسلة من الحسابات الاقتصادية بحيث أن جزء مهم من هذه البيانات معد من طرف الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، وجزء آخر يتم جمعه مباشرة من مختلف القطاعات.

يمكن أن نحدد ثلاث مصادر مهمة للمعلومات الإحصائية وهي:

التعدادات الشاملة، المسوحات الإحصائية، والمصادر الإدارية.

نذكر بعض هذه المصادر:

❖ المسوحات المتعددة المنجزة من مختلف الهياكل التقنية للديوان الوطني للإحصائيات (ONS).

✓ المسح السنوي للصناعة (القطاع العمومي).

✓ المسح حول التجارة، الخدمات والنقل (القطاع العمومي).

✓ المسح حول البناء والأشغال العمومية (القطاع العمومي).

✓ المسح السنوي للبنوك ومؤسسات التأمين.

✓ المسح حول نفقات الإستهلاك للأسر المعيشية.

✓ المسح الفصلي حول الإنتاج الصناعي.

✓ المسح الفصلي حول أسعار الإنتاج الصناعي

✓ المسح الفصلي حول أسعار الإستهلاك، ... إلخ.

✓ المسح حول الشغل والبطالة.

✓ المسح السنوي حول الأجور.

✓ الإحصاءات المعدة من طرف وزارة الطاقة والمناجم.

✓ الإحصاءات المعدة من طرف وزارة المالية (عمليات الخزينة، ميزانية التسيير للدولة، ... إلخ)

✓ الإحصاءات المعدة من طرف وزارة الفلاحة والصيد البحري

الملحق رقم 29-1: سنة 2000

الوحدة: مسليسون د.ج.								
الإنتاج الخام	فائض الاستغلال الصافي	تعويضات المستخدمين	ضرائب متعلقة بالإنتاج	دخل محلي	تراكم الأموال الثابتة	القيمة المضافة	استهلاك وسيط	
عمومي	4563,4	3011,9	1551,6	1256,8	110,2	636,1	-451,5	الفلاحة، الصيد والغابات
خاص	421020,3	76400,5	344619,8	162,1	291,8	50517,3	293648,7	
المجموع	425583,7	79412,3	-346171,4	1418,9	401,9	51153,4	293197,2	
عمومي	73403,4	26134,5	47269,0	8474,8	1933,1	13166,4	23694,6	السمياد والطاقة
خاص	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	
المجموع	73403,4	26134,5	47269,0	8474,8	1933,1	13166,4	23694,6	
عمومي	2033058,5	490176,4	1542882,1	88536,3	347452,1	33539,2	1073354,4	المحروقات
خاص	95227,5	21794,9	73432,6	3824,3	17818,9	0,0	51789,4	
المجموع	2128286,1	511971,3	1616314,7	92360,6	365271,0	33539,2	1125143,9	
عمومي	90060,6	47155,8	42904,8	15900,5	1701,6	16024,7	9278,0	الخدمات والأشغال
خاص	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	البيترولية
المجموع	90060,6	47155,8	42904,8	15900,5	1701,6	16024,7	9278,0	
عمومي	7890,1	3108,7	4781,4	834,6	293,9	2925,2	727,6	المعادن والمقالع
خاص	551,8	311,6	240,2	42,2	8,9	78,5	110,6	
المجموع	8441,8	3420,3	5021,6	876,8	302,9	3003,7	838,2	
عمومي	82542,7	51939,3	30603,4	21468,0	2689,1	23865,9	-17419,7	ص.ح.م.ك.
خاص	5114,2	2487,5	2626,7	141,2	228,0	1331,7	925,8	
المجموع	87656,9	54426,8	33230,1	21609,2	2917,1	25197,6	-16493,9	
عمومي	31308,2	11997,3	19310,7	5363,8	1014,4	8384,2	4548,4	مواد البناء والزجاج
خاص	12681,0	5254,7	7426,2	762,9	709,9	3445,4	2508,0	
المجموع	43989,2	17252,1	26737,1	6126,7	1724,3	11829,7	7056,4	
عمومي	141917,4	48204,2	93713,2	15968,1	6316,0	69193,5	2235,6	البناء والأشغال
خاص	412743,5	214410,4	198333,2	3534,8	14629,1	77010,1	103159,2	العمومية
المجموع	554660,9	262614,6	292046,3	19502,9	20945,1	146203,6	105394,7	
عمومي	38863,6	19870,5	18993,1	5220,4	784,4	7197,0	5791,3	الكيمياء والمطاط
خاص	9743,8	5920,5	3823,3	557,5	343,1	1786,6	1136,2	والبلاستيك
المجموع	48607,4	25791,0	22816,4	5777,9	1127,4	8983,6	6927,5	
عمومي	187720,6	147707,4	40013,2	6739,2	4698,2	16161,5	12414,2	الصناعات الغذائية
خاص	246607,9	182009,6	64598,3	3716,8	1926,5	4993,5	53961,5	
المجموع	434328,5	329717,0	104611,5	10456,0	6624,8	21155,0	66375,7	
عمومي	7987,8	5635,9	2351,9	1857,0	302,5	3699,8	-3507,4	الصناعة النسيجية
خاص	30867,4	23072,0	7795,4	267,8	851,4	2502,9	4173,4	
المجموع	38855,2	28707,9	10147,3	2124,8	1153,9	6202,7	665,9	
عمومي	2668,2	1741,9	926,2	286,7	73,5	875,3	-309,3	صناعة الجلود
خاص	3371,3	1898,3	1475,1	55,7	81,1	391,0	945,2	والأحذية
المجموع	6039,5	3640,2	2399,3	342,4	154,6	1266,3	635,9	
عمومي	14093,5	7935,7	6157,8	1203,6	331,9	3176,2	1446,1	صناعة الخشب
خاص	9318,7	5229,0	4089,7	98,3	605,5	2034,2	1351,7	والورق
المجموع	23412,2	13164,7	10247,5	1302,0	937,4	5210,4	2797,7	
عمومي	32457,4	5309,7	27147,6	178,9	439,1	2072,6	24457,1	صناعات مستحضرات
خاص	2120,9	998,6	1122,3	119,8	121,7	463,8	417,0	الفلسفة
المجموع	34578,3	6308,3	28269,9	298,6	560,8	2536,4	24874,1	
عمومي	116513,3	37739,9	78773,4	7435,6	2671,5	28590,9	40075,5	النقل والإتصالات
خاص	312926,8	115770,6	197156,3	29531,0	9038,2	26461,4	132125,7	
المجموع	429440,2	153510,5	275929,7	36966,6	11709,7	55052,3	172201,1	
عمومي	45276,3	18127,3	27149,1	6143,9	21005,1	5214,3	2969,1	التجارة
خاص	478641,9	69498,8	409143,1	19638,9	389504,2	30812,6	320116,5	
المجموع	523918,2	87626,1	436292,1	25782,8	410509,3	43634,3	323085,6	
عمومي	8095,7	2749,6	5346,1	2073,7	370,6	2605,6	296,2	الفنادق والمقاهي
خاص	55313,5	15365,7	39947,8	1568,6	4327,5	7677,0	26374,7	والمطاعم
المجموع	63409,2	18115,3	45293,9	3642,3	4698,1	10282,6	26670,9	
عمومي	13998,8	4282,8	9716,0	1270,4	622,4	6335,8	1487,4	الخدمات المقدمة
خاص	25163,9	3740,2	21423,7	2301,9	1078,3	7641,7	10401,8	للمؤسسات
المجموع	39162,7	8023,0	31139,7	3572,3	1700,7	13977,5	11889,2	
عمومي	2091,7	1044,2	1047,5	251,3	120,4	1211,9	-536,1	الخدمات المقدمة
خاص	60504,6	7537,1	52967,5	395,9	1898,8	10068,9	40603,9	للأسر المعيشية
المجموع	62596,3	8581,3	54015,0	647,2	2019,2	11280,8	40067,8	
عمومي	2 934 511,3	933 873,1	2 000 638,2	190 463,6	1 810 174,6	252 483,7	1 180 551,5	المجموع
خاص	2 181 919,0	751 699,9	1 430 219,1	66 719,7	1 363 499,4	227 216,5	1 043 749,0	
المجموع	5 116 430,3	1 685 573,0	3 430 857,3	257 183,3	3 173 674,0	479 700,3	2 224 300,5	

الملحق رقم 29-2: لسنة 2001

لسنة 2001

سويديس: ميلليون ل.ج.								الإنتاج الخام	فائض الاستغلال الصافي	تعويضات المستخدمين	ضرائب متعلقة بالإنتاج	دخل محلي	تراكم الأموال الثابتة	القيمة المضافة	استهلاك وسيط																																					
عمومي	خاص	المجموع	عمومي	خاص	المجموع	عمومي	خاص	المجموع	عمومي	خاص	المجموع	عمومي	خاص	المجموع	عمومي	خاص	المجموع																																			
313,2	925,6	105,9	1344,6	283,9	1628,5	3024,4	4653,0	عمومي	351140,1	55416,3	3766,3	410322,6	168,3	410490,9	412119,5	93016,2	500482,7	505135,7																																		
351140,1	55416,3	3766,3	410322,6	168,3	410490,9	412119,5	93016,2	عمومي	13840,8	13632,4	2125,2	29598,4	22697,3	52295,6	28859,6	81155,3	عمومي	13840,8	13632,4	2125,2	29598,4	22697,3	52295,6	28859,6	81155,3																											
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	عمومي	933822,2	39244,4	314841,8	1287908,4	93429,4	1381337,8	498212,7	1879550,5	عمومي	42927,1	0,0	12963,9	55891,1	6699,3	62590,4	16817,2	79407,6	عمومي	976749,3	39244,4	327805,7	1343799,4	100128,7	1443928,1	515030,0	1958958,1																		
2579,2	17311,9	1736,2	21627,4	16760,7	38388,0	47424,2	85812,2	عمومي	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	عمومي	2579,2	17311,9	1736,2	21627,4	16760,7	38388,0	47424,2	85812,2	عمومي	617,4	3583,6	448,1	4649,1	1234,1	5883,2	4088,7	9972,0	عمومي	116,6	81,8	9,2	207,6	45,2	252,8	328,7	581,4	عمومي	734,0	3665,4	457,4	4856,7	1279,2	6136,0	4417,4	10553,4
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	عمومي	-9762,9	18755,5	2415,3	11407,9	19472,6	30880,5	51498,2	82378,8	عمومي	1075,8	1565,1	267,7	2908,5	158,6	3067,1	3031,5	6098,6	عمومي	-8687,2	20320,6	2683,0	14316,4	19631,2	33947,6	54529,8	88477,4																		
3794,2	11506,0	1564,0	16864,2	6652,9	23517,0	17975,3	41492,3	عمومي	3120,6	4129,3	890,5	8140,4	819,3	8959,8	6371,7	15331,5	عمومي	6914,8	15635,3	2454,5	25004,6	7472,2	32476,8	24347,0	56823,8	عمومي	11128,9	37148,3	3578,1	51855,3	10506,4	62361,7	45818,4	108180,1	عمومي	125499,1	111494,9	18021,1	255015,0	3130,4	258145,4	241264,1	499409,5	عمومي	136628,0	148643,2	21599,1	306870,3	13636,8	320507,1	287082,5	607589,7
2882,3	7583,0	1025,4	11490,8	3385,4	14876,2	22912,0	37788,2	عمومي	1138,6	1722,5	362,9	3224,0	507,7	3731,7	5946,2	9677,9	عمومي	4020,9	9305,5	1388,3	14714,7	3893,1	18607,8	28858,3	47466,1	عمومي	7345,2	15996,8	3927,1	27269,2	7062,0	34331,2	135805,8	170137,0	عمومي	62042,9	5988,2	2196,1	70227,2	4339,9	74567,1	205732,8	280299,9	عمومي	69388,1	21985,0	6123,2	97496,4	11401,9	108898,3	341538,6	450436,9
-4000,3	4667,1	383,1	1050,0	3186,3	4236,3	3253,5	7489,8	عمومي	4185,2	2487,1	850,3	7522,5	260,0	7782,6	23072,6	30855,1	عمومي	185,0	7154,2	1233,4	8572,5	3446,4	12018,9	26326,1	38344,9	عمومي	-595,0	893,4	82,6	381,0	164,4	545,4	1350,5	1896,0	عمومي	1103,9	469,4	98,3	1671,6	56,2	1727,8	2312,3	4040,1	عمومي	509,0	1362,8	180,9	2052,6	220,6	2273,2	3662,8	5936,0
-95,6	4625,6	531,6	5061,7	1246,5	6308,2	10891,3	17199,5	عمومي	1607,4	2484,2	744,1	4835,7	101,8	4937,5	6089,6	11027,1	عمومي	1511,8	7109,8	1275,8	9897,4	1348,3	11245,7	16981,0	28226,6	عمومي	32543,5	2743,9	588,5	35875,9	251,7	36127,6	6631,4	42759,0	عمومي	454,1	494,9	130,7	1079,7	123,3	1203,0	1062,1	2265,0	عمومي	32997,6	3238,8	719,1	36955,6	375,0	37330,5	7693,5	45024,0
26528,6	32442,9	2961,0	61932,5	11232,4	73164,9	38749,2	111914,1	عمومي	163419,4	30833,4	10267,1	204519,9	26008,7	230528,6	133213,8	363742,4	عمومي	189948,1	63276,2	13228,0	266452,3	37241,2	303693,5	171963,0	475656,5	عمومي	3089,2	14936,8	4676,5	22702,5	6430,8	29133,3	16761,7	45895,0	عمومي	349914,1	36441,2	40557,0	426912,3	20163,1	447075,4	79639,3	526714,7	عمومي	353003,3	51378,0	45233,5	449614,8	26593,9	476208,7	96401,0	572609,7
730,5	3147,5	336,3	4214,3	1322,1	5536,3	2130,2	7666,5	عمومي	30257,4	7430,7	4655,1	42343,2	1408,1	43751,3	15918,5	59669,8	عمومي	30987,9	10578,2	4991,4	46557,4	2730,2	49287,6	18048,7	67336,3	عمومي	1329,6	4783,5	428,3	6541,3	721,5	7262,8	2666,5	9929,4	عمومي	12758,8	10501,4	1352,7	24612,9	2996,8	27609,7	4568,6	32178,3	عمومي	14088,4	15284,8	1781,0	31154,2	3718,3	34872,5	7235,2	42107,7
-583,6	1374,6	140,2	931,2	305,4	1236,6	1111,0	2347,6	عمومي	43711,0	10307,0	2066,8	56084,8	401,4	56486,2	7788,3	64274,5	عمومي	43127,4	11681,6	2207,0	57016,0	706,8	57722,8	8899,3	66622,1	عمومي	1 025 507,5	235 302,8	341 895,1	1 602 705,4	206 345,9	1 809 051,3	939 164,9	2 748 216,2	عمومي	1 194 472,1	281 847,2	99 199,7	1 575 519,0	67 388,1	1 642 907,1	843 149,2	2 486 056,3	عمومي	2 219 979,6	517 150,0	441 094,8	3 178 224,4	273 734,0	3 451 958,4	1 782 314,1	5 234 272,5
1 025 507,5	235 302,8	341 895,1	1 602 705,4	206 345,9	1 809 051,3	939 164,9	2 748 216,2	عمومي	1 194 472,1	281 847,2	99 199,7	1 575 519,0	67 388,1	1 642 907,1	843 149,2	2 486 056,3	عمومي	2 219 979,6	517 150,0	441 094,8	3 178 224,4	273 734,0	3 451 958,4	1 782 314,1	5 234 272,5	عمومي	1 025 507,5	235 302,8	341 895,1	1 602 705,4	206 345,9	1 809 051,3	939 164,9	2 748 216,2																		

حساب الإنتاج و حساب الاستغلال حسب قطاع النشاط و القطاع القانوني

لسنة 2001

الملحق رقم 29-6: لسنة 2005

لسنة 2005

استهلاك وسيط	القيمة المضافة	تراكم الأموال الثابتة	دخل محلي	ضرائب متعلقة بالإنتاج	تعويضات المستخدمين	فائض الاستغلال الصافي	الإنتاج الخام	السويدية: سلسليسون د.ج.	
-71,4	2563,5	121,2	2613,3	213,1	2826,3	1567,1	4393,5	عمومي	الزراعة، الصيد والغابات
497726,0	75520,8	5300,0	578546,8	242,7	578789,5	132279,0	711068,4	خاص	
497654,6	78084,3	5421,2	581160,0	455,8	581615,8	133846,1	715461,9	المجموع	
16973,1	20662,1	3845,4	41480,7	33328,0	74808,7	42801,0	117609,7	عمومي	المياه والطاقة
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	خاص	
16973,1	20662,1	3845,4	41480,7	33328,0	74808,7	42801,0	117609,7	المجموع	
2223363,5	53691,1	596543,2	2873597,8	160946,6	3034544,4	723121,9	3757666,3	عمومي	المحركات
249834,9	535,6	49520,7	299891,1	18442,8	318334,0	36686,2	355020,2	خاص	
2473198,3	54226,8	646063,8	3173488,9	179389,4	3352878,4	759808,1	4112686,5	المجموع	
8224,2	21425,8	1539,5	31189,6	27802,6	58002,2	60462,4	128165,6		

الملحق رقم 29-7 لسنة 2006

لسنة 2006

الموحدة: مليون د.ج.							
الإنتاج الخام	فائض الاستغلال الصافي	تعويضات المستخدمين	ضرائب متعلقة بالإنتاج	دخل محلي	تراكم الأموال الثابتة	القيمة المضافة	استهلاك وسيط
عمومي	4258,8	1604,3	2654,5	198,2	2456,3	2577,2	-216,0
خاص	789298,0	150667,5	638630,5	254,4	638376,1	88325,3	544510,6
المجموع	793556,8	152271,8	641285,0	452,6	640832,4	90902,5	544294,6
عمومي	136605,0	53946,9	82658,0	35871,1	46786,9	23329,7	19618,2
خاص	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
المجموع	136605,0	53946,9	82658,0	35871,1	46786,9	23329,7	19618,2
عمومي	4428512,0	902741,8	3525770,2	174773,3	3350996,9	59933,3	2644266,8
خاص	395491,4	39033,8	356457,6	17490,4	338967,1	548,7	283608,1
المجموع	4824003,4	941775,6	3882227,8	192263,8	3689964,0	60482,0	2927874,9
عمومي	151467,9	87202,6	64265,4	20774,2	43491,2	26260,4	15115,5
خاص	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
المجموع	151467,9	87202,6	64265,4	20774,2	43491,2	26260,4	15115,5

الملحق رقم 29-9 لسنة 2008

حساب الإنتاج و حساب الاستغلال حسب قطاع النشاط و القطاع القانوني
لسنة 2008

السوحدة: ملسيون د.ج.									
الإنتاج الخام	فائض الاستغلال الصافي	تعويضات المستخدمين	ضرائب متعلقة بالإنتاج	دخل محلي	تراكم الأموال الثابتة	القيمة المضافة	استهلاك وسيط		
5303,8	1720,9	3582,9	436,9	3146,0	701,6	2781,9	-337,5	عمومي	الفلحة، الصيد والغابات
896822,9	172992,7	723830,2	360,6	723469,6	5740,6	93819,9	623909,1	خاص	
902126,7	174713,5	727413,1	797,6	726615,6	6442,2	96601,8	623571,6	المجموع	
167095,8	73389,9	93705,9	51643,6	42062,3	3131,9	31800,1	7130,3	عمومي	السمياه والطاقة
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	خاص	
167095,8	73389,9	93705,9	51643,6	42062,3	3131,9	31800,1	7130,3	المجموع	
5679899,0	960417,1	4719481,9	223349,0	4496132,9	906882,1	72931,3	3516319,5	عمومي	المحسروقت
300494,9	22422,3	278072,6	11072,5	267000,1	53094,1	385,5	213520,6	خاص	
5980394,0	982839,4	4997554,5	234421,5	4763133,0	959976,1	73316,7	3729840,2	المجموع	
257051,9	170332,4	86719,5	62219,9	24499,6	2948,5	32587,0	-11036,0	عمومي	الخدمات والأشغال البيترولية
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	خاص	
257051,9	170332,4	86719,5	62219,9	24499,6	2948,5	32587,0	-11036,0	المجموع	
25534,7	9975,8	15558,9	2340,6	13218,3	600,9	4767,5	7849,9	عمومي	المعادن و المقالع
2801,4	1444,3	1357,1	356,4	1000,7	60,2	320,4	620,1	خاص	
28336,2	11420,1	16916,0	2697,0	14219,1	661,1	5087,9	8470,0	المجموع	
175816,8	117842,1	57974,7	23897,8	34076,8	3804,6	32431,8	-2159,6	عمومي	ص.ج.م.م.ك.
12766,7	5810,1	6456,6	305,6	6151,0	610,1	2106,0	2111,0	خاص	
12766,7	5810,1	6456,6	305,6	6151,0	610,1	2106,0	2111,0	المجموع	

الملاحق رقم 29-10 لسنة 2009

حساب الإنتاج و حساب الاستغلال حسب قطاع النشاط و القطاع القانوني
لسنة 2009

استهلاك وسيط	القيمة المضافة	تراكم الأموال الثابتة	دخل محلي	ضرائب متعلقة بالإنتاج	تعويضات المستخدمين	فائض الاستغلال الصافي	الإنتاج الخام	الموحدة: ملسيسون د.ج.	
-2136,7	3137,2	127,9	1128,3	249,2	1377,6	4030,9	5408,5	عمومي	الفلاحة ، الصيد و الغابات
812504,5	110895,9	6122,0	929522,5	449,1	929971,6	221795,9	1151767,4	خاص	
810367,8	114033,1	6249,9	930650,8	698,3	931349,1	225826,8	1157175,9	المجموع	
-4495,3	36262,9	3678,2	35445,7	55765,1	91210,8	103053,0	194263,9	عمومي	المياه و الطاقة
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	خاص	
-4495,3	36262,9	3678,2	35445,7	55765,1	91210,8	103053,0	194263,9	المجموع	
1961607,1	79104,2	576373,2	2617084,5	230184,7	2847269,2	975206,0	3822475,2	عمومي	المحروقات
195654,0	631,8	49857,1	246142,9	15666,8	261809,7	32663,4	294473,1	خاص	
2157261,0	79736,1	626230,4	2863227,5	245851,5	3109078,9	1007869,3	4116948,3	المجموع	
-19517,6	35677,3	3585,2	19744,9	75022,2	94767,1	212987,4	307754,6	عمومي	الخدمات والأشغال البيترولية
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	خاص	
-19517,6	35677,3	3585,2	19744,9	75022,2	94767,1	212987,4	307754,6	المجموع	
7965,0	5403,0	689,2	14057,2	2899,7	16956,8	13933,2	30890,0	عمومي	المعادن و المقالع
975,6	516,8	94,5	1586,9	518,1	2105,0	1701,8	3806,8	خاص	
8940,5	5919,8	783,7	15644,0	3417,8	19061,8	15635,0	34696,8	المجموع	
3398,9	34281,7	5556,8	43237,4	33106,6	76344,0	173182,9	249526,9	عمومي	ص.ح.م.م.ك.
2565,2	3296,1	556,0	6417,3	369,6	6786,9	7069,9	13856,8	خاص	
5964,2	37577,7	6112,8	49654,7	33476,1	83130,9	180252,8	263383,7	المجموع	
10563,7	12392,9	1221,0	24177,6	6932,2	31109,8	24366,0	55475,8	عمومي	مواد البناء و الزجاج
18598,2	9551,2	2920,1	31069,6	4685,4	35755,0	21455,1	57210,1	خاص	
29161,8	21944,2	4141,1	55247,1	11617,6	66864,8	45821,1	112685,9	المجموع	
								عمومي	

الملحق رقم 29-11 لسنة 2010

حساب الإنتاج و حساب الاستغلال حسب قطاع النشاط و القطاع القانوني
لسنة 2010

السوحدة: مسليسون د.ج.									
الإنتاج الخام	فائض الاستغلال الصافي	تعويضات المستخدمين	ضرائب متعلقة بالإنتاج	دخل محلي	تراكم الأموال الثابتة	القيمة المضافة	استهلاك وسيط		
13635,7	5598,0	8037,7	2005,6	6032,1	945,3	5989,9	-903,1	عمومي	الفلاحة ، الصيد و الغابات
1256202,9	248981,8	1007221,1	498,9	1006722,2	6911,9	117705,5	882104,8	خاص	
1269838,7	254579,9	1015258,8	2504,5	1012754,3	7857,2	123695,4	881201,7	المجموع	
205743,0	107120,9	98622,1	51225,3	47396,8	3825,4	34658,0	8913,3	عمومي	المياه و الطاقة
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	خاص	
205743,0	107120,9	98622,1	51225,3	47396,8	3825,4	34658,0	8913,3	المجموع	
4654701,8	802899,2	3851802,6	243311,7	3608490,9	720971,1	86386,6	2801133,2	عمومي	المحروقات
360355,8	31800,8	328555,0	16299,9	312255,1	60271,0	631,1	251353,0	خاص	
5015057,6	834700,0	4180357,7	259611,6	3920746,0	781242,1	87017,7	3052486,2	المجموع	
268893,7	205581,6	63312,0	37272,5	26039,6	5418,6	37746,7	-17125,8	عمومي	الخدمات والأشغال البترولية
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	خاص	
268893,7	205581,6	63312,0	37272,5	26039,6	5418,6	37746,7	-17125,8	المجموع	
28684,7	12724,1	15960,6	3218,9	12741,7	347,1	5491,0	6903,6	عمومي	المعادن و المقالع
4264,4	2019,4	2245,0	545,0	1700,0	100,7	571,2	1028,1	خاص	
32949,1	14743,5	18205,5	3763,9	14441,6	447,8	6062,2	7931,7	المجموع	
260405,3	183759,0	76646,4	35348,0	41298,4	5865,9	39356,2	-3923,7	عمومي	صن. ح.م.ك.
14557,0	7578,7	6978,4	370,7	6607,7	567,3	3463,7	2576,6	خاص	
274962,4	191337,7	83624,7	35718,7	47906,0	6433,2	42819,9	-1347,1	المجموع	
59052,1	26014,7	33037,4	7384,1	25653,3	1276,2	12471,2	11906,0	عمومي	مواد البناء و الزجاج
60271,0	22785,1	37485,9	5054,8	32431,1	3112,1	10213,4	19105,5	خاص	
119323,1	70523,3	70523,3	12438,9	58084,4	4388,2	22684,6	31011,5	المجموع	
386394,1	222408,6	163985,4	26061,9	137923,6	19655,5	92853,4	25414,8	عمومي	البناء و الأشغال العمومية
1862613,5	832485,5	1030128,1	26978,1	1003150,0	59830,6	390744,8	552574,5	خاص	
2249007,6	1054894,1	1194113,5	53039,9	1141073,6	79486,1	483598,2	577989,3	المجموع	
33216,0	17776,4	15429,6	1882,4	12557,2	761,1	2622,8	1432,8	عمومي	

الملاحق رقم 29-12: لسنة 2011

**Compte de production et compte d'exploitation par secteur d'activité
et secteur juridique Année -2011-**

En millions de DA

		PB	CI	VA	CFE	RI	ILP	RS	ENE
01- Agriculture.	Public	12 882,0	5 077,3	7 804,7	1 167,4	6 637,4	800,3	6 165,3	-328,3
	Privé	1 465 600,3	290 188,9	1 175 411,4	511,4	1 174 900,0	6 964,2	123 207,4	1 044 728,4
	Total	1 478 482,3	295 266,2	1 183 216,1	1 678,8	1 181 537,4	7 764,5	129 372,7	1 044 400,2
02- Eau et Energie.	Public	223 075,0	112 473,4	110 601,6	73 354,0	37 247,6	5 514,2	39 706,5	-7 973,1
	Privé	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	Total	223 075,0	112 473,4	110 601,6	73 354,0	37 247,6	5 514,2	39 706,5	-7 973,1
03- Hydrocarbures.	Public	5 828 989,3	896 875,6	4 932 113,7	280 823,6	4 651 290,1	919 081,1	108 872,4	3 623 336,6
	Privé	333 477,7	23 088,6	310 389,1	12 024,9	298 364,2	56 253,9	614,3	241 496,1
	Total	6 162 467,0	919 964,2	5 242 502,8	292 848,5	4 949 654,3	975 335,0	109 486,6	3 864 832,7
04- Services et Travaux Publics Pétroliers.	Public	325 947,4	255 246,3	70 701,2	30 837,6	39 863,6	5 515,5	53 552,4	-19 204,3
	Privé	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	Total	325 947,4	255 246,3	70 701,2	30 837,6	39 863,6	5 515,5	53 552,4	-19 204,3
05- Mines et Carrières.	Public	33 816,5	16 586,4	17 230,1	3 267,5	13 962,6	590,3	7 473,1	5 899,2
	Privé	4 493,0	2 176,7	2 316,3	567,8	1 748,5	104,4	576,7	1 067,4
	Total	38 309,5	18 763,1	19 546,4	3 835,3	15 711,1	694,7	8 049,8	6 966,6
06- I.S.M.M.E	Public	273 543,0	190 981,8	82 561,2	37 656,6	44 904,5	6 204,2	50 457,3	-11 756,9
	Privé	15 052,4	7 697,3	7 355,1	401,9	6 953,2	593,5	3 571,9	2 787,8
	Total	288 595,4	198 679,2	89 916,2	38 058,5	51 857,7	6 797,6	54 029,2	-8 969,1
07- Matériaux de construction.	Public	61 981,8	27 169,2	34 812,6	7 231,1	27 581,6	1 282,9	15 370,7	10 928,0
	Privé	64 886,3	24 852,0	40 034,3	5 567,6	34 466,7	3 280,6	10 716,9	20 469,2
	Total	126 868,1	52 021,2	74 846,9	12 798,7	62 048,2	4 563,4	26 087,6	31 397,2
08- B.T.P.H	Public	425 746,9	254 220,5	171 526,3	28 001,7	143 524,6	20 921,8	107 070,1	15 532,8
	Privé	2 011 934,8	920 894,4	1 091 040,4	29 497,1	1 061 543,3	59 599,0	382 166,7	619 777,7
	Total	2 437 681,6	1 175 114,9	1 262 566,7	57 498,8	1 205 067,9	80 520,8	489 236,7	635 310,4
09- Chimie, Caoutchouc,, Plastique.	Public	31 944,9	17 579,2	14 365,6	1 712,0	12 653,6	713,9	9 465,8	2 473,8
	Privé	124 591,6	85 792,1	38 799,5	4 351,7	34 447,8	2 272,7	8 998,6	23 176,5
	Total	156 536,5	103 371,4	53 165,1	6 063,7	47 101,4	2 986,6	18 464,5	25 650,3
10- Industries Agro- Alimentaires.	Public	143 147,2	111 088,4	32 058,8	4 730,1	27 328,7	1 034,3	13 298,9	12 995,5
	Privé	680 999,5	481 211,8	199 787,7	14 277,5	185 510,3	7 359,3	23 393,9	154 757,1
	Total	824 146,6	592 300,1	231 846,5	19 007,6	212 838,9	8 393,6	36 692,8	167 752,6
	Public	3 869,2	2 005,6	1 863,6	1 301,3	562,3	164,2	2 789,9	-2 391,8

الملحق رقم 29-13 لسنة 2012

**Compte de production et compte d'exploitation par secteur d'activité
et secteur juridique Année -2012-**

En millions de DA

		PB	CI	VA	CFF	RI	ILP	RS	ENE
01- Agriculture.	Public	17 017,9	7 086,5	9 931,4	1 656,9	8 274,5	297,4	7 968,9	8,2
	Privé	1 758 109,5	346 347,6	1 411 761,9	489,3	1 411 272,5	6 600,7	124 480,7	1 280 191,1
	Total	1 775 127,3	353 434,1	1 421 693,3	2 146,2	1 419 547,1	6 898,1	132 449,6	1 280 199,3
02- Eau et Energie.	Public	246 325,4	123 772,0	122 553,4	72 997,5	49 555,9	5 013,8	46 957,0	-2 414,9
	Privé	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	Total	246 325,4	123 772,0	122 553,4	72 997,5	49 555,9	5 013,8	46 957,0	-2 414,9
03- Hydrocarbures.	Public	5 838 832,6	803 109,0	5 035 723,5	277 439,5	4 758 284,0	937 048,2	142 098,7	3 679 137,2
	Privé	538 780,9	38 122,7	500 658,2	18 560,8	482 097,4	93 687,8	1 501,4	386 908,2
	Total	6 377 613,5	841 231,7	5 536 381,8	296 000,3	5 240 381,4	1 030 736,0	143 600,1	4 066 045,4
04- Services et Travaux Publics Pétroliers.	Public	343 979,0	263 928,4	80 050,5	44 851,4	35 199,2	7 188,9	59 786,1	-31 775,8
	Privé	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	Total	343 979,0	263 928,4	80 050,5	44 851,4	35 199,2	7 188,9	59 786,1	-31 775,8
05- Mines et Carrières.	Public	40 306,5	20 118,2	20 188,2	3 923,1	16 265,2	603,5	7 486,2	8 175,4
	Privé	4 897,9	2 335,7	2 562,2	661,3	1 900,9	114,7	638,2	1 148,0
	Total	45 204,4	22 453,9	22 750,5	4 584,4	18 166,1	718,3	8 124,4	9 323,4
06- I.S.M.M.E	Public	298 200,3	208 410,4	89 789,9	34 859,9	54 929,9	6 416,9	43 720,4	4 792,6
	Privé	15 651,0	8 045,4	7 605,6	418,3	7 187,4	626,9	3 726,9	2 833,6
	Total	313 851,3	216 455,8	97 395,5	35 278,2	62 117,3	7 043,7	47 447,3	7 626,2
07- Matériaux de construction.	Public	60 913,6	26 981,5	33 932,1	7 371,0	26 561,1	1 256,2	13 364,9	11 940,0
	Privé	67 734,3	25 768,9	41 965,4	5 974,7	35 990,8	3 416,2	11 441,8	21 132,7
	Total	128 647,9	52 750,4	75 897,5	13 345,7	62 551,8	4 672,4	24 806,8	33 072,7
08- B.T.P.H	Public	469 122,0	290 635,4	178 486,5	29 924,5	148 562,0	23 014,0	122 940,3	2 607,7
	Privé	2 224 484,6	991 811,5	1 232 673,1	32 855,1	1 199 818,0	63 177,5	433 062,7	703 577,8
	Total	2 693 606,5	1 282 447,0	1 411 159,6	62 779,6	1 348 379,9	86 191,4	556 003,0	706 185,5
09- Chimie, Caoutchouc,, Plastique.	Public	34 384,1	19 137,4	15 246,7	2 447,0	12 799,8	656,2	9 062,0	3 081,6
	Privé	133 039,3	89 111,6	43 927,7	4 859,5	39 068,2	2 438,1	9 756,4	26 873,7
	Total	167 423,4	108 248,9	59 174,4	7 306,5	51 868,0	3 094,2	18 818,3	29 955,4
10- Industries Agro- Alimentaires.	Public	150 014,2	116 083,4	33 930,8	2 952,9	30 977,9	975,6	13 762,4	16 239,9
	Privé	749 304,6	517 097,9	232 206,7	15 390,5	216 816,2	7 870,1	24 989,0	183 957,1
	Total	899 318,8	633 181,3	266 137,4	18 343,4	247 794,0	8 845,6	38 751,4	200 197,0
11- Textiles, Confection.	Public	3 363,3	1 731,3	1 632,0	1 130,1	502,0	144,5	2 150,9	-1 793,4
	Privé	42 047,2	29 670,9	12 376,3	350,6	12 025,7	1 360,2	4 153,7	6 511,8
	Total	45 410,5	31 402,2	14 008,3	1 480,7	12 527,7	1 504,7	6 304,6	4 718,4
	Public	1 051,2	768,4	282,8	93,5	189,3	30,3	355,7	-196,7

الملحق رقم 29-14 لسنة 2013

Compte de production et compte d'exploitation par secteur d'activité
et secteur juridique Année -2013-

En millions de DA

		PB	CI	VA	CFE	RI	ILP	RS	ENE
01- Agriculture.	Public	24 528,7	10 817,7	13 711,0	3 803,0	9 908,0	1 136,7	10 473,4	-1 702,2
	Privé	1 996 887,0	370 591,9	1 626 295,1	504,0	1 625 791,1	6 814,7	157 284,5	1 461 691,9
	Total	2 021 415,8	381 409,6	1 640 006,1	4 307,0	1 635 699,1	7 951,4	167 758,0	1 459 989,7
02- Eau et Energie.	Public	261 599,6	129 431,0	132 168,6	76 095,8	56 072,8	5 438,8	50 939,6	-305,6
	Privé	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	Total	261 599,6	129 431,0	132 168,6	76 095,8	56 072,8	5 438,8	50 939,6	-305,6
03- Hydrocarbures.	Public	5 365 549,9	864 987,7	4 500 562,2	330 963,7	4 169 598,5	859 043,9	133 503,7	3 177 050,9
	Privé	511 100,0	43 643,8	467 456,1	21 633,0	445 823,1	88 720,7	4 847,8	352 254,7
	Total	5 876 649,8	908 631,5	4 968 018,3	352 596,7	4 615 421,6	947 764,6	138 351,5	3 529 305,6
04- Services et Travaux Publics Pétroliers.	Public	387 059,6	328 925,9	58 133,7	50 492,0	7 641,7	7 576,6	55 585,9	-55 520,8
	Privé	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	Total	387 059,6	328 925,9	58 133,7	50 492,0	7 641,7	7 576,6	55 585,9	-55 520,8
05- Mines et Carrières.	Public	40 124,8	19 884,5	20 240,3	4 287,3	15 953,0	682,9	7 754,9	7 515,2
	Privé	4 025,6	1 822,4	2 203,1	314,4	1 888,7	472,3	709,7	706,7
	Total	44 150,3	21 707,0	22 443,4	4 601,7	17 841,7	1 155,2	8 464,6	8 221,9
06- I.S.M.M.E	Public	321 704,0	225 473,9	96 230,1	41 872,1	54 358,0	7 176,3	50 113,2	-2 931,5
	Privé	16 098,3	8 306,5	7 791,8	426,4	7 365,4	632,3	3 814,6	2 918,4
	Total	337 802,3	233 780,4	104 021,9	42 298,5	61 723,4	7 808,7	53 927,8	-13,1
07- Matériaux de construction.	Public	66 476,4	29 302,6	37 173,8	7 890,5	29 283,3	1 362,5	14 082,6	13 838,1
	Privé	69 550,1	26 376,8	43 173,3	5 966,5	37 206,8	3 523,9	11 671,3	22 011,6
	Total	136 026,6	55 679,5	80 347,1	13 857,0	66 490,1	4 886,4	25 753,9	35 849,8
08- B.T.P.H	Public	525 885,7	337 753,7	188 132,0	32 436,6	155 695,4	27 156,5	129 478,3	-939,4
	Privé	2 454 631,6	1 073 450,0	1 381 181,6	37 127,5	1 344 054,1	74 762,3	493 451,4	775 840,3
	Total	2 980 517,3	1 411 203,7	1 569 313,5	69 564,1	1 499 749,4	101 918,8	622 929,7	774 900,9
09- Chimie, Caoutchouc,, Plastique.	Public	39 140,9	22 805,8	16 335,1	7 151,7	9 183,4	785,2	13 604,3	-5 206,1
	Privé	141 124,1	92 518,6	48 605,4	5 549,3	43 056,1	2 812,2	11 104,3	29 139,6
	Total	180 264,9	115 324,4	64 940,5	12 701,0	52 239,5	3 597,4	24 708,6	23 933,5
10- Industries Agro- Alimentaires.	Public	160 169,1	123 861,8	36 307,2	4 610,7	31 696,6	1 114,0	15 059,8	15 522,8
	Privé	826 981,1	577 807,9	249 173,2	17 461,2	231 711,9	9 209,8	29 462,0	193 040,1
	Total	987 150,2	701 669,8	285 480,4	22 071,9	263 408,5	10 323,8	44 521,8	208 562,8
11- Textiles, Confection.	Public	3 489,5	1 781,4	1 708,1	1 175,8	532,3	151,5	2 287,2	-1 906,4
	Privé	42 252,9	29 630,3	12 622,6	356,5	12 266,1	1 312,4	4 219,4	6 734,4
	Total	45 742,5	31 411,7	14 330,7	1 532,3	12 798,4	1 463,9	6 506,6	4 828,0
12- Cuir et Chaussures.	Public	1 017,4	740,6	276,8	91,5	185,2	30,9	359,8	-205,4
	Privé	5 415,5	3 041,8	2 373,7	64,9	2 308,8	122,7	613,5	1 572,5
	Total	6 432,9	3 782,4	2 650,5	156,5	2 494,0	153,6	973,3	1 367,1
13- Bois, lièges et papiers.	Public	22 566,1	12 462,9	10 103,2	1 309,9	8 793,3	600,0	6 052,8	2 140,5
	Privé	18 378,9	9 568,2	8 810,7	193,6	8 617,0	1 178,7	4 313,0	3 125,4
	Total	40 945,0	22 031,1	18 913,9	1 503,5	17 410,3	1 778,7	10 365,8	5 265,8

الملاحق رقم 29-15 لسنة 2014

**Compte de production et compte d'exploitation par secteur d'activité
et secteur juridique Année -2014-**

		En millions de DA							
		PB	CI	VA	CFF	RI	ILP	RS	ENE
01- Agriculture.	Public	23 480,0	10 166,5	13 313,5	3 733,5	9 580,0	1 193,3	10 027,8	-1 641,1
	Privé	2 168 427,4	410 245,2	1 758 182,1	606,9	1 757 575,3	7 157,8	176 866,2	1 573 551,2
	Total	2 191 907,3	420 411,7	1 771 495,6	4 340,4	1 767 155,3	8 351,2	186 894,0	1 571 910,1
02- Eau et Energie.	Public	282 875,9	138 129,7	144 746,2	83 342,9	61 403,3	6 041,7	53 999,9	1 361,7
	Privé	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	Total	282 875,9	138 129,7	144 746,2	83 342,9	61 403,3	6 041,7	53 999,9	1 361,7
03- Hydrocarbures.	Public	5 070 686,5	955 918,2	4 114 768,2	414 869,2	3 699 899,0	823 205,4	133 453,1	2 743 240,5
	Privé	606 828,5	63 785,4	543 043,1	34 914,7	508 128,4	109 470,4	6 026,3	392 631,7
	Total	5 677 515,0	1 019 703,7	4 657 811,3	449 783,9	4 208 027,4	932 675,8	139 479,4	3 135 872,2
04- Services et Travaux Publics Pétroliers.	Public	445 644,9	381 852,5	63 792,3	86 914,4	-23 122,0	3 448,7	56 955,8	-83 526,5
	Privé	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	Total	445 644,9	381 852,5	63 792,3	86 914,4	-23 122,0	3 448,7	56 955,8	-83 526,5
05- Mines et Carrières.	Public	39 983,4	18 864,5	21 119,0	4 238,6	16 880,4	647,9	8 163,7	8 068,9
	Privé	3 728,7	1 748,2	1 980,6	389,6	1 591,0	187,8	584,6	818,7
	Total	43 712,2	20 612,6	23 099,6	4 628,1	18 471,4	835,7	8 748,2	8 887,5
06- I.S.M.M.E	Public	329 475,2	228 462,5	101 012,7	45 940,5	55 072,2	9 098,7	55 484,4	-9 510,9
	Privé	16 529,8	8 372,1	8 157,6	547,4	7 610,2	660,2	3 991,1	2 958,9
	Total	346 005,0	236 834,7	109 170,3	46 487,9	62 682,4	9 758,9	59 475,5	-6 551,9
07- Matériaux de construction.	Public	72 800,8	31 365,4	41 435,4	8 632,8	32 802,6	1 502,1	15 419,7	15 880,8
	Privé	74 482,8	27 692,9	46 789,9	7 188,1	39 601,9	3 760,8	11 727,1	24 114,0
	Total	147 283,6	59 058,3	88 225,3	15 820,8	72 404,5	5 262,8	27 146,8	39 994,8
08- B.T.P.H	Public	589 517,9	288 704,0	300 813,9	64 171,1	236 642,8	11 790,4	169 178,3	55 674,1
	Privé	2 767 743,2	1 338 359,0	1 429 384,2	42 005,3	1 387 378,9	82 817,8	484 789,2	819 771,9
	Total	3 357 261,1	1 627 063,0	1 730 198,1	106 176,4	1 624 021,7	94 608,1	653 967,6	875 446,1
09- Chimie, Caoutchouc,, Plastique.	Public	36 505,9	21 321,5	15 184,4	4 167,4	11 017,0	762,8	12 268,5	-2 014,3
	Privé	149 576,5	97 825,3	51 751,2	5 853,3	45 897,9	3 694,8	12 527,4	29 675,7
	Total	186 082,4	119 146,8	66 935,6	10 020,7	56 914,9	4 457,7	24 795,9	27 661,4
10- Industries Agro- Alimentaires.	Public	172 843,0	131 127,9	41 715,1	5 447,3	36 267,8	1 286,6	17 830,9	17 150,3
	Privé	889 557,7	606 730,8	282 826,8	19 936,0	262 890,8	10 265,6	32 477,5	220 147,7
	Total	1 062 400,7	737 858,7	324 542,0	25 383,3	299 158,6	11 552,2	50 308,4	237 298,1
11- Textiles, Confection.	Public	3 603,4	1 822,5	1 780,9	1 247,9	533,0	156,8	2 360,1	-1 983,9
	Privé	42 056,8	29 044,0	13 012,7	885,5	12 127,2	1 401,6	4 560,4	6 165,2
	Total	45 660,1	30 866,6	14 793,6	2 133,4	12 660,2	1 558,3	6 920,5	4 181,4
12- Cuir et Chaussures.	Public	1 076,3	766,2	310,1	102,8	207,2	34,3	408,1	-235,2
	Privé	5 686,3	3 131,2	2 555,2	112,7	2 442,4	133,0	660,7	1 648,8
	Total	6 762,6	3 897,3	2 865,2	215,6	2 649,7	167,3	1 068,8	1 413,6
13- Bois, lièges et papiers.	Public	22 766,1	12 307,8	10 458,4	1 349,6	9 108,7	622,7	6 324,6	2 161,4
	Privé	18 823,5	9 588,3	9 235,2	426,2	8 809,0	1 240,7	4 180,0	3 388,3
	Total	41 589,6	21 896,0	19 693,6	1 775,8	17 917,7	1 863,4	10 504,6	5 549,7
14- Industries Diverses.	Public	48 483,7	6 306,8	42 176,8	831,9	41 344,9	485,7	3 914,8	36 944,4
	Privé	3 944,5	1 687,9	2 256,5	231,9	2 024,7	203,7	877,8	943,1
	Total	52 428,1	7 994,8	44 433,4	1 063,8	43 369,6	689,4	4 792,7	37 887,5

الملحق رقم 29-16 لسنة 2015

		PB	CI	VA	CFP	RI	ILP	RS	ENE
01- Agriculture.	Public	32 110,0	14 402,8	17 707,2	3 871,9	13 835,3	1 834,6	10 830,0	1 170,6
	Privé	2 376 025,9	457 354,3	1 918 671,6	741,4	1 917 930,2	8 077,6	194 616,9	1 715 235,7
	Total	2 408 135,9	471 757,1	1 936 378,8	4 613,3	1 931 765,5	9 912,2	205 446,9	1 716 406,3
02- Eau et Energie.	Public	305 468,9	149 836,9	155 632,0	90 005,0	65 627,1	6 454,1	55 375,6	3 797,5
	Privé	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	Total	305 468,9	149 836,9	155 632,0	90 005,0	65 627,1	6 454,1	55 375,6	3 797,5
03- Hydrocarbures.	Public	3 913 464,2	1 164 461,5	2 749 002,7	455 741,3	2 293 261,4	588 152,4	134 600,4	1 570 508,6
	Privé	460 213,1	74 964,0	385 249,1	44 752,5	340 496,6	84 498,3	6 401,4	249 596,9
	Total	4 373 677,4	1 239 425,5	3 134 251,8	500 493,8	2 633 758,0	672 650,7	141 001,9	1 820 105,4
04- Services et Travaux Publics Pétroliers.	Public	520 796,7	463 417,0	57 379,7	86 484,5	-29 104,8	4 692,8	70 126,3	-103 923,9
	Privé	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	Total	520 796,7	463 417,0	57 379,7	86 484,5	-29 104,8	4 692,8	70 126,3	-103 923,9
05- Mines et Carrières.	Public	45 577,3	21 585,8	23 991,6	4 876,7	19 114,9	730,1	8 912,6	9 472,1
	Privé	3 862,4	1 783,8	2 078,6	370,6	1 708,0	231,6	694,9	781,5
	Total	49 439,7	23 369,6	26 070,2	5 247,3	20 822,9	961,7	9 607,5	10 253,7
06- I.S.M.M.E	Public	374 675,2	258 827,2	115 848,0	50 997,9	64 850,1	9 943,9	60 226,8	-5 320,6
	Privé	16 971,7	8 584,6	8 387,2	569,1	7 818,1	664,9	4 195,6	2 957,6
	Total	391 647,0	267 411,8	124 235,2	51 567,0	72 668,2	10 608,8	64 422,4	-2 363,0
07- Matériaux de construction.	Public	77 721,1	33 001,8	44 719,3	10 298,4	34 420,9	1 916,3	21 174,8	11 329,7
	Privé	77 597,8	29 131,1	48 466,7	7 101,7	41 365,1	3 920,3	11 880,7	25 564,1
	Total	155 318,9	62 132,9	93 186,0	17 400,1	75 785,9	5 836,6	33 055,5	36 893,8
08- B.T.P.H	Public	666 155,2	328 994,3	337 160,9	81 404,7	255 756,2	13 806,5	173 501,4	68 448,4
	Privé	3 031 731,2	1 518 123,3	1 513 607,9	44 105,1	1 469 502,8	94 029,4	484 821,2	890 652,2
	Total	3 697 886,5	1 847 117,6	1 850 768,9	125 509,9	1 725 259,0	107 835,9	658 322,6	959 100,6
09- Chimie, Caoutchouc,, Plastique.	Public	39 377,9	23 401,6	15 976,3	2 793,9	13 182,4	678,3	12 047,8	456,3
	Privé	157 053,1	101 424,2	55 628,9	6 224,8	49 404,0	3 203,5	15 278,0	30 922,5
	Total	196 431,0	124 825,8	71 605,2	9 018,7	62 586,5	3 881,8	27 325,8	31 378,8
10- Industries Agro-Alimentaires.	Public	186 007,1	139 647,3	46 359,8	6 153,2	40 206,6	1 441,1	16 351,8	22 413,8
	Privé	964 758,2	657 397,3	307 360,8	21 462,9	285 898,0	19 189,9	35 562,9	231 145,1
	Total	1 150 765,2	797 044,6	353 720,6	27 616,0	326 104,6	20 631,0	51 914,7	253 558,9
11- Textiles, Confection.	Public	4 024,3	2 009,2	2 015,2	1 404,1	610,9	177,5	2 660,0	-2 226,5
	Privé	43 326,9	29 549,0	13 777,9	664,5	13 113,4	1 490,2	4 864,4	6 758,7
	Total	47 351,1	31 558,2	15 792,9	2 068,7	13 724,3	1 667,7	7 524,4	4 532,2
12- Cuir et Chaussures.	Public	970,0	683,1	286,9	95,3	191,6	32,1	381,8	-222,3
	Privé	5 501,1	2 998,6	2 502,4	90,3	2 412,1	130,5	668,7	1 613,0
	Total	6 471,1	3 681,7	2 789,4	185,6	2 603,8	162,6	1 050,5	1 390,7
13- Bois, lièges et papiers.	Public	21 707,1	11 577,3	10 129,8	1 305,0	8 824,9	599,6	6 111,3	2 114,0
	Privé	19 977,9	10 067,8	9 910,1	339,1	9 571,0	1 343,2	4 453,5	3 774,2
	Total	41 685,0	21 645,1	20 039,9	1 644,1	18 395,8	1 942,9	10 564,8	5 888,2
14- Industries Diverses.	Public	40 641,9	5 276,8	35 365,1	2 468,4	32 896,7	409,5	3 941,9	28 545,4
	Privé	4 233,3	1 799,3	2 434,0	192,9	2 241,2	220,6	947,3	1 073,3
	Total	44 875,2	7 076,1	37 799,2	2 661,2	35 137,9	630,1	4 889,2	29 618,7
15- Transports et Communications.	Public	359 146,4	99 811,4	259 334,9	42 566,9	216 768,0	26 660,1	80 778,9	109 329,0
	Privé	2 151 988,3	750 562,8	1 401 425,5	222 402,3	1 179 023,2	35 165,1	190 930,6	952 927,4
	Total	2 511 134,6	850 374,2	1 660 760,4	264 969,3	1 395 791,1	61 825,2	271 709,5	1 062 256,4
16- Commerces.	Public	166 810,8	33 971,5	132 839,3	16 223,9	116 615,4	17 816,2	56 329,6	42 469,6
	Privé	2 515 004,0	388 500,1	2 126 503,9	111 826,6	2 014 677,3	69 146,1	167 644,7	1 777 886,4
	Total	2 681 814,9	422 471,7	2 259 343,2	128 050,5	2 131 292,7	86 962,3	223 974,3	1 820 356,0
17- Hôtels, Cafés, Restaurants	Public	47 108,9	6 659,5	40 449,4	6 803,8	33 645,6	1 463,4	13 357,4	18 824,8
	Privé	218 715,3	46 373,3	172 342,0	8 582,3	163 759,7	16 962,2	34 912,6	111 884,9

الملحق رقم 29-17 لسنة 2018

حساب الإنتاج و حساب الاستغلال حسب قطاع النشاط و القطاع القانوني
لسنة 2018

الوحدة: مليون دج									
الإنتاج الخام	استهلاك ووسط	القيمة المضافة	استهلاك الأموال الثابتة	دخل محلي	ضرائب متعلقة بالإنتاج	تعويضات المستخدمين	فائض الاستغلال الصافي		
29118.1	11464.0	17654.1	2431.6	15222.5	1002.7	13935.5	284.3	عمومي	الفلاحة ، الصيد و الغابات
2927188.2	523274.5	2403913.7	1177.9	2402735.8	11538.8	312508.8	2078688.2	خاص	
2956306.3	534738.5	2421567.8	3609.5	2417958.3	12541.5	326444.3	2078972.5	المجموع	
416284.3	205445.7	210838.6	133057.4	77781.2	8924.3	69570.9	-714.0	عمومي	المياه و الطاقة
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	خاص	
416284.3	205445.7	210838.6	133057.4	77781.2	8924.3	69570.9	-714.0	المجموع	
5508585.2	1453120.3	4055464.8	550898.2	3504566.6	930750.7	134700.4	2439115.5	عمومي	المحروقات
575143.8	81852.5	493291.3	55768.9	437522.5	95549.1	6672.6	335300.7	خاص	
6083729.0	1534972.8	4548756.2	606667.1	3942089.1	1026299.9	141373.0	2774416.1	المجموع	
578637.4	486180.5	92456.9	32956.4	59500.5	5138.5	85887.1	-31525.1	عمومي	الخدمات والأشغال البيتروولية
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	خاص	
578637.4	486180.5	92456.9	32956.4	59500.5	5138.5	85887.1	-31525.1	المجموع	
52798.5	21224.2	31574.2	8907.9	22666.4	901.6	15083.5	6681.3	عمومي	المعادن و المقالع
5333.2	2577.3	2755.9	398.0	2357.9	373.6	1261.2	723.0	خاص	
58131.6	23801.5	34330.1	9305.9	25024.3	1275.2	16344.7	7404.3	المجموع	
422851.5	319051.2	103800.3	46849.8	56950.5	6005.3	53393.4	-2448.2	عمومي	ص.ح.م.م.ك.
24300.7	12865.1	11435.6	819.8	10615.8	898.1	4546.8	5170.9	خاص	
447152.2	331916.3	115235.9	47669.6	67566.3	6903.4	57940.3	2722.7	المجموع	
110028.3	45883.4	64144.9	16317.2	47827.7	2163.2	22726.0	22938.5	عمومي	مواد البناء و الزجاج
98933.0	36925.9	62007.2	9224.5	52782.6	5002.4	14642.5	33137.7	خاص	
208961.4	82809.3	126152.1	25541.8	100610.3	7165.6	37368.5	56076.2	المجموع	
694465.2	319376.7	375088.5	67656.5	307432.0	16544.8	210722.1	80165.1	عمومي	البناء و الأشغال لعمومية
3941370.6	2062354.2	1879016.4	50955.4	1828061.0	105525.6	544853.6	1177681.8	خاص	
4635835.8	2381730.9	2254104.9	118611.9	2135493.0	122070.4	755575.7	1257846.9	المجموع	
39012.3	25534.8	13477.5	4583.0	8894.5	584.3	9819.7	-1509.5	عمومي	الكيمياء و المطاط و البلاستيك
187303.3	111606.9	75696.4	8094.8	67601.5	4904.7	19515.6	43181.2	خاص	
226315.6	137141.7	89173.9	12677.8	76496.0	5489.0	29335.3	41671.8	المجموع	
220734.7	165271.1	55463.6	7431.8	48031.8	1229.9	17538.4	29263.5	عمومي	الصناعات الغذائية
1196827.5	818883.8	377943.6	43689.4	334254.2	18695.8	46927.8	268630.6	خاص	
1417562.1	984154.9	433407.2	51121.3	382285.9	19925.7	64466.3	297894.0	المجموع	
4792.8	2567.5	2225.3	1565.2	660.1	194.3	1891.4	-1425.5	عمومي	الصناعة النسيجية
61371.3	42431.3	18940.0	988.3	17951.6	2033.2	7819.1	8099.3	خاص	
66164.1	44998.8	21165.3	2553.5	18611.8	2227.5	9710.5	6673.8	المجموع	
1342.2	890.2	452.0	149.3	302.7	49.8	349.7	-96.8	عمومي	صناعة الجلود و الأحذية
5842.5	3214.4	2628.1	100.2	2527.9	136.8	689.0	1702.1	خاص	
7184.7	4104.6	3080.1	249.5	2830.6	186.6	1038.7	1605.3	المجموع	
28699.2	15806.5	12892.8	1747.1	11145.7	789.0	7712.1	2644.6	عمومي	صناعة الخشب و الورق
30074.3	14970.5	15103.8	512.1	14591.7	2144.9	6918.3	5528.5	خاص	
58773.5	30776.9	27996.6	2259.2	25737.4	2933.8	14630.4	8173.1	المجموع	
54054.8	7061.6	46993.2	1819.9	45173.3	542.2	4650.8	39980.3	عمومي	صناعات مختلفة
4394.1	1883.1	2510.9	225.4	2285.6	227.4	957.5	1100.6	خاص	
58448.8	8944.7	49504.2	2045.3	47458.9	769.6	5608.3	41081.0	المجموع	
455825.5	139212.0	316613.5	58632.0	257981.5	36137.9	98290.1	123553.5	عمومي	النقل و الإتصالات
2773365.9	993174.8	1780191.1	295507.9	1484683.2	42422.8	291746.3	1150514.1	خاص	
3229191.4	1132386.8	2096804.6	354140.0	1742664.7	78560.7	390036.4	1274067.6	المجموع	

الملحق رقم 29-18 لسنة 2019

حساب الإنتاج و حساب الاستغلال حسب قطاع النشاط و القطاع القانوني
لسنة 2019

الوحدو: مليون د.ج	الإنتاج الخام	استهلاك وسيط	القيمة المضافة	استهلاك الأموال الثابتة	دخل محلي	ضرائب متعلقة بالإنتاج	تعويضات المستخدمين	فائض الاستغلال الصافي	
عمومي	30191.5	11629.2	18562.3	2309.9	16252.4	1162.3	14788.4	301.7	الفلاحة ، الصيد و الغابات
خاص	3053634.8	543143.2	2510491.6	1305.5	2509186.1	11850.7	318832.4	2178503.0	
المجموع	3083826.3	554772.4	2529053.9	3615.4	2525438.5	13013.0	333620.9	2178804.7	
عمومي	436765.0	208288.4	228476.6	142734.1	85742.5	11520.9	69645.7	4575.8	المياه و الطاقة
خاص	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	
المجموع	436765,0	208288,4	228476,6	142734,1	85742,5	11520,9	69645,7	4575,8	
عمومي	4844438,4	1355928,2	3488510,2	540971,7	2947538,5	815544,5	155494,2	1976499,7	المحروقات
خاص	657177,6	154659,4	114272,9	114272,9	388245,3	107171,2	13369,0	267705,1	
المجموع	5501616,1	1510587,7	3991028,4	655244,6	3335783,8	922715,7	168863,2	2244204,9	
عمومي	508123,7	416531,0	91592,7	35110,6	56482,1	5100,9	96132,5	-44751,3	الخدمات والأشغال
خاص	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	
المجموع	508123,7	416531,0	91592,7	35110,6	56482,1	5100,9	96132,5	-44751,3	البيترولية
عمومي	55898,3	25734,6	30163,7	8585,0	21578,7	881,5	14484,4	6212,8	المعادن و المقالع
خاص	5442,0	2553,9	2888,1	381,6	2506,5	363,7	1396,3	746,5	
المجموع	61340,3	28288,5	33051,8	8966,6	24085,2	1245,2	15880,7	6959,3	
عمومي	497267,5	368900,3	128367,2	60758,8	67608,4	7462,5	64797,1	-4651,1	ص.ح.م.ك.
خاص	26643,5	14057,6	12585,9	891,2	11694,7	985,3	5029,4	5680,1	
المجموع	523911,1	382957,9	140953,1	61650,0	79303,1	8447,8	69826,4	1029,0	
عمومي	106412,3	52040,1	54372,2	16259,1	38113,1	2038,9	26063,4	10010,8	مواد البناء و الزجاج
خاص	100611,9	37973,6	62638,2	8977,0	53661,2	5129,0	14688,0	33844,1	
المجموع	207024,2	90013,7	117010,5	25236,1	91774,3	7167,9	40751,4	43854,9	
عمومي	800718,4	377120,0	423598,4	61905,7	361692,7	12651,4	227158,4	121882,9	البناء و الأشغال
خاص	4134818,0	2158026,7	1976791,3	54089,8	1922701,5	106386,1	577823,6	1238491,8	
المجموع	4935536,4	2535146,7	2400389,6	115995,5	2284394,1	119037,5	804982,0	1360374,7	لعمومية
عمومي	38721,5	27274,1	11447,4	5236,9	6210,5	577,6	11832,2	-6199,3	الكيمياء و المطاط
خاص	196930,8	120278,1	76652,8	9707,5	66945,3	4893,3	20093,1	41958,9	
المجموع	235652,3	147552,2	88100,2	14944,4	73155,7	5470,8	31925,3	35759,6	و البلاستيك
عمومي	229642,6	173966,6	55676,0	8737,4	46938,6	1364,7	19197,9	26376,0	الصناعات الغذائية
خاص	1234358,0	845332,7	389025,3	44347,2	344678,2	20229,3	48277,4	276171,5	
المجموع	1464000,6	1019299,2	444701,4	53084,6	391616,7	21594,0	67475,3	302547,5	
عمومي	5216,3	2672,0	2544,3	1776,0	768,3	223,7	1354,6	-810,0	الصناعة النسيجية
خاص	71016,2	48988,6	22027,6	1085,2	20942,5	2362,4	8613,8	9966,3	
المجموع	76232,5	51660,6	24571,9	2861,1	21710,8	2586,1	9968,4	9156,3	
عمومي	1496,4	979,2	517,2	170,0	347,2	56,3	393,1	-102,3	صناعة الجلود
خاص	6141,1	3374,7	2766,4	100,4	2666,0	143,1	726,3	1796,6	
المجموع	7637,5	4353,9	3283,6	270,4	3013,2	199,4	1119,4	1694,3	و الأحدثية
عمومي	29175,2	16120,8	13054,5	1762,4	11292,1	799,6	7756,9	2735,6	صناعة الخشب
خاص	32885,8	16365,3	16320,5	556,6	15763,9	2289,3	7400,8	6073,8	
المجموع	62061,0	32686,1	29374,9	2319,0	27056,0	3088,9	15157,8	8809,3	و الورق
عمومي	57452,8	7542,8	49910,0	2177,8	47732,2	578,9	5176,6	41976,7	صناعات مختلفة
خاص	5272,9	2260,6	3012,3	261,2	2751,1	273,0	1143,3	1334,8	
المجموع	62725,7	9803,4	52922,3	2439,0	50483,3	851,9	6320,0	43311,5	
عمومي	474988,7	145880,4	329108,2	62642,5	266465,7	37257,2	101450,2	127758,3	النقل و الإتصالات
خاص	2870839,7	1012005,0	1858834,7	324253,4	1534581,3	45552,6	321185,4	1167843,3	
المجموع	3345828,3	1157885,4	2187942,9	386895,9	1801047,0	82809,8	422635,6	1295601,6	
عمومي	194880,5	50806,8	144073,7	17443,8	126629,9	22378,4	54797,3	49454,2	التجارة
خاص	2757364,1	455058,4	2302305,8	130393,5	2171912,3	84232,0	200707,5	1886972,7	
المجموع	2952244,6	505865,1	2446379,5	147837,2	2298542,2	106610,4	255504,9	1936427,0	
عمومي	65523,0	9361,3	56161,7	10185,7	45975,9	2736,4	22826,6	20413,0	

الملحق رقم 19-29 لسنة 2020

حساب الإنتاج و حساب الاستغلال حسب قطاع النشاط و القطاع القانوني
لسنة 2020

الوحددة: مليون د.ج	الإنتاج الخام	استهلاك وسيط	القيمة المضافة	استهلاك الأموال الثابتة	دخل محلي	ضرائب متعلقة بالإنتاج	تعويضات المستخدمين	فائض الاستغلال الصافي
الغلاحة ، الصيد و الغابات	عمومي خاص المجموع	23596,6 3135549,5 3159146,1	10448,1 550186,1 560634,1	13148,5 2585363,4 2598511,9	2444,3 1396,8 3841,2	10704,2 2583966,6 2594670,8	724,7 14219,5 14944,2	-5448,2 2241405,9 2235957,7
المياه و الطاقة	عمومي خاص المجموع	443499,5 0,0 443499,5	209904,3 0,0 209904,3	233595,2 0,0 233595,2	149687,6 0,0 149687,6	83907,6 0,0 83907,6	72068,6 0,0 72068,6	1424,8 0,0 1424,8
المحروقات	عمومي خاص المجموع	3502575,2 383162,6 3885737,7	1185257,4 125343,7 1310601,1	2317317,7 257818,9 2575136,6	576230,9 104237,6 680468,5	1741086,8 153581,3 1894668,1	160854,6 11830,4 172685,0	970182,8 80289,2 1050472,0
الخدمات والأشغال البترولية	عمومي خاص المجموع	401355,9 0,0 401355,9	288427,1 0,0 288427,1	112928,8 0,0 112928,8	32726,3 0,0 32726,3	80202,4 0,0 80202,4	92444,6 0,0 92444,6	-17443,1 0,0 -17443,1
المعادن و المقالع	عمومي خاص المجموع	57586,7 5728,8 63315,5	26293,9 2694,3 28988,2	31292,9 3034,5 34327,3	10542,8 522,1 11064,9	20750,0 2512,4 23262,4	15631,8 1443,9 17075,7	4363,1 666,7 5029,9
ص.ح.م.م.ك.	عمومي خاص المجموع	367637,0 29475,2 397112,2	275441,4 15447,6 290889,0	92195,6 14027,6 106223,2	41921,5 1337,2 43258,8	50274,1 12690,4 62964,5	5222,7 1116,5 6339,2	-7517,5 5972,1 -1545,4
مواد البناء و الزجاج	عمومي خاص المجموع	105278,0 95760,3 201038,4	51572,6 36050,1 87622,7	53705,4 59710,2 113415,6	16126,0 8657,9 24783,9	37579,4 51052,3 88631,7	25313,6 14035,8 4292,8	10276,6 34712,9 44989,5
البناء و الأشغال لعمومية	عمومي خاص المجموع	767088,2 4078035,7 4845123,9	361658,1 2198377,3 2560035,4	405430,1 1879658,4 2285088,5	80848,9 49669,1 130518,0	324581,3 1829989,3 2154570,5	193084,6 515299,5 708384,1	119467,7 1207941,9 1327409,6
الكيمياء و المطاط و البلاستيك	عمومي خاص المجموع	32558,5 208631,0 241189,4	21935,8 127900,7 149836,5	10622,7 80730,2 91353,0	4888,4 9810,8 14699,3	5734,3 70919,4 76653,7	10593,1 21325,2 31918,2	-5394,0 44983,7 39589,7
الصناعات الغذائية	عمومي خاص المجموع	233061,7 1285864,9 1518926,5	176391,2 876954,4 1053345,7	56670,4 408910,4 465580,8	8440,7 47773,1 56213,9	48229,7 361137,3 409367,0	16881,9 51286,9 21550,1	30051,9 289596,2 319648,1
الصناعة النسيجية	عمومي خاص المجموع	4642,4 72311,8 76954,2	2397,3 50006,9 52404,1	2245,2 22304,9 24550,1	1573,4 1100,2 2673,6	671,7 21204,7 21876,4	1200,3 8754,0 9954,3	-725,2 10060,7 9335,5
صناعة الجلود و الأحذية	عمومي خاص المجموع	980,8 6292,9 7273,7	651,0 3455,4 4106,4	329,8 2837,5 3167,3	109,8 100,4 210,3	220,0 2737,1 2957,1	271,4 737,4 1008,8	-88,5 1855,6 1767,0
صناعة الخشب و الورق	عمومي خاص المجموع	26398,5 29816,6 56215,1	14582,2 15228,5 29810,7	11816,3 14588,1 26404,4	1573,5 513,4 2086,9	10242,8 14074,7 24317,5	6956,1 6558,5 2735,7	2568,7 5498,6 8067,2
صناعات مختلفة	عمومي خاص المجموع	59478,5 5701,1 65179,5	7826,4 2449,1 10275,5	51657,1 3252,0 54904,0	1983,7 287,8 2271,4	49668,4 2964,2 52632,6	5279,0 1226,8 6505,8	43790,1 1442,7 45232,8
النقل و الإتصالات	عمومي خاص المجموع	360329,9 2685328,0 3045657,9	59991,3 941601,9 1001593,2	300338,6 1743726,1 2044064,7	44148,0 327086,2 371234,1	256190,6 1416639,9 1672830,5	102121,6 311849,6 413971,2	134556,5 1064040,2 1198596,7
التجارة	عمومي خاص المجموع	140089,3 2247253,5 2387342,8	35059,9 365068,7 400128,6	105029,4 1882184,8 1987214,2	12776,2 108031,3 120807,5	92253,2 1774153,6 1866406,7	44589,2 164034,3 74753,0	33575,0 1549455,5 1583030,4
الفنادق و المقاهي و المطاعم	عمومي خاص المجموع	45866,1 195549,7 241415,7	6095,1 41547,6 47642,7	39770,9 154002,1 193773,0	12630,3 3459,8 16090,1	27140,6 150542,3 177683,0	20543,9 43441,1 63985,0	4624,5 91793,1 96417,6
الخدمات المقدمة	عمومي خاص المجموع	124063,7 224877,2 348940,9	23873,6 32581,5 56455,1	100190,0 192295,7 292485,7	10898,4 19141,3 29020,7	89291,6 173154,3 262446,0	43890,5 45251,8 89142,3	41148,9 120713,9 161862,8

الملحق رقم 29- 20: لسنة 2021

بعض التعاريف الضرورية

1. **حقل الإنتاج :** في تحديده لحقل الإنتاج يعتبر نظام الحسابات الإقتصادية الجزائرية ضمن الأنشطة المنتجة القطاعات التالية:

- الفلاحة (بما في ذلك استغلال الغابات و الصيد البحري...)
- الصناعة (بما في ذلك المحروقات)
- البناء و الأشغال العمومية
- الخدمات الإنتاجية المادية و غير المادية (التجارة و النقل إلخ...)

إن نظام المحاسبة الوطنية للأمم المتحدة هو نظام موحد يعتمد على تعريف أوسع لحقل الإنتاج. زيادة على الأنشطة التي يعتبرها نظام الحسابات الإقتصادية الجزائرية كمنتجة، يدمج نظام المحاسبة الوطنية للأمم المتحدة كذلك أنشطة الإدارة العمومية و المؤسسات المالية و الشؤون العقارية و الخدمات المنزلية.

الإجمالي الأساسي لنظام الحسابات الإقتصادية الجزائرية هو الإنتاج المحلي الخام. أما بالنسبة لنظام المحاسبة الوطنية للأمم المتحدة فإن الإجمالي الأساسي هو بالخصوص الناتج المحلي الخام.

و خلاصة لذلك، و بتجميع حقول الإنتاج لنظامي المحاسبة الوطنية، يتم الانتقال من الإنتاج المحلي الخام (نظام الحسابات الإقتصادية الجزائرية) إلى الناتج المحلي الخام (نظام المحاسبة الوطنية للأمم المتحدة) على النحو التالي:

الناتج المحلي الخام = الإنتاج المحلي الخام + القيمة المضافة للإدارة العمومية

(الإدارة المركزية و الجماعات المحلية و المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري و الضمان الاجتماعي)

+ القيمة المضافة للمؤسسات المالية (البنوك و مؤسسات التأمين)

+ القيمة المضافة للشؤون العقارية (خدمات الإيجار)

+ تعديلات مرتبطة بالإنتاج المدرجة في الخدمات البنكية و في استهلاك الخدمات غير المنتجة.

II - طريقة التقييم:

يعتمد نظام الحسابات الإقتصادية الجزائرية في طريقة تقييمه للإجماليات الأساسية على النحو التالي :

- ✓ الإنتاج الخام المقدر حسب أسعار الإنتاج بدون الضريبة على القيمة المضافة المفوترة.
- ✓ الاستهلاك الوسيطى مقدر حسب أسعار الإستلام بدون الضريبة على القيمة المضافة المسترجعة.
- ✓ الاستهلاك النهائي مقدر بأسعار الإستلام لمجموع الضرائب.
- ✓ يقدر التراكم الخام لرؤوس الأموال الثابتة بأسعار الإستلام بدون الضريبة على القيمة المضافة المحسومة.
- ✓ الواردات مقدر حسب CAF (تكاليف تأمين الشحن) بدون الضريبة على القيمة المضافة و خارج حقوق الجمارك.
- ✓ تغير المخزونات مقدر حسب أسعار الإستلام بدون الضريبة على القيمة المضافة المحسومة.
- ✓ الصادرات مقدر حسب FOB (التسليم على ظهر السفينة) بدون ضريبة على القيمة المضافة.

III - ثلاثة طرق لحساب الإنتاج المحلي الخام: يتم حساب الإنتاج المحلي الخام حسب ثلاثة زوايا التي يتم الحصول عليها بنفس الرقم:

- أ) الأول « زاوية الإنتاج »
- ب) الثاني « زاوية الدخل »
- ت) الثالث « زاوية الإنفاق »

IV - حساب الإنتاج:

في الموارد نجد الإنتاج و في الإستخدامات نجد الإستهلاك الوسيطى. يتم رصد هذا الحساب بالقيمة المضافة التي تمثل الثروة المنتشة.

الملحق رقم 30: مصفوفة معامل الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة

	PM_LABOR	PM_CAPITAL	CEF
PM_LABOR	1.000000	-0.749961	0.664058
PM_CAPITAL	-0.749961	1.000000	0.588424
CEF	0.664058	0.588424	1.000000

الملحق رقم 31: نتائج تقدير نموذج ARDL (1)

Dependent Variable: PM_LABOR
Method: ARDL
Date: 11/25/23 Time: 11:28
Sample (adjusted): 2003 2021
Included observations: 19 after adjustments
Dependent lags: 1 (Fixed)
Dynamic regressors (2 lags, fixed): CEF
Fixed regressors: C

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
PM_LABOR(-1)	0.749502	0.059184	12.66385	0.0000
CEF	2.17E-07	9.30E-07	0.233774	0.8185
CEF(-1)	1.19E-06	9.05E-07	1.308907	0.2116
CEF(-2)	-1.74E-06	9.11E-07	-1.910445	0.0768
C	0.239135	0.164618	1.452660	0.1684
R-squared	0.965878	Mean dependent var		1.134712
Adjusted R-squared	0.956129	S.D. dependent var		0.395356
S.E. of regression	0.082809	Akaike info criterion		-1.923618
Sum squared resid	0.096003	Schwarz criterion		-1.675082
Log likelihood	23.27438	Hannan-Quinn criter.		-1.881556
F-statistic	99.07264	Durbin-Watson stat		2.224237
Prob(F-statistic)	0.000000			

الملحق رقم 32: نتائج تقدير نموذج ARDL (2)

Dependent Variable: PM_CAPITAL
 Method: ARDL
 Date: 11/25/23 Time: 11:50
 Sample (adjusted): 2005 2021
 Included observations: 17 after adjustments
 Dependent lags: 4 (Fixed)
 Dynamic regressors (4 lags, fixed): CEF
 Fixed regressors: C

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
PM_CAPITAL(-1)	0.808207	0.298939	2.703588	0.0305
PM_CAPITAL(-2)	-0.189993	0.393242	-0.483146	0.6437
PM_CAPITAL(-3)	-0.552657	0.382021	-1.446669	0.1912
PM_CAPITAL(-4)	0.433291	0.219935	1.970084	0.0895
CEF	6.14E-07	5.74E-07	1.069285	0.3204
CEF(-1)	1.26E-06	5.90E-07	2.143827	0.0692
CEF(-2)	-1.36E-06	7.63E-07	-1.778026	0.1186
CEF(-3)	5.86E-07	8.05E-07	0.727481	0.4905
CEF(-4)	1.15E-06	9.37E-07	1.227361	0.2594
C	0.105871	0.068390	1.548063	0.1655
R-squared	0.922386	Mean dependent var		0.550160
Adjusted R-squared	0.822597	S.D. dependent var		0.112381
S.E. of regression	0.047334	Akaike info criterion		-2.974004
Sum squared resid	0.015684	Schwarz criterion		-2.483878
Log likelihood	35.27903	Hannan-Quinn criter.		-2.925284
F-statistic	9.243326	Durbin-Watson stat		2.815016
Prob(F-statistic)	0.003906			